



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

لواء حمص إدارياً، اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً

1808-1876 قراءة جديدة

إطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة

سحر علي طوبال علي

إشراف

أ.د. عبد المنعم الأحمد

العام الدراسي

2022 - 2023

الشكر والتقدير

بعد أن منَّ الله عليَّ بإكمال أطروحتي ، لا يسعني إلا أن أقدم جزيل شكري وامتناني إلى أستاذي الفاضل الدكتور عبد المنعم الأحمد لما بذله من جهد ووقت في توجيه الدراسة، فكان لتوجيهاته السديدة وملاحظاته القيمة الأثر الكبير في إغناء الأطروحة .

وأقدم بشكري وتقديري إلى أستاذي الراحل الدكتور محمود عامر لما زودني به من مراجع ودوريات متعلقة بالحقبة التاريخية التي تناولتها الدراسة، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة هذه الأطروحة، وأساتذة قسم التاريخ الكرام.

واعترافاً مني لكل من مد يد المساعدة لي فإنني أتقدم بالشكر إلى جميع العاملين مكتبة الأسد ومركز الوثائق والمخطوطات والمكتبة المركزية ومكتبة الكلية؛ لما قدموه من تعاون معي، فضلاً عن كل المؤسسات التي فتحت أبوابها لخدمة دراستي.

وأخيراً لا بد لي من شكر عائلتي على ماقدموه لي من جهد وعون لمواجهة الصعاب.

الباحثة

محتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الشكر والتقدير.....	1
الملخص.....	11
إشكالية البحث.....	12
تساؤلات البحث.....	12
هدف البحث.....	13
سبب اختيار البحث وأهميته.....	14
مناهج البحث وأدواته.....	19
مكونات البحث.....	22
التمهيد.....	24
الفصل الأول التنظيمات الإدارية للواء حمص 1839-1877م.....	37
1 - التقسيمات الإدارية للواء حمص.....	42
2-الهيئات الإدارية في لواء حمص.....	46
2-1-إدارة اللواء ومجالسه.....	49
2-2-مجلس إدارة اللواء.....	50
2-3-مجلس القضاء.....	51
2-4-مجلس الناحية.....	52
2-5-مجلس القرى.....	53
3- الإدارة القضائية.....	54
3-1- أنواع المحاكم في لواء حمص.....	58

66	2-3 الإدارة الدينية.....
67	4- إدارة الشؤون الزراعية والتجارية.....
67	4-1 - إدارة الشؤون الزراعية.....
71	4-2 - غرفة الزراعة.....
71	4-3 - إدارة الشؤون التجارية.....
74	5- إدارة الشؤون الخدمية في اللواء.....
74	5-1- إدارة التلغراف.....
75	5-2- إدارة نافعة (نافعة فوميسيوني).....
76	6- إدارة الشؤون الأمنية والعسكرية.....
76	6-1- الصوباشي (Subaşı).....
77	6-2- الضبطية.....
78	6-3- القوات العسكرية.....
78	7- إدارة الشؤون الأجنبية.....
78	7-1- الجاليات الأوروبية.....
81	8- تأثير التنظيمات الخيرية على بلاد الشام ولاسيما لواء حمص (1839- 1864م)
82	أ- خط شريف كلخانة 1930م.....
83	ب- خط شريف همايون 1856م.....
84	ت- قانون الأراضي 1858م.....
85	ث- قانون الطابو 1859م.....
87	ج- قانون تنظيم الولايات 1864م.....
89	ح- قانون تملك الأجانب 1869م.....

91	خ- قانون الأحراش 1869م.....
93	9-التأثير الإصلاحي في لواء حمص.....
95	- استنتاج الفصل الأول.....
97	الفصل الثاني الأوضاع الاقتصادية في لواء حمص 1808-1876م...
104	1-الزراعة في لواء حمص.....
105	2-أنواع الأراضي في لواء حمص.....
104	أ- الأراضي الأميرية.....
104	ب- الأراضي المملوكة.....
104	ت- الأراضي الموقوفة.....
105	ث- الأراضي الموات.....
106	ج- الأراضي المتروكة.....
107	1-2- الجفتليك.....
110	2-2- أراضي حق السيف.....
113	2-3-الأراضي الخراجية.....
115	2-4-أراضي المراعي.....
116	2-5- الأراضي الأميرية.....
117	2-6-الأوقاف.....
118	3- طرق استثمار الأراضي الزراعية.....
118	أ- الاستثمار المباشر.....
119	ب- الاستثمار غير المباشر.....
121	4- النظام الإقطاعي العسكري.....

121	1-4- التيمار
120	2-4- المالكانة.....
124	4-3- نظام الالتزام.....
126	5- الأدوات الزراعية المستعملة في اللواء.....
128	6- المحاصيل الزراعية.....
128	6-1- المحاصيل الزراعية الاقتصادية في بلاد الشام.....
131	6-2- أهم المحاصيل الزراعية في لواء حمص.....
132	6-3- المصرف الزراعي.....
134	7- ميزانية الولاية.....
140	8- صادرات اللواء ووارداته.....
143	9- التجارة.....
144	9-1- التجارة الداخلية.....
145	9-2- التجارة الخارجية.....
146	9-3- أهم المواد التجارية.....
149	9-4- الطرق التجارية.....
150	أ- الطرق الداخلية.....
150	ب- الطرق الحديدية.....
151	10- الموارد المالية في لواء حمص.....
152	10-1- ضريبة العمال المكلفين.....
153	10-2- الضرائب والرسوم.....
153	10-3- ضريبة المعارف.....

155	10-4- ضرائب ورسوم متفرقة.....
157	10-4-1- رسوم المحاكم.....
157	10-4-2- رسم الطابو.....
162	11- الخدمات في لواء حمص.....
164	11-1- البرق.....
165	11-2- البريد.....
165	12-الصناعات في لواء حمص.....
165	12-1- صناعة النسيج.....
166	12-2- الصناعات الجلدية.....
167	12-3- الصناعات المعدنية.....
170	12-4- صناعة الزجاج.....
170	12-5- الصناعات الخشبية.....
173	13- المكايل والأوزان والنقود.....
183	-استنتاج الفصل الثاني.....
185	الفصل الثالث الأوضاع الاجتماعية والثقافية 1808-1876م:
188	1-الفئات الاجتماعية.....
187	1-1. الفئات الحاكمة وصناع القرار.....
187	أ- فئة رجال الدين.....
189	ب- فئة العامة والعبيد.....
191	ت- الفئات العاملة في المدينة.....
192	2- الحياة اليومية ومستوى المعيشة.....

194	3- أصول السكان وتوزعهم.....
199	4- التوزع الديموغرافي.....
201	4-1- المكون العربي.....
200	أ- المكون المسيحي.....
203	ب- القبائل البدوية.....
209	4-2- المكون التركماني.....
212	4-3- المكون الكردي.....
213	4-4- المكون الشركسي.....
214	4-5- المكون الأرمني.....
216	4-6- المكون التركي.....
216	5- الأسر والألقاب في لواء حمص.....
223	6- التعليم.....
223	6-1- المدارس في لواء حمص.....
228	7- الجانب الثقافي.....
230	8- وضع المرأة الحمصية.....
235	9- المراكز العمرانية في لواء حمص.....
236	9-1- المباني السكنية.....
240	استنتاج الفصل الثالث.....
243	الخاتمة.....
247	المصادر والمراجع المعتمدة.....
270	الملاحق.....

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
43	التقسيمات الإدارية للواء حمص سالنامه سي لسنة 1289هـ / 1872م	1-1
43	التقسيمات الإدارية للواء حمص سالنامه سي لسنة 1255هـ / 1841م	2-1
52	أسماء المخاتير والأحياء خلال فترة الدراسة وفق بعض الوثائق.	3-1
	يبين عدد التيمار والزعامت التي كانت تتبع لإيالة طرابلس الشام وفق	1-2
100	السناجق التي خضعت لها مع حساب النسبة المئوية	
	يبين ميزانية ولاية سورية في سنة 1858م بحسب الألوية التي تشابه	2-2
136	بطبيعتها الجغرافية مع لواء حمص وفق ما أورده عيساوي	
137	يوضح الإخراجات وفق حسابها بالقروش	3-2
141	يوضح أهم الصادرات من ميناء بيروت وقيمتها بالجنيه الإسترليني	4-2
142	النسب المئوية لصادرات ميناء بيروت	5-2
157	جدول لأحياء (باب الدريب، جمال الدين ، ظهر المغارة) وأسماء تجارها	1-6-2
158	جدول لحبي (باب الدريب ، حي باب الفاخورة) وأسماء تجاره	2-6-2
159	جدول لحبي (باب هود ، باب السباع) وأسماء تجاره	3-6-2
160	جدول لحبي بني السباعي وأسماء تجاره	4-6-2
161	جدول لحبي الحميدية وأسماء تجاره	5-6-2
	يعرف بأسماء الصاغة الذين زاولوا المهنة في القرن التاسع عشر	7-2
169	والأحياء التي ولدوا فيها والعائلات التي ينتسبون إليها	
174	يبين العملات المتداولة وقيمة كل عملة وما يقابلها من العملات	8-2
180	يبين اسم العملة والدولة التي اعتمدها وقيمتها	9-2

- 1-3 يبين أجور العمال اليومية في ولاية سورية بشكل عام ومن
195 ضمنها لواء حمص، وفق ما أورده شارل عيساوي
- 2-3 توزع أعداد سكان حمص، بحسب التقويم السنوي دينياً،
198 وفق سورية ولايتي سالنامه سي لسنة 1871/1288م
- 3-3 يبين عدد المدارس والطلاب وفق التقويم السنوي لسنة 1298هـ / 1880م 223
- 4-3 يوضح أعداد التلاميذ في المدارس العثمانية الحكومية في لواء حمص
223 مقارنة مع لواء حماة ودمشق لسنة 1863م
- 5-3 يبين عدد التلاميذ ومدارس الطوائف المسيحية المحلية وطوائف
اللاتين في ألوية دمشق وحمص وحماة 225
- 6-3 يوضح عدد الأبنية والمساكن في لواء حمص 234

الملخص

تتناول الدراسة لواء حمص إدارياً، اقتصادياً، اجتماعياً و ثقافياً (1808 - 1876 م) قراءة جديدة، وما طرأ عليه من متغيرات في جميع مجالات الحياة من خلال إصدار القوانين الحديثة. ويهدف البحث إلى معرفة الإصلاحات والتنظيمات التي قامت بها الدولة العثمانية في لواء حمص، ومدى نجاحها من عدمه سواء من الناحية الاقتصادية (زراعة وصناعة و تجارة) أو من الناحية الثقافية حيث ظهرت مدارس أسهمت في الحركة العلمية؛ فضلاً عن دور الصحافة في ازدهارها رغم الانغلاق الديني الذي فرضته العائلات المنحدرة من أصل غير عربي.

وفي الوقت نفسه، شهد لواء حمص تحسناً في واقع الخدمات؛ بسبب وجود زعامات دينية لها نفوذ في إستانبول إلا أن الدولة العثمانية أرهقت سكان حمص كما غيرها من المناطق الخاضعة للنفوذ العثماني في جباية الضرائب؛ بسبب الحرب الدائمة، والمستمرة للدولة العثمانية التي جعل الهم الأساسي لها هو تأمين الواردات معتمدة الطرق التقليدية. من هذا المنطلق ظل لواء حمص من أكثر الألوية في بلاد الشام ارتباطاً بالدولة العثمانية من أجل ضبطه امنياً؛ علماً بأنه مفتوح على البادية، والطابع البدوي أقرب إليه من الطابع الحضري، وهذا يفرض حدوث عصيانات فيه، وإن لم تكن ضد السلطان الحاكم فعلى الأقل ضد ضرائبه وجباتها الذين أرهقوا سكانه بها.

وأخيراً تطرق البحث إلى بعض الجاليات الأوروبية التي تواجدت في لواء حمص لأسباب اقتصادية ودينية متخفية تحت العباءة الدينية.

الكلمات المفتاحية:

الدولة العثمانية - لواء حمص - الجفتليك - التلغراف - الصوباشي - التيمار - غرفة التجارة -

المصرف الزراعي - التنظيمات .

1_ إشكاليات البحث: تكمن إشكالية البحث بعنوانه: دراسة لواء (سنجق) حمص/1808-

1876م. حيث تعرّض في العصر العثماني لمتغيرات إدارية، اقتضت مصلحة العثمانيين تطبيقها فضلاً عن ذلك لماذا تطلع العثمانيون إلى تحويل مدينتي حمص و حماة إلى مدينتين دينيتين؟ يقابلهما بالطرف الثاني جعل مدينة طرابلس الشام الأخرى إمارة دينية؟ هل لسبب حمايته من فئة عائلية تركمانية بنواحيه، ونواحي لواء حمص وإيالة طرابلس الشام؟ أم لأسباب أخرى رسمها العثمانيون مستقبلاً عليها؟

2_ تساؤلات البحث تم طرح عدة تساؤلات وتم الاجابة عنها في ثنايا الاطروحة ومن أهمها:

1_ المكانة التي مُنحت لمتسلمها، والمساحة الجغرافية التي اتُبعت للواء حمص. هل لأنه محطة رئيسة لقافلة الحج القادمة من حلب لدمشق؟ أم لحماية القبائل البدوية التركمانية التي وطّنها السلطان سليم الأول بجوارها؟

2_ هل لكثرة الروايات حول تاريخها ما قبل المرحلة العثمانية أو لأن العثمانيين كلفوا قواهم العسكرية بمطاردة القوى المجاورة لها. من القبائل التركمانية التي استوطنت بقربها وإبعاد القبائل العربية التي عرفتها البادية قبل تسكين التركمان الجدد التي اعتادت على عدم الخضوع لهم ، استناداً إلى تاريخهم المقاوم أو المتمرد؛ بحسب الروايات العثمانية لماذا لم ينال لواء حمص نصيبه من الدراسات الوافرة ؛ مقارنة بما جاوره من ألوية أخرى؟

3_ ما المتغيرات الإدارية التي فرضت عليه؟ هل لأن القرن التاسع عشر فرض ذلك وشمل لواء حمص؟ أم نتيجة للتغييرات الإدارية التي فرضها إبراهيم باشا منذ سنة 1832-1840م؟ أليست هذه التغيرات الإدارية، وعدم إيضاح إشكالياتها يستحق الوقوف حولها. ؟

4_ ما هو موقف الزعامات المحلية من القوانين العثمانية الجديدة ، ولاسيما قانون الأراضي سنة 1858م، وقانون الطابو 1859م، وقانون تنظيم الولايات سنة 1864م وقانون الأحراش 1869م؟

هذه التساؤلات والسعي لإيضاحها بالاستناد إلى الوثائق الشرعية الموجودة بمديرية دمشق (لواء

حمص وحماة) يُعدّ من ضمن الإشكالية؟

3_ هدف البحث: يهدف البحث إلى:

- 1- التعرف بموقع حمص وأهميته الاستراتيجية بالنسبة للدولة العثمانية.
- 2- معرفة أبرز المتغيرات التي فرضها العثمانيون إدارياً على اللواء قبل التنظيمات وبعدها.
- 3- ارتباط البحث بالفترة الزمنية التي سعت فيها الدولة لتبديل هيكلتها الإدارية.
- 4- التعرف ببعض الشخصيات المكلفة من الإدارة العثمانية والتي بذلت جهداً لتحسين إدارة اللواء وتحديثه.
- 5- مصير إقطاع الأراضي الذي كان وفقاً على بعض العائلات.
- 6- إظهار الأثر الإيجابي لاهتمام الإدارة العثمانية باللواء وتقديم الكثير من الخدمات له منها خط التلغراف.

4_ سبب اختيار البحث وأهميته:

إن موقع مدينة حمص في سهل متسع، ما بين بحيرة قطينة والعاصي، وعلى طريق قافلة الحج الشامي المتجهة إلى دمشق وبالعكس، زاد من أهمية موقعها وجعلها بتعبير يليق بها (حمص العديّة) لجمال هوائها وللطيف جوها وعذوبته، مضافاً إليها قدم بنائها، وجلّد أهلها في الحرب، فقد مرّ بها المصريون فالحثيون وصولاً إلى السلوقيين سنة 330- 64 ق.م، مما زاد من مكانتها التاريخية تاركة، صفحة ناصعة في سجل التاريخ الحضاري.

تولّى إدارتها الرومان سنة 80م، كما بسط أمراء تدمر سطوتهم على المنطقة، وبعدها زحف شابور الأول الساساني(241-272م) على أرمينية والجزيرة السورية الشمالية حيث دخل أنطاليا مخرباً ومحرقاً وسابياً، ولولا حزم أذينة أمير منطقة تدمر ووقوف كاهن حمص أورانيوس سنة 260م معه، لساح هؤلاء في طول البلاد وعرضها، كما اشتهرت الزباء زنوبيا بمعاركها ضد أوريليانوس الروماني مابين سنتي 270- 272م في جوار حمص، وبعدها احتلها البيزنطيون 337- 636 م وفتحها العرب سنة 637م، وعُدّ دخول إبراهيم باشا سنة 1832م آخر مرور للمصريين فيها.

كانت ومازالت حمص غنية بأوابدها، بدليل العثور على كثير من عاديّات الأمم الغابرة التي سكنتها أو عبرتها، فتركت فيها وعليها بصمات بشكل أو بآخر، وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من علماء

المشروعات والرُّقْم والأجانب، زاروا حمص، وكتبوا عنها ، وبذلك تكون تنقيباتهم وأبحاثهم، قد فتحت صفحة جديدة مشرقة في تاريخ علم العاديات الحمصية.

تذكر المصادر أن حمص قُسمت في أثناء الحكم العربي الاسلامي إلى أجناد^[1]، وأدخلت أقاليم عدة تحت سيطرتها هي: حماه^[2] ، ومعة النعمان^[3]، وإقليم صوران، وإقليم لطمني وإقليم تل منسى (مند)^[4]، وإقليم الفلاص، وإقليم كفر طاب، وإقليم جوسيه^[5]، وإقليم لبنان، وإقليم الشعيرة، وإقليم البلعاس^[6]. وإقليم البارة (جبل سمعان)^[7]، وإقليم الرستن^[8]، وإقليم القسطل^[9]. وغيرها من الأجناد التي تحول بعضها الى أفضية وبعضها الآخر أصبح نواحي تابعة للواء حمص، علماً أن لواء حمص تغيرت تابعيته مرات عدة لولاية طرابلس الشام، وأخرى لولاية الشام، وأحياناً قضاءً تابعاً للواء حماة، ومرة وجد في السجلات بأنه لواءً مستقلاً، ومنذ دخول السلطان سليم الأول/1512-1520م. إلى مدينة حمص أدرك أهميتها،

1 يقول صاحب معجم البلدان: " وأما الجندة، وهو معسكر لإقامة الجنود، فيجيء في قولهم: جند قنشرين، جند فلسطين، جند حمص، جند دمشق، جند الأردن، فهي خمسة أجناد ، وكلها بالشام ولم يبلغني أنهم استعملوا ذلك في غير أرض الشام. راجع. الحموي. ياقوت: **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، 1995م، مج2، ص32.

2 حماه: تقع الى الشمال من الرستن بينها وبين حمص ستة وعشرون ميلاً. الاصطخري. أبو اسحاق ابراهيم بن محمد: **مسالك الممالك**، تحقيق محمد جابر عبد العال الحسيني، دار القلم، القاهرة، 1960م، ص46.

3 معة النعمان: تقع في شمال سوريا الى الشمال من حماة والى الجنوب من حلب.
4 لطمني وتل منسى (تل مندو): يقع على بعد 5كم الى الغرب من منطقة القصير ، وهو تل أثري حيث يضم بين طبقاته آثار مدينة قادش المشهورة تاريخياً، راجع . الحموي، مج2، ص44.

5 جوسيه: تسمية سريانية تعني الملاحي. وهي حصن من حصون حمص الهامة . الحموي، مج2، ص158.

6 البلعاس: تسمية سريانية مركبة تعني مكان الأكل والمضغ.

7 البارة : تسمية سريانية تعني القصر أو الحصن. وفي مواضع أخرى تعني الآبار.

8 الرستن: مدينة تقع الى شمال حمص ، بين حماه وحمص في نصف الطريق على نهر العاصي الذي يمر أمام حماه. راجع . الحموي.
ياقوت: مصدر سابق، مج3، ص43.

9 القسطل: تقع شمال دمشق

فدوّن معلومات لمرافقيه، بضرورة الاهتمام بها، كونها نقطة استراتيجية، هامة لعبور القوافل التجارية، وقافلة الحج المتجهه من استانبول الى دمشق، وهذا ما أعطاه أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية [10].

ازدادت أهمية حمص بسبب وجودها على نهر العاصي، وعُدت المدينة مركزاً رئيساً له، واتخذت مركز اللواء، وقسمها العثمانيون إلى لواء أُتبع بإيالة (دمشق وسورية فيما بعد) وقسم لوائها إلى أقضية ونواح عدة، وبما أنها نقطة تموين لحجاج الشمال، عمد العثمانيون إلى تزويدها بقوة عسكرية لحراستها أمنياً، وحماية طريق قافلة الحج المتجهة لأداء فريضة الحج مروراً بدمشق مركز الحجاج الشامي، ولتصل قافلة الحج الشامي إلى مشارف دمشق يتحمل لواء حمص مسؤولية أمنها، ويرد سبب تزويد لواء حمص بحراسة قوية لسببين، هما:

1- مرور القوات العثمانية فيها، ومنها باستمرار.

2- غارات البدو المستمرة عليها، وتصديّ حاميات حمص لهم.

ومما زاد من شهرتها الدينية والثقافية وجود كنيسة بربارة القديمة، وكنيسة أم الزنار. هذه الأوابد أسهمت في تدافع الحملات التبشيرية عليها، حيث أسهمت بصورة مباشرة في تحويل كنيسة مار يوحنا المعمدان والتي يعود تاريخ بناؤها للقرن السادس عشر ميلادي إلى كاتدرائية علمية، حيث نبغ فيها عدد من الكتّاب العباقر، أمثال: لونجينوس الفليسوف الحمصي سنة 212م.

و حينما مرّ بها السلطان سليم الأول سنة 1516م قادماً من حلب، باتجاه دمشق توقف بها ساعات عدة مشيراً إلى من حوله عن مكانة هذه المدينة، وأهميتها، فحولها إلى منطقة إدارية، وألحق بها النواحي المجاورة لها.

نظراً للأمان الذي شهدته المدينة في فترات مختلف من النصف الأول للقرن التاسع عشر بسبب كثرة الجنود المدججة بالسلح والموجودة فيها لحمايتها من غارات البدو المتتالية عليها، واستقرار الأحوال الأمنية بعد دخول جيوش محمد علي باشا بقيادة ابنه ابراهيم باشا وحكمها لبلاد الشام بين عامي 1830-

1840م. اتخذها الحجيج القادم من الشمال نقطة استراحة لتتزوّد من أسواقها الغنية بما يلزمهم من حاجات غذائية وبضائع مختلفة، ولهذا حظي متصرفها (متسلمها) بمكانة قللت كثيراً من هيمنة إدارة ولاية دمشق عليها، وعلى إدارته.

على ضوء مكانة حمص وأهميتها الاستراتيجية ، وجب ضرورة دراسة لواء حمص في فترة الاحتلال العثماني بين عامي/1808-1876م ، وإيضاح المستجدات التي طرأت عليه في فترة التنظيمات التي استبعت السلطان الحاكم، وأحالت إدارة شؤون الدولة لحكومة تضم وزارات مهمتها تنمية الدولة بحسب متطلبات العصر بهدف اللحاق بالركب الحضاري الذي بلغته أوروبا، وإبراز المتغيرات التي فرضها العثمانيون إدارياً على لواء حمص كونه اللواء الوحيد الذي بقي بين ألوية بلاد الشام دون دراسة ، علاوة على ذلك فإن مصادره ومراجعته محدودة، وتُعدّ التقويمات السنوية من 1847 حتى 1876م هي من أبرز التقويمات التي تناولتها بالدراسة، إلى جانب التقويمات العثمانية مثل دولت عثمانية سالنامه سي لسنة 1285-1291هـ/1868-1873م، ناهيك عن المصادر العثمانية، هذه الندرة في المراجع العربية التي تتناول حمص (سنجق) فضلاً عن المتغيرات الإدارية للواء حمص في عهد التنظيمات منذ عهد السلطان محمود الثاني 1808م الذي أعاد تنظيم البيت العثماني مجبراً من قبل الدول الأوروبية على إصدار إصلاحات بما يتلاءم وتطورات القرن التاسع عشر الميلادي إدارياً وحضارياً وحتى صدور الدستور سنة 1876م، حيث تعد هذه الفترة هي من أغنى الفترات بالمصادر والمراجع التي توضح لنا تاريخ حمص كلواء تابع لولاية دمشق أو غير مرتبط بلواء حماه بحسب الوثائق، علماً أن المصادر العثمانية لم تفدنا بذلك أو كان تابعاً لولاية طرابلس الشام.

أدت بعض الشخصيات من الإدارة العثمانية جهداً في تحسين إدارة اللواء وتحديثه، بما توفر لها من إمكانيات، كما أسهمت إصلاحاتهم في عملٍ سهّل على الباحثين قراءة واقع لواء حمص؛ لذا يقتضي من البحث توضيح تلك التطورات والمتغيرات للهيمنة العثمانية في القرن التاسع عشر الميلادي، وقد أفادت التقويمات العثمانية أن ما يسمى بسالنامات لواء حمص، حملت في طياتها الكثير من المعلومات التي

خدمت البحث، علماً أن لواء حمص شهد أول افتتاح خط للتلغراف قبل غيرها من ألوية بلاد الشام، كما شُيّدت به أبنية خاصة بهيئاته الإدارية، ولذا تمكنت الدولة من دقة إنجازاتها فيه وفي غيره من الألوية الأخرى، فضلاً عن إقامة ثكنات لضبطه من قبل الصوباشي وكادره وفيما بعد للجنة الأمنية المسماة الجندرية، مدعوماً من القوات العسكرية التي تحيط به لحمايته من مهاجمة البدو، لاسيما في السنوات التي يكثر فيها جفاف الصحراء السورية بسبب ندرة الأمطار.

لم يكن بإمكان البحث دراسة لواء حمص بغض النظر عن بروز عائلات عدة تحكمته به وبمناطقه في العهد العثماني قبل دراسته إدارياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، والأهم من ذلك إلقاء الضوء على واقع لواء حمص قبل التنظيمات، علماً بأن الوالي قبل التنظيمات يمثل السلطان، فهو الحاكم المطلق، يساعده قاض وكادر ممن يختصون بالأمور الشرعية، هذه الحاكمة وذاك الكادر وما يتمتع الوالي من صلاحيات، كانت تدار بها الولايات قد أزالها فرمان كلخانه خطي سنة 1839م. وما تبقى أزاله شريف همايون خطي سنة 1856م. من تراث أرخى بثقله على الولايات وبتعبير أكثر وضوحاً إدارة الولايات والألوية الجديدة في تفكيرها ومهامها مسؤولة عنها حكومة يتراسها الصدر الأعظم، وقد ارتبطت فترة البحث زمانياً بفترة التنظيمات التي حلم فيها السلطان عبد المجيد 1839-1861م. والسلطان عبد العزيز 1861-1875م إنتهاء بفترة صدور الدستور سنة 1876م، وسيركز البحث على مصير الإقطاع الأرضي الذي كان وفقاً على بعض العائلات، ولاسيما إلغاء الإقطاع العسكري، واعتماد نظام الالتزام والجفتليكات، وسيشير البحث إلى الإقطاع العسكري من تيمار وزعامات وملك خاص، وإقطاع الأمراء، وإقطاع الاوتلاق(المراعي)، علماً أنهم أصبحوا من الماضي، لكن للأمانة التاريخية وتجنباً للمساءلة عنهم..

5_ مصطلحات البحث:

الدولة العثمانية - لواء حمص - الإقطاع العسكري - الخدمات الادارية - المكون الديمغرافي.

6- حدود الدراسة: حدود البحث (الإطار الزمني والمكاني للبحث)

1- الإطار الزمني للبحث: يشمل الفترة الممتدة ما بين 1808-1876م. وهي فترة مليئة بالأحداث

التاريخية والتحويلات السياسية والادارية والشؤون الخدمية ووجود الجاليات الاوروبية وكيفية إدارة

شؤونها والامتيازات التي حصلوا عليها وانعكست مرة بالسلب وأخرى بالإيجاب على لواء

حمص وتأثير التنظيمات الخيرية على بلاد الشام ولاسيما لواء حمص. وحدثت التغيرات في

الانشطة الاقتصادية والملكيات الزراعية بعد القضاء على الانكشارية بالإضافة لوجود تغير

كبير في بنية المجتمع منذ أيام السلطان سليم الاول واحضاره عناصر غريبة وادخالها في بنية

المجتمع الحمصي وهذه العناصر استطاعت فيما بعد ان تكون سيدة اللواء ولفترة طويلة من

الزمن .

2- الإطار المكاني للبحث: على امتداد المساحة الجغرافية للواء حمص وما جاوره من ألوية أخرى

ارتبط بها بفترات معينة وفقاً للتقسيم الاداري الذي كانت تجريه الدولة العثمانية لولاياتها (لواء

طرابلس - لواء حماه - لواء دمشق).

3- الحدود الموضوعية: بلاد المشرق العربي في فترة الحكم العثماني من القرن التاسع عشر.

7_ الدراسات السابقة :

لا توجد دراسة وثائقية عن لواء حمص خلال فترة الدراسة المحددة في الأطروحة وإنما هناك

دراسات عن مدينة حمص في فترة حكم ابراهيم باشا لبلاد الشام وما بعد، بأجزائه الاربع تأليف نعيم سليم

الزهرابي ومحمود عمر السباعي، و يُعدّ كتاب تاريخ حماة للعلامة الشيخ أحمد الصابوني، من أبرز

المصادر التي يمكن الاعتماد عليها، وموسوعة البطريرك متري إثناسيو، وكتاب خالد عواد الأحمد "عادات

ومعتقدات أهل حمص"، وكتاب صادر عن وزارة الثقافة لعماد الدين الموصللي "ربوع حمص" وكتاب

لعمر نجيب العمر "تاريخ حمص" وكتاب المرحوم ساطع محلي "حمص أم الحجار السود" وغيرها من

الكتب، فضلاً عن كتابي الحوليات الأثرية لكامل شحادة (السيبل في حمص) وضحي الشطي "توسع البدو

في بلاد الشام وانحسارهم"، وكتاب عبد الرزاق زقزوق "متحف حمص" وكلها تشكل سنداً مهماً للبحث،

وتمدّه بكثير من الفوائد العلمية.

8_ مناهج البحث :

يعتمد البحث المنهج الاستقرائي التاريخي الذي يقوم على قراءة أبرز المستجدات والمتغيرات التي كانت قبل التنظيمات وبعدها، ومن ثم ينقل إلى المنهج التركيبي الذي يعتمد على فكفكة الأحداث وتحليلها، وإعادة تركيبها لتصاغ أحداث اللواء ككتلة واحدة.

إن التاريخ حدث وعطاء وهوية، وهو نتاج فعل مجموعة قوانين تاريخية، تجسد علاقة جدلية، وأن قانون علاقة الداخل بالخارج، الداخل منبثق من أنظمة وقوانين. ما يرمي المنهج إلى إيضاحه، قراءة تاريخ لواء حمص في القرن التاسع عشر الميلادي قراءة جديدة مستمدة من الوثائق، والمصادر والمراجع العلمية، بهدف إعداد بحث تاريخي يعتمد عليه القراء في معرفة تاريخ لواء حمص في ظل الإدارة العثمانية التي سعت إلى جعل حمص إمارة دينية.

إن البحث محفوف بالمصاعب العلمية؛ لأن البحث سيتحمل مسؤولية إيضاح تاريخ حمص. تحتاج المراجع التي تناولت تاريخ حمص إلى مقارنة علمية مع المصادر العثمانية مثل كتاب جودت باشا، تاريخ جودت، وتاريخ صولاق زادة، وتاريخ لطفي، وكتاب إسماعيل حقي أوزون تشارشلي، وكتاب عمر لطفي بارقان الدولة العثمانية، وغيره من المؤلفات التي تتناول ولايات الدولة العثمانية ولاسيما، ولايات بلاد الشام.

لم يكتف البحث على ما ذكر من مصادر ومراجع؛ بل سيقراً وثائق المحكمة الشرعية بدمشق؛ لأن سجلات لواء حمص جُمعت فيها، وقراءة هذه الوثائق إضافة السالنامات (التقويمات السنوية) التي تتناول تاريخ ألوية تاريخ دمشق منذ سنة 1847م. وحتى خروج العثمانيين، ولن يتدخل البحث بالفترة الحميدية إلا في مواضع محددة لتوضيح أفكار معينة أو لزيادة المعلومات لأنه سوف يقف عند صدور الدستور العثماني، وتأسيس "مجلس المبعوثان" سنة 1876م.

9- أدوات البحث:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر قدمت في مجملها معلومات مهمة شملت جوانب الدراسة المتعددة وأهمها:

1- الوثائق: أ- الوثائق العثمانية المحفوظة في أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول وهي وثائق رسمية صادرة من مجلس مخصوص ومجلس والي وقد احتوت في صفحاتها معلومات هامة أغنت البحث.

ب- سجلات المحاكم الشرعية في حمص وحماه ودمشق وأغلبها موجودة في المديرية العامة لدار الوثائق التاريخية في دمشق بالإضافة للسجلات الموجودة في المحاكم الشرعية في استانبول، ودفتر أناضول قاضيلك.

ج- الدستور العثماني: وقد تم الاعتماد عليه لما يحمله من قوانين وأنظمة مهمة قدمت للبحث فائدة كبيرة بخصوص قانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون الأراضي الجديد ونظام إدارة الولايات ومواده الخاصة بذلك/110-112 من الدستور الجديد.

د- وثائق إدارية: وهي مجموعة من القرارات والتقارير الصادرة عن دفتر الطابو في اللواء والسندات الصادرة عن نظارة الدفتر الخاقاني وأحكام الارض واللوائح والتعليمات الصادرة بحق سندات الطابو والمهام المكلف بها موظفي الضرائب في مالية دفتر سنة/1198هـ- 1787م.

2- التقويمات السنوية(سالنامه): فقد أفادت قراءة هذه الوثائق والتقويمات السنوية البحث حيث تناولت تاريخ ألوية بلاد الشام منذ سنة 1847م. وحتى خروج العثمانيين.

3- الكتب والمؤلفات: التي أغنت البحث في معلوماتها ومنها الوقف في الدولة العثمانية للإبراهيم الأحمد، وتقويم المسكوكات العثمانية لمؤلفه اسماعيل غالب، والمسألة الشرقية والسلطان عبد المجيد/1853-1856م. جارشلي أوزون واسماعيل حقي، كتاب عبرة وذكرى أو (الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده) سليم البستاني، تاريخ حمص ابن الخانقاه، تاريخ حماه احمد الصابوني، المكايل والأوزان والنقود محمود عامر، الدستور ونظام إدارة الولايات العمومية نوفل نعمة الله، حمص تاريخ وحضارة راشد

الكيلائي، تاريخ الدولة العليا العثمانية محمد فريد بك المحامي، تطور الإدارة العثمانية خلال القرن التاسع عشر سليم طرخان باشا.

4- المصادر والمراجع المترجمة: تم إغناء البحث بعدد لا بأس به من المراجع العربية والمترجمة مثل

كتاب الاجتهادات القضائية لسلطين القرن الثامن عشر مصطفى كوتوك أوغلو. الدولة العثمانية تاريخ

وحضارة أكمل الدين إحسان أوغلو. تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار خليل إينالجيک،

الاقطاع في مصر وسورية وفلسطين ولبنان بولياک، فلاحو الباشا الأرض والمجتمع والدولة في النصف

الثاني من القرن التاسع عشر كينث كونو، مؤسسة شيخ الاسلام في الدولة العثمانية أكرم كيدو.

5- المصادر العثمانية: وهي كثيرة ومتنوعة دعمت البحث بالكثير من الافكار والمعلومات مثل

كتاب: البدو في ولايات بلاد الشام أوزجان يشار، تاريخ العثماني المصور مدحت سرت أوغلو، العثمانيون

وسياسة التهجير خليل ساحلي أوغلي، تاريخ جودت جودت أحمد باشا، تاريخ عطا الله باشا، الأكراد في

تركيا أورخان باي زادة، التاريخ العثماني حقي أوزون شارشلي، تاريخ صولاق صولاق زادة.

6- المراجع الأجنبية: اغنت البحث بالأفكار والمعلومات القيمة منها:

1- Travels in Syria and the holy land, London, 1822. Barekhardt m -7

2-Duman. H. Agriculture, In Ottoman Empire, Mecgill_ Queens University pres

1998

3-Voyage En Syrie Et Dans Le Desert, Paris, 1833 Damolscau -8

7- الموسوعات والقواميس: استفدنا منها بشكل كبير في التعريف بالشخصيات والمواقع الموجودة في

البحث من أهمها معجم البلدان ياقوت الحموي، وقاموس تركي سامي شمس الدين، وتاريخ قاموس المصطلحات

العثمانية محمد ذكي بقالين. وقاموس الصناعات الشامية لجمال الدين القاسمي ومحمد سعيد القاسمي.

8- الرسائل والأطروحات الجامعية: تم الاعتماد عليها والاستفادة منها بالمعلومات التي قدمت للبحث ومن هذه الأطروحات: لواء طرابلس الشام رسالة دكتوراة علاء جبور، الحياة الاقتصادية في مدينة دمشق 1840-1858م. نايف أحمد صياغة، صنjq حمص 1864-1909م. عبد الهادي عليوي.

9- المجلات والحوليات: التي زودت البحث بمعلومات قيمة لم تتوفر في الكتب كان من أبرزها) مجلة دراسات تاريخية استانبول- الجنان- مجلة الأحكام العدلية- مجلة دراسات تاريخية دمشق- مجلة الأبحاث الأمريكية بيروت-مجلة حويات كلية الآداب جامعة عين شمس- مجلة الاجتهاد- مجلة الحويات الأثرية دمشق) .

10_ مكونات البحث :

يتألف البحث من مقدمة و تمهيد تاريخي وثلاثة فصول و خاتمة.

ففي التمهيد قُرى تاريخ الدولة العثمانية منذ دخولها الأناضول حتى خضوع البلاد العربية لسلطانها.

- الفصل الأول: التنظيمات الإدارية للواء حمص 1808-1876م يعالج هذا الفصل التقسيم الإداري للواء، والهيئات الإدارية التي عهدت الدولة العثمانية لإدارة اللواء المؤلف من مجالس إدارية وقضائية وأمنية وعسكرية ومالية، وقد تألف الجهاز الإداري من المتصرف (المتسلم) والقاضي والدقتردار ومدير التحريرات ومأمور النفوس والنظام القضائي، هذا التطور الإداري كان نتيجة حركة التنظيمات التي شملت جميع الولايات التابعة للدولة العثمانية.

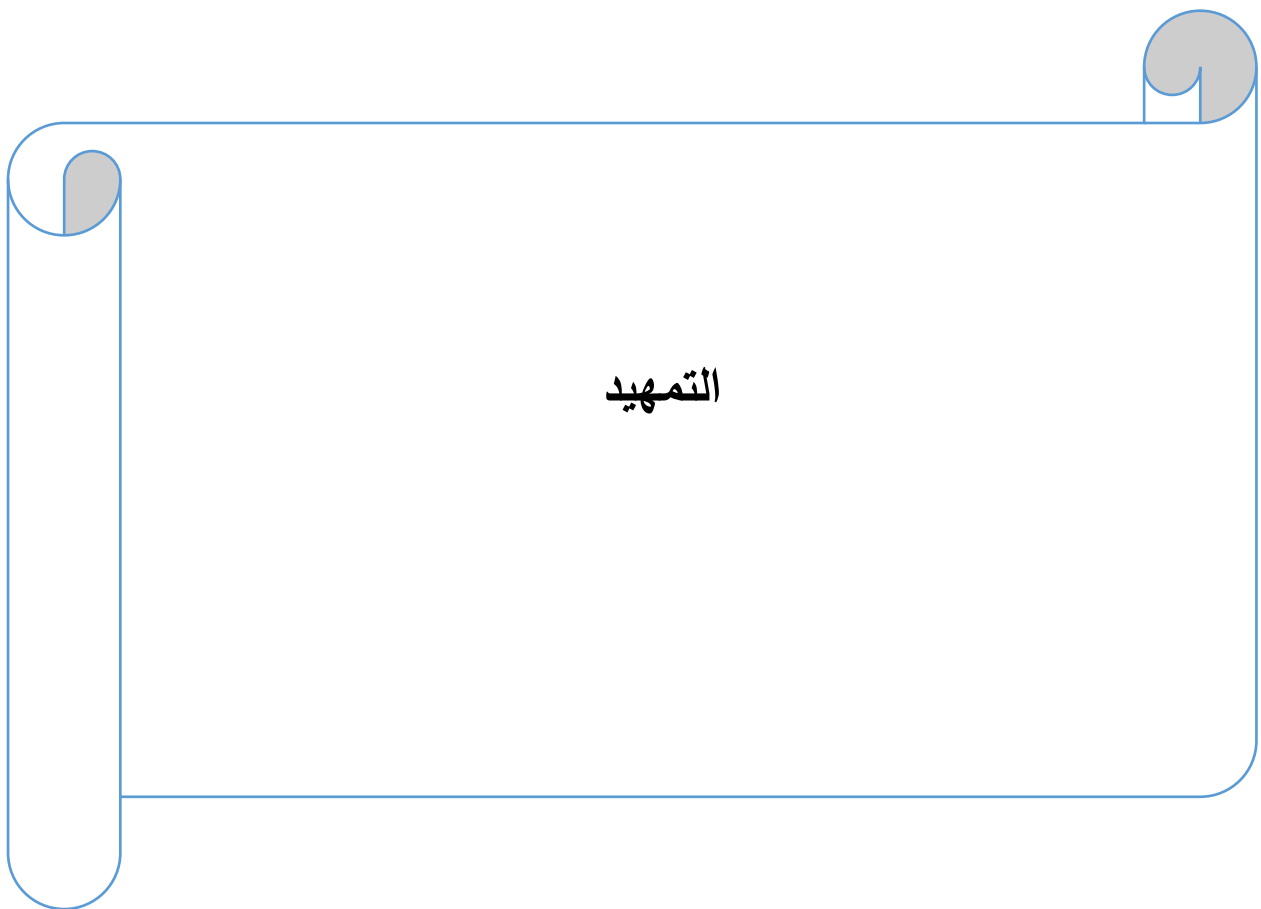
- الفصل الثاني: الأوضاع الاقتصادية في لواء حمص 1808-1876م، ويتناول الملكية الزراعية والأدوات المعتمدة لدى المزارعين، والثروة الحيوانية، والتجارة الداخلية والخارجية، وأهم الصادرات، والواردات، وموارد ميزانيتها الى جانب وضع ميزانها التجاري والنقود المتداولة.

-الفصل الثالث: الأوضاع الاجتماعية 1808-1876م، ويتطرق إلى الفئات الحاكمة، ورجال الدين وفئة العامة، والجاليات التي كلفت لإدارة اللواء والتعليم فيه.

بينما الخاتمة تناولت أبرز النتائج التي توصل إليها. إن البحث صعب و معقد لاختلاط تقسيماته، وتبعيته مضافاً إليه، وقلة مصادره و مراجعه. ومن الصعوبات التي واجهت البحث، العثور عن وثائقه الموجودة قسم منها في المحكمة الشرعية التابعة للواء حمص والقسم الآخر موزعة بين وثائق المحكمة الشرعية في دمشق وسجلات حماة، ووثائق موجودة بيد أفراد تمنع البعض من التعاون معي والبعض الآخر مشكور لتقديمه يد المساعدة والمعلومة.

ما حققه البحث من نتائج كان بفضل عناية الأستاذ الدكتور عبد المنعم الأحمد وإليه أقدم بجزيل الشكر والامتنان، راجية له الصحة والعافية وإلى من تحمل أسئلتي وترددي عليه قرابة سنة قضيتها في حمص منتقلة بين بقايا مؤسسات تعرضت للدمار، وبفضل وطنية بعض الموظفين تمكنت من الاطلاع على تاريخ حمص، وكغيري من الباحثين وطلاب العلم قضيت الأشهر الأخيرة من سنة 2018 وقرابة شهرين من سنة 2019 باحثة في بقايا ما وجدته محفوظاً في مديريات وزارة الثقافة، ويكفني أنني لقيت ترحيباً من معظم من طرقت باب منازلهم أو مكاتب مؤسساتهم ، فإليهم، وإلى شرفاء الوطن، وحماة الديار ألف سلام ومحبة وتقدير، وإلى قسم التاريخ بكامل أعضائه، وإلى عمادة كلية الآداب الشكر العميق، وأتمنى لزملائي الكرام التفوق والنجاح.

والله ولي التوفيق



التمهيد:

إذا كان العثمانيون احتلوا القسطنطينية 1453م^[11]. بشجاعة قواهم العسكرية، فإن وصولهم إلى بلاد فارس وإلحاق الهزيمة بهم 1514م. كان بفضل ادعاءات مذهبية الطابع، أما وصولهم إلى الوطن العربي فكان بفضل الفتاوى، حيث ادّعى السلطان سليم الأول 1512-1520م^[12] بأن الزعامة المملوكية تكتب آيات الله على نقودها، وبموجب فتوى شيخ الإسلام آنذاك علي الجمالي وجب إبادتها، واختلفت الآراء حول توجه السلطان سليم الأول نحو الشرق تاركاً أوروبا خلف ظهره، ويعود السبب لهذا التوجه نحو الشرق وجود قوتين كبيرتين على حدوده الشرقية ورغبة منه في توفير الحماية والأمان لدولته توجه للقضاء على الدولة الصفوية المناوئة الرئيسي للدولة العثمانية عقائدياً ومذهبياً. وثانياً الدولة المملوكية التي وجدت في قوة الدولة العثمانية خطراً يهدد وجودها^[13].

بعد انتصار السلطان سليم الأول على أعدائه قام بتنظيم أمور الولايات التي خضعت له تناسي أنه دس السم لوالده ، وتناسي أيضاً قتله لأخوته وأولادهم وقتله 40 ألف شخص وقتل أضعافهم في سورية، بناء على تلك الادعاءات أسرف الكتاب ومؤرخو تلك المراحل، ودونوا تاريخه وتاريخ من تولى بعده عرش سلطنة بعضهم حمل العصر العثماني وسلطينهم معاناة جلّها ملطخ بالسواد، وأنه أسهم في تأخر بلاد

11 القسطنطينية: تأسست عام 658 ق.م. كانت عاصمة للصيادين. واكتب العديد من الحضارات والامبراطوريات (الرومانية والبيزنطية والعثمانية) وبسبب موقعها وإشرافها على مضيق البوسفور والدرنديل كانت ومازالت العاصمة لأي دولة خضعت لها، تعرضت للغزو عدة مرات حتى تمكن السلطان محمد الفاتح من اقتحام أسوارها واحتلالها عام 1453م. حول كاتدرائيتها الشهيرة آيا صوفيا إلى مسجد . وكان يوجد فيها مقر البطريركية للكنيسة الأرثوذكسية الشرقية. راجع: أوزتونا. يلماز: موسوعة تاريخ الامبراطورية العثمانية (السياسي والعسكري والحضاري) (2010م): ترجمة عدنان سلمان، ط1، ج2، الدار العربية للمطبوعات، بيروت، ص629.

12 السلطان سليم الأول: ارتقى عرش السلطنة في العقد الرابع من عمره، تميز عهده بالتخلص من منافسيه، وانتصاره على الصفويين في معركة جالديران/1514م. وعلى المماليك في معركة مرج دابق/1516م. واحتلاله لبلاد الشام ومصر وإنهاء حكم المماليك فيها. للاطلاع: حليم. إبراهيم بك. مفتش أوقاف دمنهور (1988م): تاريخ الدولة العثمانية العلية، المعروف التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، ط1، لبنان، بيروت، ص80.

13 أحمد. ليلي عبد اللطيف (1980م): تاريخ ومؤرخي مصر والشام إبان العصر العثماني، مكتبة الخانجي مصر، ص10

الشام بولاياتها الثلاث عن ركب الحضارة ، متجاهلين إرهابات العصر وواقع العثمانيين وتطلعهم إلى بناء دولتهم التي لا يعرفون لونها ولا يدركون صفاتها وحدودها ومساحتها، فاعتمدوا قوانين رئيسة وساروا عليها، ولم يميزوا في أثناء مسيرتهم مكانة المدن التي مروا عليها، علماً أن السلطان سليم الأول وقف في حمص لساعات مدهوشاً بهوائها واتساع أراضيها، وقد استقبله أهالي حمص بالأهازيج ودون مقاومة كسائر المدن التي مر بها^[14]، وعدّ السلطان سليم الأول استقبالهم له هو واجب عليهم، لأنه أنقذهم من ظلم المماليك بحسب رأيه. وبعد عودته فارق الحياة، وانتقل عرش السلطنة إلى ابنه الأمير سليمان الثاني 1520-1566م^[15]. ليكمل ما سار عليه والده الذي وضع أسساً لإدارة ما بحوزته من مناطق وبلدان، وبعدها غرقوا في متاهات القصور، وتوجوا تعاملهم مع الأوروبيين بمنحهم امتيازات^[16].

كانت فترة العطاء آنذاك ويدهم صناعة القرار، لكن إصرارهم على الغرق في متاهات القصور، أسهم في ضعفهم ، وفساد نظام قواتهم العسكرية ، وكان كل هذا وذاك على حساب الولايات التي خضعت لسلطانهم ، فعبث ولاتهم بمصير أهالي الولايات، وكانت ولايات بلاد الشام وألويتها إحدى ضحاياهم، فالخطوات الإدارية التي عانتها ولاية دمشق وألويتها، مكّنت أهلها بما يملكونه من إيمان

14 تذكر المصادر حادثة وصول السلطان سليم الأول الى حلب ومروه بحمص وحماه ووصوله الى دمشق دون مقاومة من الأهالي، لا بل استقبلوه بالأهازيج والفرح رغبة منهم بالتخلص من حكم المماليك وظلمهم. وقد أشار ابن زنبيل الرمال إلى هذه الحادثة في كتابه "أخوة المماليك، أو واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني: تحقيق عبد المنعم عامر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، مصر، 1998م، ص90. وكذلك انظر للاستزادة : ابن طولون: محمد بن علي بن طولون: مفاهية الخلان في حوادث الزمان، جزآن، نشرهما محمد مصطفى القاهرة، 1962م، 1964م، ج1، ص2-30.

15 السلطان سليمان الثاني (القانوني): السلطان العاشر بين السلاطين العثمانيين، ولد في طرابزون في العام 1494م، اعتلى عرش السلطنة بعد وفاة ابيه 1520م. واستمر في الحكم حتى عام 1566م. تميز عهده بالفتوحات شرقاً وغرباً ، ولقب بالقانوني لأنه قام بإدخال تعديلات على القوانين في الدولة العثمانية وقام بإصلاح النظام القضائي في ولايات الدولة العثمانية. عرف في أوروبا لكثرة تسامحه باسم "سليمان العظيم". عزتلو: يوسف بك آصاف (1995م): تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، ص63-68.

16 الامتياز الذي حصلت عليه فرنسا من قبل السلطان سليمان القانوني سنة 1535م. وبموجب هذه الامتيازات حصل رعايا الملك الفرنسي فرانسوا الأول على حقوق تضمنها لهم الدولة العثمانية خلال إقامتهم على أراضيها ومروها فيها. المحامي، محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية (1981م)، تح. إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط1، ص223.

بمدينتهم وعشقهم لها وبراعتهم في أعمالهم الصمود ومتابعة نشاطهم وتأقلمهم مع تطورات العصور، عوّض لها بعض الحرمان الإداري أو العبث الإداري الذي تلكأ الولاة في إنجازهِ حِيال ولاية هي مفصل بلاد الشام، ومحورها الانضباطي، وثقلها السياسي، وجوهرتها الجمالية.

وتعرضت مدينة حمص كلواء إلى الضياع، ففي المرحلة الأولى ألحق بولاية طرابلس الشام، ثم فصل عنها لأسباب إدارية حيث ظل لأكثر من قرن تابعاً لها، وبعدها ألحق بولاية دمشق جراء إصرار ولاية دمشق من آل العظم^[17] ومن خلفهم، ولأسيما عثمان باشا الكرجي^[18] الذي عُين على ولاية الشام، وكان إسماعيل باشا العظم^[19]، قد تمكّن من انتزاع لوائي حمص وحماء من ولاية طرابلس وحول لواء سلمية إلى قضاء يدور في فلك لواء حماه، رغبة منه في زيادة أملاكه وإضعاف أعدائه ومن هنا نجد استعداده بما لديه من إمكانات لقتال ظاهر العمر^[20]. ثم فصل لواء حمص عن حماة رغبة في إضعاف الملتزمين وتقليص نفوذهم من خلال تجريدهم من بعض المناطق التي كانت تدّر عليهم أموال طائلة طيلة القرن الثامن عشر الميلادي^[21].

17 آل العظم: من الاسر المحلية التي حكمت ولاية بلاد الشام في القرن الثامن عشر ميلادي وتعود هذه الاسرة في أصولها الى منطقة معرة النعمان - حماه و هذا ما ذكره عبد الكريم رافق: "بأنهم أولاد عرب" من أشهرهم أسعد باشا العظم الذي بنى الخانات وقصرأ يعتبر من أجمل المباني في مدينة دمشق . راجع: رافق، عبد الكريم(1986م): بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني الى حملة نابليون بونابرت 1516-1798م، ط2، دمشق، ص316.

18 عثمان باشا الكرجي: من المماليك الذين كانوا في خدمة أسعد باشا العظم، كان والياً على حماه. وبسبب خدماته الكثيرة وإخلاصه للسلطنة العثمانية ولي على طرابلس عام 1760م. وبعدها رفع الى ولاية دمشق، ونجح في ضم ولايات دمشق وصيدا وطرابلس الى حكمه في عام 1770م. راجع صليبي. وليد(1984م): القصة هي الحصّة، الصراعات في عهود الإقطاع، دار الرسالة، بيروت، لبنان، ص40-41.

19 اسماعيل باشا العظم: كان والياً على دمشق وأميراً للحج بين عامي 1725-1730م. رسخ مركز آل العظم ونفوذهم السياسي، فعين عدة أفراد من أسرته، وأصبح منهم فيما بعد ولاة لدمشق وطرابلس الشام وصيدا. راجع: كرد علي، محمد(1983م): خطط الشام ط3، ج2، بيروت، ص278.

20 ظاهر العمر: من الأسر العربية البدوية التي سكنت في منطقة صفد. كان والده عمر الزيداني ملتزماً لمنطقة صفد قلبه، وبعد وفاة والده تسلم ظاهر العمر جباية ضريبة الإلتزام في مناطق صفد وطبرية وقوي نفوذه وامتد حكمه حتى استلم التزّام عكا، تحالف مع علي بك والي مصر ومع روسيا ضد الدولة العثمانية . واستطاعت هذه الاخيرة القضاء عليه بعد حصار مركزه الرئيسي في عكا عام 1775م، وكانت تاريخ وفاته 1804م. راجع الصباغ. ميخائيل(1935م): تاريخ ظاهر العمر الزيداني حاكم عكا وصفد، نشره قسطنطين الباشا، حريصا، لبنان، ص33 و ص41 .

21 حتي، فيليب(1958م): تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ترجمة جورج حداد و عبد الكريم رافق، دار النفائس بيروت، 1958م، جزءان ج2، ص309.

هذا التخبط الإداري انعكس سلباً على ولايات بلاد الشام ، وغدا لواء حمص واحداً من جملة ألوية بلاد الشام الذي يشكو عدم الاستقرار، ناهيك عن تحمل مسؤولية حماية قافلة الحج حتى وصولها مدينة القطيفة^[22] هذا من جهة ، وجفاف بادية بلاد الشام ومهاجمة البدو التركمان لمزروعاتها من جهة أخرى^[23] .

على ضوء جهل العثمانيين وعبثهم ، ومكانة مدينة حمص وعزيمة أهلها ، استطاعت حمص بما لديها من قوات المحافظة على سلامة قافلة الحج ، ورد هجمات البدو، وفي أحيان كثيرة تعاونت مدينة حماة معها في رد غارات البدو المتكررة^[24].

لا شك في أن ما يقدمه البحث من وثائق في قسم الملاحق قد تسوغ للقارئ ما عجز عن قراءته، وقد تفسر كثيراً من الأحداث ، وتكشف للقارئ أو القراء ما قيل ويقال عن العثمانيين ، وقد يقال إن ولايات بلاد الشام ، تجاهلت الركود الذي عاشته ولايات الدولة العثمانية الأخرى ، لأنها انفتحت على العالم الأوروبي أيام حكم آل العظم في ولاية دمشق ، والأسرة الشهابية في جبل لبنان^[25] ، فحدثت وسائلها الاقتصادية، وفتحت أسواقها رغم نقانة البضائع الأوروبية ، لأن ولايات بلاد الشام اعتمدت أسلوب التجارة فيما بينها ، لكن ببضائع مختلفة (محلية) ، ولهذا ظلت وألويتها تحتل الصدارة محلياً وعالمياً ، ولم يكون بإمكان العثمانيين الاستغناء عن بضائعها^[26].

وسط هذه الأحداث التي شهدتها القرن التاسع عشر الميلادي ، وصل العثمانيون إلى هاوية إما أن يقبلوا بما رسمته أوروبا لهم ، وإما الغرق في خضم ثورات لا مجال فيها لأنصاف الحلول ، وقد أسهم

22 القطيفة: مدينة تبعد عن دمشق 40 كم. وبها آثار رومانية كالقناة الرومانية. وخان النوري الذي بناه نور الدين الشهيد. الحموي.

ياقوت: مصدر سابق، مج3، ص43.

23 بيات. فاضل (2007م) : الدولة العثمانية في المجال العربي. دراسة تاريخية في الأوضاع الادارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصر (مطلع العهد العثماني – أواسط القرن التاسع عشر الميلادي). ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص. 159. 162.

24 عبد الكريم، رافق (1984م): الاقتصاد الدمشقي في مواجهة الاقتصاد الأوروبي في القرن التاسع عشر، مجلة الدراسات التاريخية،

العددان 17. 18. دمشق. ص121.

25 الصليبي: مرجع سابق، ص40.

26 الحسيني. علي(1923م) : تاريخ سورية الاقتصادي، مطابع بائع الفنون، دمشق، ص201.

الشباب العثماني في الضغط على السلطان سليم الثالث 1789-1808م^[27]. الذي قرر الإصلاح العسكري بهدوء، لكنه تناسى الحرس القديم (الجيش الانكشاري)، ولهذا أرغم على التراجع، ورغم تراجعهم قطع رأسه^[28].

لم يرحم المؤرخون ولا الزمان العثمانيين، ولم يتجاهلوا أخطاءهم التي ارتكبوها عن جهالة وقلة خبرتهم، وتناسى المؤرخون والزمان أنهم بداوة خيامهم مدينة محمولة، وقصورهم أشبه بخيامهم التي هربوا منها إلى أحضان الغواني، وباختصار شديد ظل الهرب يلاحقهم مرة من الغزاة ومرات إلى اللهو والمجون، أي ليس لديهم مبادئ تسوغ لهم ما فعلوه، ولهذا كان قيام إمارتهم غفلة زمان جاد بها فدفع هروبهم إلى الأناضول^[29]، ولموقف علاء الدين السلجوقي^[30] حصلوا منه على قطعة أرض في الشمال الغربي من الأناضول طاروا فرحاً بها، لأنهم أول مرة في تاريخهم يملكون مستقراً لهم من حقهم صيانتهم وحمايتهم^[31].

لكن أرضهم الجديدة هذه موضع تجاذب، وموضع طمع من المانح، ومن أعداء المانح البيزنطيين، ولزم عليهم الرد وإقناع المانح بأنهم قادرين على الدفاع عنها، وبهذه النخوة انطلق فرسانهم المشهورين بشجاعتهم، ومن دون خبرة أو صدفة أعلنوا أنهم يحاربون أعداء الإسلام، فانضمت إليهم القوى

27 السلطان سليم الثالث: اعتلى عرش السلطنة العثمانية في عام 1789م. بعد جلوسه وجه عنايته الى تحديث الجيش والقضاء على النظام العسكري القديم المتمثل بالإنكشارية الذين أرهقوا الدولة العثمانية بالفوضى والاضطرابات والفساد، لذلك رأى ضرورة إلغاء هذا النظام العسكري القديم وإحلال مكانه نظاماً جديداً مدبراً على النهج الأوروبي وهذا ما أقلق قادة الإنكشارية فدبروا له مقتله بموافقة أخيه السلطان مصطفى الرابع. راجع: مرام، علي كمال (1997م): أمهات السلاطين، اسطنبول، ص 175-176.

28 عزتلو: يوسف بك أضاف: مرجع سابق، ص 119.

29 الأناضول: شبه جزيرة جبلية في تركيا، تشكل حوالي 97% من أراضي تركيا في الوقت الحاضر، وكان يطلق عليها اسم آسيا الصغرى. موقعها اعطاها أهمية كبيرة، حيث يفصلها بحر مرمرة ومضيق البوسفور عن أراضي ترافيا ومن الشمال يحدها البحر الأسود، ومن الجنوب البحر المتوسط، أما جهة الشرق فتتصل بمرتفعات جبلية واسعة، واليوم تطلق على الأراضي الواقعة الى شرق بحر ايجي وأواسط تركيا (القرى الريفية). قامت على أرضها العديد من الحضارات من الحثيين والارمن والاعريق والرومان والبيزنطيين وسلاجقة الروم والعثمانيين. راجع صابان. سهيل (2000م): المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مراجعة عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ص 39.

30 علاء الدين السلجوقي: أو كتبنا الأول/1219-1237م. من أشهر سلاطين سلاجقة الروم، حارب المغول ولقي الدعم من القبائل التركية (قبيلة أرطغرل جد العثمانية) فكافئهم على مساندتهم والنصر الذي حصده بقطعة أرض استقروا عليها في بلاد الأناضول، امتدت واتسعت الدولة العثمانية وحكمت ثلاث قارات مدة ستة قرون من الزمن. راجع: بروكلمان. كارل (1961م): تاريخ الشعوب الإسلامية، الأتراك العثمانيون وحضارتهم ترجمة نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، ص 13.

31 المرجع السابق نفسه، ص 14.

الإسلامية من كرد وعرب ومنظمات أخية دينية يعج بها الأناضول قتلتها العبادة دون جهاد^[32] ، فسوغوا جهادهم بالتبعية للعثماني اللاهف لموطن يكون سكناً لهم ، وحققوا انتصارات لم يكونوا يحلمون بها ، كبر الحلم وتعددت الانتصارات يوماً بعد يوم ، وسنة بعد سنة ، وبغفلة الزمان ثانية وصلوا القسطنطينية وبهجمة شبه فدائية تمكّنوا من احتلالها سنة 1453م ، وتمكّن محمد الفاتح 1451-1481م^[33]. من إزالة الدولة البيزنطية من الخارطة الدولية ، لكنه لم يتمكّن من شطبها من ذاكرة التاريخ لِمَا لها من مؤثرات علمية وحضارية ، رغم ما تركته لكن الزمن تجاوزها، ولم يستقد السلاطين العثمانيون من تجاوز الزمن للبيزنطيين ، فتأهوا في خضم الأحداث ، ولكن تيههم ظل مملوكاً لنساء دفعه الفكر الأوروبي إلى قصورهم بعدما أقسم محمد الأول ابن يلدرم بيازيد الأول 1389-1401م^[34]. بتحريم الزواج من الحرائر، فانفتح الباب أما جميلات أوروبا للتبرج في قصور أقلها مساحة 700000م² ^[35].

لم يكتف العثمانيون باحتلال القسطنطينية ، بل نحتوا لأنفسهم نسباً وأصلاً تسويغاً لواقع مشرق ومضيء ، ورفرف هلالهم على ثلاث قارات ، وخضع لسلطانهم ملل وأقوام ، وأكثر رجال الدين من مسلمين ومسيحيين ويهود بالدعاء لهم بعد أن أظهروا أنفسهم أنهم حماة لديار المسلمين، أينما كانوا من

32 بروكلمان (1961م) : ص 25.

33 السلطان محمد الفاتح: ترتيبه بين السلاطين العثمانيين السابع، ولد عام 1429م، احتل القسطنطينية عاصمة الدولة البيزنطية عام 1453م. حارب بلاد البوسنة وأخضعها لسلطانه عام 1462م. و بسبب التسامح الذي عرف به سمح للشعوب التي خضعت له بالبقاء على دينها مهما كان بشرط دفع الجزية مقابل حماية الدولة العثمانية لهم. ومن اهم الاعمال التي تنسب له إنشاء العديد من الجوامع في القسطنطينية، واهتم بالتعليم فأنشأ الكثير من المكاتب الابتدائية والمدارس العالية. انظر: المحامي، محمد فريد بك(1981م): ص 160-178.

34 السلطان يلدرم بيازيد الأول: رابع السلاطين العثمانيين جلس في عام 1389م ، لقب بالبرق لخصته ومهارته القتالية بالحرب، بعد أن قضى على منافسيه جهز جيشاً وزحف به نحو بلاد الصرب وعقد مع ملكها صلح بأن زوجه هذا الاخير أخته تقريباً منه وتودداً له ، وأخمد الفتنة التي حدثت في الأناضول، بعدها جهز الجيوش وأعد العدة من أجل احتلال القسطنطينية، لكن وقوف الدول الأوروبية الى جانب ملك القسطنطينية وطلب العون من تيمورلنك حال دون احتلالها في عهده، توفي السلطان بيازيد الأول عام 1401م. راجع: عزتلو: مرجع سابق ، ص 41-44.

35 من المعروف أن عادة الزواج من بنات الدول المجاورة المسلمة وغير المسلمة التي هي أحد الملامح الأساسية في الدبلوماسية الشرقية والغربية كانت متبعة منذ القديم، وسار عليها السلاطين العثمانيين في البداية ثم تحولت الى مكاسب للدول الأوروبية عن طريق جميلاتهن لتحقيق منافع دبلوماسية لدولهم. راجع أوغلو. أكمل الدين إحسان (1999م): الدولة العثمانية تاريخ و حضارة، ج 2، ترجمة: صالح السعداوي، استانبول، مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية، باستانبول، ص 83.

ناحية، وسياسة التسامح التي اتبعوها مع النصارى واليهود من ناحية أخرى^[36]. وامتلكوا بعد انطلاقهم نوعين من الجنود ، ومن ثم ابتدعوا قوات ضاربة بموجب نظام الدفشرمه^[37] ، وانتقوا من البلقان والبوسنة والهرسك دعامة جيشهم من أبناء تلك المناطق بعد أن جردوهم من هويتهم ولغتهم ودينهم وقوميتهم ، وعوضوا لهم عن هذا بالسلطان، وقبل هؤلاء الصغار المتطوعون هذا التعويض^[38].

وحققوا انتصارات على أعدائهم ، وكبروا وكبرت انتصاراتهم وكبرت دولتهم ، وتوافد ملوك الغرب والشرق وأمرؤهم لتقديم الطاعة للسلطان العثماني الذي اتضحت معالم دولته القوية منذ القرن الخامس عشر، وتبلورت العلاقات الدولية وتطورت في المجال الدبلوماسي من تبادل السفراء وتقديم الهدايا في مختلف المناسبات ، وإثر الانتصارات التي حققها السلاطين العثمانيين نجد بعض هؤلاء الملوك والأمراء يدفعون الجزية صاغرين لأبل زادوا في مقدار الخراج المقرر عليهم^[39].

لا عجب إذا دهش المؤرخون من قيام دولة آل عثمان ولا عجب إذا عجز التاريخ عن تسجيل وقائع انتصاراتهم لدرجة أن مساحة ما أمتلكوه 23,975,000 كم². كانت مساحة البقاع التي خضعت لهم، لتكون واحدة من أكبر الامبراطوريات عبر التاريخ^[40]. ولا فخر لأمم، ومن جملتهم العرب أن يبقوا خانعين سنين يتقبلون الأوامر من هؤلاء الجنود الذين قتلوا أو سجنوا معظم سلاطينهم، فلا نومهم نوم ولا رزقهم لهم، وظلوا لأربعة قرون خاضعين لهم، ويؤمرون فيلبون، وإذا جاز لهم أن يصرخوا فالفضل يعود

36 أوغلو. أكمل الدين إحسان (1999م): مرجع سابق، ص222.

37 نظام الدفشرمه: قامت عليه المؤسسة العسكرية في الدولة العثمانية، يقوم على اخذ الصبية الصغار من ذويهم كضرائب وجب على اسرهم دفعها من خلال أخذ ابنائهم الذين يتمتعون بصحة بدنية جيدة، كان يتم انتقاهاهم وفقاً لمرسوم سلطاني يسلم الى عامل التجميع الذي يعينه آغا الانتكشارية، ليتم انتقاء الصبية واحضارهم الى استانبول، من دول الاقلاق والبلغار. و إعطائهم أسماء عربية مسلمة يربون بحيث لايعرفون لهم أباً سوى السلطان العثماني وطاعته. ومن هؤلاء تشكل الجيش العثماني الذي عرف باسم " الجيش الانتكشاري). انظر: بيتروسيان. إيرينا (2006م): الانتكشاريون في الامبراطورية العثمانية، مراجعة جمعة الماجد، معهد الدراسات الشرقية المجمع العلمي الروسي (سان بطرسبرغ)، ص31.

38 تذكر بعض المراجع التسامح الذي عامل به السلطان محمد الثاني سكان المدن التي احتلها. ونزولاً عند رغبة هؤلاء السكان وبعد اعتناقهم الاسلام وتلبية لطلبهم بإجراء التجنيد الدفشرمه بينهم. مثال عن هؤلاء سكان البوسنة. انظر: المرجع السابق نفسه، ص35.

39 أوغلو. مرجع سابق نفسه. ص222.

40 حتي. فيليب: مرجع سابق ج2، ص305.

إلى نابليون بونابرت^[41]، وظل الأمر على ما هو عليه، فبدلاً من العثمانيين خضع العرب ثانية إلى حكم فردي ، فظاهر العمر في منطقة صفد وطبريا تحالف وقبليته مع البدو المحليين ، ولأنه تمسك بعرويته ، وحاول تخفيف الضرائب عن أهل منطقته عدّوه خائناً لأمير المؤمنين ، فاستبدلوه بالجزار ، وكلفوه بولاية عكا وبيروت، ومارس فيها شتى أنواع الظلم ضد أهالي المنطقة ، وبعد وفاته سنة 1804م خلفه الشهابيون^[42].

أما حمص فلقد تحكم بها أسرة آل العظم معظم القرن الثامن عشر بسبب خضوعها لولاية دمشق وفي القرن التاسع عشر، تعرضت دمشق وألويتها إلى التغيير الإداري بعد كل ثورة تحدث فيها ، ففي أول عهد العثمانيين كانت تتبع لواء طرابلس ، ثم تحولت في أواخر عهدهم الى قضاء يتبع لواء حماه المرتبط بولاية دمشق^[43]. ويصف لنا الزهراوي في مؤلفه حمص دراسة وثائقية ، أوضاع مدينة حمص طيلة العهد العثماني بأنها كانت مهملة يعيش سكانها حياة بسيطة متواضعة ويعانون من فتن الأعراب وتعدياتهم ، فيقول: " كانت تغلق أبواب الأسوار بعد الغروب ويأوي كل امرئ الى بيته ، ولايجرؤ على الخروج منه حتى طلوع الفجر "^[44].

شهدت المدينة إلى جانب ريفها مزيداً من الولايات الناجمة عن هجمات البدو في النصف الأول للقرن التاسع عشر، وثم استقرت الأحوال الأمنية بعد دخول جيوش محمد علي باشا بقيادة ابنه ابراهيم باشا واحتلالها 1830-1840م. ولكن مدينة حمص لم تنعم بالراحة كثيراً ، فتقل الضرائب المصرية ونظام الجندية الإجبارية دفعت سكان المدينة للثورة ضد الحكم المصري ، وخلال قمع الثورة دمر المصريون

41 نابليون بونابرت : أول رئيس لفرنسا بعد قيام الثورة الفرنسية 1789م. حيث أصبحت جمهورية عام 1792م. وجه حملته الشهيرة على مصر وبلاد الشام لتأسيس امبراطوريته في بلاد الشرق . ولكن حلمه اصطدم بأسوار عكا. وبعده التاريخي الاسطول الانجليزي والقوات العثمانية التي قدمت لمساندة والي عكا ووقوف روسيا الى جانبهم. كل هذه العوامل أدت الى فشل اقتحامه للقلعة عام 1799م. وبهذا قال مقولته الشهيرة: "لولا أن وقفت عكا ووقوف روسيا الى جانبهم. كل هذه العوامل أدت الى فشل اقتحامه للقلعة عام 1799م. وبهذا قال مقولته الشهيرة: "لولا أن وقفت عكا في طريقي، لا استوليت على الشرق برمته". توفي نابليون وهويرنو بعينه باتجاه الشرق.

راجع: أوزوتونا، يلماز: (2010م) ، ج2، ص651.

42 الشدياق. طنوس بن يوسف (1954م): أخبار الاعيان في جبل لبنان: وقف عليه وناظر طبعه المعلم بطرس البستاني، جزءان ، ج2، مكتبة العرفان، بيروت، ص117.

43 زكريا. احمد وصفي (1984م) : جولة أثرية، ط2، دمشق، ص327.

44 الزهراوي. نعيم سليم والسباعي. محمود عمر (1992م): حمص دراسة وثائقية في الحقبة 1840-1918م. من خروج ابراهيم باشا وحتى خروج الأتراك العثمانيين، ط1، دم، ج1، ص13.

القلعة . وبعد عام 1840م استطاع العثمانيون استعادت حكمهم على حمص وولايات بلاد الشام. واستطاعت الدولة العثمانية توفير الأمن للسكان في بعض الفترات فانتعش الاقتصاد المحلي ، وتوسعت المدينة وانشأت عدد من القرى حولها بهدف توطين البدو^[45] .

إلا أن فتح أسواق بلاد الشام أمام السلع الأوروبية وفقاً للامتيازات المقدمة لهم من قبل الدولة العثمانية ، جعل البضائع الأوروبية تنافس الصناعة المحلية ، وهذا ما أدى الى كساد اقتصادي جديد بدءاً من عام 1870م ، ولم يسلم من هذا الكساد سوى قطاع المنسوجات ، الذي كان ذو شهرة واسعة داخل الدولة العثمانية وفي أوروبا ، وكان يعمل في هذه الحرفة حوالي 5000 عامل^[46].

إن التغييرات التي حدثت للواء حمص منذ بداية عهد التنظيمات وخضوعها لحكم إبراهيم باشا، لأكثر من عقد من الزمان، و تدخل الأوروبيين في ولايات بلاد الشام وألويتها بعد أن تخلصت أوروبا من مشكلاتها ، فتولدت فكرة الاستعمار لديها ، لأن مصانعهم بحاجة إلى مواد خام وبضائعهم بحاجة إلى أسواق، فقد أوفدوا منذ القرن السابع عشر إذا لم نقل القرن السادس عشر بعثات تبشيرية ، فافتتحو مدارس ثم كليات علمية ثم طباعة ، وصحف ، وجرائد ، ومجلات ، والسلطين العثمانيون غارقون بالإصلاحات فالسلطان محمود الثاني 1808-1839م^[47] بقضائه على الإنكشارية 1826م^[48]. والإصلاحات التي قام

45 سالم. لطيفة محمد(1990م): الحكم المصري في الشام 1831-1841م، ط2، مكتبة مدبولي القاهرة، ص147.

46 الحسيني. علي: مرجع سابق، ص220.

47 السلطان محمود الثاني: استمر حكمه إحدى وثلاثون سنة. كان من أولى اهتماماته التخلص من الإنكشارية التي زاد فسادها وسطوتها وحقق ما كان يرزق اليه عام 1828م.، وتميز عهده بكثرة الحروب كالحرب مع روسيا، وحروبه مع الحركة الوهابية التي قمعها بتكليف والي مصر محمد علي للقضاء عليها، والثالثة ثورة اليونان التي طالبت باستقلالها بدعم من الدول الأوروبية وكان نتيجتها تحطم الاسطول العثماني والمصري في ميناء نافارين عام 1827م. وواجه السلطان الحركات الانفصالية في داخل الدولة العثماني كاحتلال محمد علي لبلاد الشام أهم ولايات الدولة العثمانية. راجع: ياغي: إسماعيل أحمد(1997م): الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، ص127-133.

48 الإنكشارية: طائفة عسكرية من المشاة شكلوا تنظيمًا خاصاً لهم تكناتهم العسكرية، وشاراتهم ورتبتهم وامتيازاتهم، وكانوا أقوى فرق الجيش العثماني ، ارتبط توسع أراضي الدولة العثمانية بهذه الفرقة التي منعت من الزواج، والتي كان ولائها المطلق للسلطان العثماني. راجع. أمجان. فريدون(2014م) : سليمان القانوني سلطان البرين والبحرين(حقائق في ضوء المصادر)، ط1، ترجمة جمال فاروق وأحمد كمال، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، ص20.

بها ابنه عبد المجيد الأول 1839-1861م^[49]. من إصداره عدة فرمانات إصلاحية وتنظيمات خيرية انتهت بصدر الدستور سنة 1876م. وسط هذه الأحداث سار لواء حمص مرة خطوة إلى الأمام وأخرى إلى الوراء من الناحية الإدارية إرضاء للإدارة العثمانية ، خوفاً من سوط العثمانيين وعصاهم الغليظة ، لكن صناعيتها وتجاريتها ومدارسها في تطور مستمر، نتيجة موقعها الهام ومكانتها^[50].

فبموقعها الجغرافي المتميز تعتبر ثالث أكبر مدن بلاد الشام من حيث عدد السكان بعد دمشق وحلب تقع على الضفة الشرقية لنهر العاصي ، متوسطة البلاد وواصلت المدن الجنوبية بالمدن الساحلية والشمالية والشرقية ، على بعد حوالي 162 كم من شمال مدينة دمشق وهي العقدة الأكبر للمواصلات في سوريا اليوم بحكم هذا الموقع الجغرافي ، الذي أكسبها موقعاً تجارياً فريداً ، وأغناها بالعديد من المرافق الحيوية والصناعية والتجارية ، فضلاً عن ذلك فإن المدينة هي المركز الإداري لمدينة حمص في الوقت الحاضر .

إن مدينة حمص كمثيلاتها من مدن بلاد الشام التي كانت خاضعة للدولة العثمانية ، تميزت بالتنوع الديني من مسلمين ومسيحيين غالبيتهم من الروم الأرثوذكس والسريان الأرثوذكس الى جانب أقليات أخرى.

أما من الناحية العرقية فالمكون العربي (المسلم -المسيحي) هو المكون الأكثر تواجد في حمص إلى جانب أقليات أرمنية وتركية وكردية وشركسية أحضرها معه السلطان سليم الأول عندما احتل بلاد الشام عام 1516م. بعد انتصاره على المماليك في معركة مرج دابق^[51].

49 السلطان عبد المجيد الأول: تولى 1839م. الحكم وعمره ثمانية عشر عاماً، كان محباً للإصلاح فأدخل التنظيمات الحديثة، وعرف عهده بعدد التنظيمات الخيرية العثمانية التي كان من بينها احترام الحريات والممتلكات والافراد بصرف لكل رعايا الدولة العثمانية دون النظر الى معتقداتهم الدينية ، وجاء في بنود تلك التنظيمات ما نص على المساواة بين جميع الأديان أمام القانون. راجع: عزتلو: مرجع سابق، ص125-126.

50 الحسيني. علي(1923م): المصدر السابق نفسه، ص150.

51 مرج دابق: يقع الى شمال حلب، هزم فيه السلطان سليم الأول المماليك وعلى إثر انتصاره هذا دخل مدينة حلب وواصل طريقه الى الى حمص ومنها الى دمشق عام 1516م. راجع بروكلمان. كارل: مرجع سابق، ص63.

ما بين عدم وقوف ألوية سكان بلاد الشام أمام صعوبات وعدم ركوعها لغارات ، فإن البحث سيرصد حالة دمشق الاقتصادية وألويتها لأنها ارتبطت ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً ، من ناحية الزراعة والصناعة والتجارة بعدما فرض الواقع الجديد الذي أفرزه القرن التاسع عشر حيث توالى على المشرق العربي نتيجة المتغيرات الإقليمية والدولية ، وتزاحمت المفاهيم على المثقفين الأوروبيين أولاً والمشرقيين ثانياً ، واقتضى الأمر من مدينة دمشق كمدينة مفصلية وولاية مركزية تقبل التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقومية ، لكن الدراسة أسسها ولواء حمص في ظل التنظيمات الخيرية.

فعلى الصعيد السياسي ، برزت الأحزاب السياسية والتيارات الوطنية ، فتبار طالب بالانفصال عن الإدارة العثمانية وضرورة تقليد الغرب الأوروبي ، و تيار وسطي طالب بالتفاهم مع الأتراك الجدد (أعضاء الاتحاد والترقي) وتيار إسلامي متعصب وجد أن النجاة من الغول الغربي ضرورة التمسك بالدولة العثمانية^[52].

أما على الصعيد الاجتماعي فلقد مزقت دمشق كولاية مركزية قسماً من تقاليدهم تجسدت بإرسال الفتيات إلى المدارس ، والسماح لهن بالمشاركة في الأفراح ، وأحقية انتقاء شريك حياتهن والسماح لهن بممارسة بعض الوظائف ، لكونهن متعلّقات ، وقد لامست بصورة مباشرة تلك التغييرات لواء حمص لكونه جزءاً لا يتجزأ من ولاية دمشق ، والقوانين أذنت لها ليس بممارسة التعليم ، وإنما استلام مناصب.

أما الشؤون الاقتصادية فلقد أسهم التجار في تحديث وسائل الزراعة ، وشق ، وإقامة الجسور ، والاستيراد والتصدير لمختلف ألوية الولاية ، وأقضيته ، ونواحيها ، وقراها.

وعليه اعتمد العثمانيون منذ خضوع بلاد الشام لسيطرتهم استندوا فعليا على كسب الزعامة الدينية ومساندتهم ، وكذلك الزعامة الإقطاعية. فبعد انتصار السلطان سليم الأول على طومان باي في

52 شريف، حكمت بك(باش كاتب المجلس البلدي في طرابلس الشام ومأمور المراقبة سنة1323هـ) (1987م): تاريخ طرابلس الشام من أقدم أزمانها إلى هذه الأيام، نقلاً عن مصادر رسمية، ط1، تحقيق منى يكن ومارون الخوري، دار حكمت شريف ودار طرابلس للنشر، طرابلس لبنان، ص5.

معركة الريدانية 1517م⁵³. قفل عائداً إلى استانبول ، ولم يكن آنذاك يرغب في اعتماد نظم إدارية جديدة ، فأُسند للزعامة المملوكية التي ساندته تولي مناصب إدارة كل من مصر وسورية^[54].

من أبرز صعوبات البحث إيجاز أحداث عدة عقود ، ملئت بأحداث قلما عرف التاريخ لها مثيلاً ، وقلما عرفت دولة غير العثمانيين كيفية تطبيقها ، ولربما جاءتهم صدفة فعثمنوه أسوة بأحداث أخرى ، كانت مسمياتها أكبر بكثير من بني عثمان ، لكن هذا الكبر أزالته عساكرها الانكشارية الذين أخلصوا لسلطينهم وعدوهم المعشوق الأول الذي لا شروط في حبه وولائه ، ولكن السلطين عندما غردوا خارج نطاق الإصلاحات ، غردت الإنكشارية باتجاه الداخل ، فتدخلت بالشؤون الداخلية ، وأعلنت عصيانها على سيدها الذي أدار ظهره لها^[55].

لذلك لم تترك نافذة إلا وحكمت بما رأته الزعامة الانكشارية ، ولم تكف بما تدخلت به ، وحينما رأت زعامتها أن موظفي القصر الهمايوني بدأت النساء تسيير أموره ، تعزل وتنصب وتبني علاقات ، وتقطع علاقات ، فنقلت نفوذها إلى السراي الهمايوني ، وبدأت تفرض هيمنتها على السلطان الحاكم ، واتفقت مع السلطانات الأم ، وثرى السلطان بين المحظيات لامنافس له^[56].

53 موقعة جالديران: وقعت في صيف 1514م. بين الدولة العثمانية بقيادة السلطان سليم الأول، والدولة الصفوية بقيادة الشاه اسماعيل الأول، وانتهت بانتصار الدولة العثمانية واحتلال مدينة تبريز عاصمة الدولة الصفوية. راجع: امجان، فريدون (2014م): مرجع سابق، ص24.

54 بيات. فاضل (2007م): الدولة العثمانية في المجال العربي. دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً (مطلع العهد العثماني - أواسط القرن التاسع عشر الميلادي)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص159. ص162. ص293.

55 تذكر المصادر والمراجع ترمد الانكشارية على السلطان سليمان القانوني في عام 1524م. مما اضطره لقتل ثلاثة منهم وأعدم مصطفى آغارس الانكشارية. انظر: امجان، فريدون (2014م): المرجع السابق نفسه، ص83.

56 مخلوف. ماجد صلاح (1988م): الحريم في القصر العثماني، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة، ص11.

الفصل الأول

التنظيمات الإدارية للواء حمص 1808-1876م

الفصل الأول: التنظيمات الإدارية للواء حمص 1839-1877م

- 1 - التقسيمات الإدارية للواء حمص:
- 2- الهيئات الإدارية في لواء حمص :
- 2-1- إدارة اللواء ومجالسه:
- 2-2- مجلس إدارة اللواء:
- 2-3- مجلس القضاء:
- 2-4- مجلس الناحية:
- 2-5- مجلس القرى:
- 3 - الإدارة القضائية:
- 3-1- أنواع المحاكم في لواء حمص:
- 3-2 الإدارة الدينية:
- 4 - إدارة الشؤون الزراعية والتجارية:
- 4-1 - إدارة الشؤون الزراعية:
- 4-2 - غرفة الزراعة:
- 4-3 - إدارة الشؤون التجارية:
- 5- إدارة الشؤون الخدمية في اللواء:
- 5-1- إدارة التلغراف:
- 5-2- إدارة نافعة (نافعة فوميسيوني):
- 6- إدارة الشؤون الأمنية والعسكرية:
- 6-1- الصوياشي (Subaşı):

6-2- الضبطية:

6-3- القوات العسكرية:

7- إدارة الشؤون الأجنبية:

7-1- الجاليات الأوروبية:

8- تأثير التنظيمات الخيرية على بلاد الشام ولاسيما لواء حمص (1839- 1864م).

أ- خط شريف كلخانة 1930م:

ب- خط شريف همايون 1856م:

ت- قانون الأراضي 1858م:

ث- قانون الطابو 1859م:

ج- قانون تنظيم الولايات 1864م:

ح- قانون تملك الأجانب 1869م:

خ- قانون الأحراش 1869م:

9- التأثير الإصلاحي في لواء حمص:

- استنتاج الفصل الأول :

عدَّ المؤرخون إصلاحات محمود الثاني 1808 - 1839م تشجيعاً من والدته Aimee إيميه الفرنسية الأصل ودعم السفارة الفرنسية له، بداية تخلي العثمانيون عن ماضي، ظل قروناً يفرض هيمنته التقليدية، متجاهلين المتغيرات التي ولدت مع بداية القرن التاسع عشر الميلادي، علماً بأن بداياته مأساوية قُتل فيه سلطانان ، هما السلطان سليم الثالث 1789-1807م. الذي أعدم سنة 1807م، والسلطان مصطفى الرابع 1807-1807م. الذي قطع رأسه بعد إعدام سليم الثالث بساعات^[57].

ففي عام 1812م منع السلطان محمود الثاني أن تجدد الاقطاعات المنحلة في جميع المملكة العثمانية وادخلها تحت سلطة إدارة الاوقاف التي أحدثها. وفي عام 1826م منع إعطاء الولايات بالالتزام طول الحياة وكذا منع الوالي من أن يكون نفسه ملتزماً بل أجبر على ترك هذا لغيره.

وهدف السلطان محمود الثاني من تحركاته الإصلاحية توطيد أركان حكمه، والقضاء على الثورات التي قامت في عهده، فعهد لواليه في مصر محمد علي^[58] بتأديب زعماء الدعوة الوهابية وقادتها؛ لإعلانهم الخروج على طاعته وولائه، وبعدها انصرف السلطان محمود الثاني للتخلص من متاعب عساكره الانكشارية التي أرعبت آباءه وأجداده قروناً، وبعد أن أقنع كادره السياسي وطاقمه الإداري وأخذ الموافقة من مفتي الإسلام، وجّه مدافعه إلى ثكنات الانكشارية، فقتل في أثنائها أعداداً كبيرة منهم، وتحقّى من نجا، وبدءاً من 26 تموز سنة 1826م انتهت الانكشارية من قاموس العسكرية العثمانية بعد خدمة دامت 464 سنة^[59].

إن خطوة السلطان محمود الثاني بالتخلص من الانكشارية، أفسح المجال أمام ابنه عبد المجيد 1839-1861م. الذي بدأ بنقل دولته من نطاق النظام الشرعي الديني إلى دولة لا علمانية ولا

57 حليم، إبراهيم بك (1988م)، مرجع سابق، ص 201 .

58 محمد علي: من مقتونيا ولد عام 1769م. في مدينة قوله اليونانية، جاء الى مصر مع الحملة التي أرسلها والي اليونان الى مصر لصد الحملة الفرنسية عليها، خالفه الحظ وبقي في مصر وعين والياً بها سنة 1805م أعلن الحرب على الدولة العثمانية. استطاع تأسيس حكم لأفراد أسرته ، حملوا من بعده لقب الخديوي في مصر، توفي بالقاهرة سنة 1849م. ولديه من العمر 80 سنة. راجع: المحامي.

فريد بك: (1981م)، مرجع سابق، ص 390.

59 المرجع السابق نفسه، ص 431.

دينية، ظاهرها دولة ساوت بين جميع طوائفها الدينية عندما منح السلطان عبد المجيد رعاياه خطي شريف كلخانة 1839م^[60]. وخطي شريف همايوني 1856م^[61]، وباطنها يحكمها مفتي الاسلام والمحظيات^[62].

أحدثت الفرمانات السلطانية تغييراً جذرياً في بنية الدولة العثمانية التي بدلت جلدتها؛ نتيجة تبنيها القانون الفرنسي بمعظم نقاطه الرئيسية، حيث انعكس إيجاباً على معظم ولاياته، ولاسيما لواء حمص المكون ديموغرافياً من أعراف ومذاهب، تجسدت بواده ببروز إقطاع أرضي، بعدما امتلكت أسر محدودة جداً معظم الأراضي في ريفه، وفي الوقت نفسه هيمنت بصورة مرعبة على المناصب الإدارية المدنية والدينية في الدولة العثمانية بعد صدور قرار 1839م الذي أقر بموجبه السلطان عبد المجيد الأول فرماناً سلطانياً ألغى من خلاله أصول إعطاء الولايات بالالتزام وعين بدلاً منهم موظفين لجباية الضرائب مسؤولين أمام الدفتردار ومدراء المال التابعين لنظارة المالية الذين جمعوا الاموال من خلال مناصبهم هذه وأصبحوا من الاثرياء واصحاب الاملاك، حاملين علمين، علم التطور، وعلم الشرع، فعجز أهالي اللواء عن الاحتجاج أو التأفف وعدم الرضا^[63].

إن امتلاك تلك الأسر للثروة، أتاح لها امتلاك المنشآت الحيوية في لواء حمص مثل: المطاحن والأفران والخانات، ولزيادة تمكّنها من امتلاك ثروة اللواء، دفعت أبناءها إلى الانخراط بالجيش والمناصب المفصلية إثر صدور الإصلاحات، وتمكّنت من شراء ستين قرية من أصل مئة وأربع وعشرين قرية من قرى اللواء^[64].

إن قراءة لواء حمص بعد صدور الإصلاحات والتنظيمات، توضّح أن هذه الإصلاحات وتلك التنظيمات صدرت لصالح الفئات الإقطاعية، وأن الفلاح ازداد فقراً واضطهاداً، وعدّ الفلاح الذي يعمل

60 انظر ملحق رقم (1) .

61 انظر ملحق رقم (2) .

62 غرابية. عبد الكريم (1961م): سوريا في القرن التاسع عشر، القاهرة، ص27.

63 غرابية (1961م): مرجع سابق، ص54.

64 كرد علي. محمد (1926م) : مصدر سابق، ج3، ص216.

مرباعاً لدى العائلات الإقطاعية أو أجيراً أسعد حظاً من آلاف زملائه الفلاحين الذين عوملوا معاملة سيئة للغاية.

لم يقتصر قهر الفلاح والعامل على حرمانهم من حق الامتلاك أو المشاركة في إدارة اللواء بل كانوا خدماً يهانون في اليوم الواحد عشرات المرات، كما أن أوضاع أقرانهم في القرى كانت أكثر سوءاً وقهراً، فهم عمال سخرة لدى مشايخ القرية الذين لم يكونوا إلا نواباً وممثلين لإقطاعي مدينة حمص^[65].

1 - التقسيمات الإدارية للواء حمص:

يمتد لواء حمص جغرافياً من قرية الرستن شمالاً حتى منطقة حسيا جنوباً، أما مدينة حمص فقد أحيطت بسور قديم، فقد أهميته مع مرور الزمن، وقد انعكس ذلك سلباً على أهالي حمص، حيث فقدوا عامل الأمان الذي كان يحميهم من غزوات الأعداء وفي مقدمتهم البدو. فاضطروا الى بناء بيوتهم بالحجارة السوداء، وسماه المرحوم ساطع محلي في كتابه "حمص أم الحجار السود"^[66].

أفادت المصادر والمراجع أن سور حمص مؤلف من سبعة أبواب، هي: باب تدمر^[67]، باب هود^[68]، باب السباع^[69]، باب الدريب^[70]، باب المسدود^[71]، باب الرستن (السوق)^[72]، باب

65 الحسيني. علي (1981م) : مصدر سابق، ص166.

66 محلي، ساطع: حمص أم الحجارة السود، د. ت، د. ن، ص45.

67 باب تدمر: يقع في الطرف الشمالي الشرقي لسور المدينة، ويتجه نحو الشرق وموضعه الآن الزاوية الجنوبية الغربية من دوار مؤسسة المياه، وسمي بباب تدمر لأنه يذهب منه الى الطريق المؤدي الى تدمر، وسمي أيضاً بباب الجبل لأنه يقع على مرتفع، أزالته بلدية المدينة عام 1925م. نتيجة التوسع العمراني. راجع . الزهراوي، نعيم: ج1، مرجع سابق، ص16.

68 باب هود: كلمة كنعانية معناها (المجد)، يقع في الجهة الغربية من مقام النبي هود، وإلى الشمال من الباب المسدود، موقعه وسط شارع باب هود ويتجه نحو الغرب ويؤدي الى تلكلخ والحصن والمدن الساحلية ويعتبر منفذ تجاري من أسواق المدينة باتجاه الساحل راجع. الزهراوي، ج1، المرجع نفسه، ص16.

69 باب السباع: يقع في الجانب الجنوبي الشرقي من القلعة ويتجه نحو الجنوب، كان يذهب منه الى دمشق عن طريق مسكنة وجندر فحسياء، وكانت تخرج منه قافلة الحج، وهو من الأبواب الكبيرة، سمي بهذا الاسم لانه نقش فوقه صورة سبعين متقابلين وهو شعار الظاهر بيبرس، ودخل منه يزيد بن أبي سفيان، أزيل عام 1925م. الزهراوي، ج1. المرجع السابق نفسه، ص16.

70 باب الدريب: بحسب ما وصفه الزهراوي، كان يتجه نحو الشرق ويقع في النهاية الجنوبية لسور المدينة الشرقي، وهو الباب المؤدي الى القرى الشرقية والجنوبية الشرقية من المدينة والأراضي الزراعية بعدة دروب، ولعل اسمه أخذ من هذا القصد، وكان يذهب منه الى دمشق عن طريق مسكنة، يوجد في أعلاه نقش وهو عبارة عن زهرة الزنبق التي كانت شعاراً للسلطان نور الدين الزنكي، وكان يسمى بالباب الصغير. دخلت منه الجيوش العربية بقيادة أبي عبيدة الجراح وخالد بن الوليد. أزالته البلدية كمثيلاته من الابواب عام 1925م. المرجع السابق نفسه، ص16.

الترکمان^[73]. وتتوزع بوابتها حسب الجهات، وكانت رؤوس القتلى تعلق على الأبواب أحياناً لإرهاب قطاع الطرق، أما قلعتها، فتعد من الابنية الاثرية^[74].

على ضوء هذا الامتداد الجغرافي، قُسمت حمص وقراها إدارياً إلى لواء سواء قبل التنظيمات بقرون أو في أثناء الإصلاحات التي بدأها سلاطين القرن الثامن عشر أو إصلاحات السلطان محمود الثاني 1808-1839م أو التي أعلنها السلطان عبد المجيد الاول، بموجب خطي كلخانه أو شريف همايون خطي أو وفقاً لقانون الولايات سنة 1864م حيث قسمت جميع الولايات إلى ألوية وأقضية ونواح وقرى، علماً بأن تابعة لواء حمص تبذلت، وأضيفت إليه أقضية ، وسُلبت من أقضيته منطقة وضُمت إلى أخرى، وأن بعض القرى سُلخت من قضاء وأُتبعَت إلى قضاء آخر، ففي سنة 1876م. أُتبع الرستن بلواء حمص، وأضيفت ناحية الفرقلس^[75] وجبل أم جيران وجبل البصير والباردة ، وبذلك تكون حمص قد وصلت بنظامها الإداري إلى حسيا جنوباً وأحياناً غدت الناصرية تابعة لها، ويُعد لواء حمص من أكثر ألوية ولايات بلاد الشام التي تشمل نواحي أكثر من غيرها ومن أبرز نواحيها (القصير - القرينتين - الفرقلس - جب الجراح - جبل بلعاس - المخرم الفوقاني) اما المخرم التحتاني فقد حوّل إلى قضاء، وأيضاً جبل البلعاس، وبذلك تكون حمص قد شملت أربعة أقضية هي: القصير -تلكلخ- المخرم الفوقاني - القرينتين ، وما تبقى نواح [76].

71 الباب المسدود: يقع الى الشمال الغربي من باب التركمان ويتجه نحو الغرب، ويقال إن السلطان سليم عندما دخل حمص سنة 1516م غادرها من هذا الباب وأغلقه وراءه كعادة السلاطين العثمانيين، ويعتبر هذا الباب طريق البساتين والواصل الى طريق طرابلس.
72 باب الرستن: يقع في الجهة الشمالية، تعددت اسمائه. بين باب المغلاق وهو من اول الاسماء التي عرف بها. ثم اطلق عليه اسم باب السوق بعد انشاء حي الحميدية وبناء الاسواق والخانات في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وهو الباب الذي دخل منه الجيوش الاسلامية بقيادة هشام بن عتبة بن أبي وقاص. أزيل عام 1869م . المرجع السابق نفسه، ص15.
73 باب التركمان: يقع الى الشمال الغربي من باب السباع، سمي بهذا الاسم لنزول بعض قبائل التركمان في الموقع بعد دخول العثمانيين الى المدينة. وهو المدخل العسكري الذي بجاور القلعة ويؤدي الى البساتين ويرتبط بطريق الشام. أزيل كذلك في عام 1925م.
74 ابن الخانفاه ، محمد مكي بن السيد بن الحاج مكي. (1789). تاريخ حمص، تحقيق: عمر نجيب عمر. دم. الجفان والجاني للنشر. ص:19

75 الفرقلس: واقعة الى الشرق من مدينة حمص ، على طريق حمص - تدمر .

76 التقويمات السنوية لسنة 1297 هـ / 1880م، ص: 250.

استناداً إلى التقويم السنوي (سالنامه سي) لسنة 1289هـ/ 1872م، تبين أن لواء حمص قسم على

النحو الآتي[77]:

جدول رقم (1-1) يبين التقسيمات الإدارية للواء حمص استناداً إلى التقويم السنوي (سالنامه سي) لسنة 1289هـ/ 1872م:

العام	المنطق	القضاء	الناحية	عدد القرى
1839	حمص	تلكلخ	1 - الناصرة 2 - الحديدة	50 قرية مجموع أفضية حمص
1869	حمص	القصير	جبل الشومري	50 قرية مجموع أفضية حمص
1879	حمص	1 - حسيا 2 - القريتين	جب الجراح الفرقلس	50 قرية مجموع أفضية حمص

لم يعد بإمكان البحث إيراد وضع حمص زمنياً أكثر من ذلك، لأن الأمر ليس من اختصاصه.

أما تقويم سنة 1255هـ/ 1841م ، الذي أورد التقسيم الإداري لولاية سورية فقد أورد التقسيم

الإداري للواء حمص على النحو الآتي[78]:

جدول (1-2) يبين التقسيمات الإدارية للواء حمص استناداً لسنة 1255هـ/ 1841م.

القضاء	المركز	عدد النواحي	عدد القرى
قضاء حمص	حمص	9	74
قضاء القصير	القصير	15	78
قضاء حسيا	حسيا	1	28
قضاء تلكلخ	تلكلخ	4	16

77عوض. عبد العزيز. (1969). ولاية سورية 1864 - 1914. القاهرة، مصر، دار المعارف المصرية، ص: 76.

78 دولت عثمانية سالنامه سي، لسنة 1256هـ/ 1842م، ص: 134

أما عبد العزيز عوض فيذكر في مؤلفه أن لواء حمص كان تابعاً سنة 1633م إلى إيالة طرابلس الشام، وعدّ متصرف حمص من الصنف الأول، وحدد راتبه بـ 25 ليرة عثمانية في الشهر، ثم اتبع إلى لواء حماة سنة 1864م، وحدد قائممقام تلكلخ من الصنف الأول، وحدد راتبه بـ (25) ليرة عثمانية، أما قائممقام القصير فحدد راتبه بـ (30) ليرة عثمانية[79].

إن صدور قانون تنظيم الولايات الصادر سنة 1864م يحتم على الولاة الاهتمام بولاياتهم ولوبيتهم، وعلى ضوء قانون 1864م غدت مدينة الرستن التي تطورت عمرانياً مركزاً لناحية الرستن، وكانت تابعة سابقاً إلى لواء حمص ثم فصلت عنه لأسباب اقتضتها مصلحة العثمانيين[80].

على ضوء القراءات ما بين التقييمات السنوية والمصادر والمراجع التي تتعلق بـحمص نجد اضطراباً في تحديد أفضية حمص ونواحيها، اعتمدنا في الدرجة الأولى على ما أقرته التقييمات السنوية والمصادر العثمانية، ولم نجد مصدراً عربياً يوضح أفضية حمص ونواحيها؛ علماً بأن حمص كان يعين متصرفها من إستانبول مباشرة دون الرجوع إلى والي دمشق، ولاسيما في فترة آل العظم، وواقع الأمر فإن آل العظم جروا بجشعهم التوسع في ولاية دمشق على حساب جيرانها، فالأمير فخر الدين المعني[81] أضاعه آل سيف الأكراد[82] في أثناء ولايتهم لطرابلس الشام، ولفقوا عليه تهمة الانفصال، وبناء دولة على حساب السلطان العثماني، وإسماعيل باشا العظم والي دمشق أضاع العربي الوحيد بعد الأمير المعني ضاهر العمر، وبقراءة هادئة لإدارة الدولة لولاياتها، نجد أنها كلفت الروزنامجي[83] بمهمة مراقبة الأحوال

79 دولة عثمانية سالنامة سي، لسنة 1256هـ/ 1842م، ص: 155

80 عوض، عبد العزيز (1969م): الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914م، ص342.

81 فخر الدين المعني الثاني: 1590-1635م حكم جبل لبنان، مكافئة له على وقوفه الى جانب السلطان سليم الاول في معركة مرج دابق. أسس إمارة له في جبل الشوف امتدت حتى غزة. تحالف مع دوقية توسكانا الايطالية ووقع معاهدة تجارية معهم سنة1608م. كان من الد أعدائه حكام طرابلس آل سيف. ثم ولاة دمشق. والنهاية الدولة العثمانية التي قضت على حكمه. راجع: الشدياق : مصدر سابق، ج1، ص201.

82 آل سيف: حكام طرابلس من المماليك الجراكسة، ضمت ولايتهم ألوية عكار وحصن الاكراد، كانوا على عداء دائم ومستمر مع المعنيين حكام الشوف (جبل لبنان). راجع الشدياق: المصدر السابق نفسه، ص204.

83 الروزنامجي Ruznameci : كلف بمهمة تسجيل الحسابات اليومية في الولاية في دفاتر عرفت باسم مهمة دفترجي. راجع. صابان. سهيل: مرجع سابق، ص128.

المالية كل جزء من مناطق إدارته. وواقع الأمر فهو عين السلطان الحاكم، مزوداً بجهاز إداري يكلفه بجمع المعلومات مهما كانت، وقد منحه السلطان إقطاعاً أرضياً ليعيش منه هو وكواده.

1- الهيئات الإدارية في لواء حمص:

استناداً إلى قانون تنظيم الولايات الصادر سنة 1864م، فقد شكل مجلس اللواء من:

1- المتصرف : وهو مسؤول عن الجهاز المدني في اللواء، ويحمل لقب باشا أو بي.(لفظة

بك تعني العدد ألف بالعثمانية).

2- أركان اللواء ، وهم :

أ - النائب الشرعي في اللواء: عين من قبل قاضي الولاية، كانت مهمته تسيير الأمور الشرعية في

اللواء، وقد مثل القاضي في الألوية البعيدة تمثيلاً كاملاً^[84].

ب - المفتي : ويعين من السكان المحليين، كان أقل مرتبة من القضاة وأعلى مرتبة من النواب، لم يكن

يتقاضى أية مرتبات^[85]

ت - نقيب الأشراف: مهمته تسيير أمور العائلات التي تتبع بنسبها الى الرسول الكريم (ص) والتثبت

من نسب تلك العائلات^[86].

ث - المحاسب : وهو مسؤول أمام دفتردار الولاية، مهمته تنفيذ الأوامر التي يصدرها دفتردار الولاية

ج - مدير التحريرات، وهو مسؤول عن أسرار الوالي^[87].

ح - القاضي : وهو مسؤول عن أعمال الولاية وواليها، يعين لمدة سنتين.

لم يكن بمقدور الدولة العثمانية الثبات على أي تقسيم إداري؛ لأن الأسس التي قُسمت بموجبها

بلاد الشام كانت مضطربة، كما أن الدولة العثمانية قسمت بلاد الشام بموجب مبدئين أو عنصرين،

هما [88] :

84 مديرية الوثائق التاريخية بدمشق: مصنف رقم 53.

85 عوض. عبد العزيز(1969م): مرجع سابق، ص119.

86 الزهراوي. نعيم سليم: الجذر السكاني، ج5، ص260-271.

87 ولايت سورية سالنامه سي، لسنة 1297 هـ /1880م ، ص: 85.

(1) إقرار التقسيم الذي كان معتمداً زمن المماليك.

(2) الاعتراف بالعصبيات البدوية من تركمانية والدرزية^[89]، وضرورة الاحتفاظ بمكان سكانهم

المخصص لهم^[90]، وقد قُسمت بلاد الشام إلى ثلاث ولايات، وذلك أثناء المراحل الأولى، وكانت

بلاد الشام مقسمة آنذاك :

أ- ولاية دمشق: وشملت عشرة ألوية.

ب- ولاية حلب: وشملت تسعة ألوية.

ت- ولاية طرابلس الشام: وشملت خمسة ألوية^[91].

ظل تقسيم بلاد الشام ساري المفعول حتى عام 1660م. رغم ثورات المماليك ومحاولتهم استعادة السلطنة التي فقدوها بسبب خيانة بعضهم بعضاً، وجاءت ثورة فخر الدين المعني الثاني 1590-1635م لتؤكد للإدارة العثمانية خطأ تقسيمهم الإداري، فأعادت التقسيم، وغدت بيروت ولاية وطرابلس الشام سنجقاً تابعاً لها، لكن التقسيم لم ينفذ فعلياً حتى عام 1888م، لأن السلطان عبد الحميد كان يرغب في إبقاء ولاية طرابلس الشام ولاية، وليس سنجقاً^[92].

لقد أكدت الأحداث للإدارة العثمانية عدم إسناد الأمور إلى ولاء محليين، خوفاً من الانفصال ونزعته الاستقلالية، فصدر فرمان يقضي بإقامة مجلس لكل ولاية ومجلس لسناجق الولاية وحتى الأقضية والنواحي والقرى. وبهذا الإجراء الذي اعتمده العثمانيون منذ النصف الثاني للقرن الثامن عشر، خفف من ثورة الجند، ومكّن الدولة من ضبط معظم المناطق إلى حد كبير ولاسيما النفوذ المحلي الراغب بالاستقلالية

88 عبد الكريم، أحمد عزت. (1964م). التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني. القاهرة: مصر. كلية الآداب - جامعة عين شمس. مجلد 1 ص: 129.

89 الدروز: طوائف من الشيعة الاسماعيلية ينتسبون الى محمد بن اسماعيل الدرزي الفارسي الأصل، كان من أعوان الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله (996-1021) انتشرت الدرزية في جنوب لبنان، وانضمت لها قبائل عربية مثل التتويين والمعنيين وآل رسلان وآل جنبلاط الذين قدموا من مدينة حلب، واتخذوا حوران مركزاً لهم حتى أصبح يعرف باسم جبل الدروز. راجع: عمر. عبد العزيز عمر، تاريخ لبنان الحديث، 1515-1915م، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص14.

90 عبد الكريم. أحمد عزت(1964م): مرجع سابق، ص: 61.

91 حتي، فيليب.(1959). تاريخ سورية ولبنان وفلسطين. ترجمة: كمال يازجي. بيروت. ص: 307.

92 نور، رضا. (1924). عثماني تاريخي. تركيا: إستانبول. دن ج 2 ص: 257.

دون إعلانه الانفصال عن الدولة العثمانية التي كانت تعيش حالة ترهل كادت أن تؤدي بها لولا تدخل الظروف والتنافس الأوروبي الطامع بها بعد التخلص من مشكلاته[93].

ذكر عطا باشا في مؤلفه تاريخ عطا الله أن الدولة العثمانية باعتمادها المجالس في مختلف مفاصل إداراتها، أسهم إلى حد كبير في اتساع دائرة الفساد على الرغم من اعتماده كمبدأ رئيس في تعيين الولاة وبكوات السناجق، وإذا كان والي مصر محمد علي باشا قد اعتمد نظاماً إدارياً أكثر تطوراً، فلأنه استفاد من الضباط الفرنسيين الذين آثروا عدم العودة إلى فرنسا[94]، كما حطم التقسيمات الإدارية التقليدية القائمة؛ بما اقتضته مصلحته في تأسيس دولته الناشئة التي كان يطمح إلى بنائها من جهة، وتماشياً مع بعض القوى المسيطرة والتي لها نفوذ سياسي واجتماعي في بلاد الشام من جهة ثانية على حساب الدولة العثمانية، التي أعلنت عن نفسها أن مهمتها حماية المسلمين، واعتماد الشرع الإسلامي منهجاً دائماً لها في إدارة ولاياتها، وأضاف عطا الله باشا[95] أن التقسيمات التي اعتمدتها الدولة العثمانية عام 1849 - 1850م بدلت الكثير فلولاء طرابلس، غدا تابعا لإيالة صيدا، وكذلك اللاذقية وعكا والقدس الشريف[96].

إن دخول الدولة العثمانية في تفاصيل المسألة الشرقية، عرضها إلى محاربة كل الأطراف الرافضة لها، ولاسيما اليونان والحركة الوهابية، وعدم منح روسيا أحقية الإشراف على الأرثوذكس في القدس أسوة بفرنسا التي منحت حق الإشراف على الكاثوليك[97].

وقد عرف القرن التاسع عشر بقرن الإصلاحات والتنظيمات، وأقر نظام إدارة الولايات العمومية لسنة 1287 هـ / 1871م تنظيم مجالس لضبط أمور الولايات والسناجق والأقضية والنواحي وحسن سير إداراتها، وتمكنت الدولة من إحكام قبضتها ومحاسبة المخلفين بالنظام، وقد هدف العثمانيون، وبخاصة

93 طرخان باشا، سليم. (1986). تطور الإدارة العثمانية خلال القرن التاسع عشر. إستانبول: تركيا. ص: 251.

94 باشا، عطا الله. (1311 هـ). تاريخ عطا. إستانبول: تركيا. ص: 156.

95 المرجع السابق نفسه: ص 160.

96 سورية سالنامه سى لسنة 1266 هـ / 1849 م. ص: 58.

97 أوزون جارشلي، إسماعيل. (1963). المسألة الشرقية والسلطان عبد المجيد 1853 - 1856. أنقرة: تركيا. د.ن. ص: 250.

السلطان عبد العزيز[98] من إقرار نظام الإدارة العمومية للولايات، بهدف إشراك الأهالي في المجالس الإدارية؛ بدءاً من مجلس القرية وانتهاءً بمجلس الولاية[99].

إن قراءة التقسيمات الإدارية ، والإجراءات الإصلاحية قلبت الأمور رأساً على عقب؛ لأن الدولة لم تكن قد خططت للإصلاحات، وإنما فرضت عليها فرضاً قسرياً. إما بسبب الظروف الداخلية التي تعرضت لها الدولة العثمانية من ضعف السلاطين الى فساد الانكشارية و الوزراء وهذا ما ساهم في وصول بعض الاسر المحلية الى الحكم في بعض الولايات ، وظهور الحركات الانفصالية وتعدد القوميات في الدولة العثمانية[100].

أما الأسباب الخارجية فكان من بينها الحروب الطويلة الأمد التي كانت الدولة العثمانية تخوضها والامتيازات الاجنبية التي مُنحت في فترة القوة وتحولت الى نقمة على الدولة العثمانية وولاياتها عندما ضعفت مما زاد من نفوذ الدول الأوروبية التي وجدت الفرصة المناسبة لزيادة التدخل في شؤون الدولة العثمانية[101].

2-1- إدارة اللواء ومجالسه:

يُعد مجلس إدارة اللواء من أهم المجالس، لأنه يرسم خارطة إدارة اللواء، ويراقب تصرفات الإداريين في القضاء والناحية والقرية بموجب نظام إدارة الولايات الذي أقر العمل به عام 1871م، ويتألف مجلس اللواء من ثمانية أعضاء[102]:

1-متصرف اللواء، ومهمته تبليغ أوامر الوالي إلى أعضاء مجلسه وإطلاعهم على مجريات الأمور في اللواء.

2-نائب المتصرف أو القاضي الشرعي الذي يراقب حسن الإدارة، ومدى التزامها بالشرع الشريف.

99 إسماعيل حقي، سراي تشكياتي، ص: 490 .

100 عمر عبد العزيز عمر: مرجع سابق، ص 116.

101 المرجع السابق نفسه، ص 125.

102 الطرابلسي، محمد أمين البكري. (1328هـ). سمير اللبالي. د.م ج 2 . ص: 221.

3-المفتي، ومهمته إبلاغ خطباء المساجد والجوامع وشيوخ القرى والنواحي توجيهات مفتي الإسلام في إستانبول. وغالباً يُعَيَّن المفتي من السكان المحليين مدى الحياة، ويجوز أن يرثه أبنائه في شغل المناصب، أما القاضي فيُعَيَّن من إستانبول حصرياً ومن ولاية الروميلي[103] لمدة سنتين غير قابلتين للتديد ولو يوماً واحداً، وقد يظل يمارس صلاحياته بعد انتهاء السنتين تحت اسم معزول آغا [104].

4-الرؤساء الروحانيون للطوائف غير الإسلامية الموجودون في مركز اللواء.
5-كاتب التحرير، ومهمته إبلاغ المجلس البريد الوارد والصادر من الولاية وإليها.
6-قائم مقام الأفضية، ويعرض على المجلس كل الصعوبات والمشكلات التي تواجه أفضيتهم، ويجيبون عن بعض ما حدث في أفضيتهم من أحداث. بناء على اضطراب الأحوال، وجهت إستانبول إثرها فرماناً إلى الوالي[105] لا يشترط في الأعضاء الثمانية، أن يكونوا في مجلس اللواء؛ لأن قسماً منهم قد يعينهم الوالي كأعضاء في مجلس التمييز الذي يُعد أكبر سلطة إدارية في الولاية[106].

2-2- مجلس إدارة اللواء:

يُعقد مجلس اللواء اجتماعاته مرتين في الأسبوع، ويترأسه المتصرف، ويتألف من أعضاء دائمين، يشكلون أركان اللواء وهم ثمانية أعضاء، أربعة منتخبون وأربعة يعينون من قبل المتصرف بعد موافقة والي الولاية[107].

يتبع مدير تحريرات اللواء إلى المكتوبجي المشرف على تحريرات الولايات، وفي سنة 1871م وسّعت صلاحيات مدير تحريرات حيث زيد كادره الإداري لعدة موظفين، وعينت الدولة مديراً لأوقاف لواء

103 اسم أطلق على أراضي الدولة العثمانية الواقعة في القسم الأوروبي، وانتقلت إلى اللغة العربية باسم الرومي. راجع: صابان . سهيل: مرجع سابق، ص129.

104 المحكمة الشرعية، إستانبول ، دفتر أناضول قاضيلك رقم 59. ص: 24 .

105 أرشيف رئاسة الوزراء ، مجلس مخصوص، وثيقة رقم 2927

106 حقي، سراي تشكياتي ، مرجع سابق ، ص: 513

107 سورية ولايتي سالنامه سي لسنة 1260هـ / 1846م، ص: 57.

حمص، مكلفاً بأوقاف اللواء وجمعها وإرسالها إلى خزانة الأوقاف في أوقاتها المعينة، كما كلف بتعمير الأوقاف المضبوطة، أما الجهاز الإداري للواء سواء حماة أو حمص أو غيره من الألوية فيتألف [108]:

- 1- **المتصرف:** وهو ممثل الوالي في اللواء، ويعين بإرادة سلطانية، ويسمى متصرفاً.
 - 2- **محاسب اللواء:** ويعين لكل لواء بترشيح من دفتردار إستانبول، ويتحمل مسؤولية أمور المحاسبة.
 - 3- **مدير تحريرات اللواء:** ويشرف على قلم تحريرات اللواء، وتحريرات الولاية بألويتها من خلاله، ويدوره يعرضها على الوالي وبعد موافقته ترسل إلى إستانبول مختومة ومهمورة أصولاً [109].
 - 4- **مأمور دفتر خاقاني اللواء:** مهمته تنفيذ تعليمات إستانبول ومتصرف اللواء.
 - 5- **مأمور نفوس اللواء،** وهو مسؤول عن إدارة النفوس والأملاك العمومية ؛ مع إدارة معاملات تذاكر المرور، وجوازات سفر القضاء المرتبطة باللواء.
- أما مجلس القضاء، فيتألف:

- 1- **القائم مقام:** يترأس القضاء المسند إليه، وهو يمثل المتصرف في القضاء.
 - 2- **مدير مال القضاء:** وهو مسؤول أمام محاسب اللواء عن الأمور المالية في القضاء.
 - 3- **الموظفون الآخرون،** وهم الكتاب والموظفون وأعضاء مجلس القضاء [110].
- 2-3- مجلس القضاء.**

ويدير شؤونه شخصية تحمل رتبة قائممقام ، ولديه جهاز إداري يضم قاضاً، ودفترداراً وجهازاً أمنياً يضم الروزنامجي والصوباشي [111]، وفي عهد السلطان عبد العزيز 1861-1876م. غدت لجنة أمنية مسؤولة عن أمن اللواء تسمى الضبطية بعدما أبطلت معظم المهام التي كانت معتمدة سابقاً، وجعل اللجنة الضبطية مسؤولة أيضاً عن النواحي والقرى أمنياً وضرائبياً، وتعين من إستانبول استناداً إلى ترشيح

108 سورية ولايتي سالنامه سي لسنة 1278هـ / 1863م، ص: 113.

109 سورية ولايتي سالنامه سي لسنة 1278هـ / 1863م، ص: 114.

110 سالنامه ولاية سورية لسنة 1296هـ / 1879م، ص: 54 - 64.

111 الصوباشي: رئيس فرقة من السباهية، وهي فرقة من الفرسان في الجيش الانكشاري العثماني، وأطلق هذا اللقب فيما بعد على القائم بأعمال البلدية في الأقضية والبلدات. راجع: صابان. سهيل: مرجع سابق، ص145.

قاضي العسكر، وفيما بعد تعيّن من قبل ترشيحات تعدّها للجنة الضبطية العاملة في الولاية؛ بالاعتماد على اللجنة الضبطية العاملة في القضاء، ومجلس القضاء يتدارس شؤون القضاء الزراعية والخدمية والأمنية وغيرها من الأمور التي تتعلق بالقضاء.

2-4- مجلس الناحية.

إن المجالس التي تقام في الولاية شبه متشابهة في عدد أعضائها ومهامها، وفي الغالب يتكون مجلس الناحية من مدير الناحية والقاضي ومخاتير القرى التابعة للناحية، ويختار مختارية بعض القرى وبالتناوب بحيث لا يزيد عدد القرى المشاركة في اجتماع مجلس الناحية عن عشر أو خمس عشرة قرية؛ وبحسب توجيهات الوالي على مدير الناحية جمع أعضاء المجلس ثلاث أو أربع مرات في السنة [112]. يتدارس أعضاء مجلس الناحية الأمور الزراعية والخدمية وسلامة الطريق والآفات التي تصيب الأشجار المثمرة والحمضيات، وترفع طلبات المجلس إلى القضاء ليصار إلى الأخذ بها [113].

أما الجهاز الإداري في الناحية، تسند إدارته إلى مدير الناحية بموجب المادة (50) من نظام إدارة الولايات لسنة 1871م، ويساعده في إدارة القرى المختار، ويشكل مجلس القرية من 8 أعضاء، أربعة منهم منتخبون وأربعة يعينون، وغالبا يتدخل الملاكون الكبار والمقاطعية باختيار شخصية تدور في ملكهم كمختار للقرية، هذا التدخل لم يقتصر على قرية دون أخرى، فالملاكون وكبار العائلات لا يألون جهداً عن إلحاق مخاتير القرى بهم [114].

يمارس إقطاعيو الولايات جبروتاً على فلاحهم - ويليهم في المرتبة الثانية، المقاطعية (أي أصحاب المقاطعات الأرض في لبنان) وقد جعل هؤلاء من فلاحهم بوقاً جهوراً، وجعل إقطاعيو اللواء من الفلاحين أجراء وأقنان [115].

112 نوقل، نعمة الله نوقل، الدستور نظام إدارة الولايات العمومية لسنة 1287هـ/ 1871م

113 زاده، أحمد شلبي. (1988). الإدارة العثمانية في الولايات العربية. العراق: بغداد. د.ن. ص: 170

114 عوض، مرجع سابق، ص 90-100.

115 سليمان، عبد الرحمن: (1976م)، جبروت إقطاعيو حماه وبيروت، دم، د.ن، ص 28-30.

2-5- مجلس القرى:

يعين المختار عادةً_انتخاباً ويشترط أن يكون عمره فوق الثلاثين عاماً ويكون من رعايا الدولة العثمانية الذين يدفعون الجزية السنوية المترتبة عليهم[116]. لكن الانفلات الإداري وإسناد إدارة الناحية إلى رجال أغنياء أفسد المسألة الانتخابية، وغدا المختار يعين بالتراضي، ويساعد المختار عددٌ من الأعضاء من 2-12 عضواً، لكنه وحسب التقارير الواردة إلى المجلس المخصوص بإستانبول ، أن المختار المعين يسير أمور القرية وفقاً لما تقتضيه مصلحته، وحسب رغبة الإقطاعيين الذين أوصلوه إلى المختارية، وغالباً ما يُعين مختائر في القرية التي توجد بها طوائف غير إسلامية، لأن الموارد لا يرضون إلا بمختار منهم والأرثوذكس لا يرضون إلا بمختار منهم[117].

إن منصب مختار القرية كغيره من المناصب أو المهام التي تتعرض للعزل أو المحاكم. يحدد مدير الناحية اجتماع هيئة المختارية مرة في الشهر ويُرسَل توجيهاتها إلى القضاء ليصار إلى تنفيذها[118].

والجدول التالي يبين أسماء بعض المختائر والأحياء التي عينوا بها خلال فترة الدراسة حسب ما وفرت لنا الوثائق[119]:

جدول (1-3) يبين أسماء المختائر والأحياء خلال فترة الدراسة وفق بعض الوثائق:

الحي	المختار	تاريخ الوثيقة المذكور فيها اسمه
باب الدريب	أحمد بلاني	1271هـ / 1854م
باب الفاخورة	أسعد بن محمد الكردي	1286هـ / 1869م
بني السباعي	أمين وشاح	1278هـ / 1861م

116 عوض: مرجع سابق، ص103.

117 أرشيف رئاسة الوزراء ، مجلس والي، وثيقة رقم 3765

118 نظام إدارة الولايات، المواد 110 - 112 من الدستور لنوفل نعمة الله.

119 سجلات المحكمة الشرعية حمص ، سجل رقم 5، ص119.

بالإطلاع على نظام إدارة الولايات العمومية ومقارنتها بالواقع يُرى هناك ثغرات إدارية معظمها مخالفة لنظام الإدارة العمومية، وتبعاً للوالي الذي هو وأعضاء إدارته عرضة للعزل لأقل وشاية تصل إلى الصدر الأعظم، أو حدوث اضطرابات تهدد الأمن وخاصة في شهر رمضان وبالتحديد في أثناء الحج. ولهذا فإن كل الولايات العربية تضطرب في موسم الحج ، وكثير من الولاة يتلمس رأسه، ولاسيما والي دمشق (سورية) ومتصرف لواء حماة وحمص ، كل حسب ما تتعرض له قافلة الحج من أذى ، وللعلم فإن الدولة العثمانية حملت الولاة ومتصرفي الألوية ومديري النواحي مسؤولية سلامة قافلة الحج، وذلك بحسب وثائق المحكمة الشرعية في حماة وحمص ودمشق.

3- الإدارة القضائية

اعتمدت الدولة العثمانية منذ المراحل الأولى لنشأتها على القضاء، وكان الغازيان عثمان 1281 - 1326م وأروخان 1326 - 1359م، كلما سيطرا على مدينة من المدن البيزنطية، يكلفان قاضياً لإدارة شؤونها، وبعد توطيد الأمن فيها وإعلان أهلها الطاعة والولاء ينظمان شؤونها .

مهمة أعضاء مجلس القضاء [120]:

1-التدقيق في الواردات والصادرات، وعلى المحاسبين إيضاح ذلك، ويتحمل المجلس سد العجز الحاصل أو إيضاح الزيادة إذا وجدت.

2-دراسة أموال النفقات الحكومية المنقولة وغير المنقولة.

3-توزيع العجز المالي على النواحي والقرى من خلال جمع الضرائب.

4-التأكيد على سلامة الطريق ما بين القرى والنواحي، وما بين القضاء والأفضية الأخرى [121].

5-اجتماع المجلس كل شهر ثم أصبحت كل ثلاثة أشهر. وفي العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وبسبب اضطراب المركز فسدت الإدارة في الولاية وأفضيتها، وعانى أهالي لواء حمص كثيراً من الظلم

120 باشا، جودت أحمد (1988-1989): تاريخ جودت، ج 5 ، ص 357.

121 الدستور، مجلد 1 ، مادة 50 من نظام الإدارة العمومية لسنة 12871م

وبخاصة مدينة حمص التي أصبحت مرتعاً خصباً للزعامة الكردية والتركمانية فتنافست فيما بينها من خلال التقرب إلى التجار والزعامات البدوية [122].

اعتاد العثمانيون منذ 1516م على إدارة الولايات العربية قضائياً على قضاة من إيالة الروميلي ولمدة سنتين، وبعد يوم واحد من انتهاء مدته يسمى معزول آغا، ولا يعاد تعيينه فيها ثانية تحت أي ظرف من الظروف [123] وقد قسّم العثمانيون وظائف القضاة والمقامات الدينية إلى خمس طبقات، تختلف فيما بينها، من حيث التسمية، وليس من خلال المرتبة:

1- الملا الكبار (السادة).

2- الملا الصغار (السادة).

3- المفتشون، على المحاكم الشرعية وتجاوزات القضاة إذا حدث.

4- القضاة الذين يعينون في الولايات، فإذا كان سكان المدينة أو الولايات مسلمين، تتبع

لقاضي قضاة الروميلي، وإذا كان من أهل الذمة تتبع لقاضي قضاة الأناضول.

5 - النواب أو الوكلاء [124].

أما القضاة بالمعنى الحقيقي لهذا المصطلح، فهم قضاة المدن الصغيرة في الدولة، ويقسمون إلى ثلاث مجموعات:

أ- المجموعة الأولى: قضاة الروميلي، وتقسم إلى تسع مراتب.

ب- المجموعة الثانية: قضاة الأناضول، وتقسم إلى عشر مراتب.

ت- المجموعة الثالثة: قضاة مصر، وتقسم إلى ست مراتب [125].

122 إثناسيو. (1997). مصدر سابق، ص 527. وما بعد

123 يعتمد القاضي المعين على مدينة إسلامية على ما ورد في القرآن "أطيعوا الله والرسول" ... ولا يعاد تعيينه عليها، خوفاً من تكون شعبية من علمائها، لأنهم عدّوا الخطباء الدينيين جوهر الأمن وفساده، للمزيد، نور، رضا. (1932). الاستيلاء العثماني، استانبول: تركيا. ص 17.

124 كيدو، أكرم. (1992). مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية، ترجمة: هاشم الأيوبي. طرابلس: لبنان. جروس برس. ص 10.

125 أوغلو، مصطفى كوتوك. (1976). الاجتهادات القضائية لسلطين القرن الثامن عشر. تر. عطا الله أحمد. بيروت. لبنان. دن. ص 53.

أشرف القضاء العثماني على توطيد الأمن دينياً وتطبيق العدالة في عموم الولايات، وقد راعت الدولة العثمانية مذاهب الولايات الإسلامية، غير أن قاضي القضاة في الولاية يجب أن يكون حنفياً؛ لأنه المذهب الرسمي للدولة، ويساعده قاضي مذهب الولاية، ولا يؤخذ برأي المذاهب الأخرى إلا بعد موافقة القاضي الحنفي، واستمر على هذا المنوال حيث أصدر السلطان مصطفى الثالث 1757-1774م فرماناً يقضي بعدم اعتماد المذهبية في المحاكم [126]. وعدّ علي مبارك في مؤلفه التوقيعات أن اعتماد المذهبية في القضاء ظاهرة سيئة، وإضراراً بمهنة القضاة [127].

اعتاد العثمانيون على تعيين القاضي لمدة سنتين، ويشترط أن يكون من الروميلي أو الأناضول و لمدة سنتين، ثم أصبح سنة واحدة نتيجة لانخراط أبناء الوزراء وكبار الأغنياء، علماً أن القضاء الشرعي اتصف بالبساطة، وكان القاضي ينظر منفرداً في الدعاوي ويفصل بين الخصوم ويستمع إلى الشهود، أما قرار الفصل في الحكم، فيتم في المحكمة وينفذ في جلسة واحدة، وكان الوالي قبل عصر التنظيمات 1839م وما قبل يقضي بين المتخاصمين، وينفذ الحكم في آن واحد، وينشئ المحاكم المختصة ويُبطل مهام القضاة السابقين، ويقدم المخالف وغيره إلى المحكمة، ويحاكم بحسب جرمه [128].

حظي قاضي دمشق في مطلع الثلاثينيات من القرن التاسع عشر بمكانة بارزة، فقد أشرف على عمل الدفتردار وصادق على حساباته، وتدخل لرفع مظالم الجند ودعم علانية صوباشي المدينة المشرف على الأمن والأسعار وأمن المواد الغذائية، كما عدّ قاضي مدينة دمشق مسؤولاً عن مكافحة الغلاء، والفصل في الدعاوي، وعين نوابه في الأولوية والأقضية بموافقة قضائية مسبقة، كما كلف والي دمشق الاهتمام بشؤون الأولوية التابعة له، ولأسيما لوائي حمص وحماة وإيصال مخصصاتهما المالية بأوقاتها المحددة، كما خول السلطان عبد العزيز متصرف حمص وحماة مراسلة إستانبول لدى تعرضهما لمضايقات من أية جهة كانت [129].

126 جودت باشا، أحمد. (1971). تاريخ جودت، ج 1، ترجمة: عبد القادر الدنا، بيروت: لبنان. ص 236.

127 علي مبارك. (د.ت). التوقيعات. القاهرة: مصر. ج 2. ص 47.

128 الحلاق، البديري. (1959). حوادث دمشق اليومية. تحقيق: أحمد عزت عبد الكريم. القاهرة: مصر. دن. ص 41 - 63.

129 جودت باشا، أحمد. (1971): مصدر سابق، ص 240.

أما في الألوية، فقد تفرد القضاء الشرعي في الإشراف على القضاء حتى عصر التنظيمات سنة 1839م، وكانت الدولة قد كلفت قضاة الألوية_ ولاسيما قاضي لواء حمص _حضور جلسات المحكمة الشرعية في اللواء للإشراف على سير القضاء وبعد صدور كلخانه خطي أقيمت محاكم مختصة في الألوية كافة[130].

كلف القضاة الشرعيون للفصل بالدعاوى والمنازعات، بالكشف الميداني كجرائم القتل والاغتصاب (من تعديات على الحرمات حتى على الحقوق والأموال) ومعهم أشخاص ذوي خبرة[131]. أما الدائرة العدلية في لواء حمص، وكغيرها من الألوية الأخرى، تنقسم إلى دوائر عدة أبرزها الدائرة الحقوقية والدائرة الجزائية، وتضمن عدداً من الأعضاء ، ولكل منهما ديوان خاص بها، ومكاتب للسر، ومباشرين وملازمين، فضلاً عن المحققين والمستنطقين، ويرأس دائرة الحقوق نائب المتصرف في اللواء [132].

وبما أن الدولة العثمانية اعتمدت القانون الفرنسي بهدف تطورها وسرعة لحاقها بالركب الحضاري، فقد عمدت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى تنظيم شؤونها المدنية والقضائية، ولاسيما بعد صدور مجلة الأحكام العدلية عام 1869م في ستة عشر كتاباً، ضم 1851 مادة، و بصدر قانون تنظيم الولايات عام 1864م أقيمت دواوين تمييز، كلفت بالنظر في الدعاوى التي تفصل قانونياً، في حين أسند للقسام العسكري والقسام المدني[133] النظر في تركة الورثة وتعيين أوصياء على أولاد المتوفي إذا كانوا صغاراً، أما القاضي الشرعي فاقصر عمله على الأمور الشرعية؛ كالزواج والطلاق وأحياناً الإرث وما شابههم وحُرم القضاة الشرعيون من المشاركة في المحاكم الاختصاصية، وتقلصت

130 المحكمة الشرعية سجل رقم 60 لسنة 1289هـ/ 1860م موجودة حالياً بدمشق، مديرية دار الوثائق الشرعية، وثيقة 308.

131 الوثائق الشرعية بحماة، سجل 61 لسنة 1282هـ/ 1865م، وثيقة 171.

132 سورية ولايتي سالنامه سي، لسنة 1292هـ/ 1875م، ص97.

133 القسام: وظيفة من وظائف الجهاز القضائي. واختلفت التسمية بحسب المهام التي يؤديها القسام، فالقسام العسكري كانت مهمته تقسيم تركات العسكريين وفرض الخلافات بين الورثة كان يعين من قبل قاضي عسكر الأناضول. أما القسام المدني كان يعين من قبل قاضي الروميلي ، وكان يكلف أحياناً بتسيير أعمال القاضي المنتهية مدة خدمته إضافة الى النظر في أحوال الورثة وتقسيم تركة المتوفي. راجع: سجلات حمص الشرعية، سجل رقم 41، لسنة 1282هـ/ 1865م، ص208.

مهامهم بعد صدور مجلة الاحكام العدلية عام 1869م، التي صدرت في ستة عشر كتاباً ضم /1851 مادة من بينها تحديد مهام القاضي وتقليص نفوذه[134] .

بعد صدور مجلة الأحكام العدلية، قسمت المحاكم العثمانية إلى درجات، وغدا جميع رعايا الدولة العثمانية يخضعون إلى المحاكم المختصة[135]، وبحسب قانون الإدارة العمومية لسنة 1869م:

المادة الأولى: يتحمل الوالي وممثلوه مسؤولية ضبط الأمن، وربطه في ولايته وألويته ويعين متصرف لكل لواء بما فيهم لواء حمص مهمته ضبط الأمن وربطه[136]؛ فضلاً عن جباية الضرائب والإيفاء بما هو فروض عليه من ضرائب عينية وتقدم للسراي الهمايوني دون سابق إنذار، وبعد شرطاً من شروط السراي الهمايوني .

المادة 56: من قانون الإدارة العمومية، يتحمل والي الولاية وممثلوه في الألوية والأقضية والنواحي حفظ الطريق، وسلامة القوافل التجارية، وتفقد القوات المكلفة بحفظ القلاع والممرات التابعة له[137].

3-1 - أنواع المحاكم في لواء حمص:

لقد ضمت محاكم الولاية وألويته المحاكم الآتية:

1 - محكمة البداية :

شكلت سنة 1847م في لواء حمص وبقيّة الألوية، وضمت إلى جانبها محكمة الاستئناف ومقرها دمشق [مركز الولاية). وفي سنة 1872م ألغى مصطلح المحكمة الابتدائية، بمحكمة البداية، وأوجد لها ديوان، ومقر لإصدار أحكام في كل لواء، وله قلم يسمى قلم محكمة البداية، يترأس المحكمة نائب القانئمقام، وقد وجدت في قضاء الحميدية التابع للواء حمص[138]. كما وجد في قضاء السلمية محكمة

134 عوض، عبد العزيز . (1969). الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864 - 1914. ص: 131.

135 باشا جودت. (1988م-1989م). تاريخ جودت. ترجمة: محمود عامر. ج 2، ص251 - 254.

136 قانون تنظيم الولايات لسنة 1864، المادة 76 و 68.

137 قانون الإدارة العمومية لسنة 1869م مادة أولى وما يليها.

138 سورية ولايتي سالنامه سي، لسنة 1284هـ/ 1867م، ص95.

بداية برئاسة نائب القائم مقام وعضوية رئيس الكتاب ومعاون محقق وكاتب ضبط ومباشر أول وثنان، وتتميز محكمة البداية بسرعة البت في القضايا التي تعرض عليها [139].

أما الدائرة الجزائية المرتبطة بمحكمة البداية، فقد حظيت بأهمية كبرى في لواء حمص، حيث وجد لها هيئة اتهامية، وتقسم إلى قسمين:

أ - جرائم جنائية، مثل القتل أو محاولة القتل أو التهديد به.

ب- جرائم جنحة: وتعد من صغار الذنوب مثل (الشتم والقبح والذم) [140].

وقد أقيم لمحكمة البداية، أقسامها وملحقاتها، وكانت مداخيلها زهيدة ترسلها إلى صندوق المال في اللواء، ويتقاضى رئيسها وأعضاؤها رواتبهم من خزينة الولاية، وما زاد يحوّل من صندوق اللواء إلى وزارة العدل الخاقانية (السلطانية) لتسلم بدورها إلى المحكمة الحقوقية في إستانبول، وبحسب ما أفادت سجلات المحكمة الشرعية في اللواء، فإن مداخيلها عالية جداً، ولاسيما القسم الجزائي لكثرة الجرائم الجنائية والجنح في لواء حمص [141].

أفاد عبد الكريم رافق، أن قضايا الدين في لواء حمص بلغت 429 قضية من مجموع القضايا المدروسة؛ وبحسب ما أفادت سجلات حماة أن مجموعة قضايا اللواء بلغت 1090 ويفهم من ذلك النسبة الكبرى التي شغلتها الديون في اقتصاد حماة [142].

على ضوء قراءة السجلات، يتضح نسبة الفقر المدقع الذي كان يعانيه الفلاح، وكان دينه من الإقطاعي الذي استملكه بمديونيته، واستملك عائلته، فإذا كان عدد المقرضين في لواء حمص وأقضيته لا يزيدون على 96 شخصاً، فإن عدد المستقرضين زاد على 124 شخصاً في السنة الواحدة، ورغم إسهامات

139 سورية ولايتي سالنامه سي، لسنة 1284هـ/ 1867م، ص96.

140 سجلات المحاكم الشرعية بلواء حمص، سجل 9، ص 154.

141 سجلات المحاكم الشرعية بلواء حمص، سجل 11، ص78.

142 عبد الكريم رافق، دراسات اقتصادية واجتماعية،...، ص13.

البنك إلا أن رجال الدين عدّوا الاستقراض من البنك ربا، فأحجموا عن الاستقراض من البنك ، فاستغلوا إقطاعيو حمص، وأنهكوا البنك بقروضهم (فوقع بعجز)[143] .

2- المحكمة الحقوقية :

اعتمد القضاء العثماني المحاكم الحقوقية عام 1874م، بناءً على فرمان سلطاني، بعد ما تزايدت الشكوى إلى نظارة الحاقانية، وقضى الفرمان السلطاني بإقامة محاكم حقوقية في مراكز الولايات ومراكز الألوية التابعة له، ومهمتها الفصل في قضايا العقارات وبعدها تمنح صاحب العقار صك (سند) ملكيته لهذه الأرض[144].

3 - المحكمة النظامية :

وتهتم بقضايا الأراضي الأميرية، ومن حقها التفتيش على التيمار[145] والزعامت[146]، ومدى اهتمامهم بالأرض، وإذا لمس القاضي المختص تهاون صاحب التيمار من السباهية يحوّل إلى المحكمة ويغرمه عن عدم إيفاء مستحقات الدولة، والأمر نفسه ينطبق على ضباط السباهية، علماً بأن هذا النوع من الأراضي (تيمار وزعامت) انقرض نهائياً بعد القضاء على الانكشارية، واستبدل بالالتزام[147] والمالكانة[148]. وقد لجأت الدولة إلى ذلك بسبب عجزها المالي، أما نظام المقاطعية[149]، فكان وفقاً على جبل لبنان[150].

143 رافق، دراسات اقتصادية.....، ص 14.

144 رضوان أوغلو، مصطفى. (1981). الأراضي الأميرية في بلاد الشام. هاتاي: تركيا. ص 118.

145 التيمار timar: هو إقطاع أرضي يمنح لشخص مقابل خدمة هذا الشخص للدولة . وهو في مقدمة الأساليب التي اتبعتها الدولة العثمانية في ولاياتها لجباية الضرائب وتنظيم الأراضي التي يقل دخلها عن عشرين ألف آجة. راجع: بيات. فاضل: الدولة العثمانية في المجال العربي، مرجع سابق، ص 77.

146 الزعامت: وهي إقطاع أرضي يتجاوز دخلها العشرين ألف آجة وتقل عن المئة ألف آجة. راجع: أوغلو. أكمل الدين إحسان: مرجع سابق، ص 276.

147 الالتزام: نظام ضرائبي اعتمدته الدولة العثمانية في القرن السابع عشر الميلادي. أساسه تفويض الدولة لأحد الأشخاص لجباية الضرائب، مقابل دفعه مبلغاً مقطوعاً لخزينة الدولة. راجع: بيات. فاضل: مرجع سابق، ص 111.

148 نظام المالكانة: اعتمد هذا النظام بعد تعرض نظام التيمار للفساد، وهو يقوم على منح مالكانة للشخص على سبيل الالتزام مدى الحياة وقد دخل حيز التنفيذ بفرمان سلطاني عام 1695م من قبل السلطان مصطفى الثاني 1695-1703م. نتيجة لحاجة الدولة العثمانية وخزانتها المركزية الى النقد. ورغبة في ايجاد مصادر جديدة لها. راجع: أوغلو: أكمل الدين إحسان ، مرجع سابق، ص 652.

4 - المحكمة التجارية :

عدّ قيام المحكمة التجارية وتفعيلها رسمياً من أهم الخطوات الإصلاحية، على الرغم من تمركزها في مركز الولاية، إلا أنها أنشئت لها فروع في معظم الألوية، فأقيمت غرف التجارة، وعدت بعد فصلها عن المحكمة الشرعية محكمة ذات سلطة ونفوذ وبالوقت نفسه مرجعية يلجأ إليها التجار الذين تضرروا من بعض الأوامر أو القرارات التي اتُخذت وشعر التجار بالغبن منها[151].

لم تقتصر المحكمة التجارية على المسلمين، بل يشارك بها المسلمون بستة أعضاء والمسيحيون باثنين واليهود بواحد، وفي سنة 1847 - 1850م ضمت 14 عضواً نصفهم عينوا من جانب الدولة، ونصفهم الآخر عينهم قناصل الدول الأوروبية، أما في سنة 1855م، أحدثت محكمة تجارية في حلب، وبعدها أجازت الدولة إقامة محاكم تجارية في الولايات والألوية كافة، وكان لواء حمص مما شمله قرار إقامة محكمة تجارية من غير الزعامة المحلية من كبار العائلات أمثال بيت الأناسي والأخرس وطيفور احتكروها لقرون[152]، أما إذا كانت الخلافات التجارية أحد أطرافها (أجنبياً) تُحل بحسب الاتفاقات والامتيازات الممنوحة لهم[153].

- **الهيئة القضائية:** هيئة علمية مهمتها تحسين سيرة القضاء، وتطبيق العدالة، وعدم السماح للقوى السياسية والعسكرية التدخل بشؤون القضاء، ومراقبة سير المحاكم في القضاء، وترفع تقاريرها للإدارة القضائية في الولاية، وبإمكانها إيقاف القضاة المنحرفين والمرتشين، وهي تنتخبها الهيئة القضائية في الولاية وتضم الشخصيات الدينية المشهود لها بالعلمية والاستقامة، وهي:

149 نظام المقاطعية: نظام ضريبي كلفت به الدولة العثمانية شخص من الاسر المحلية من خلال منحه إحدى المقاطعات أو المناطق ويتعهد هذا الشخص بدفع الضرائب عنها بعد جبايتها من السكان المحليين، وانفرد بهذا النظام جبل لبنان حيث ظهرت فيه أسر إقطاعية كالمعنيين والشهابيين وغيرهم من الاسر الاقطاعية. راجع: ضاهر. مسعود (1988م): الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعي، دار الفارابي، بيروت، ط1، ص32.

150 رضوان أوغلو. مصطفى (1981). مرجع سابق، ص124 - 126.

151 دولت عليّة سالنامه سي، لسنة 1302هـ/ 1884م، ص 167.

152 رافق، عبد الكريم. (1984). الاقتصاد الدمشقي في مواجهة الاقتصاد الأوروبي، مجلة دراسة تاريخية، العددان 17 و 18 ص

120. دمشق: سوريا. جامعة دمشق

153 الحكيم، دعد. (1999). التجارة وغرف التجارة في حلب. مجلة دراسات تاريخية، العدد 43. ص: 157. دمشق: سوريا. جامعة دمشق.

أ- **القاضي**: وهو شخصية دينية واعتبارية سواء في الولاية أو اللواء أو القضاء، ويعين قاضي حمص من قبل شيخ الإسلام، وفي أحيان كثيرة عهد إلى قاضي قضاة الروميلي مهمة تعيين القضاة في الولاية الإسلامية، وهو على مذهب الدولة حنفي المذهب، ويعين لمدة سنتين، وغير [154]، ثم اتخذ قرار بتعيين القاضي لمدة سنة واحدة. ويذكر عبد العزيز عوض أن قاضي الولاية أو اللواء اتسعت صلاحياته بعد التنظيمات، وحُمِّل مسؤولية مكافحته [155].

ب- **النائب**: يعين من قبل القاضي، ويتولى القضاء في أقضية الولاية، وتفيد سجلات المحكمة الشرعية بلواء حمص أن نواب القاضي كانوا من أبناء العائلات الدينية، مثل آل البرزاني والهوراني وآل الكيلاني وآل الأخرس، وقس على ذلك.

ت- **المفتي**: يعين المفتي حصرياً من السكان المحليين؛ لأن مهمته نقل توجيهات مفتي الإسلام في إستانبول حيث يعين من قبله، وقد عينت الدولة العثمانية لكل مدينة مفتياً، مهمته تأمين اللواء للسلطان والدولة العثمانية، وكان يعين من العائلات الدينية في المدينة، ولاسيما لواء حمص، المتختم بالعائلات التركمانية والكردية، ولم يعثر على تعيين مفتي من غير العائلات الإقطاعية [156].

وحظي المفتي في حمص بمكانة كبيرة لدى عامة الشعب خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر ميلادي بعد أحداث عام 1826م. بسبب ظلم واستبداد متسلم حمص (محمد آغا ابن خير الله) الذي فرض ضرائب جديدة على الأهالي أثقلت كاهلهم، وهذا ما دفعهم للتمرد والعصيان والثورة ضده فذهبوا إلى مقر المفتي "عبد الستار الأتاسي" مطالبين بفتوى لقتله، فنالوا مطلبهم بعد حصولهم على الفتوى بقتل المتسلم، عندها توجهوا إلى منزله وقتلوه في يوم 26/ أيار/ 1826م [157].

154 ويون، جب. (1971). المجتمع الإسلامي والغرب. ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر. دائرة المعارف. ج 1. ص 125.

155 الحلاق. (1959م). مصدر سابق، ص 41 - 63.

156 سورية ولايتي سالنامه سي لسنة 1279هـ/ 1864م، ص 125.

157 الأتاسي. فارس: التأثيرات الاجتماعية والسياسية للعائلات في سورية العثمانية: آل الأتاسي في العهد العثماني (دراسة اجتماعية سياسية من الأرشيف العثماني)، جمعية الأتاسي الاجتماعية للنشر، تركيا، ص 208.

هذه الحادثة تظهر الدور الكبير الذي حصل عليه المفتي في لواء حمص والمكانة المرموقة التي نالها بين عامة الشعب من خلال استئذانه بفتوى يسمح من خلالها بالتخلص من ظلم المتسلم، وبمنحه لهذه الفتوى نستطيع التعرف على مدى تفاعل المفتي مع أهالي المدينة وإحساسه بمعاناتهم، فلو لم يكن واثقاً بشرعية فتواه وبمدى دعم الأهالي له، عند أقدامه على تلك الفتوى الجريئة. وهذا الحدث الهام يوضح لنا طبيعة منصب الإفتاء فلم يعد المفتي ذلك الشيخ الكبير الذي يكتفي بالجواب على الأسئلة العامة في أمور الحياة اليومية، بل هو كما تم التوضيح سابقاً الشخصية المدينة والدينية المحلية الأولى في لواء حمص.

سمحت الدولة العثمانية في بعض ألويتها بتعيين ثلاثة مفتين ينتمون الى المذاهب الثلاثة الأخرى الشافعي والحنبلي والمالكي وذلك حسب رغبة السكان وكانوا يصدرون فتاواهم حسب العرف[158]، وهؤلاء المفتون جميعاً في مرتبة واحدة فيما بينهم، ويعينون على مدى الحياة من قبل شيخ الاسلام. و هو عضو في مجلس إدارة اللواء غير أن جميع من تولى الإفتاء في حمص وحماة من الأحناف، علاوة عن ذلك، فمن حق المفتي أن يورث ابنه منه منصب الإفتاء بعد الحصول على موافقة شيخ الإسلام[159].

أما الطوائف غير الإسلامية، فقد كانت مدعومة من الدول الأوروبية، ولم يكن بإمكان الدولة العثمانية فرض رقابة شديدة عليها بسبب الامتيازات التي حصلت عليها الطوائف المسيحية والتي ضمنت لها المساواة مع رعايا الدولة العثمانية بغض النظر عن ملتهم، و للمحافظة على الحقوق والامتيازات التي تمتع بها رؤساء الطوائف غير الاسلامية فقد عُدَّ المطران أو البطريرك مسؤولاً عن طائفته، فالبطريرك مسؤول عن الطائفة الأرثوذكسية والمطران مسؤول عن الطائفة الكاثوليك[160].

وبسبب الضغط الأوروبي شارك المسيحيون في المجالس المحلية لعموم الولايات العربية قبل صدور التنظيمات الخيرية، أما الحديث عن معاناة المسيحيين، مسيحي الروميلي والأناضول والجزر والمدن العثمانية كافة حيث عانوا التفرقة العلنية قبل التنظيمات، أما في البلاد العربية، ولاسيما بلاد الشام

158 كيدو. أكرم: مؤسسة شيخ الإسلام، ص17.

159 سورية ولايتي سالنامه سي لسنة 1280هـ / 1865م، ص357.

160 سجل المحاكم الشرعية بلواء حمص، سجل 61 لسنة 1286هـ / 1869م، وثيقة 172.

فقد تصدت الزعامة الإسلامية للإجراءات التي اتخذها السلطان سليم الأول، وعدّوا المسيحيين جزءاً رئيساً في النسيج الوطني المحلي، فتجنبت الدولة العثمانية اتخاذ إجراءات مسبقة للمسيحيين في بلاد الشام[161]

ليس صحيحاً أن المسيحيين واجهوا ضغوطاً رسمية من الدولة في البلاد العربية ، علماً أن زوجات السلطان معظمهن مسيحيات ، وأما بشأن قانون الدفشمرة ، فإن مسألة جمع الشبان لم يكن لاسترقاقهم بل لردف الجيش العثماني بفتية يكونوا قادرين على تحمل قساوة الحروب التي كانت تخوضها الدولة العثمانية بشكل دائم و مستمر، فهم القوة العسكرية الضاربة، وشكلوا فيما بعد إداريو الدولة وأصحاب القرار بين غرف القصر الهمايوني منذ رغب السلطان العثماني بتوسيع أراضيه دولته باتجاه الشرق الأوروبي [162]، ناهيك عن أن السلك الدبلوماسي كان وفقاً على المسيحيين، تذكر بعض المراجع أن المنضمون الى مدرسة "إتش أغلان" التي كانت نواة الإدارة العثمانية هم في الغالب من أبناء الأسر المسيحية المحلية و أولاد النبلاء الذين خضعوا لنظام الدفشمرة [163]. ويمكن للقارئ إدراك ذلك من خلال وثائق الخارجية التي اهتمت بصورة رئيسية بالسلك الممثل للدولة العثمانية منذ 1663م وحتى سقوطها سنة 1924م لقد أشرفت المطرانية على الكنائس، وعينت مقيمين على الكنيسة وعلى إصلاحها وترميمها، وعلى أملاك المسيحيين ورعاياهم [164].

161 أسعد. منير الخوري عيسى: تاريخ حمص، المطرانية الأرثوذكسية، ج2 ، دار السلامة للنشر، حمص، 1984م. ص112.
162 الشناوي، عبد العزيز. (1980). الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها. القاهرة: مصر. ج 1. ص 488. راجع: بيتروسيان. إيرينا (2006م): الانكشاريون في الإمبراطورية العثمانية، السلسلة المشتركة للبحوث والمصادر في تاريخ الجزيرة العربية وبلدان الخليج رقم(3)، تقديم ومراجعة قسم الدراسات والنشر بالمركز، مركز جمعية الماجد للثقافة والتراث- دبي، (معهد الدراسات الشرقية المجمع العلمي الروسي. فرع سان بطرسبرغ). ص28. حيث تذكر في مؤلفها رواية "قسطنطين" وهو مجند مسيحي من أوستروفيتسا، التي تحدث فيها عن مصير الصبية المسيحيين الذين يتم أخذهم وفق نظام الدفشمرة فيقول: " أنه لم يكن الصبية المسيحيون كلهم يجندون في الجيش الانكشاري بل كانوا يسلمون الى خدمة بلاط السلطان بعد إنهائهم تعلم اللغة التركية وأركان الدين الإسلامي في العاصمة العثمانية وبعضهم يسلم مناصب عليا في الدولة بحسب كفاءاتهم".

163 بيتروسيان. إيرينا: مرجع سابق، ص36.

164 قدندوراك. أديب. (2001). تاريخ السقيلية، تاريخ وذاكرة. دمشق: سورية. دار عكرمة. ص: 33.

- إدارة الأملاك السلطانية :

كانت مهمتها الأراضي الأميرية بموجب قانون الإقطاع الأراضي، ولاسيما الملك الخاص، وهو وقف على السلاطين وأبنائهم في عموم الولايات العثمانية[165]، وتقوم الإدارة بانتقاء الأرض الغنية التي تتناسب ومزاجية السلطان الحاكم[166]، فبحسب التقويمات السنوية، خصص من أراضي لواء حمص بما فيها أفضيتها عن 7 ملايين دونم للسلطان سليمان القانوني، وقدمت له هدية كإقطاع خاص لقاء قضائه على ثورة جانبرد الغزالي؛ لأنه عندما عين عليها نائباً من قبل المماليك، مارس ظملاً وجوراً على الأهالي، وبالغ كثيراً في الضرائب ووسائل جمعها، وقد انتقلت هذه الأملاك إلى الخلفاء والأحفاد، ويذكر عبدالله حنا في القضية الزراعية أن السلطان عبد الحميد الثاني امتلك في ولاية دمشق بعموم ألويتها 15 مليون دونم وكل دونم 920 م² شملت هذه الملكية السلطانية 1114 قرية ومنطقة[167].

حيث بلغت بالسنة نفسها 4.318.430 قرشاً بنسبة 35%، وحينما تولّى مدحت باشا إدارة ولاية سورية 1878م حوّل جميع أملاك السلاطين الخاصة إلى أملاك أميرية[168]. وأقام إدارة الريجة (التبغ) واتخذ مدينة اللاذقية مقراً رئيساً لها، في حين عين مندوباً في لواء حمص مهمته جباية مخصصات الديون العمومية، وموظف آخر في حمص وآخر في ميناء بيروت[169].

- أما إدارة الديون العمومية:

فهي وفقاً على مراكز الولايات حصرياً، ولا يحق لوالي الولاية إقامة فروع لها في الأولوية، مهمتها جباية الرسوم عن المشروبات الروحية والأفيون وصيد السمك من البحيرات والأنهار[170]. ويحتم على

165 أوغلي، أكمل الدين إحسان. (1999). مرجع سابق، في فترة الدراسة ألغيت التيمارات والزعامات وحل محلها الالتزام والمالكانة والجفتليكات.

166 دولت عليه سالنامه سي، لسنة 1255هـ/ 1841م، ص 134.

167 حنا، عبدالله. (1975م). القضية الزراعية، بيروت: لبنان. دار الفارابي. ص: 99. راجع أيضاً: بولياك: الإقطاع في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، ترجمة عاطف كرم، ص 211.

168 أوغلو. (1981). ص 182.

169 بارقان، عمر لطفي. (1974). الأملاك الزراعية في ولايات الدولة العثمانية. استانبول: تركيا. د.ن ص 78.

170 أيسناستيقي. (1313). عمومي إدارة سي. إستانبول: تركيا. [د.ن]. ص 8.

متصرف اللواء أو قائممقام القضاء، دفع ما عليهما بموجب القانون، وترسل إلى إدارة الديون العمومية، وخصصت الدولة (طوابع) عائدة وارداتها إلى إدارة الديون العمومية، وقدرت وارداتها سنة 1297هـ/ 1870م قرابة 3.456.814 قرش أي ما نسبته 28% [171].

3-2- الإدارة الدينية :

تفرد لواء حمص وحماة ولواء طرابلس الشام عن غيرهم من ألوية ولايات الدولة العثمانية وتحديدًا ألوية بلاد الشام بإقامة إدارة دينية ترعى الشؤون الدينية، لأهمية موقعها في الطريق الواصل بين انطاكية والمدن المقدسة كالقدس ومكة المكرمة والمدينة المنورة. وبسبب التنوع في العنصر السكاني والطائفي الذي استوطن أراضي اللواء^[172].

علمًا بأن الدولة العثمانية، وطّدت أركانها، وأمنت استقرارها من خلال تبنيها للجهاد، ولاحقًا تبنت حماية ديار المسلمين من أي غزو خارجي. للعلم ركزت الدولة العثمانية منذ سنة 1516م جهدها على تحويل حمص وحماة إلى إمارات دينية برعاية خاصة من الزعامة الطرابلسية (الإمارة الدينية الرئيسية) لتشابه الطبيعية الديموغرافية لكلا المدينتين من التنوع العرقي والديني فيها حيث دخلتها المسيحية منذ القرن الأول ميلادي كثائر المدن السورية الشهيرة التي دخلها ومر بها الرسل المسيحيون خلال أسفارهم للديانة المسيحية^[173].

ما يمكن قوله إن الدولة العثمانية أرادت أن تكون مدينة حمص مدينة دينية؛ لأنه من الصعب جمع أهلها على أساس قومي أو لغوي؛ لأن قوى جديدة تركمانية وكردية توطّنت فيها، فلجأت إلى جمع هذا التنوع الديموغرافي تحت مظلة الدين، ولضمان نجاح نهجها الإصلاحية منحت طوائف اللواء الدينية حرية إدارة طوائفهم تحت إشرافها، وفي بدايات القرن التاسع عشر، وتحديدًا بعد سنة 1839م أدخلت أبناء

171 ايستاسيتيق. (1313). ص9.

172 البستاني. بطرس: دائرة المعارف: ج7، 210.

173 البستاني : دائرة المعارف ،المصدر السابق نفسه، ص218.

الطوائف غير الإسلامية في الإدارة والجيش والوظائف، وليس لدى البحث وثائق أن عرباً شاركوا في الجيش بصورة رسمية؛ لكنها أجازت للتركمان والأكراد والمسيحيين بشكل خاص^[174].

4- إدارة الشؤون الزراعية و التجارية:

لا يختلف واقع لواء حمص عن غيره من الألوية، فهو زراعي بامتياز، فأرضه صالحة للزراعة، وبسهولة يمكن للمزارعين رفع مياه العاصي، وقلماً تعرض إلى جفاف؛ ناهيك عن هذا وذاك، فالتباينات المناخية كبيرة بين أجزاء أفضيته فغزارة الأمطار في قسمه الغربي، تسهم في جودة محاصيله الزراعية، بعكس قسمه الشرقي الذي يشكو من قلة الأمطار. قدرت مساحة لواء حمص بأكملها 887.916 هكتار شاغلة بذلك 4.81 % من مساحة ولاية سورية، وربما أكثر من هذا.

4-1 - إدارة الشؤون الزراعية:

فرض اتساع مساحة الدولة العثمانية وزيادة أراضيها وتنوعها الى تنظيم شؤونها الزراعية علماً أنها دولة عسكرية في أساسها والجانب الزراعي لم يكن يعنيتها بالكثير، لذلك ترى العثمانيون الأوائل استمدوا معظم نظمهم وقوانينهم المتعلقة بالأراضي الزراعية وكيفية تسيير أمورهما من الشرع الاسلامي، غير أن تنوع الأراضي وتنوع طرق الزراعة والري والمحاصيل الزراعية والمساحات الشاسعة التي خضعت للدولة العثمانية في ولاية الاناضول وولاية الروميللي وبعد احتلالهم لأراضي ذات مناخات مختلفة ومتنوعة من شمال إفريقيا وآسيا، زادت معرفتهم بإدارة الأراضي الزراعية وفرض ضرائب خاصة على كل أرض بحسب مدخولها وطرق ريها وكيفية حيازتها^[175].

أطلقت الدولة العثمانية على الأراضي التابعة لها في عموم ولاياتها أسماء مختلفة قبل عهد التنظيمات وبعده حسب وارداتها ووفقاً للأشخاص القائمين على جباية ضرائبها- والتي سيرد الحديث عنهم

174 أسعد. منير الخوري عيسى: (1984م)، ص397.

175 هاملتون. جب وهارولد. بوون(1971م): المجتمع الاسلامي والغرب، تر. أحمد عبد الرحيم مصطفى، ج2، دار المعارف، مصر، ص54.

مفصلاً في الفصل الثاني - من هذه الأراضي التيمار والزعامت والمقاطعية والالتزام والأراضي التي تملكها الدولة وحملت اسم " الأراضي الأميرية" و " أراضي الوقف"[176].

فربطت الدولة العثمانية الأرض والفلاح بمصطلحات عدة تؤكد ملكية السلطان العثماني لهم مثل: الأرض (الأميرية - الميري) والفلاح (رعية)، بهذه المصطلحات أصبحت الأرض الأميرية مرتبطة بالسلطان وأفراد أسرته وحاشيته، والرعية أي السكان بكل أطيافهم وأديانهم ارتبطوا بالسلطان الحاكم[177].

وذكرت بعض المصادر وضع الأراضي والقرى في لواء حمص في أوائل القرن التاسع عشر والظلم الذي ناله الأهالي من قبل حكامها الذين عينوا بأمر من والي عكا أحمد باشا الجزار والذي أصبح فيما بعد والي على ولاية سورية. تحدثت عن آل دندش أو عشيرة الدنادشة التي تولى فرد من أفرادها الحكم في لواء حمص عام 1800م وهو المدعو "درويش آغا بن حسن الحمزة الدندشي" أصبح متسلماً بعد أن استطاع ومن معه من أهالي حمص، طرد الحكام الذين أرسلهم الجزار، كمتسلمين على حمص، وتم له إلزام مقاطعة الشعرة في العام الذي يليه[178].

تعرضت الكثير من قرى حمص الى تعديات البدو في الفترات اللاحقة لحكم عشائر الدنادشة وعاثوا فيها فساداً وتخريباً حيث اُتلفوا المزروعات وحرقوا البيوت وبقيت الأوضاع تسير من سيء الى أسوء نتيجة للثورات والفتن والحروب التي كانت تحدث على أراضي لواء حمص، ولم تنتعش وتحسن أحوال الأرض والفلاح إلا في الفترة التي حكم بها ابراهيم باشا 1831-1841م فقد أمر ابراهيم باشا " بعمار قرايا حمص وتطمين فلاحيهها"[179].

وأصدر أمراً بعودة الفلاحين الى أراضيهم الخصبة لزراعتها، ورغبة منه في تنشيط الزراعة وتوفير المواد الأولية للصناعة شجع الفلاح على استصلاح الأراضي الزراعية المهملة لفترة طويلة والغير

176 خسرو. اسماعيل (1959م): اقتصاد القرى التركية، ترجمة صالح الجابر، الموصل، ص36.

177 جب ويون: مرجع سابق نفسه ، ص56.

178 وصفي. زكريا (1983م): عشائر الشام (بحث في جغرافية الشام وتاريخها وعمرانها والأخلاق والعادات والشرائع في المجتمع البدوي وأنساب العشائر المتبدية والمتحضرة وأوصافها وأخبارها في كل محافظة وقضاء)، ط2، جزءان، ج2، دار الفكر دمشق، ص480.

179 سالم. لطيفة محمد: مرجع سابق، ص34.

مؤهلة للزراعة من خلال منحهم تراخيص لزراعة الكروم والبساتين وفي حال تم ذلك تصبح الأرض ملكاً للفلاح ويعفى من الضرائب وبذلك عادت الحياة للقرى المهجورة عقب استجلاب الفلاحين من القرى المجاورة^[180].

وقبل خروج إبراهيم باشا من بلاد الشام وعودتها الى الحكم العثماني صدرت مجموعة من التنظيمات في عام 1839م انبثق عنها فيما بعد مجموعة من القوانين منها قانون الأراضي 1858م. وقانون الطابو 1859م وتعديلاته سنة 1861م، أسهمت بشكل رئيس في تسجيل الأراضي بأسماء أصحابها، ولضبط مفردات هذا القانون المتعلق بأكبر شرائح المجتمع عدداً وأهمية^[181]. فقد خصص له رسم صغير هو (رسم الطابو) كما أنشئت إدارات خاصة بالطابو. عُهد إلى موظف كبير برئاسة دائرة الأملاك في لواء حمص هو (مأمور الطابو) أو (متسلم أو مأمور الدفتر الخاقاني) أي السلطان، حددت المادة التاسعة والعشرون من نظام إدارة الولايات مهامه التقنيش وتطبيق الأحكام القانونية والانظمة والتعليمات و حضور جلسات المحكمة الشرعية للاطلاع على القضايا المتعلقة بشأن الخلاف حول ملكية الأرض^[182]، والخلاف حول ملكية القرى من الأراضي^[183].

عَدَّت المصادر والمراجع أن مأمور الطابو يحقُّ له الاعتراض على أي تعدُّ على أملاك السلطان الخاصة، وفي الوقت نفسه هو المخوَّل في حل الخلافات التي تنشأ حول ملكية الأراضي، ويذكر سجل الطابو في عام 1868م. أن (مأمور الطابو محمد أفندي بن محمد أفندي القدسي حضر إحدى جلسات المحكمة الشرعية لحل الخلاف الذي تحول إلى عراك بالأيدي والعصي بين أهالي قرية قمحانة حول ملكية أراضي الحسينيات الواقع في ريف لواء حمص، وبعد مشادات ما بينه وبين الأهالي، اضطر إلى قبول

180 سالم. لطفية محمد: مرجع سابق، ص146.

181 استعرض البحث في الفصل الأول الإصلاحات التي أعلنت الدولة عنها، و مدى تأثير هذه القوانين الإصلاحية في لواء حمص.

182 أفاد دفتر الطابو من خلال مدونات مأمورها، أن الخلاف على الأرض كان بين كبار الملاكين، ويعد لواء حمص من أكثر أُلوية ولاية سورية تعقيداً بالخلافات بين هؤلاء الزعماء. للمزيد: يمكن الاطلاع على دفتر الطابو لسنة 1275هـ / 1858م، رقم 11، ص 52، وثيقة 1361.

183 سجل الطابو، رقم 11، ص52، وثيقة 1362.

وساطة محمد سليم الكيلاني وطارق الأتاسي لحسم الخلاف وإيقاف العراك بين أهالي القرية الواحدة[184].

يحق لمأمور الطابو لتحديد بعض الأراضي الاستعانة بأشخاص حياديين بهدف فضّ الخلاف حول حدود الأرض التي تُعدّ من أكثر الخلافات تعقيداً وتشابكاً وبالرجوع إلى سجلات الطابو، اتضح أنه خصص دفتر مساحة تسجل فيه مساحة القرى الأميرية، وحدودها، وأهم مزارعها وما يتبعها، وهو يوضّح تحديد الأرض المتنازع عليها.

أما سجل قلم الطابو (القوشان) فهو عداد مسؤول عن تعداد القرى وأملاكها ونوعية الأراضي المتنازع عليها وطبيعتها، وكان لنظام الأراضي انعكاس سلبي على المجتمع، فقد مارس المخاتير وشيوخ القرى تأثيراً سلبياً على الموظفين ففي سنة 1864م ادعى مختار قرية معردس على مأمور الدفتر الخاقاني إبراهيم بك الممثل الشرعي للأراضي الأميرية لفصله نزاعاً حول ملكية أرض باسم (الدويليب) الواقعة جنوب قرية معردس وأراضي قرية كفراع، فاضطر مسؤول قلم الطابو إلى استدعاء مسّاحين من ذوي الخبرة والكفاءة وأهل القرية لضرورة تحديدها بنقاط علامّ مهمة (يحدّها شرقاً أراضي قرية كفراع وشمالاً طريق مؤدية إلى قرية صوران)، وأفاد سكان القرية بأنهم منذ سنوات يقومون بحراستها وفلاحتها وزراعتها، وبما أن مسؤول قلم الطابو لم يوفق في حل الخلاف، اضطر إلى طلب تشكيل لجنة من المخمنين ومأمور الدفتر الخاقاني والآغوات والفلاحين الذين فلقوا هذه الأراضي منذ سنوات للفصل في النزاع القائم[185].

إلا أن عبد الحميد بك تمكن من إثبات ملكيته لهذه الأراضي وأنه سلمها لأشهر العائلات الحمصية، لأن أهالي قرية كفراع كانوا بضائقة ولا حق لهم بإدارة الأملاك السلطانية (الخابانية) التي تضم، قلم محاسبة (تحريرات أملاك قلمي). والذي بدوره يحتوي كلاً من: رئيس كتاب (باشكاتب) وكاتب للوقوعات، وأفادت

184 سجل الطابو، رقم 62، لسنة 1285هـ/ 1868م، وثيقة رقم 414.

185 سجل الطابو رقم 64 لسنة 1281هـ/ 1864م، وثيقة رقم 185.

سجلات المحكمة الشرعية أنه وجد في لواء حمص عدد من موظفي كاتب الوقوعات، ويمثل إدارة الأملاك في القرى دائرة مصغرة يرأسها كاتب الطابو [186].

4-2 - غرفة الزراعة :

حظيت الأرض بقسط وفير من الإجراءات التي أقرتها التنظيمات حيث أوجدت غرفة زراعة أسوة بغرفة تجارة في عموم الولايات وألويتها ونواحيها، وذكرت السالنامات أن مدينة حمص وحماة وجدت فيهما (غرفة زراعة) كل واحدة منها مؤلفة من رئيس وثلاثة أعضاء وأمين صندوق، مع العلم أنه في السابق كان يعين مأمور للزراعة، مهمته تسهيل الأمور الزراعية^[187]، وللحق فإن الغرفة الزراعية خففت عن كاهل الفلاح والمزارع كثيراً من المشكلات المفتعلة مع ملاكي الأراضي. هذا التبني لحماية الفلاح نظرت إليه الدولة بعين الرضا، وحذرت من ممارسة الظلم على الفلاحين، لكن هذا التحذير ظل حبراً على ورق؛ بالرغم من صدور قانون الأراضي عام 1858م [188].

4-3 - إدارة الشؤون التجارية:

يواجه البحث صعوبات كثيرة بشأن التجارة، وذلك لانعدام بيانات خاصة بالتجارة البرية؛ علماً بأن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أنها حتى أربعينيات القرن التاسع عشر فاق حجم التجارة البحرية حجم التجارة البرية لبساطة البائع والمشتري وضعف إمكانات كل منهما، علماً بأن موقع ولاية دمشق يخولها مكانة بارزة في مجال التجارة مع فلسطين وشبه الجزيرة بما فيها الحجاز، لأنها أشبه بمستودع تجاري لبضائع جزر الهند الشرقية وفارس والصين وجميع بلاد العرب، كما أن إنتاجها الصناعي الكبير من المنسوجات الحريرية والقطنية يباع في جميع بقاع الدولة العثمانية، ويذكر شارل عيساوي أن قيمة البضائع التي جلبتها

186 ولاية سورية سالنامه سي، لسنة 1312هـ / 1894م، ص 187.

187 سورية سالنامه سي لسنة 1302هـ / 1884م، ص 183.

188 سيتم وضع قانون الأراضي في قسم الملاحق لم يطرأ أي تحسين على وضع الفلاحين في لواء حمص، بل على العكس ازداد الرق وتحولت عائلات الفلاح إلى أقنان.

القوافل التجارية إلى دمشق عبر الصحراء تقدر بـ 18.528.000 فرنك [189]، وعلى الرغم من أن بيروت تعد المرفأ الطبيعي لدمشق إلا أن مدينة صيدا عُدَّت الأكثر أهمية لاعتبارات عدة، ولاسيما أن السكن فيها كان معقولاً قياساً بدمشق، وأن مخازن التجارة ليست باهظة، أما حمص فدورها كان محدوداً على جميع المستويات [190].

على الرغم من صدور التنظيمات سنة 1839، غير أن التنظيمات المتعلقة بالتجارة وغرف التجارة صدرت سنة 1828م ونص الأمر على انتخاب التجار لرئيس لهم (شهيندر التجار) ومساعدين له، وتأسيس غرفة تجارية، مع ضرورة إيجاد سبل تسهل التجارة، وإعداد سجل خاص بالتجار أنفسهم، يوضح فيه نوع التجارة، ويطلب من غرفة التجارة في المدينة التي أقيمت فيها التحقق من أخلاقيات أصحاب الطلبات من التجار [191].

عُمِّم تأسيس غرف تجارية في عموم ولايات الدولة العثمانية، ومنها مدينة حماة التابعة إدارياً كلواء إلى ولاية دمشق، وكان على التجار تسجيل أسمائهم في الغرفة للحصول على رخصة (سجل تجاري) تخولهم إخراج بضائع من مركز اللواء وإدخالها، وأحقية تخزينها، شريطة ألا تكون غذائية وتتعلق بالسكان [192].

وبما أنه خصص للتجارة غرفة خاصة بها، فقد انفصلت عن غرفة الزراعة، وقبل انفصالها عهد إلى توفيق الكيلاني رئاسة الغرفتين، وعضوية كل من: أحمد الأمير، وعبد الرحيم الأحذب، وموسى أفندي، وأحمد البارودي، ومحمد علوش، وجرجي خوري، وأحمد البيك [193].

ضمت غرفة تجارة حماة [194] رئيساً وستة أعضاء، ويتقاضى الرئيس راتباً شهرياً لقاء رئاسته للغرفة، ومهمته الدفاع عن التجار تجاه المؤسسة الرسمية، وحل الخلافات، وتنظيم العقود التجارية، مع

189 عيساوي، شارل. (1990). التاريخ الاقتصادي للهِلال الخصيب، 1800 - 1914م. تر: رؤوف عباس حامد. بيروت: لبنان. ص 255.

190 عيساوي. (1990). المرجع سابق، ص 256.

191 الحكيم. دعد (1999). مرجع سابق، ص 157.

192 ولاية سورية سالنامه سي، 1284هـ / 1867م، ص 177.

193 سالنامه سي،، ص 177.

منحه رخص استيراد وتصدير، وكانت غرفة تجارة حماة، وفقاً على أبناء الأسر الإقطاعية المتنفذة، كما سيطرت على إدارات لواء حمص وأيضاً في الولايات وألويتها، وكانت الغرفة مؤلفة من:

توفيق أفندي الكيلاني	رئيساً
عمر أفندي الكيلاني	عضواً
خالد آغا الأتاسي	عضواً
خالد آغا طيفور	عضواً
محمد بك الأخرس	عضواً
درويش آغا البرازي	عضواً
خالد شيخ خالد أفندي	عضواً
جرجي خوري أفندي	عضواً [195]

مع العلم أن المحكمة التجارية في حمص تأسست في سنة 1300هـ/ 1882م بشكل رسمي وهذا العام خارج نطاق الدراسة إلا أن الغاية منه ذكر اسم أول رئيس لتلك المحكمة ودور رئيس المحكمة التجارية في حماه بهذا التعيين. فترأسها عبد الحميد بك الأتاسي بتوصية مباشرة من خالد بك الكيلاني، والحق يقال الزعامة في حمص وحماة روحين بروح واحدة . وعضوية محمود قنوات، وحسين خورشيد، وحاج حسن وكاتب المحكمة مخائيل أفندي [196] .

ويعلق جودت باشا على التنظيمات الخيرية التي باشرت الدولة العثمانية بإعلانها بدءاً من سنة 1839م أنها فرضت من عل، وأن دعائها لم يكونوا صادقين ولا مؤمنين بها، ولم تبدل من واقع الظلم على العمال والفلاحين، وأن عدد العاطلين عن العمل والعبيد زاد أضعافاً عما كان سابقاً [197].

194 في فترة تأسيس غرفة تجارة حماة هذه كان لواء حمص إدارياً يتبع للواء حماة ولهذا ترأس الغرفتين رئيس واحد وهو توفيق الكيلاني من الأسر الحموية الثرية والإقطاعية في تلك الفترة. (الباحثة)
 195 سورية سالنامه سي لسنة 1284هـ/ 1867م، ص 178.
 196 سورية سالنامه سي لسنة 1284هـ/ 1867م، ص 178.
 197 جودت باشا، أحمد. مجلة الأحكام العدلية. البند 186 بعد المئة الصفحة 34.

5- إدارة الشؤون الخدمية في اللواء:

عدت مدينة حمص مركز اللواء مركزاً للبريد، وكان يسمى (منزل حمص)، لأنها كانت تُؤمن ما يلزم من خيول ليركبها حاملو البريد إلى أستانبول، ولدى مرورهم بمركز المدينة، ضماناً للسرعة ووصول البريد من دمشق إلى العاصمة العثمانية [198]. تطورت وسائل الاتصالات قبل تطور وسائل النقل، حيث استعملت الدولة نظام البرق والبريد، لذا عمدت الدولة بعد زيادة تطورها إلى إيجاد نظام لضبط البرق وبعدها وضع نظام البريد، الذي استغنى عن الأشخاص وغيرهم، وغدت الدولة قادرة على مراقبة ولايتها وموظفيهم، ومحاسبتهم . وللعلم ما ينطبق على حمص طبق تماماً في حماة [199].

5-1- إدارة التلغراف:

حرصت الدولة دون الرجوع لوالي الولاية تزويد أقضية لواء حمص بمركز للتلغراف، أنشئت الدولة داخل مدينة حمص مركزاً للتلغراف والبريد (البوستة). وكثر استعمال لفظة (برق وبريد) في عموم الولايات، وقد أديرت مؤسسة البريد والبرق أما الهاتف فيديره مدير، وبساعده عدد من الموظفين، وفي حمص عُين أحمد آغا مديراً للتلغراف، وطارق آغا للبريد (البوستة) وبتوجيهه من زعامة حمص، في حين أفاد سجل رقم 61 من سجلات المحكمة الشرعية أنه عيّن رشيد آغا جاويش مديراً لتلغراف لواء حمص؛ علماً بأن عزيز أفندي قدم من إستانبول رئيساً لتلغراف لواء حمص [200].

وقد أسند إلى إبراهيم أفندي إدارة مركز التلغراف في قضاء الحميدية [201].

إن وصول التلغراف (برق وبوسة) إلى ولايات العربية، ضمننت للدولة وسيلة الاتصال بولاتها وموظفيها، استُعين بخبرات ألمانيا [202].

198 عُدَّ منزل حماة في القرن السادس عشر مركزاً رئيساً للبريد المرسل إلى أستانبول وكان يحتوي على ثلاثة خيول يقوم برعايتها عدد من الموظفين مقابل إعفائهم من الضرائب.

199 اليوسف. عبد الودود. (1967م) . ارتباط لواء حمص بمقاومة حملة نابليون على وسرية. مجلة الحوليات الأثرية، مجلد 17. دمشق: سوريه. ص 37.

200 سورية سالنامة سي، لسنة 1261هـ/ 1847م وهي السنة الأولى لاعتماد التقويمات السنوية المسماة سالنامة: كلمة فارسية تعني التقويم السنوي. بحسب ما فهم من السجل رقم 61 والوثيقة رقم 511، أن تعيين رشيد آغا جاويش الذي كان مقرراً من توفيق الكيلاني صاحب النفوذ والثروة في لواء حماة، وبذلك حصل على موافقة متصرف لواء حمص.

201 سورية سالنامة سي لسنة 1286هـ/ 1871م، ص 215.

5-2- إدارة نافعة (نافعة قوميوني) :

إن التطورات التي دخلت إلى القرن التاسع عشر أسهمت في زيادة تحسين شؤون الولايات، وكان من جملة هذه التطورات ظهور مجالس البلدية في ولاية سورية أثناء احتلال إبراهيم باشا لها عام 1830-1840م. وتعتبر فكرة تأسيس المجالس البلدية امتداداً " لديوان المشورة" [203] الذي استحدثه إبراهيم باشا في المدن السورية لإدارة النافعة التي تهتم بالإشراف على كافة الانشاءات في المدينة، وعلى شؤون النافعة والمياه والنظافة والإتارة، والإشراف على الاسعار والمقاييس والأوزان في الأسواق، بالإضافة الى ضبط الأمن والأمان في الشوارع بالكشف على المعابر والطرق التجارية وطريق الحج في الولاية، كما وجد إدارة للنافعة في معظم ألوية ولاية سورية (شام سابقاً) وكان لواء حمص من جملة الألوية التي أقيمت فيها إدارة يترأسها مأمور، ويتبعه عدد من عمال النافعة. [204].

أسندت إدارة النافعة لمتصرف اللواء، وينوب عنه مهندس في تحسين الطرق وإقامة الجسور، ووجد كاتب ومحاسب لدى إدارة النافعة، وقد تولى حسن أفندي الأتاسي بن المفتي سعيد الأتاسي عضوية المجلس البلدي لعام 1869م [205]. وكان قبلها قد تواجد في مجلس إدارة حمص لعام 1850م [206]. ومجلس الدعاوى المحكمة في عام 1867م [207]. وقد أصبح رئيساً لبلدية حمص في عام 1870م. وبقي في هذا المنصب لمدة سنتين ليكون أول رئيس من آل الأتاسي في هذا المنصب [208].

وكانت في فترة الدراسة محدودة في اللواء، وازدادت تحسناً في الفترة الحميدية (وهي فترة خارجة

عن الدراسة، علماً أن فترة الدراسة تمتد من 1808-1876م.

202 سورية سالنامه سي لسنة 1286هـ / 1871م، ص 220.

203 أبو عز الدين. سليمان: ابراهيم باشا في سوريا، ص 154.

204 أبو عز الدين. سليمان: المصدر السابق، ص 250.

205 سورية سالنامه سي 1286هـ / 1870م.

206 سورية سالنامه سي 1288هـ / 1872م ..

207 سجلات المحاكم الشرعية في حمص، سجل رقم 9، ص 28.

208 سورية سالنامه سي 1289هـ / 1872م.

6- إدارة الشؤون الأمنية و العسكرية:

إن الخطوات الحضارية التي شهدتها القرن التاسع عشر، لم يلغ السيطرة العسكرية وظلمهم واستبدادهم وغياب البندقية (تفكك) عن عين الأهالي، وإذا غابت البزة العسكرية عن الشارع مأوى الفقراء والمساكين وحتى أصحاب القصور، كانت النفوس تزداد هيجاناً.

لم يتخوف المواطن العادي من البزة العسكرية الجديدة بعد القضاء على الانكشارية، لأنه يدرك أنها تدافع عن الوطن من جهة وحماية العرش السلطاني من جهة أخرى، غير أن فرمانات الإصلاحية التي أصدرها السلطان عبد المجيد حوّل بفرماناته السلطان الحاكم إلى رمز إداري، وبتولي السلطان عبد العزيز 1861 - 1875م ازدادت شؤون الدولة سوءاً، وتحولت إلى دائرة صراع، وعجز السلطان عبد العزيز عن استيعاب الحركات الوطنية التركية، وانتهى به الأمر إلى السجن، وخلفه السلطان مراد الخامس، وأفتى بجنونه وتسلق أخوه عبد الحميد الثاني إلى العرش[209]، وتعهد للثوار أنه سيطبق الدستور "مجلس المبعوثان"، غير أنه بعد صدور الدستور سنة 1876م أبقى الأمور على ما هي، لكنه أفسح المجال أمام التطورات، وتفرّد بالأمر، وربط كل شؤون الدولة بشخصه، وبث العيون في كل مكان حتى أنه راقب نفسه[210].

أدت الظروف التي واجهتها الدولة العثمانية في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر _ لا سيما على الصعيد الداخلي _ إلى قيام ثورات شعبية ضدها في معظم ولاياتها بعدما دفنت تراثها دفعة واحدة في حفرة أعدتها أوروبا منذ سقوط القسطنطينية، فبعد أن هدتها داخلياً، بدأت أوروبا تأكلها من أطراف الجزائر 1830م وعدن 1839م وتونس 1881م وفلسطين 1916م والعراق 1914م.

6-1- الصوباشي (Subaşı) [211]:

209 ينأى البحث بنفسه عن التعرض للفترة الحميدة، محدودة حتى سنة 1877م.
 210 لزيادة الاطلاع الإصلاحات والتنظيمات لمؤلفها لهاد، أنكة. (2016). تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية. نقله إلى العثمانية علي رشاد، ترجمة للعربية: محمود عامر. دمشق: سورية. ص 157 وما بعد.
 211 الصوباشي: مصطلح إداري يسند إليه ضبط أمن المدن ويمنع الشعب ويضبط الأسواق، للمزيد: بقالين، محمد ذكي. (1954م). تاريخ المصطلحات العثمانية. استانبول. تركيا ج3، ص259.

تعددت المصطلحات بشأن الصوباشي، فهو ضابط أمن مدينة أو منطقة، وهو يعادل رئيس بلدية لكن بلباس عسكري، يساعده كادر عسكري من اليرلية[212] أو السباهية[213] أو قوى يمكن أن نسميها شبه مرتزقة.

بعد القضاء على الانكشارية عهدت إلى الصوباشي لضبط الأمن في المدينة التي يكلف بها، واستمر في مهامه حتى صدور قانون تنظيم الولايات سنة 1864م، وبعدها كُلفت لجان أمنية بمهامه، للعلم أنه قلما تخلو مدينة من موظف اسمه الصوباشي. يتبع الصوباشي وعناصره إلى الآلاى بك المرتبط بدوره مباشرة مع السلطان[214]، وكان الصوباشي وعناصره يعيشون على دخل الإقطاعات علاوة على مهامهم المكلفين بها[215].

يُكَلَّف الصوباشي مجموعة من عناصره بالتجول في المدن وأحيائها ومراقبة الأسواق بصورة دائمة، وبحسب سجلات المحاكم الشرعية اتضح أن مصطلح الصوباشي معناه ضبط المدن بعدما تقلص دوره خلال القرن التاسع عشر، ولاسيما في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، واعتمد مصطلح الضبطية، وهي أشبه بالشرطة العسكرية، ويدعمها عناصر العسس بعض المصادر تسميها عيون السلطان[216].

6-2- الضبطية:

وهي عبارة عن قوة عسكرية، تكلف بضبط الأمن في أي جهة مكلفة بها، بعدما أُلغيت المهام السابقة التي عدّها قانون تنظيم الولايات مخالفة لمقتضيات القانون، ومجلة الأحكام العدلية التي تدخلت

212 اليرلية: تشكيلات من الجيش الانكشاري، تميز أفرادها بأصولهم المحلية نتيجة تزاوج أفراد من أصول رومية من فتيات من أصول محلية عربية، وأطلق عليهم "كرد علي" اسم (جند الشام أو العساكر الوطنية) راجع: كرد علي. محمد: خطط الشام ، ط3، ج3، ص26.
213 السباهية: كلمة فارسية: تعني فرق الخيالة، ونظمت تلك الفرق على أساس إقطاعات أرضية تمنحها الدولة العثمانية للسباهي يستغلها مقابل تلبية الدعوة للقتال مع توفيره لعدد مناسب من الجند على نفقته الخاصة. راجع: عمر. عبد العزيز عمر: مرجع سابق، ص51.

214 الآلاي، تنظيم عسكري، ويضم فوجين، والفوج أو الأورطة، يتألف من 1000 - 1500 عنصر.

215 نعيسة، يوسف. (1986). مجتمع مدينة دمشق. دمشق: سورية. دار طلاس . ج 1، ص224.

216 بقالين. (1954). ج 3، ص262.

قانونياً بتنظيم شؤون الدولة كافة، وهي ما تشبه الآن الشرطة العسكرية، ويترأسها ضابط برتبة يوزياشي (قائد المئة) وبلوكباشي (قائد الفوج) [217].

6-3- القوات العسكرية:

اعتمدت الدولة هذا التنظيم داخل المدن، وهي عناصر تكونت من جنسيات مختلفة يتوزعون على البلوكات والآلاي التي يترأسها ضابط برتب مختلفة، وقد وزعت الدولة فيالق جيشها على الولايات العربية، لأن الولايات الأوروبية حصرت تعدادها ومهامها في بلاد الشام ليوم ما، وعهدت إلى قادة عسكريين برتبة مشير، وكانت الدولة قد عهدت إلى المشير عبد الله باشا، وخلفه زكي باشا، واختتمت قيادة الجيش الخامس بجمال باشا [218].

7- إدارة الشؤون الأجنبية:

7-1- الجاليات الأوروبية:

إن الجاليات الأوروبية لم تتزايد في ولايات الدولة العثمانية خلال أوائل القرن السادس عشر غير أن تصرفات السلطان سليمان القانوني 1520 - 1566م سجل تحدياً لإسبانية، إذ عمد إلى إقامة علاقات وطيدة مع فرنسا، تجسدت بمنحها امتيازات في 1535م، عدها المؤرخون بداية تسرب الأوروبيين إلى أملاك الدولة العثمانية، بدءاً من ثلاثينيات القرن السادس عشر، لدرجة أن إسبانيا تمكنت في تسعينيات القرن السادس عشر 1590م. من إقامة علاقات وطيدة مع الدولة العثمانية [219].

لم يكثر قنصل أوروبا بلواء حمص، وإذا وجدت عناصر أوروبية فهي سياحية وتجارية، وقد تجنبت البعثات التبشيرية التواجد في لوائي حمص وحماه لأسباب دينية وتجارية، وركز نشاطها التبشيري

217 بقالين. (1954). ج 2. ص 358، لم يكن بإمكان البحث التوسع بإيضاحها؛ لأنها اعتمدت بشكل كثيف في عهد السلطان عبد الحميد الطالبة.

218 إن تشكيل الفياق بدأ منذ سنة 1848م، غير أن هذا الجيش استغرق عقوداً زمنية لتأسيسه، وقد اتخذت دمشق مقراً لقائد الفيلق.

219 فريمو. جالك (1991م): فرنسا والإسلام، من نابليون إلى ميتران، ط1، ترجمة هاشم صالح، الأرض للنشر، ص 19.

بادئ الأمر على حلب وبيروت ودمشق بصورة محدودة، وحينما فشلت البعثات في مساعدتها، تحولت إلى كوادرات تجارية وركزت الجاليات الأوروبية على المسيحيين [220].

و بالطبع فإن وجود تلك الجاليات كان محدوداً، ولا تشكل خطراً يمكن حسابها أو مراقبتها، لأن هذه الجاليات هدفها اقتصادي، ولا وجود لأي عمل ديني حتى مع مسيحيي اللواء الذين يعدون بالأصابع، ومن أبرز الأسباب للتواجد الأوروبي يأتي:

1- إن الجاليات الأوروبية، لا تعتمد في علاقاتها على الاحتمالات.

2- الاحتمال الأقرب للتواجد التجسس على واقع حمص في ظل دولة تلفظ أنفاسها.

3- عدم وقوع حمص على شاطئ، يحد تلقائياً من تحركاتها [221].

إن ما وجد من جاليات أوروبية في حمص، كان يقتصر على الإنجليز والفرنسيين، يساعدهم في أعمالهم مترجمون، ولهم وكلاء، ولم يعتمدوا في أعمالهم على أهالي حمص، لأن قانون الدولة يمنع العمل في القنصليات الأوروبية إلا لأهل الذمة، وبالطبع الجاليات الفرنسية والإنجليزية علاقاتهما مع زعامة حمص، وفي هذه الحالة الدولة غير قادرة عن منعهم من إقامة علاقات اقتصادية [222].

أفاد سجل 63 أن قنصل النمسا تواجد في لواء حمص، وكان يدعى الخواجة (موسى إسكندر) وأن القنصل الروسي كان يدعى (فامصارقان)، وأن قنصل فرنسا ويدعى (جفروا) وهذا يعني أن قناصل أوروبا تواجدوا بصورة واضحة في العهد الحميدي 1876 - 1909م وقبله في فترة الحكم المصري لبلاد الشام بعد استتباب الأمن في لواء حمص وضبط البدو والحد من هجماتهم على أراضي اللواء [223].

لدى قراءة واقع الجاليات الأوروبية في لواء حمص، يتضح أن فرنسا وإنجلترا اعتمدتا على شخصية محلية [224]، فالقنصل (جفروا) مسيحي من لواء اللاذقية كان قنصلاً لفرنسا، وأن قنصل إنجلترا

220 سورية ولايتي سالنامه سي، لسنة 1289هـ / 1872م.

221 أوزجان، يشار. (1978م). الجاليات الأوروبية في ممالك الدولة العثمانية. أنقرة: تركيا. د.ن. ص 57.

222 الصباغ، ليلي. (1989). الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في مطلع العهد العثماني. بيروت: لبنان. د.ن. ص 576.

223 سجل حماه الشرعي رقم 63 لسنة 1287هـ / 1871م وثيقة رقم 467.

224 سجل 60 الشرعي يذكر أن قنصل فرنسا هو الذي اشترى الكرم، والتقويمات السنوية السالنامات تذكر أنه كان قنصلاً لبريطانيا.

ويدعى الخواجة (فضول بن أنطون) من مدينة السقيلية، اشترى كرمًا من قرية القناقية بمبلغ 600 قرش[225].

في حين يفيد السجل رقم 61 أن قنصل النمسا (موسى إسكندر) استأجر بغلة للنقل والحراثة، أما قنصل روسيا سنة 1870م ويدعى الخواجة سليم، اشترى أغناماً بالاشتراك مع عرب (بني خالد) للتجارة بها سوية، وأفاد السجل أن عدد الأغنام التي اشتراها (370) رأساً، بمبلغ (17) ألف قرش[226].

على ضوء ما ذكرته السجلات الشرعية، أو أوروبا الرئيسة تواجدت بقناصلها في لواء حمص، وأن أهدافها اقتصادية، ويفيد السجل رقم 78 أن القناصل كانوا تحت مظلة آل الكيلاني وآل العظم، ولا دور للدولة العثمانية؛ لأن هيمنة الدولة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت اسمية، وأن الدولة العثمانية ولاسيما السلطان عبد الحميد كان يكفيه الولاء الديني، ويكفي أوروبا من لواء حمص شراء مواردها، وتسويقها إلى دولهم عبر ميناء بيروت وأحياناً ميناء اللاذقية[227].

مهما يكن الأمر، فإن الجاليات الأوروبية عامة حظيت باهتمام سكان المدن والقرى لنشاطها الاقتصادي، ولحسن تعاملها مع الناس، وأن السلطان عبد الحميد الثاني وقبله إبراهيم باشا اهتم كثيراً بعرب سورية و خاصة عرب حمص، ومدّهم بمساعدة مالية مجزية، كما أنه اتجه إلى تعليم البدو، وأمر بإيجاد مدارس متحركة، ترافق القبائل البدوية في حلها وترحالها، ومنح معلمي القبائل البدوية راتباً ونصف وعدّ السنة مع البدو بسنتين، وقد أسهم متقفو حمص في هذه المدارس لكثرة معارفهم بالعادات البدوية[228].

ما يهدف إليه البحث، هو أن لواء حمص شهد نشاطاً أوروبياً، بدأ بالتزايد في حمص، بعد عام 1875م، وأن الأهالي أجبروا على التعامل مع الجاليات الأوروبية لسببين:

أولهما: أن زعاماتها الإقطاعية، كانت راضية عن ذلك.

225 سجل 63 الشرعي لسنة 1287هـ / 1870م، وثيقة رقم 468.

226 سجل 61 الشرعي لسنة 1287هـ / 1870م، وثيقة 232.

227 اقتصر الولاء في عهد عبد الحميد على الدعاء له بطول العمر والبقاء.

228 سالم. لطيفة محمد : مرجع سابق ، ص220.

ثانيهما: حسن التعامل معهم، وإغداق الأموال عليهم[229].

كان هذان العاملان، ذي منافع اقتصادية من جهة وخدمية من جهة أخرى، علماً بأن السجلات الشرعية، لم تفدنا بأن أية جالية أوروبية افتتحت مدرسة في حمص، وبحسب المصادر والمراجع فإن الجالية الروسية أقامت ما يشبه المستوصف لتداوي الأهالي، غير أن البحث لا يملك وثيقة أو مصدراً على صحة ذلك.

8- تأثير التنظيمات الخيرية في بلاد الشام ولاسيما لواء حمص (1839-1864م):

من الجدير بالذكر بشأن التنظيمات الخيرية أن الخطوات الإصلاحية لسلطين القرن الثامن عشر هي التي تسببت بتطبيق ما يسمى التنظيمات الخيرية، وليس ضغط أوروبا كما يقرأها بعض الباحثين ولامسألة اللحاق بالركب الحضاري البتة فقط، وإنما سببها الرئيس البعثات التي بدأها سلطين القرن الثامن عشر بدءاً من السلطان أحمد الثالث سنة 1703-1730م[230].

الذي بدأ بإيفاد عشرات الشبان للدراسة والتخصص في أوروبا بمختلف الاختصاصات، وبحسب سجلات البعثات المرقم بأرقام سرية في أرشيف رئاسة الوزراء، وكشف عنه الدكتور خليل الساحلي ونجاة كوينتج وغيرهما زادت عن 30 ألف منحة وبعثة[231].

وعلى مدار قرن من الزمن باشرت أوروبا تحتك بمؤسسات الدولة المدنية لتتبادل الخبرات وترسل الخبراء إلى مؤسسات الدولة العثمانية، وتستقبل الطلبة الراغبين بمواصلة البحث. بهذا الأسلوب وذاك المنهج الناعم بدأت حركة الإصلاح تتسع دائرتها ويقتل السلطان سليم الثالث ومصطفى الرابع، جاهر الشباب بالمطالبة بإلغاء الهيمنة العسكرية على مقاليد الأمور في البلاد، وأدت فرنسا بمعية ابنتهم إيمييه والدة محمود الثاني، وما قدمه السلطان مصطفى الرابع، بإقامة مدرسة قضائية متطورة مدرسوها من مختلفة البلدان الأوروبية والعربية، وإلغاء السلطان عبد الحميد الأول دور القضاة الشرعيين وتحديد

229 حنا. عبد الله (1985م): حركات العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر "نموذج لحياة المدن في ظل الإقطاعية الشرقية"، دار ابن خلدون، ط1، بيروت، ص311. وراجع أيضاً: رافق. عبد الكريم: العرب والعثمانيون، ص405.

230 الصباغ. ليلي (1989م): مرجع سابق، ج2، ص718.

231 أوزجان. يشار (1978م): مرجع سابق، ص157.

مهامهم، وما أصدره محمود الثاني من فرمانات إصلاحية ، كل هذا وضع السلطان عبد المجيد أمام حلين لا ثالث لهما^[232].

إمّا أن يصدر فرمانات إصلاحية علنية وإمّا أن تصبح البلاد في حال حرب داخلية لحدود لها، ونحن ندرك أن كل بحث يعالج الأوضاع في بلاد الشام يستعرض التنظيمات الخيرية، والبحث عرضها لا ليقدّم جديداً وإنما ليوضح تأثيرها في لواء حمص، و بعرضه هذا كأنه يتحدث عن لواء حماة، وحتى مدينة طرابلس بتخطيط محكم من مؤسسة شيخ الإسلام والمفكرين الدينيين في إستانبول لجعلهم شوكة في حلق اليسار العربي في بلاد الشام، أمّا فرمانات الإصلاحية فيذكرها البحث باختصار لرؤية خاصة به. الغاية منها الإشارة الى التسامح الديني الذي أقرته تلك التنظيمات والانفتاح على الحضارة في الدول الأوروبية.

أ - خط شريف كلخانة 1839م :

هو أول مرسوم افتتح به عهد التنظيمات، أصدره السلطان عبد المجيد الأول 1839-1861م، وبه يكون قد بدأ عهد جديد من الإصلاح العثماني الرامي إلى إرساء قواعد تنظيم السلطنة على المبادئ الأوروبية، وبعد نقطة تحول مهمة جداً في تاريخ السلطنة العثمانية، فقد كان بداية الطريق لبرنامج واسع شامل من الإصلاحات^[233]. كان مرسوم كلخانة من صنع الوزير المصلح مصطفى رشيد باشا^[234] (1215هـ/1800م-1274هـ/1858م) وهو أحد رواد الإصلاح في القرن التاسع عشر. وهو الذي قرأ نص المرسوم على السلطان والمدعويين، وتعهد بموجبه السلطان بتطبيق القوانين الجديدة التي تنظم شؤون الدولة، وأهمها المساواة بين المسلمين والأقليات غير المسلمة^[235]. وقد نص المرسوم على ما يأتي:

232 شارشلي، إسماعيل حقي أوزون (1956م): مرجع سابق، ص92.

233 مانتران، روبير . (1992). تاريخ الدولة العثمانية. ترجمة: بشير السباعي. القاهرة: مصر. دار الفكر. ص 67.

234 مصطفى رشيد باشا، ولد في إستانبول سنة 1800م، وسط عائلة فقيرة ، لقب والده بالروزمانجي، كان يعمل في ديوان الأوقاف، درس العلوم الدينية منذ صغره ، وجلب انتباه السلطان محمود الثاني، فعينه كاتباً لتحرير صلح أدرنة 1829. وتدرج بعدها في المناصب ، وقد كان له علاقات مع رجال السياسة، وشارك في مباحثات عقد معاهدة كوتاهاية 1833م، واطلع على تنظيمات محمد علي في مصر، ثم عُين سفيراً في لندن 1834، وبعدها ترقى إلى منصب مستشارية الخارجية، ثم تولى منصب الصدارة العظمى ما بين 1841 - 1846.

للمزيد، مصطفى رشيد باشا، ويكيبيديا الموسوعة الحرة <https://ar.wikipedia.org/wiki/مصطفى_رشيد_باشا>...

235 مصطفى، أحمد عبد الرحيم. (1969). في أصول التاريخ العثماني. القاهرة: مصر. (د.ن). ص: 94 - 95.

1 - ضمان حقوق جميع الأشخاص الذين يعيشون على أرض السلطنة بغض النظر عن دينهم أو انتمائهم القومي، وتتعهد الحكومة بالوقوف في وجه أي اعتداء يستهدف أموال جميع قاطني أرض السلطنة وأعراضها[236].

2 - القضاء على نظام الالتزام القديم، وإيجاد طريقة مثلى لتحصيل الضرائب على أن توزع هذه الضرائب بمقتضى الأحكام الشرعية.

3 - تنظيم التجنيد والخدمة العسكرية، وتحديد مدة الخدمة العسكرية لتتراوح بين (4) أو (5) سنوات[237].

4 - القضاء على الرشوة والفساد، وتنظيم عملية دفع رواتب الموظفين.

5 - الاستمرار في إصدار القوانين الإصلاحية اللازمة، والعمل على تطبيقها، وكُلف مجلس الأحكام العدلية بذلك.

6 - إجراء تغييرات جذرية في جميع مؤسسات الدولة (مجالات القضاء والمالية والإدارة والخدمات)[238] ويعد هذا المرسوم هو الثمن الذي حصده الدول الأوروبية من السلطان العثماني مقابل تسوية النزاع بينه وبين محمد علي باشا والي مصر، ومن الخطأ الاعتقاد بأن حركة الإصلاح جرت بضغط من الدول الأوروبية وحسب؛ وإنما كان هناك رغبة ملحة من رجالات الإصلاح في السلطة المتأثرين بالثقافة الغربية، والطامحين لإصلاح جهاز الدولة واللاحق بركب التقدم[239].

236 طربين، أحمد. (2000 - 2001). تاريخ المشرق العربي. ط7. دمشق: سورية. جامعة دمشق. ص 251.

237 محمد، فريد بك المحامي. (1977). مرجع سابق. ص 255.

238 قازان، نزار. (1995). سلاطين بني عثمان، القاهرة: مصر. د.ن ص 725.

239 ياغي، إسماعيل أحمد. (1997). الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث. ط1. الرياض: المملكة العربية السعودية. مكتبة العبيكان. ص 154.

ب- خط شريف همايون 1856م :

هو المرسوم الإصلاحى الثانى الصادر فى عهد التنظيمات، وكان صدوره فى 18 شباط 1856 م عقب نهاية حرب القرم [240] (1853-1856م)، وهو تأكيد للمبادئ الإصلاحية التى نادى بها مرسوم كلخانة، مع التوسع بصورة أكبر لفتح المجال للتدخل الأوروبى فى شؤون السلطة. أصدره السلطان عبد المجيد الأول تحت ضغط الدول الأوروبية، وبذلك لم يعد بإمكانه إلغاؤه أو تغييره إلا بموافقة هذه الدول [241].

وأهم ما جاء فى مرسوم همايون ما يأتى:

- 1 - ضمان الحقوق الدينية لجميع رعايا الدولة من المسيحيين، وإثبات الحقوق الممنوحة سابقاً للطوائف المسيحية من قبل السلاطين السابقين، فضلاً عن حقوق بقية الطوائف غير المسلمة، ومنها حرية ممارسة شعائرها الدينية، واعتمادها مبدأ المساواة فى معاملة جميع هذه الطوائف [242].
- 2 - التأكيد على المساواة بين المسلمين وغير المسلمين فى الخدمة العسكرية، والتقاضى فى المحاكم وجباية الضرائب، والتعيين فى الوظائف العامة.
- 3 - أكد مسؤولية السلطنة فيما ورد فى مرسوم كلخانة، مع إعلان رغبة الدولة فى الحفاظ على الأملاك والأرواح.
- 4 - إصلاح التجارة الداخلية والمواصلات، وتنظيم الشؤون المالية، وتأسيس مصارف حكومية، وإعداد سجلات لواردات السلطنة وصادراتها.
- 5 - إصلاح السجون، وتنظيم عمل الشرطة، وإصلاحات أخرى فى مجال الزراعة والصناعة والخدمات.

240 حرب القرم، هى حرب قامت بين الإمبراطورية الروسية والدولة العثمانية فى 1853 م، واستمرت حتى 1856 م. ودخلت مصر وتونس وبريطانيا وفرنسا الحرب إلى جانب الدولة العثمانية فى 1854 م التى كان قد أصابها الضعف. ثم لحقتها مملكة سردينيا التى أصبحت فيما بعد إيطاليا. وكان أسبابها أطماع روسيا وخاصة فى شبه جزيرة القرم التى كانت مسرح المعارك والمواجهات، وانتهت حرب القرم فى 1856 م بتوقيع اتفاقية باريس وهزيمة الروس. للمزيد، محمد، فريد بك المحامى: مرجع سابق، ص 513.

241 النفراوى، محمد ناصر. (2001). التيارات الفكرية السياسية فى السلطنة العثمانية 1839 - 1918. ط 1. تونس. دار محمد الحامى للنشر والتوزيع. ص 62.

242 الجميل، سيار. (1991). تكوين العرب الحديث 1516 - 1916 م. ط 1. الموصل: العراق. دار الكتب للطباعة والنشر. ص 342، 343.

6 - سمح المرسوم للأجانب بالتملك، وفق ترتيبات تعقد مع دولهم، وحسب ما تنص عليه الأنظمة في السلطنة[243].

لم تجد إصلاحات مرسوم همايون ترحيباً بالأوساط المسلمة، واعتبرت بمثابة اختراق للدول الأوروبية ولسيطرتها على إدارة السلطنة في استانبول ، ومن جانب آخر عدها المسلمون تفوق لمسيحيي الداخل نتيجة للامتيازات الممنوحة لهم، فالامتيازات أمنت لهم وضع أقلية تحت الوصاية الأجنبية مع الاحتفاظ بالامتيازات التي تمتعوا بها سابقاً، ورفعتهم الى مركز مساوٍ بالمسلمين في دار الإسلام. و بدت للمسلمين مخالفة للشرعية، لأنهم لم يرحبوا بفكرة المساواة بينهم وبين غيرهم من رعايا الدولة العثمانية، وعدّوا هذا إذلالاً للإسلام[244].

ت - قانون الأراضي 1858م :

صيغ قانون الأراضي في 17 رمضان 1274هـ/21 نيسان 1858 م، قُدمته اللجنة القانونية إلى مجلس السلطنة العثمانية لدراسته[245]، وقام المجلس بدوره برفعه إلى السدة السلطانية التي وافقت عليه، عُمّم على ولايات الدولة في أوائل ذي الحجة 1274هـ/آب 1858 م، وبذلك يكون أول قانون رسمي للدولة العثمانية خاص بتنظيم الأراضي من خلال مواده والتي جاء مجموعها 132 مادة، انفردت 82 مادة لمعالجة أمور الأراضي الأميرية، و 50 مادة الباقية اهتمت بشؤون الأراضي الأخرى[246]، بهذا القانون وضعت الدولة العثمانية حداً لفتاوى شيخ الإسلام بإمتلاك الأراضي وحيازتها والعمل بها، فقد نص في خاتمته على أن «دستور العمل يحو الفتاوى والأقلام الشاهانية والمحاكم والمجالس جميعاً، والأنظمة والقوانين القديمة المختصة بالأراضي الميرية الموقوفة»[247].

243 المحامي. (1977). مرجع سابق، ص 256 - 260.

244 غرابية، عبد الكريم محمود. (1984). تاريخ العرب الحديث. بيروت: لبنان. الأهلية للنشر والتوزيع. ص 235.

245 سامي، شمس الدين. (1317). قاموس تركي. بيروت: لبنان. دار سعادات. ص 138.

246 قانون الأراضي، من الدستور (1873م). ترجمة. نقولا نقاش، بيروت، مطبعة الآباء اليسوعيين. مواد القانون (1-132). ص 65.

247 مصدر سابق (1873) ص 56.

وفيه تأكيد على أن الفتاوى التي أعطيت عن طريق مشايخ الإسلام لا يفتى ولا يعمل بها، والمقصود هنا استعمال القانون فقط ، واستبعاد كل ما هو أحكام سلطانية وأنظمة قديمة، وفتاوى شيخ الإسلام. ويبدو جلياً أن الشيء الوحيد المهم من وراء هذا القانون هو «الرغبة في حفظ حقوق التصرف، وفي تكثير الواردات في الخزينة»[248].

ث - قانون الطابو[249] (1275هـ/1859 م) :

صدر في 1859م، أي بعد نحو (9) شهور من صدور قانون الأراضي[250]. وتضمن (33) مادة، حيث حدد المعاملات التي تجري على الأراضي، والأراضي التي سيعطى بها سندات الطابو وهذه السندات صادرة عن نظارة الدفتر الخاقاني وأحكام الأرض وهي مدونة في السجلات والدفاتر الخاقانية كالآتي:

الأول: السندات التي تعطى للفراغ والانتقال، ومعاملات الأراضي المحولة (الأراضي التي تخلّى أصحابها عنها وعادت إلى الدولة) والمكتومة[251].

الثاني: السندات العتيقة والمعطاة من الملتزمين والمحصلين التي يجب على دائرة الطابو التأكد من صحتها وتجديدها، وينطبق هذا على الأشخاص الذين لا يمتلكون سندات أصلاً، ويقومون بفلاحة أراضيهم منذ عشر سنوات وثبت حق قرارهم بها حيث يعطون سندات جديدة على أن يكونوا ، قد داوموا على الزراعة عشر سنوات متتالية.

الثالث : الأراضي التي تُحصى في كل قرية على حدة، بعد الغابات والجبال والأراضي المباحة والأراضي الموات المخصصة للمهاجرين ، فضلاً عن المحتطبات والقرى والأحراش والغابات[252]. وهي

248 أبو الشعر. هند غسان. (2009). إريد وجوارها ناحية بني عبيد 1850 - 1928، عمان: الأردن. وزارة الثقافة. ص 272.
249 الطابو، كلمة تركية تعني الطاعة والانقياد، وقد استعملت دلالة على تبعية الأرض للخزينة والتزام المتصرف بها، لما هو مدون في السجلات والدفاتر الخاقانية وسندات التصرف الصادرة عن نظارة الدفتر الخاقاني وأحكام الأرض. انظر: نظام الطابو، المادة 1 - 33، ص 59- 60 - 61.

250 المر. دعبس. (1876). أحكام الأراضي. صيدا: لبنان. ص 14.
251 (1873). لائحة تعليمات بحق سندات الطابو، من الدستور الجديد، ترجمة، نقولا أفندي نقاش. بيروت: لبنان. مطبعة الآباء اليسوعيين ص 95.

252 (1873). لائحة تعليمات بحق سندات الطابو، ص 96.

الأحراش الواقعة في الأرض والممرات التي ليست عهدة لأحد، أو الأراضي الباقية من المرعى ويجب إحالتها وتقويضها، ويحدد (بدل عشر) بحساب كل دونم عشر بارات أو عشرين بارة حسب الموقع. وإذا كانت مساحتها كبيرة ، فيطرح بيعها عن طريق إدارة القضاء أو مجلس اللواء[253].

وفي سنة 1872 م أصدر الدفترخانه مذكرة جاء فيها أن الأراضي التي لم ترتبط بالطابو أي لا يوجد بين يدي أصحابها سندات طابو هي بمقدار النصف، وبينت ضرورة التعجيل بإجراءات الطابو حيث أكد الدفترخانه أن الطابو يؤمن حقوق أصحاب التصرف. وتكشف هذه المذكرة عن وضع الأراضي التي كان أصحابها يحملون سندات من السباهية(عساكر الخيالة) والملتزمين بعضها مختوم بأختام غير معروفة وبعضها الآخر غير مختوم ، وعلى أصحابها استبدالها مقابل الرسم وهو (3) قروش، وفي حال فقدان هذه السندات فيعطون غيرها بعد مرور (6) أشهر على فقدانها[254].

وبعد بروز مشكلة أن أكثر من نصف أراضي السلطنة كانت بلا سندات خول موظفو الدفترخانه ما بين سنة 1858، 1872 م بتيسير أمور تسجيلات الأراضي التي رُبطت بسندات الطابو، والقيود التي وردت من الأقضية والألوية، وكانت مشكلتها الإدارية عدم قدرتها على نقلهم للعمل باليوقلمة[255] .

لذلك أُقترح على إجراء يوقلمة في كل لواء بتكليف مأمور يوقلما يحسن القراءة والكتابة، ومعروف بالتزامه، ويخصص لمأمور اليوقلمة (5) قروش بالمائة وللمكتبة عشرة قروش بالمائة، باسم عشرية من خراج الفراغ والانتقال والبدلات و المحلولات[256]. وقد حدد نظام الطابو واجبات مأمور اليوقلمة التي تبدأ بقراءة (البيورلدي) [257] ليوضح مأموريته ومأمورية المكتبة. ثم يقوم يستخرج أسماء أهالي القرية من دفتر النفوس، ويحصى أسماء المتوفين، ويدونها في دفتر خاص، وتبدأ المهمة بعقد مجلس مكوّن من الإمام والمجلس الاختياري والمختار، وبناءً على دفتر النفوس يبدأ بإحصاء الأهالي، ويطلب من كل واحد

253 (1873). لائحة تعليمات بحق سندات الطابو، ص 98 - 99.

254 مجلة الجنان. (1872). ج 5، المجلد ثالث. ص185- ص 186- ص187.

255 اليوقلمة، تعني الكشف؛ أي عملية الكشف الميداني على الأراضي لتسجيلها على الواقع، للمزيد، قانون نامة آل عثمان، ترجمة خليل ساحلي أوغلو، دراسات. مجلد 13، عدد سابع، سنة 1986، ص138.

256 الجنان. (1872). ج 7. ص227.

257 البيورلدي Buyuruldu ويعني أمر رسمي من السلطات العليا، للمزيد:

Ewing, W (1895) , A Journey in the Hauran, P.E.F. P. 1357.

فيهم (قوجان الويركو)، الوثيقة التي تُعطى لكل فرد عند تحرير الأملاك، ويتأكدون من سندات الأراضي المحررة بالقوجان، ثم تُفَرَّغ هذه المعلومات تبعاً للسندات [258].

وأخيراً حُدِّد (حجم الطابو) وهو أساساً في مركز الولاية، ويتكون من: مدير، ومعاون مدير، أما القلم فيتكون من (7) كُتَّاب، كل كاتب مخصَّص لأحد السناجق، ومقيِّد أوراق، ولكل مأمور بالسنجق مقيد ومقره بالمركز، وهذا الجانب مهم جداً لفهم سجلات الطابو وقراءتها [259].

ج . قانون تنظيم الولايات 1864م :

يمكن للبحث الإحاطة بمجمل حركات الإصلاح والظروف القاهرة التي فرضت نفسها كعبء ثقيل على العوامل التي حتمت ضرورة الخروج من عباءة الحكم الغروري والمستبد للسلطان الحاكم والمفتي وأغا الانكشارية، لأن القرن التاسع عشر الميلادي غير مؤهل لإبقاء الموروث القديم، فبدأ أولاً بالتخلص من جبروت الانكشارية، وتلاها قانون المساواة بين جميع أطياف المجتمع الذي يخضع لكابوس السلطان (الهامايوني) ثم قانون الأراضي الذي ظل قروناً ملكاً للقوى الثلاثة، الإقطاع العسكري (تيمار - زعامت) وإدارة أملاك السلطان الحاكم ، وعلى سبيل المثال أي سلطان لم تكن تقل أملاكه في الولايات البالغ عددها 58 ولاية عن 10 - 15 مليون دونم [260].

إزاء هذا التملك الواسع للسلطان الحاكم وتجريده منها، صدر قانون الطابو 1859م، القاضي بتسجيل الأراضي بأسماء أصحابها الحقيقيين الذين ظلوا وأجداد أجدادهم وآبائهم وأبنائهم محرومين منها، ويصدر القانون عادت الحقوق لأصحابها الشرعيين، غير أن ما صدر، لا يضمن للولايات تنظيمها بما يتناسب ومقومات القرن التاسع عشر [261].

258 مجلة الجنان. (1872). ج 8. ص 261.

259 التعرّفانة (1883م) : قانون أصول المحاكمات الجزائية. ترجمة، نقولا نقاش. بيروت: لبنان. المطبعة الأدبية. ص 103.

260 امتلك السلطان عبد الحميد الثاني في ولاية دمشق 15 مليون، وكل دونم 920 م2 بما قبلها لواء حمص. للمزيد: حنا. عبد الله (1975): القضية الزراعية، مرجع سابق، ص 99.

261 صولاق زادة. (1293هـ). تاريخ صولاق. إستانبول: تركيا. ج 1. ص 258.

تعرضت الولايات إلى تخطيط في إدارتها، فالسلطان عبد المجيد الذي بدأ حركته الإصلاحية بقوانين المساواة وأراضي الطابو وافته المنية، فخلفه أخوه عبد العزيز الذي أكمل الإصلاح فأصدر قانون تنظيم الولايات ومجلة الأحكام العدلية التي نظمت القضاء وأقامت المحاكم المختصة.

نظم قانون تنظيم الولايات الذي صدر سنة 1864 أحوال الولايات إلى حدٍّ ما، وأنهى الفساد التنظيمي والإداري الذي كان يمارس قديماً في الولايات لتبدأ مرحلة جديدة بأنظمتها ومصطلحاتها التي أرهقت رعايا الدولة العثمانية ومن ضمنها لواء حمص. وتضمن البنود الآتية:

- **البند الأول:** تعهد الإدارة العامة في كل ولاية إلى الهيئة الإدارية المعنية، بموجب

الشروط التالية، ومركزها عاصمة الولاية.

- **البند الثاني:** تقسم كل ولاية إلى سناجق (ألوية) بما في ذلك السنجق الذي توجه فيه

الإدارة المركزية، وعلى رأس كل سنجق متصرف، مقره مركز السنجق.

- **البند الثالث:** يقسم كل سنجق إلى أقضية عدة، ويتأخر كل قضاء قائم مقام مقره القسبة

الرئيسية في القضاء.

- **البند الرابع:** يقسم كل قضاء إلى قرى، عدة ولكل قرية إدارة بلدية على الوجه المبين في

القانون، أما تجمعات القرى الصغرى التي لا يمكن لها بسبب وضعها الطبوغرافي أن تشكل أقضية مستقلة، فتلتحق بالأقضية القريبة منها تحت اسم ناحية [262].

- **البند الخامس:** يعدّ كل خمسين منزلاً من القصبات أو القرى محلة واحدة، وتكون كل

محلة بحكم قرية واحدة.

التزمت الدولة العثمانية بتنفيذ بنود قانون تنظيم الولايات، وكان لواء حمص من جملة ألوية

الولاية، وغدت إدارة اللواء مهياً إدارياً وقانونياً لإدارة اللواء [263]، لكن لواء حمص وإدارته لم تتمكن من

262 نوفل، نعمة الله نوفل. (1999). الدستور، بيروت: لبنان. مجلد 1. (د.ن). ص 297.

263 البشري، طارق. (1985). المسألة القانونية بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي في التراث وتحديات العصر. بيروت: لبنان. مركز دراسات الوحدة العربية. ص 65.

تنفيذ بنود القانون، لأن العائلات التي صنعتها الإدارة العثمانية قبيل القرن التاسع عشر وقفت عائقاً أمام تنفيذها بسبب ما تمتع به أفرادها من نفوذ وسلطة لذلك كان من الصعب على إدارة اللواء تطبيق النظام على الجميع على حدٍ سواء، لأن هذه العائلات تمتلك الأراضي بنسبة 75% من عموم أراضي اللواء وما تبقى من الأراضي عُهدت إلى عائلات موالية لتلك العائلات تحت إشراف المخاتير الذين أذاقوا أهالي القرية الأمرين[264]، لدرجة أن معظم الأهالي في ريف حمص وقرى بعض الألوية هاجروا تاركين قراهم[265]، هرباً من جور العائلات وظلمها التي ما برحت رغم صدور القوانين تمارس عليهم ظلماً جديداً، هذا الظلم انعكس سلباً على واقع الأرض حيث تحوّلت الأراضي إلى أراضٍ بور .

ح- قانون تملك الأجانب 1867م :

أطلق على كل ما سيطرت عليه الدولة العثمانية من أراضٍ (دار الإسلام) ، لذلك مُنع الأجانب من استملاكها أو حق الانتفاع بها، وفقاً للأحكام الشرعية آنذاك. أما بعد أن أضيفت فقرة قانون البيع والفراغ والملكية إلى قرار الحكومة العثمانية 1856م بالنسبة لحقوق الأجانب، فقد زال العائق الذي وقف أمام الأطماع الأجنبية والتدخلات الخارجية في اقتصاد السلطنة العثمانية[266].

ويعد قانون تملك الأجانب أحد أهم التنظيمات التي تركت أثراً واضحاً في معالم السلطنة العثمانية، وجاء نتيجة الضغوط الخارجية التي حتمتها التدخلات الأجنبية، وقد نص على السماح للرعايا الأجانب بتملك الأراضي وتسجيلها في المحاكم الشرعية[267].

وفي حزيران 1284هـ/ 1867م صدر قانون تملك الأجانب ونص على: «امتلاك الأراضي وحرية التصرف بها يجب أن يطبق على كل مالك أجنبي مثلاً هو مطبق على الأهالي المقيمين في ذات المنطقة؛ مع المحافظة على امتيازاتهم القديمة، وأن تكون المحاكم الحقوقية العثمانية هي الفاصلة في كل

264 تقرير رفعه الوالي بعدما تلقى تقريراً عن أحوال ألويته، وكان لواء حمص من أكثر الألوية قهراً للفلاحين الصغار. مهمة أوراق دفتري، رقم 137، ص11.

265 مخطوط العائلات في سورية، عبدالله العاملي، موجود لدى بعض أساتذة قسم التاريخ في دمشق وتحديداً د. يوسف نعيسة ود. محمود عامر، والأساتذة الكرام صوروه لمن طلبه أكثر من مرة الطالبة.

266 لهارد. (2016). ص170.

267 أبو بكر، ملكية الأرض ، ص326.

ما يتعلق بهذا الأمر من امتلاكهم للأراضي في كل ناحية وقرية ، وقد اتفق على بروتوكول وقّع عليه،
ويجيب البحث عن الوثائق في العهد القديم من حيث حق التصرف وكيفية تأليفها الآن»[268].

صدر القانون في (5) مواد توعي للحظة الأولى بأن الباب قد فُتح على مصراعيه لتملك الأجانب
في أراضي السلطنة، إلا أن هذه المواد لم تكن إلا شروطاً تتفي الصفة العمومية التي قد تخطر للأذهان
مباشرة وتقضي هذه المواد بما يأتي:

المادة الأولى: أعطت الأجانب حق التملك في كل أراضي المملكة ما عدا الأراضي الحجازية.

المادة الثانية: أن تسري جميع أحكام السلطنة العثمانية على أملاكهم سواء عاشوا داخل أراضي
السلطنة أم خارجها، وتطبق عليهم جميع القوانين العثمانية، وبموجب ذلك عليهم أن يتقيدوا بثلاثة شروط:

- الشرط الأول: أن يجري على أملاكهم الحالية وما سيملكونه مستقبلاً قوانين الدرك (الشرطة)
والبلدية الجارية.

- الشرط الثاني: تأدية جميع الضرائب والرسوم المترتبة عليها، بصرف النظر عن اسم الشخص أو
الهيئة المالكة.

- الشرط الثالث: ينص على رفع كل الدعاوى الخاصة بشأنها إلى المحاكم العثمانية ، التي تبت فيها
على ضوء المستندات أو الشهود الذين كانوا على معرفة ، ولهذا يتشترط عليهم تأدية اليمين بصحة
ماورد .

المادة الثالثة: تتولى المحاكم المحلية تصفية الأملاك وسداد الديون، إذا أقلس الشخص أو الهيئة
المالكة.

المادة الرابعة: يحق للأجانب أن يهبوا أو يوصوا بأملاكهم التي يجوز انتقالها بالوصية والهبه،
أما الأملاك المتروكة التي لم يوص بها أو لم تُوهب أو لم يوجد مسوّغ في القوانين العثمانية لأن توهب
وتوصى، فيجري عليها الأحكام العثمانية.

المادة الخامسة: يحق لكل دولة توافق على الشروط المذكورة أن تستفيد من أحكام هذا القانون،
والتملك داخل أراضي السلطنة [269].

ومن خلال القراءة العميقة لهذه المواد نرى أن السلطنة قد قيدت بصورة غير مباشرة امتلاك الأجانب في أراضيها من خلال حقوقها بتأميم أملاك رعايا الدول الأجنبية ومصادرتها إذا توترت العلاقات السياسية أو اشتدت المواجهة العسكرية بين رعاياهم والسلطنة العثمانية، وهو ما يفسر إجماع الدول الأوروبية في البداية من الاستفادة من هذا القانون إلى أن صادقت كل من بريطانيا وبروسيا وفرنسا والنمسا والسويد والنرويج وبلجيكا على نصوصه عام 1285هـ/1868 م في وزارة الخارجية في إستانبول [270]

خ- قانون الأحراش 1869م :

وهو أحد الأنظمة التي انبثقت عن قانون الأراضي، ويتألف من (25) مادة وخاتمة، وقد ظهرت الحاجة لإصدار مثل هذا قانون بسبب اتساع مساحة الغابات في السلطنة العثمانية، وزحفها على الأراضي الأميرية الصالحة للزراعة، نتيجة الخراب الذي حل بالزراعة إبان عهد الإقطاع ومن ثم توضيح العلاقة بين إعمار الأراضي التي زحفت عليها الغابة وإحياء الأراضي الموات (يقلل ذلك زحف الغابات على الأراضي في لواء حمص) ولهذا صُنفت الغابة إلى (3) أقسام، وهي: "أحراش (الميري) العائدة للدولة وأحراش الأوقاف والمحنتطات المخصصة للقرى والقصبات، أما القسم الأخير، فيتألف من الغابة المعروفة بالقروي [271] التي تجري عليها أحكام قانون الأراضي" [272].

269 لطفي، الدستور، ج 1، ص 68 - 69.

270 لطفي باشا: التحولات في عصر التنظيمات، ص 317 - 322.

271 القروي، كلمة تركية، وتعني الغابة ذات الأشجار الكثيفة المتباعدة وهي آتية أيضاً من تعبير القورمون أي الحماية والمحافظة والوقاية التي تأتي للغابة من خلال المفوض بها وبأرضها من جانب الخزينة. انظر: النقاش، نقولا أفندي (1873). من الدستور الجديد، أصل وترجمة قانون ونظام نامة الأراضي، د.م. مطبعة الآباء اليسوعيين. ص 225.

272 نظام الأحراش، المادة 1، من الدستور الجديد، النقاش، ص 225.

وقد عالجت المواد من (2 - 18) أحكام أحرش الميري العائدة للدولة التي أبيع للأهالي الانتفاع منها بما يسد حاجتهم من أخشاب البناء وصناعة الفحم والعربات أي على مستوى القرية فقط[273]، وبتنظيم قطع الأشجار عن طريق مأمور الأحرش، وذلك للحيلولة دون القطع العشوائي الذي يلحق الضرر بالخزينة[274] ويجب على مختار القرية تقديم دفتر مفصل لمأمور الأحرش، يحتوي على أنواع الحيوانات وأعدادها التي يريد أهل القرية أن يدفعوها للرعي[275].

وأكدت المادتان (19 و 20) ما جاء في قانون الأراضي حول حبس منافع الأحرش على مصالح الأوقاف[276]. وبينت المواد من (21 - 26) كيفية انتفاع القرى والقصبات من المحتطبات المخصصة لها، فحددت محتطبا لكل قرية، لا يحق للقرية المجاورة الاحتطاب منه، إذ سمحت لسكان القرية أن يحتطبوا منه لغرض الاستهلاك المحلي، وليس للتجارة[277].

أما المواد (27 - 52) من نظام الأحرش فقد عالجت المخالفات الواقعة على أحرش الميري والأوقاف وتكليف المعتدي غرامات مالية باهظة، فإذا ضبطت حيوانات من خارج القرية التي يحق لها الانتفاع بالرعي بأحرش الميري فإن صاحب القطيع يُعزَم رأساً واحدة عن كل (20) رأساً[278]، وهنا لم يميز النظام بين الماعز وبين الضأن وغيره من الحيوانات التي تدخل الى أحرش الميري وتكون من خارج القرية المسموح لها بالانتفاع منها بالرعي، وبحسب سجلات المحاكم التجارية وجد العديد من قطعان الاغنام ورؤوس الماعز التي كان يمتلكها البدو الرحل ومزارعي القرى على جانب قطعان الضأن التي كانت تتواجد في أطراف البادية التابعة للواء حمص [279].

273 نظام الأحرش، المادة 5، ص 225.

274 نظام الأحرش، 6 - 18 ص 226 - 227 - 228.

275 نظام الأحرش 13 - 16 ص 227.

276 قانون الأراضي 94 نظام الأحرش 19 - 20.

277 نظام الأحرش مادة 21 - 26 ص 229.

278 نظام الأحرش مادة 44. ص 241.

279 سجلات المحاكم التجارية حمص، سجل رقم 7، ص 80.

9- التأثير الإصلاحى فى لواء حمص:

يخطئ من يتصور أن التأثير الإصلاحى كان وفقاً على لواء دون آخر، أو على الأولوية العربية، فقد عانت أولوية الأناضول والرومىلى من تسلط أصحاب النفوذ على مقدرات مناطقهم، لأن الدولة هي التي خلقت أصحاب النفوذ على الأصعدة الإدارية المختلفة للدولة.

لا شك فى أن التأثير الإصلاحى أفاد لواء حمص بكثير من الخدمات والتغراف ووقوف كبير العائلة أو المتنفذ مع الفقير أمام المحاكم ، غير أن السلطان عبد الحميد الثانى 1876 - 1909م أطاح بالدستور ومجلس المبعوثان، وأعاد عقارب الزمن إلى الوراء، فجسد عبادة السلطان الحاكم ، وسيادة فرمان السلطانى.

شهدت إدارة لواء حمص تحسناً اقتصادياً ، فالأسواق لم تعد وفقاً على المحتسب أو غيره ، وغدا رئيس التجار (الشهبندر) الذي تصدى بقوة إلى أصحاب النفوذ من العائلات الحموية والحمصية ممن تتمتع بدعم مالى أو وصاية إستانبول أو غيرها ، لكن تصديه لم يدم طويلاً ، لأن السلطان عبد الحميد الثانى هياً لتلك العائلات إعادة مكانتهم فى مناطق سكناهم منذ سنواته الأولى لاعتلائه العرش[280].

وإذا كانت بعض أجزاء من التأثير الإصلاحى فهو زيادة المدارس، ووصول الصحافة إلى عامة الناس، لاسيما أن الصحف والجرائد حملت بقوة راية العصيان ضد السلطان عبد الحميد، وحددت تجاوزات السلطان وكوادره الإدارية التي تجنبت التجول فى الشوارع ، لأن أبناء الأمة وإن لم يتمكنوا من مجازاة جلاديهم لكنهم تمكنوا من الإشارة إليها فى الشارع ، لدرجة أن بعض أبناء تلك العائلات أعلنوا صراحة تأييدهم للفلاحين[281].

280 أوين، روجر. (1990). الشرق الأوسط والاقتصاد العالمى. تر. سامى الرزاز. ط1. بيروت: لبنان. مؤسسة الأبحاث العربية. ص239.

281 حجاز، فريد. (1988). الحياة الفكرية فى حلب فى القرن التاسع عشر. دمشق: سورية. دار الأهالى . ص61.

- استنتاج الفصل الأول:

لم تستقر الولايات إدارياً خلال المراحل الأولى للدولة العثمانية التي عهدت إلى شخصيات إدارة الولايات، ومنحته صلاحيات واسعة، لدرجة أنه قادر على إعدام أي شخصية تحت مصطلح رفض تقديم الولاء للسلطان ، وبإمكان السلطان إعدام أي والٍ بأنه خالف الشرع.

هذه التراتبية للدولة العثمانية أنهت نمو الشخصيات القيادية ، ومن توافرت فيه صفة القيادة أصبح من الطواشية (الخصيان) إذاً الخصي أنواع أكثرهم الخصي الفكري، وقد دأبت الدولة العثمانية من خلال التفرد بالقرار أن تحول القرية إلى ولاية أو الولاية إلى قرية ، وربطت الحفاظ على رعايته بالضرائب بعدما قسمت الألوية إلى وحدات إدارية يديرها بيلربي (بكلربي)[282] ، وكلفت شخصية سمته باشا ثم عهد إلى الوحدة الإدارية المسماة إيالة شخصية إدارية سمته والياً، جمع بيديه كل الصلاحيات علماً بأن جهازاً إدارياً يساعده على إدارته، يختاره بعد موافقة إستانبول.

اعتاد حكام الولايات على هذا النمط من الحاكمية، خلق لديهم حب التفرد بالسلطة، لكن الانكشارية التي فسد نظامها بفعل فاعل (الجري خلف المحظيات) [283]، سارع بضرورة التخلص من تجاوزاتها، لأنها حاصرت مراراً وتكراراً سلطان القصر، وزادت من مضايقته، مما ولد فكرة التخلص منها، ولولا التدخل بشؤون القصر ومضايقته حاكمه، لما فكر أحد بالتخلص منها.

أسرف الباحثون في تحميل الانكشارية مسؤولية الفساد، فضربوها وتخلصوا منها، وعمدوا إلى إيجاد قوانين تساوي ما بين حملة الأديان معترضين على تفرد المسلمين الحكم.

صحيح أن المسلمين تفردوا بالحكم من خلال حملهم للبندقية ، ولا علاقة لهم بالاتفاقيات ولا المعاهدات ولا الجمارك والضرائب والتمثيل الخارجي ، وبتطبيق الإصلاحات والتنظيمات تحول حملة البندقية إلى عصاة و إرهابيين ، وتسلبوا بصورة غير مباشرة إلى سلك الفلاحة والزراعة ، هذا التسلب غفل المصلحون عن فهمه، ولهذا فشلت الإصلاحات، وتذرعت دعائها بأن السلطان أعاق مسيرة تلك

282 بيلربي (بكلربي): أمير الأمراء

283 عامر، محمود. (2013). اغتيال الدولة العثمانية. دمشق: سورية ، ص 16-20.

الإصلاحات، متجاهلين عن قصد ودون قصد، تلاعب الأوروبيين بالمصطلحات التي زادت شؤون الإصلاح خلطاً بإدارتها.

لا يعني البحث الأفكار الاحتمالية ، فدراسته تقوم على واقع علمي ، فكلنا يعلم أن إعادة لواء حمص إلى إيالة (ولاية سورية فترة البحث) له منافع اقتصادية، وهيمنة بشرية على القبائل البدوية التي كانت تهاجم حمص كمدينة و أراضي زراعية وكم أثلقت من مزروعات؟.

مضافاً إليه السمعة الإدارية لإيالة (ولاية دمشق، ثم سورية) فولاتها تذرعو أنهم لا يستطيعون ضمان سلامة الحج ما دام لواء حمص يتبع ولاية (إيالة) طرابلس ، وليس من حقهم عزل الوالي (متصرف حمص) على تقصيره تجاه قافلة الحج التي تسلك الطريق الداخلي وصولاً إلى دمشق، وكانت سلامة القافلة مهمة جداً لدى السلطان الحاكم الذي أبدى تنفيذ رعية ولاء (الشام، دمشق، سورية بالتتالي) ، وبدءاً من عام 1574م عهد مراد الثالث 1574 - 1595م ربطت حمص إدارياً بدمشق.

ما عرف عن الدولة العثمانية أنها ذات لون واحد، ما تعرض له لواء حمص من متغيرات إدارية أو قضائية إدارة اللواء ومجالس البلديات تعرضت له جميع ألوية ولايات الدولة العثمانية ، غير أن لواء حمص أقيمت فيه إدارة دينية بلباس إدارة مدني (فالقاضي والمفتي ونوابهم) كان الطاقم نفسه في باقي الألوية والولايات إلا أن الأسر المحلية المتدينة كانت هي المسيطرة على أمور اللواء، ولربما يكون لواء حمص قد شهد تحسناً في الشؤون الخدمية بسبب وجود زعامات إقطاعية لها نفوذها على إستانبول.

ما يمكن قوله : إن الدولة العثمانية قدمت كل ما لديها من تحسن خدمي وإداري وصناعي إلى ولاياتها، غير أن التطورات الإصلاحية بالاستفادة من الخبرة الأوروبية أوقفها السلطان عبد الحميد الثاني، واقتصر النشاط الأوروبي في عهده على الألمان، والبحث غير معني بدراسة حمص في الفترة الحميدية ، علماً أنهما متشابهان في الشؤون كافة ، والدولة العثمانية أصرت على تلازمهما تلازماً تاماً .

الفصل الثاني

الأوضاع الاقتصادية في لواء حمص 1808-1876

الفصل الثاني الأوضاع الاقتصادية في لواء حمص 1808-1876

1- الزراعة في لواء حمص:

2- أنواع الأراضي في لواء حمص .

أ - الأراضي الأميرية

ب - الأراضي المملوكة

ت - الأراضي الموقوفة

ث - الأراضي الموات

ج - الأراضي المتروكة

2-1 - الجفتليك:

2-2 - أراضي حق السيف:

2-3 - الأراضي الخراجية:

2-4 - أراضي المراعي

2-5 - الأراضي الأميرية

2-6 - الأوقاف:

3- طرق استثمار الأراضي الزراعية

(1) الاستثمار المباشر

(2) الاستثمار غير المباشر

4- النظام الإقطاعي العسكري.

4-1 - التيمار

4-2- المالكانة

4-3- نظام الالتزام

5- الأدوات الزراعية المستعملة في اللواء

6- المحاصيل الزراعية خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.

6-1- المحاصيل الزراعية الاقتصادية في بلاد الشام

6-2- أهم المحاصيل الزراعية في لواء حمص

6-3- المصرف الزراعي

7- ميزانية الولاية

8- صادرات اللواء ووارداته.:

9- التجارة:

9-1- التجارة الداخلية

9-2- التجارة الخارجية:

9-3- أهم المواد التجارية

9-4- الطرق التجارية

9-4-1- أنواع الطرق التجارية البرية:

أ- الطرق الداخلية:

ب- الطرق الحديدية:

10- الموارد المالية في لواء حمص

10-1- ضريبة العمال المكلفين

10-2- الضرائب والرسوم

10-3- ضريبة المعارف

10-4- ضرائب ورسوم متفرقة

10-4-1- رسوم المحاكم

10-4-2- رسم الطابو

11- الخدمات في لواء حمص

11-1- البرق

11-2- البريد

12-الصناعات في لواء حمص:

12-1- صناعة النسيج

12-2- الصناعات الجلدية

12-3- الصناعات المعدنية

12-4- صناعة الزجاج

12-5- الصناعات الخشبية

13 -المكاييل والأوزان والنقود:

-استنتاج الفصل الثاني :

وسمت ولايات بلاد الشام، بأنها زراعية بالدرجة الأولى، وعلى الرغم من اختلاف التربة وتنوعها من منطقة لأخرى، غير أنها تشكل فيما بينها وحدة اقتصادية متكاملة، ولهذا شكل الفلاحون الزراعيون قرابة ثلثي السكان، وعلى الرغم من مكانتهم ودورهم الرئيس في تأمين حاجات الولاية وأسواقها ، ظلوا قروناً أشبه بالأقنان، سواء من طرف الدولة العثمانية التي عاملتهم كأقنان ، من خلل تطبيقها لنظام الإقطاع الأرضي (التيمار والزعامات) ومن طرف العائلات الإقطاعية ، فإذا كان التيمار يحتوي على 90 قرية ، والزعامات 500 مزرعة ، فإن فلاحي لوائي حمص وحماة ، بحسب هذا النظام عوملوا كعمال تيماريين ، وأن مالك التيمار يحق له جلد الفلاح و تشريده ، وإذا تزوجت بناتهم عليهم ضرائب ، وفي أثناء الحرب يجندون كتيماريين تحت إمرة السباهي (الخيال)[284].

ويوضح الجدول الآتي عدد الزعامات والتيمار قبل احتلال ابراهيم باشا لبلاد الشام ، وعندما كانت حمص سنجقاً من سناجق ولاية طرابلس الشام مقارنة مع السناجق التي كانت خاضعة إدارياً الى ولاية طرابلس الشام:

جدول (2- 1) يبين عدد التيمار والزعامات التي كانت تتبع لإيالة طرابلس الشام وفق السناجق التي خضعت لها مع حساب النسبة المئوية [285]:

اللواء	زعامات	تيمار	النسبة المئوية% للزعامات	النسبة المئوية% للتيمار
طرابلس	12	807	19%	62%
حمص	15	169	23%	13%
حماة	23	171	38%	13%
سلمية	4	57	6%	4%
جبلة	9	91	14%	7%
المجموع	63	1295	100%	100%

284 يخطئ من يتصور أن تقسيم الأراضي إلى تيمار وزعامات، تقوم بحراستها عساكر السباهية من حيث فلاحتها وزراعتها، فالأرض للدولة، تهبها لمن تشاء، وفلاحو المنطقة وعمالها ملزمون بحراسة الأرض كعساكر. للمزيد: أوغلو. أكمل الدين إحسان (1999). ج1، مرجع سابق، ص: 170.

285 زاده، أحمد شلبي (1976م): مرجع سابق، ص163.

نظراً لاتساع المساحة التي امتد عليها لواء حمص ومن خلال دراسة الجدول السابق يتبين أنه امتلك أكثر من مئة وخمس وعشرون بالمئة (125%) من مزارع إيالة طرابلس الشام وعشرون بالمئة (20%) من قراها ولهذا كان لواء حمص محط اهتمام السلطان الحاكم وولاته ، مما زاد التنافس والرغبة على ضمه الى نفوذ ولاية (إيالة طرابلس الشام أو حتى إيالة سورية) فاتساع مساحته أدت الى كثرة خيراتهِ وتنوع محاصيلهِ الزراعية مما أثر في تقسيم أراضيهِ وكيفية اعتماد ملكيتها وزراعتها وطرق استثمارها.

فقد عمدت الدولة العثمانية منذ قيامها وحتى القرن التاسع عشر إلى تقسيم الأرض إلى قسمين: أراضي أميري، وأراضي وقف، ومن أراضي الميري، اعتمدت نظام الإقطاع الأرضي، ومن خلال اعتماده تحول فلاحو ولاية بلاد الشام كأقنان يخدمون السباهي بطعامهم.

عمل فلاحو القرى في أراضي الدولة بدون أجر، ولهذا اختلطت ملكية الأراضي، ومع زيادة ضعف الدولة تمكن أصحاب النفوذ من التزام الأراضي ، لأن الدولة عجزت عن توفير النقد، الذي غدت بأمس الحاجة إليه بسبب كثرة حروبها، فلجأت إلى تلزيم الأرض لمن يستطع الالتزام بها ، ولاسيما في مرحلة ضعفها.

نصت القوانين العثمانية: أن جميع الأراضي الأميرية ملك للدولة ، ولها الحق في الأعشار والضرائب والرسوم المفروضة على جميع الأملاك والأراضي الخاصة في جميع ولاياتها[286]. أفادت سجلات المحاكم الشرعية أن أراضي بلاد الشام بما فيها أراضي لواء حمص الأميرية قسمتها الدولة العثمانية، إلى قسمين:

1 - ديمور: وهي الأراضي العامة وتعد ملكاً للدولة ، ويُعطى قسم من هذه الأراضي للفلاحين

مقابل مبالغ معينة ، شريطة أن يدفع الفلاح الضرائب مرتين أو ثلاث مرات في السنة[287].

2 - الأراضي العائدة للأشخاص: وتعد ملكاً خاصاً، ليس عليها غير دفع الأعشار

والرسوم[288].

286 الحسني، علي. (1923). تاريخ سورية الاقتصادي. ص: 149.

287 المصدر السابق نفسه: ص150.

على ضوء ما تقدم، يمكن القول: إن أراضي بلاد الشام قسمت منذ سنة 1516 م حتى صدور

الفرمانات الإصلاحية إلى إقطاعين:

أ - **إقطاع حكومي**: يتمثل بالتيمار والزعامت، وكان وفقاً على العساكر من نوع سباهي ، ثم تسلت إليه في مرحلة الضعف عناصر مدنية من خلال الالتزام و المالكانة و الجفتليكيات ، ولتأكيد هيمنة الدولة وعبودية الفلاح ، منحت الدولة الإقطاعي حق استعمال قوة مسلحة لجمع الضرائب ، إذا تلكاً الفلاحون عن دفع ماعليهم من ضرائب[289].

ب - **إقطاع طائفي**: إن هذا النوع من الإقطاع جسد الإقطاع ، ولا سيما في لبنان أولاً ولواء حمص ثانياً ومعهم حماة ، لأن جميع الذين امتلكوا إقطاعاً طائفياً ، كانوا قد وفدوا إلى المنطقة ، وغدوا من سكانها الأصليين ، وقد تجذر نظام الإقطاع في جبل لبنان ، واستقوى على من حوله بعد معركة عين دارة سنة 1721 م ، وتعمق في مصر منذ تولي المماليك الحكم سنة 1258م[290].

أدى قانون نامه العثماني الذي وضعه سليمان القانوني _ كما يعتقد الباحثون _ إلى تثبيت الفلاحين على الأرض في جميع أنحاء السلطنة ، وتراوحت المهلة التي يبحث فيها عن الفلاحين الهاريين بموجب القانون المذكور بين عشر سنوات وعشرين سنة ، وتجدر الإشارة إلى أن أبناء القرية نفسها كانوا أيضاً معنيين بعودة المزارع الهارب إلى قريته[291].

استناداً إلى مبدأ التكافل والتضامن في مجال دفع الضريبة الذي يقيد حرية جميع دافعي الضريبة في القرية ، هكذا كان المزارع مرتبطاً بأرضه ومقيداً بحصته منها ، وإذا عجز أحد المزارعين عن فلاحه الأرض واستغلالها بسبب المرض أو الفقر أو الشيخوخة ، فحصته تؤول إلى شخص آخر، لأن تدابير السلطنة لم تكن تهدف إلى ربط المزارع بالمالك ، بل إلى ربطه بالأرض نفسها لضمان تحصيل الضرائب بانتظام من كل قادر على استغلال الأرض.

288 المصدر السابق نفسه: ص152.

289 كرد علي. محمد (1983م): **خطط الشام**، ج3، ص73.

290 مؤلف مجهول. (سنة 12. تاريخ 10 يونيه 1905)، في بيان نظام لبنان الإقطاعي، **مجلة الهلال**. ج 9 . ص: 512- 534.

291 الفاتح. محمد (سنة 1986). قانون نامه سي: ترجمة خليل ساحلي أوغلي، الباب الثاني. ص119.

وورد في القوانين: « أنه إذا ترك المزارعون الأراضي المخصصة لهم في قريتهم من السنجق المذكور وانتقلوا إلى أملاك إقطاعي آخر ، فإن الإقطاعي صاحب الأملاك التي انتقل إليها الهارب ، بعد أن يقوم بالتحقيق معه ، ويعرف القرية التي جاء منها ، يعلم الإقطاعي الأول والفلاحين كي يأتوا ويأخذوه. وإذا كان الهارب قريباً يرسله مع رجاله»[292]، وبحسب القانون المتعلق بالإقطاع العسكري على الفلاح والعامل الاشتغال بتيمار السباهي يومين في الأسبوع ، ويكونان خلالهما مرهونين مع عائلاتهم للسباهي و ثلاثة أيام في زعامت ضباط السباهية وأيضاً يكونان مرهونين مع عائلاتهم لضباط السباهية ، وبمعنى آخر الفلاح والعامل عبدان قنان خمسة أيام في الأسبوع ، ولم تكتف الدولة بتطبيق قانون الفاتح فيما يتعلق بالسباهي ، بل حملت العامل و الفلاح ضرائب كأبي فرد ، و لم تعفهما في أيام اشتغالهم[293] .

2-1- الزراعة في لواء حمص:

ورد في قانون نامه الشام ، أنه في مقاطعات الشام معظم الفلاحين تحت إشراف المقيمين على الأوقاف والأملاك « ولا يقول أحد: هذا الفلاح لي » وعندما يُجمع المحصول يفرض القانون القسمة وتحديد الحصة من جديد « أما اقتسام الفلاحين فتُعدّ مخالفة للقانون »[294].

أجاز القانون لصاحب الإقطاع الإذن بسجن الفلاح والعامل وحتى الضرب ، كما حظي الإقطاعي بحصانة ضد القتل والسجن والضرب حتى ولو تجاوز القانون ومات بين يديه الفلاح والمزارع [295]، وقد شكل الفلاحون قاعدة النظام الإقطاعي في ولايات الدولة ، ولا سيما لواء حمص الذي حوله الإقطاعيون إلى أقنان ، واستملكوه جسداً و روحاً.

292 بولياك. (1949). الإقطاع في مصر وسورية وفلسطين ولبنان. ترجمة: عاطف كرم. بيروت: لبنان. (د.ن). ص: 137.

293 المرجع السابق نفسه. ص142.

294 كرد علي. محمد(1983م): خطط الشام ج3 ، ص83 . للمزيد: حنا. عبد الله: القضية الزراعية، ص110.

295 إن معظم العائلات اللبنانية تعربت، وأصبحت إقطاعية بدعم من الدولة، والحال نفسه فمعظم عائلات حمص من أصول تركمانية وكردية دخلت مع السلطان سليم الأول فوطنها ومنحها أراضي وجعل لها نفوذ. للمزيد: بولياك. (1949م) مرجع سابق: ص149.

يُعدُّ السلطان سليم الثالث 1789 - 1807م أول من ضرب الإقطاع ، وبشَّر بزواله ، عندما ألغى الإقطاعات المنحلة[296]، وأدخل إيراداتها في الأوقاف العامة ، لينفق قسماً منها على الجيش الجديد الذي بدأ بتأسيسه[297].

ومن المناسب الإشارة إلى العقارات الكبيرة التي يملكها بيت المال (الخزينة) وتدار باسم الدولة العثمانية في ولايات سورية ، إن السلطان عبد الحميد الثاني من أكثر السلاطين قدرة على اكتساب الأراضي وجمع الثروات ، استولى على حوالي مليون هكتار شرق حمص و سلمية ، بما في ذلك جبل البعاس والسومرية ، وحتى الأراضي التي تمتد بالقرب من تدمر، وهناك بنى حوالي 120 قرية ومزرعة ، زرع حوالي 100000 هكتار[298].

2-2-أنواع الأراضي في لواء حمص :

1- الأراضي الأميرية: وهي الأراضي التي تمتلكها الدولة وتتم حيازتها عن طريق الدولة التي بإمكانها إعطاؤها لمن يدفع أكثر أو يحظى بنفوذ سياسي ، وإذا استثمرها شخص ما، و رغب بإعادتها فعليه دفع قيمتها ، وفي هذه الحالة تُعدُّ الأرض منحلة ، فتوضع بالمزاد العلني. لكن هذه المزايدة هي نوعاً من شراء الذمم ، وبيع للضمان[299].

وأفادت سجلات القيود الخاقانية (العدلية) أن ملكية الأراضي الأميرية ، لا تشكل مساحات كبيرة من نسبة الأراضي الزراعية ، وأن معظم الأراضي الزراعية مستملكة بوضع اليد.

296 الأراضي المنحلة أو الإقطاع المنحل: هو من توفي أصحابه، أو انتهت مدة إقطاعها لهذه الأراضي للمزيد: عوض.(1969):الإدارة العثمانية في ولاية سورية، مرجع سابق. ص: 227.

297 إن تراجع السلطان سليم الثالث أمام أعداء الإصلاح والغاؤه للجيش الذي أنشأه أوداه إلى قطع رأسه سنة 1807 م. للمزيد، البحراوي، محمد عبد اللطيف.(1978)، حركة الإصلاح في عصر السلطان محمود الثاني 1808 - 1839. القاهرة: مصر. دار التراث. ص: 109.

298 علي. (1981). ج.4. ص: 214-215

299 رضوان أوغلو، مصطفى (1981م): الأراضي الأميرية في بلاد الشام. هاتاي ، تركيا ، ص62.

2 - **الأراضي المملوكة:** هي الأراضي التي ملكها صاحبها، وله حق التصرف بها متى شاء ، كما يمكنه وقفها أو رهنها ، وبعد وفاته تنقل ملكيتها إلى ورثته ، وتقسم حسب الشريعة ، وإذا لم يكن هناك ورثة تعود ملكية الأرض إلى الدولة.

3 - **الأراضي الموقوفة:** هي الأراضي التي أوقفها أصحابها لأعمال خيرية بحتة. وتفيد السجلات الخاقانية أن هناك نسبة قليلة من الأراضي أوقفت ، وأراضي الوقف ثلاثة أنواع:

آ - **وقف ذري (أهلي):** أي ما أوقفت على الأهل و الأحفاد.

وتشير سجلات المحكمة الشرعية في حمص الى أراضي الوقف الذري التي استثمرت لأغراض خيرية تعود بالفائدة على أصحاب الوقف والعاملين به ومن أمثلة ذلك (طاحونة السدة) والتي أقيمت على العقار رقم 19 في منطقة تل الشور بمساحة قدرها 246م². عام 1870م والذي تعود ملكيته الى آل الكيلاني إقطاعيو حماه ورثة عبد الرزاق الكيلاني[300].

ب - **وقف خيرى:** وهو ما أوقفت للجهات الخيرية ، كالمساجد والتكايا والمدارس. ويسود في حمص وقف كثير لسبل الماء على المقامات والأضرحة والمساجد نظراً للتنوع الطائفي المتواجد فيما حولها.

فالوقف الخيري الذي أقامته السيدة مريم بنت الحاج علي الدالاتي 1286هـ/1869م كسبيل ماء على مقام أبي الهول لشرب الفقراء منه خير مثال[301].

ج - **وقف مختلط:** وهو ما كان وقفاً ذرياً ثم تحول إلى وقف خيرى بعد انقراض ذرية الواقف.

و إن دور الأوقاف قدمت وتقدم منافع عدة تتجلى في[302]:

أ - تمثل الأوقاف دوراً مهماً في التكافل الاجتماعي من خلال ما تخصصه من متحصلات يمكن

تقديمها للفقراء و المحتاجين[303].

300 سجلات المحكمة الشرعية حماة. 1287هـ/ 1870م، ص107.
301 سجلات المحكمة الشرعية حمص. لسنة 1286هـ/1869م، وثيقة رقم 101، ص151.
302 الأحم، إبراهيم. (1986). الوقف في الدولة العثمانية. بيروت: لبنان. ص: 168 - 169

ب - تأدية العلماء ورجال الدين لمهامهم الدينية الموكلين القيام بها كالقراءة والآذان و خدمة الجوامع و مساعدة المدارس من خلال الأوقاف وما تقدمه من الأموال والمساعدات.

و يعد القاضي الشرعي القيم الأعلى المسؤول عن تسيير شؤون الأوقاف.

4 - أراضي الموات: وهي الأراضي الخالية من أي عمران ، وهي مشاع للجميع ، وهذه الأراضي قلما تتوافر في لواء حمص ، وقد قام ملاكو اللواء من الإقطاعيين بوضع يدهم على أملاك أراضي الموات وحولوها إلى أراضي صالحة للزراعة بعد أن أمنوا لها المياه[304].

5 - الأراضي المتروكة: لم نعثر في سجلات المحاكم الشرعية في اللواء و أفضيته أن هناك أراضي متروكة تتعدى الصحراء السورية ، فضلاً عن ذلك فلا تتوافر في مناطق اللواء أراضي كما هو الحال عليه من حيث السقاية أو عدمها.

2-2-1- الجفتليك[305]:

وهي مزارع خاصة ببعض الزعامات الأسرية أو الرسمية ، وتحتوي المزرعة على أرض خاصة بمالكها ، حيث يبني فيها منازل خاصة به وبالعالم الذين يعملون بها ، وقد ذكرتها الوثائق باسم الجفتليكات الشاهانية ، وكان يشرف عليها ويديرها شخص مكلف رسمياً من قبل الدولة من فئة الضباط يسمى مأمور الجفتليكات الشاهانية[306].

ولا بد من الإشارة إلى انتشار ظاهرة إفراغ قرى من السكان في تلك الفترة . حيث ذكر الرحالة الفرنسي Damolscau - "دامولزو" إفلاس الفلاحين السوريين في أواخر القرن الثامن عشر، وتم إعادة

303 يمكن مراجعة سجلات الأوقاف، طرابلس، سجل رقم 8/11 يتضح أن اسم القاضي الشرعي في سجلات الأوقاف، وهذا يؤكد أن السجلات لعب بأوراق الأوقاف، ولهذا ألغى الأوقاف ماعدا مايتعلق بالتعليم 304 بولياك (1949م): مصدر سابق، ص128.

305 الجفتليكات: مفردا جفتلك وهي مزرعة مؤلفة من نوع من الأرض ، قسم أرض سليخ غير مشجرة يمارس عليها المالك هواياته الخاصة، وقسم مشجر بمختلف أشجار الثمار المتنوعة وفي ليبيا تسمى ثوانٍ.

306 الجفتليكات الشاهانية: هي مزارع خاصة بالسلطان وأسرته، وقد عمم هذا المصطلح ، بهدف زيادة حماية بعض مزارع الشخصيات المهمة. للمزيد: انظر سجل 8 من سجلات المحاكم الشرعية، ص1، 1311هـ / 1893 م.

تأكيد الظاهرة في مطلع القرن التاسع عشر [307]، وتذكر تقارير كثيرة عن القناصل أن عدداً كبيراً من القرى في سورية أُفقرت من السكان في العقد الثاني من القرن التاسع عشر [308].

غير أن تطور الزراعة السورية في القرن الثامن عشر لم يكن كبيراً ولا ثابتاً. وعدّ عدم الاستقرار في الأعمال الزراعية بمنزلة السمة التي تميز بها الشرق الأوسط في أواسط القرن الثامن عشر وحتى مشارف العصر الحديث ، وأدى تبدل الوضع السياسي وتضاعف الضغط الضرائبي في أحيان كثيرة إلى إفلاس الفلاحين ، وهجرة عدد كبير منهم لقراهم ، فأشار Gerber "غريبير" إلى آخر هجرة جماعية للقرى في العصر الحديث التي لم تدم طويلاً ، فقال: "إن ذلك حدث في سورية بعد عودة الحكم العثماني إليها مباشرة في أربعينيات القرن التاسع عشر" [309]. واستناداً إلى مذكرات غريبير هجرت آنذاك في مقاطعات ولاية دمشق سبعون قرية ، وفي حوران تقلّصت مساحة الأراضي المزروعة من سبعة آلاف إلى ألفي فدان [310] مما تسبب بإفلاس الفلاحين جماعياً بسبب هجرة السكان، فانتقل عددٌ من الفلاحين إلى حياة البدو والترحال، ونزل آخرون إلى المدن فأقاموا فيها، بينما أقام قسمٌ منهم في مناطق يطبّق فيها نظام ضرائبي أقلّ تعسفاً [311].

تجدر الإشارة إلى أن قانون نامه العثماني في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ذكر نزوح الفلاحين باستمرار، فقد جاء في كتاب قانون نامه لسليمان القانوني في القرن السادس عشر [312] أن إعادة جمع شمل الرعايا الهاربين من الأراضي الإقطاعية المؤجرة هو قانون واجب التنفيذ. كانت القوانين تنص على ضرورة استقطاب الفلاحين للعمل في الأراضي المهجورة .

307 Damolscau. (1833). **Voyage En Syrie ET Dans Le Desert**. Paris. P 147.

308 Burekhardt. (1822). **Travels In Syria and the Holy Land**. London. P 209.

309 Haim, Gerber. (1987) .The Social Origins of the Modern Middle East. Boulder. p 120.

310 الفدان = 4.2 دونم تقريباً .
وقدر الدونم الجديد بـ 2900م² . وفقاً للدستور العثماني ص42
و يمكن حساب مساحة الأراضي المزروعة والتي كانت تقدر بـ 7000 فدان = $4.2 \times 7000 = 29400$ دونم
أما مساحة الأراضي التي تقلّصت الى 2000 فدان = $4.2 \times 2000 = 8400$ دونم

311 Haim, Gerber. (1987). op. cit. p 128.

312 Baer, Gabriel (1977). **The Economic, And Social Functions of Turkish**. Guilds. P75.

وقد تغنى الفلكلور الشعبي في لواء حمص بالأغاني التي تعبر عن الارتباط بالأرض ودعوة الشباب للعودة الى أراضيهم للعمل بها، وإحيائها . ومن الأغاني الفولكلورية الممتعة وذات الشعبية الواسعة " العتابا والموليا ودلعونا ولالا والميجنا" في سورية ولبنان تلك التي تشير إلى الهجرة من مكان السكن الأصلي احتجاجاً على تعسف الحاكم الطاغية[313].

وبما أن فلاحي الأراضي ذات المردود المتدني كانوا الأكثر معاناة ، فإن المصادر التاريخية تتحدث بكثرة عن هجر القرى في سهول سورية الداخلية ، التي سببت مأساة كبيرة بالنسبة للقرى التي تركت بيوتها وأراضيها بوراً ، و لكن سرعان ما تزول تلك المعاناة نتيجة الأزمات التي ولدت بالمدن بسبب التضخم السكاني و قلة الإنتاج الزراعي ، فاضطر عدد منهم للعودة إلى أراضيهم ومناطقهم[314]. وكانت الفترات التي شهدت ارتفاع حجم المنتجات الزراعية قصيرة تعقبها فترات تقلص الإنتاج ، مما قاد إلى ركود في عمل القوى المنتجة في الزراعة. ورغم الحفاظ على القوى القادرة على زيادة حجم الإنتاج في ظروف ملائمة لم تشهد الزراعة أي تقدم تقني ملحوظ ، أما أسباب التقلبات في الإنتاج الزراعي فلا تزال غير واضحة في كثير من جوانبها ، ويبدو أنّ انتعاش الأعمال الزراعية في القرن الثامن عشر أدى إلى ارتفاع ملحوظ في أسعار المنتجات الزراعية، وهو ما يشير إلى تزايد الطلب عليها في

312 من الاغاني الشعبية الفولكلورية في ولاية سورية : أغنية سكابا وهي مشهورة في الاوساط الشعبية وهذه الاغاني قليلة في من هجر أرضه أما بسبب ظلم الاقطاعي وكثرة الضرائب، أو بسبب اخذ الشباب الى الخدمة العسكرية في مناطق بعيدة وجاء في إحدى مقاطعها :
سكابا يا دموع العين سكابا.... أهلك بالشام وأهلي بحلابة
سكابا يا دموع العين سكابا.... على الحلوين وابكوا يا شباب
وحلابة المقصود بها هنا مدينة حلب.

* العتابا: في الفلكلور الغنائي الحمصي تبدأ بكلمة (آخ) بدلاً من كلمة (أوف) المستعملة عادة في أنواع العتابا الاخرى.

وهي

دليل على معاناة أهالي حمص. للاطلاع: بركو، عبد محمد: أغاني العتابا والنابل والسويحلي، ط1، دار اليازجي ، دمشق،

ص96

* الميجنا: نرى أصل الميجنا من جملة (يا من جاءنا) ثم أصبحت مع الزمن متصلة ببعضها البعض وتلفظ "يا ميجنا" للاطلاع: الجناني. نوفل: الموال السوري، مجلة الكويت، عدد128، 1994م، الكويت، ص45.

راجع بخصوص أغاني (الموليا والدلعونا ولالا). ابو هيف، عبد الله: التراث الشعبي ، جريدة الثورة، عدد788، لعام 1989م.

*

314 حنا، عبدالله (1975م) : القضية الزراعية ، ص143.

الأسواق المحلية والعالمية[315] ، وبمقارنة بسيطة لإرتفاع أسعار المنتجات الاقتصادية نلاحظ ما يلي:

فخلال الأعوام من 1680-1725م تضاعف السعر الوسيط للقمح في هذه المنطقة مرتين وللقطن مرة.

بيد أن الوضع تغير في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، إذ يلحظ بازيلى أنه في ظل الحكم المصري بدأت بعض قبائل البدو الرحل المتمتعة بامتيازات معينة تحطّ رحالها لتستقرّ على طول الأراضي الخصبة المحاذية لمناطق بلاد الشام المأهولة على تخوم صحرائها ، فأعفيت من دفع الضرائب العقارية لمدة تسع سنوات لقاء استصلاحها لمساحات جديدة من الأرض ، وبدأ سكان الجبال في سلسلتي لبنان الغربية و الشرقية و مرتفعات عكار و الضنية ينحدرون للسكن في الأودية الخصبة ، واستُصلح قرابة ٦٩ ألف فدان[316] على تخوم الصحراء ما بين دمشق و حمص ، و في حوران بلغت مساحة الأراضي المزروعة قرابة خمسة آلاف فدان[317] ، وتضاعف في تلك الفترة إنتاج القطن ، وأشار الطبيب الرومي رافالوفيتش الذي جال في مصر وسورية في أواخر الأربعينيات من القرن التاسع عشر إلى وفرة المحصول و نوه بازدهار القرى السورية التي زارها مقارنة بالقرى المصرية على الأقل[318].

2-2-2- أراضي حق السيف:

اقتبس العثمانيون منذ إقامة إمارتهم بعض النظم الإسلامية، ولاسيما البنود المتعلقة بتأمين أموال لبيت مال المسلمين ، وتشابهت ظروف الخلافتين الأموية والعباسية من حيث التحرك العسكري للمجاهدين.

تمسك العثمانيون بالبند المتعلق بالشأن المالي ، وسمي في فترة الإمارة (الحساب القطعي) أي دخل الخزينة من المبالغ المالية[319] ، بالرغم من تمسك إدارة الإمارة بالبند المالي ، لكنها أدخلت عليه إضافة ، حيث لجأت إلى فرض ضريبة الرأس التي فرضها سابقاً سلاطين الإمارة على المسلمين لتأمين

315 الحسيني. علي (1924م) :مصدر سابق: ص183.

316 أي استُصلح من الأراضي وتم تأهيلها لتصبح صالحة للزراعة بالدونم قرابة $4.2 \times 69000 = 289,800$ دونم.

317 بازيلى، قسطنطين. (د.ت). سورية وفلسطين تحت الحكم التركي. موسكو: روسيا. ص: 193-194.

318 الحسيني. علي(1924م) : مصدر سابق، ص240.

319 بارقان، عمر لطفي. (1956م). مالية الدولة. أنقرة: تركيا. ص: 57.

قواتهم المقاتلة (اليابا - المسلم - الأفنجي) ، وعندما تمكّن السلطان مراد الأول 1359-1389م وابنه يلدرم بايزيد 1389 - 1402م ، أعفت المسلمين من ضريبة الرأس إلى حدٍّ ما ، وفرضتها على المسيحيين ، وهي ضريبة تؤدى عن كل دار أو عائلة [320] ومعنى كل دار أي (خانة).

استمر العثمانيون يفرضون رسم المزرعة حتى عهد التنظيمات ، ويفيد أكمل الدين إحسان أوغلو نقلاً عن الدستور ، أن جباية ضريبة (رسم جفت) كانت على الأرض ، فضلاً عن ضريبتى (رسم مجرد) و (رسم قرا) وهما تكملة لضريبة (جفت رسم) [321]. دأب العثمانيون على تطوير ضرائبهم المفروضة على الأهالي والأرض ، فلقد أضاف السلطان محمد الفاتح بنداً في قانونه أن الفلاح مكلف بخدمة السباهي بدنياً ثلاثة أيام ، كما عليه تأدية رسم المنجل (تقدر بعربة عشب) [322].

يفهم من إصرار الفاتح ، ومن سبقه من السلاطين الأوائل والمؤسسين ، أي (الغازي عثمان والغازي أورخان) التشديد على الفلاح ، وهو حرصهم على ألا تبقى الأرض من دون حراثة ، لأن السباهي يملك صلاحية إلقاء القبض على الفلاح التارك حراثة أرضه ، أو يرغب بتغيير مهنته ، وأنهم بالإجماع وحتى عهد التنظيمات حرصوا على توسيع أملاكهم الأرضية ، وعدم السماح بتقسيم أرض المزرعة إلا في حالات نادرة أي إذا فرضها واقع الأرض (حالة التيماري و صاحب الأرض) [323] جرد السلاطين الذين خلفوا الفاتح في منح السباهي الامتيازات التي تضمنها قانونه ، لأن القبض على الفلاح يعطل الأرض بعد مدة ، لأنه أهمل الأرض ، وتجاهل كثيراً مما تتطلبه الأرض من خدمات [324].

320 عندما فرضت إدارة الإمارة على المسلمين أولاً ، لأن تواجدتها آنذاك كانت مناطقها إسلامية ، وإن المجاهدون لا يتقاضون رواتب شهرية ، وإنما يعطون أجرة فترة الحرب. ولهم غنائم وما تقدمه أراضي حق السيف. للمزيد: بارقان، عمر لطفي. 1959م. الدستور. إستانبول: تركيا. ص: 363.

321 أوغلو. أكمل الدين إحسان (1999م). ج1، مرجع سابق. ص: 642.

322 أشار قانون الفاتح أن الفلاح يخدم السباهي ثلاثة أيام تساوي 3 أقجات، وعربة عشب تساوي سبع أقجات، أما رسم النورج الذي يقدم للسباهي يساوي سبع أقجات. ورسم النير ويساوي أقجتين، وهذه الضرائب تساوي ضريبة المزرعة. للمزيد: إينالجيك، خليل. 1959. مجلة بيلتان، العدد 92 ص: 583، وأيضاً: أوغلو. (1999م). ج1. ص: 643.

323 للمزيد: أوغلي، خليل ساحلي. (1986). محمد الفاتح قانون نامه. مجلة دراسات. المجلد الثالث عشر. العدد الرابع. عمان. ص: 136، وسيجد القارئ واجبات السباهي، ونص القانون وكل ألف أقجه، يقدم السباهي جندياً يسمى جبلي، وإذا دخله لا يزيد على ألف أقجة يذهب بنفسه للمشاركة بالحرب، وإذا زاد على كل ألف جبلي وغلام جزمة وشارد. 324 أوغلي. (1986). ص: 139.

أقر الغازي عثمان أن وضع اليد على الأرض أو تركها وقفاً لموقف الأهالي من العمليات الجهادية (بحسب رؤيته) وذلك على النحو الآتي:

1 - إذا تحرك المجاهدون لضبط أرض ما ، ولقي المجاهدون مقاومة وتحولت المقاومة إلى حرب ، ذهب ضحيتها مقاتلون ، شهداء أو جرحى ، فإن الأرض التي سيطر عليها المجاهدون تسمى أرض حق السيف وهي الأراضي التي تعود عائداتها لخزينة الدولة ، ولا يجوز بيعها أو تأجيرها تحت أي ظرف من الظروف وبعد توسع أراضي الدولة واتساع ملكيتها ، أطلق على الأراضي التي احتلها بسواعد المجاهدين أراضي أميرية ، وقُسمت إلى ثلاثة أقسام (تيمار - زعامت - ملك خاص)[325].

2- أراضي يملكها مسلمون، ولدى قدوم المجاهدين رحبوا بهم ، ولم يقاوموهم تركوا الأراضي بأيدي أهلها ، شريطة دفع العُشر، والعُشر يشمل أهالي أراضي المسلمين من الرأس إلى القدم ، وبحسب الفصل الخامس: رسم دونم الكرم: يؤخذ عُشر أقباجات في بعض الولايات ، ومن محاصيل البساتين وهو لا يتنافى مع الشرع ويؤخذ رسم الدونم عند قطف العنب ، ولا يجوز جبايته قبل قطافه[326] ويتفاوت العُشر من منطقة لأخرى ، أما في بعض الولايات فيؤخذ عُشر ونصف العُشر[327].

أقر قانون الفاتح أخذ عُشر واحد من قرى التيمار والملك الخاص والوقف ، وفيما بعد الفاتح ، أصبح العُشر يفرض بحسب (رسم باغ) أي ضريبة الكروم وهناك (ضريبة شرا) أي ضريبة الحطب ، و أيضاً يتفاوت من مكان لآخر، ورسم الحديقة ورسم الفواكه ، أما الرسم الذي يؤدي عن حقوق الشمام والبطيخ وغيرهما يسمى (رسم بستان) وهذه الرسوم لا تؤدي إلا إذا كانت تلك المحاصيل بقصد البيع والتجارة ، و في هذه الحالة لا تخضع للضريبة عندما تكون بالقدر الذي لا يزيد على حاجة أهل البيت[328].

325 أوغلي. (1986). ص: 156.

326 أوغلي. (1986). ص: 157.

327 وضع هذا القانون في عهد الفاتح، وهذا يعني لا يشمل آنذاك الولايات العربية، غير العُشر بحسب قانون الفاتح.

328 أوغلو. (1999م). ص: 640.

ومن ضريبة العُشر أيضاً ، رسم محصول القطن ، وعن الحرير ، وعن الكلاً و العشب والمرعى ، وعن صيد السمك (رسم آخ) أي رسم الشباك ، وعن غسل النحل ، و هذا الرسم بحسب قانون محمد الفاتح يعطى للسباهي صاحب الأرض التي يتواجد فيها النحل ، و يؤخذ العُشر بعد إسقاط نفقات النحل في فصل الشتاء[329].

2-2-3- الأراضي الخراجية:

وهذه الأراضي تترك بأيدي أهلها من غير المسلمين ، إذا لم يقاوموا المجاهدين ، والخراج هو المال المأخوذ عن حاصلات مكان أو عن جهة العبيد والصبية الذين يعملون كعمال بأجر، كما اعتمدته الدولة كضريبة تجبى عن الأشخاص تبعاً لحالة الأرض وملكيته ، وفسر القانون أن الأراضي الخراجية التي فتحها المجاهدون المسلمون ، تقسم إلى نوعين[330] :

أ- النوع الأول: ويؤخذ خراجها بحسب خصوبة الأرض ، ولا يؤخذ خراجها إلا بعد جمع المحصول سواء زرعت بموسم أو بعدة مواسم ، كما في الأناضول واليمن أرضهما تشابه أراضي الأناضول من حيث تعدد المواسم وزراعة الأرض[331].

ب- النوع الثاني: الخراج الموظف وهو خراج لا يرتبط بما تنتجه الأرض من محاصيل ، ويؤخذ الخراج في هذه الوضعية بحسب مساحة الأرض ، وبتعبير آخر عن الدوم الواحد أو الجريب (الدوم الواحد 60 ذراعاً) بحسب القرن السادس عشر، أما الجريب فهو يساوي 1800 درهم[332].

يتضح أن الدولة العثمانية أقامت قوانينها بحسب واقعها المادي و الحربي بامتياز ، وهذا يتطلب أموالاً ولهذا لم تترك جانباً حربياً من الأراضي أو الإنسان إلا فرضت عليه ضريبة مسوعة من نظمهم.

329 أوغلو . (1999م). ص: 640.

330 بارقان. عمر لطفي (1956م): مرجع سابق. ص: 60.

331 أوغلو. أكمل الدين إحسان (1999م). ص: 641. وأيضاً جودت باشا، أحمد. (1309). تاريخ جودت. ج3، استانبول: تركيا.

ص 258.

332 الجريب: مكيال عرفه العثمانيون منذ المراحل الأولى، وهو يساوي سبعة أقفزة، والقفزة 29 لتراً أو 22.75 كغ، للمزيد: عامر. (1991): المكاييل والأوزان والنقود، ص: 29. أوغلو. (1999م): المرجع السابق، ص: 641.

أشار القاضي الشيخ أبو السعود أفندي، أن العُشر يقابل الخراج المقسم (خصوبة الأرض) يعادل رسم المزرعة (جفت رسمي) يقابل الخراج الموظف ، القائم على مساحة الأرض أو ما تنتجه بموجب الجريب[333].

لم يعف المسيحيون من الجزية حتى الذين يدفعون خراج أراضيهم ، فالجزية ضريبة الرأس يؤديها أهل الذمة إذا ظلوا على مسيحياتهم أو لم يشاركوا في الحروب ، وتحمل الدولة مسؤولية حمايتهم [334]، وتضمن دفع الجزية بعض الشروط، أبرزها:

- 1- يدفع الجزية الشاب البالغ وصحيح البدن والقادر على العمل.
 - 2- يعفى من الجزية النساء والأطفال والمرضى والمعوقون.
 - 3- يلزم القانون رهبان الأديرة ، لأنهم يستفيدون من الأهالي.
 - 4- حدد القانون الضريبة بثلاثة مستويات تبعاً للحالة المالية للمكلف:
- أ- الثري من المسيحيين تقدر بـ(48) درهماً فضياً.
 - ب- من حالته وسط ، جزيته تقدر بـ(24) درهماً فضياً.
 - ج- من حالته دون الوسط تقدر بـ(12) درهماً فضياً.

إن حماية المسيحيين لا يعني أن المسيحيين معفون من الضرائب العرقية ، وهي ضرائب يؤدونها بما يعادل (جفت رسمي) ، ففي بادئ الأمر كانت تعادل في القرن الرابع عشر بـ(20) أقة ، وفيما بعد ارتفعت إلى (25) أقة ، وثبتت على أهالي المجر والأناضول . أما ضريبة الأرملة غير المسلمة (من أهل الذمة) فقدرت بـ(6) أقات، وفيما بعد ارتفعت، وأصبحت (10) أقات[335].

لم يكن بمقدور إدارة الإمارة الثبات على المسميات الدينية ، لأن أملاكها اتسعت كثيراً ، وإن اتساع الأراضي فرض عليها اعتماد الأراضي الأميرية ، بدلاً من أراضي حق السيف التي يعود إيرادها

333 أوغلو. أكمل الدين إحسان (1999م): المرجع السابق، ص 645.

334 أوغلو. أكمل الدين إحسان (1999م). مرجع سابق، ص: 645.

335 بارقان. عمر لطفي (1956م). مرجع سابق، ص: 127.

إلى بيت المال أو خزانة الدولة ، وأن نظام اليسا المعتمد لدى القبيلة دون تطبيق[336] ، تعمدت اتخاذ موقف الوسط ما بين الشرع الإسلامي ونظام القبيلة ، فلجأت إلى تقسيم الأراضي الأميرية إلى (تيمار - زعامت - ملك خاص) فأنشأت ما يسمى بإدارة الأملاك السلطانية التي تشرف على إدارتها وجباية إيراداتها لصالح خزانة السلطان[337].

حدد قانوننامه أملاك السلطان في مجمل أراضي الدولة وممتلكاتها ، بأنها تشمل أغنى وأجمل الأراضي ويتوارثها السلاطين كابراً عن كابر لأنها تتقل تلقائياً ، ويحق للسلطان أن يمنحها لمن يشاء ، وبحسب إفادة إمارة الأملاك السلطانية أن السلاطين لم يقدموا أي أرض لغير ملاكي الأراضي وأبناء العائلات والعائلات الدينية ، وقدرت أملاك السلطان سليمان القانوني بـ10 مليون دونم توارثها أبناؤه وأحفاده من بعده وكانت بازدياد مستمر ، ففي فترة التنظيمات بلغت أملاك السلطان عبد الحميد 15 مليون دونم شملت 1114 قرية[338].

2-2-4-أراضي المراعي:

تُعدُّ ولايات بلاد الشام من أقل الولايات لأراضي المراعي (الأوتلاق) قياساً ببقية ولاياتها ، ولا سيما العربية منها ماعدا ولاية ليبيا (سابقاً طرابلس الغرب) فضلاً عن ذلك فإن صحراءها لا تخلو من أعشاب، تؤهلها لأن تكون صالحة لمراعي البدو[339].

أكد البحث أن الدولة العثمانية أعطت الأرض أهمية كبرى ، وربطت قواتها العسكرية بعدما وزعت الأراضي الأميرية ، بموجب القطاع العسكري ، وما تبقى من أراضي أخضعتها لأراضي خراجية وعشرية حق المراعي التابعة بمعظمها للقبائل البدوية[340]، أولتها اهتماماً خاصاً ، فبحسب القوانين العثمانية المؤطرة بالشرع خصصتها للأمراء و الباشوات ، إذا رغبوا بجعلها مراعي لخيولهم ، غير أن

336 بارقان. عمر لطفي (1956م). مرجع سابق، ص: 178.

337 سجلات المحكمة الشرعية، سجلات إدارة الأملاك السلطانية، سجل رقم 57 . ص: 87.

338 حنا. عبد الله (1975م). مرجع سابق، ص: 99.

339 دفتر ترابيع مساحة بادية الشام لسنة 933هـ / 1527م، رقم 12، ص: 156.

340 أوغلي، خليل ساحلي. (1993). قانون البوادي. عمان: الأردن. ص: 56.

مراعي ولايات بلاد الشام، وما عدا الصحراء وبادية الشام ، غالبيتها تواجدت بصورة عامة بالقرب من مناطق العمران ، ولهذا عدتها أشبه بالمناطق الجبلية والهضابية ، وأن الأحراش تكثر فيها ، ولهذا طبقت قوانين حراجية من جهة ، وأراضي مراعي من جهة أخرى [341].

لم نعثر على ما يؤكد أن أراضي المراعي عهدتها للأعيان المحليين أو الباشوات أو الأمراء ، لأن ولايات بلاد الشام ضرائبها كثيرة قياساً ببقية الولايات ، وأراضيها عبارة عن أشجار مثمرة وخضرة وفواكه وتبغ وحمضيات ولذلك هي مضاعفة ، لهذا لم تعتمد الدولة العثمانية إلى تسليمها لعهد الأعيان والأمراء بهدف الضرائب هذا من جهة ، وتركها كمراعٍ للقرى المجاورة وغارات البدو عليها عندما تتعرض البادية السورية إلى الجفاف من جهة أخرى [342].

أفادت السجلات الإحصائية أن أراضي المراعي (الأوتلاق) في بلاد الشام كانت مجاورة لأراضي الالتزام ، مما هيا للملتزمين تأجيرها لرعاة الأغنام والإبل ، وبصورة خاصة القبائل البدوية في لواء حوران والكرك و معان و حمص [343].

2-2-5- الأراضي الأميرية:

أشار البحث في أكثر من موضع إلى أن إدارة الإمارة لم يكن بمقدورها اعتماد مصطلح أراضي أميرية ، لأن المجاهدين غير مؤهلين ولا مهياين لاعتماد تقسيم هذه الأراضي ، لأنها محدودة وأنها في حالة حرب جهادية ، وما تمتلكه دولة الإمارة من قوات مقاتلة لا يمكن الاستغناء عنها ، ويشير جودت إلى أن زيادة امتلاك الأراضي ، وسعت مداركهم الإدارية ، وأن اعتماد مصطلح الأراضي الأميرية ، بدلاً من أراضي حق السيف ، لأنه مستمد من الشرع الإسلامي ، لأنه لا يجوز الاجتهاد دون إفتاء بذلك [344].

341 تربياع مناطق بلاد الشام لسنة 934هـ / 1528م، رقم 9. ص: 78.

342 أبستاتستيق عمومي إدارة سي، ص: 98.

343 أبو غازي، بدر الدين. (2001). دراسة وثائقية للبيع في عصر المماليك الجراكسة والاعتماد على أرشيف القاهرة. القاهرة: مصر. ص: 157-159.

344 تشارشلي، إسماعيل حقي أوزون. (1956م). التاريخ العثماني. أنقرة: تركيا. ج3.

2-2-6-الأوقاف:

الوقف هو حبس العين والتصدق بالمنفعة ، والوقف لا يباع ولا يؤجر لأكثر من تسع وتسعين سنة وإذا زاد على ذلك ، يصبح ملكاً خاصاً ، ولم نقدنا المصادر والمراجع بأن وقفاً أُجر بأكثر مما حدده الشرع[345] ويمكن التصديق بإيراده إذا كانت أراضي زراعية ، وغير ذلك يصدق بريعه للفقراء والمحتاجين.

عمدت الدولة العثمانية عقب سيطرتها على الوطن العربي إلى إجراء فحص دقيق للأراضي الزراعية من خلال الحجج التي يملكها الأعيان وكبار العائلات ، وفي مصر الحجج التي يملكها المماليك وفي اليمن التي يملكها الأئمة ، وقد مثّلت أراضي الوقف في الوطن العربي قرابة 30% إلى 40% تفاوتت النسبة ، تبعاً لما امتلكه الأمراء والباشوات والأعيان ، ناهيك عن وقف الأماكن الدينية من مساجد وجوامع وتكايا وأضرحة[346].

قسمت الدولة الأراضي الخاضعة لها إلى قسمين: أراضي الميري ، وأراضي الوقف، فقد أولت الدولة العثمانية الوقف أهمية كبرى ، وأشرفت عليه من بعيد ، فهي رسمياً وفعلياً لم تتدخل به ، لكنها استفادت من موارده التي لاتحصى ، فعينت نظاراً على جميع الأوقاف ، وضبطت بدقة في خلال القرن السادس عشر الميلادي ، وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر بدأ النظار والأعيان وكبار القادة يتلاعبون بالأوقاف ، مما دفع السلطان عبد الحميد إلى إلغاء وقف جميع الأراضي ما عدا الوقف المخصص للتعليم ، وهكذا نرى أن الدولة العثمانية أحصت الأراضي بكل أنواعها من باب الهيمنة أولاً.

من الصعوبة بمكان ، عدّ استثمار الأراضي في حمص ، مثل استثمار الأراضي في بقية الألوية، فالأراضي في لواء حمص يملكها أصحاب النفوذ من العائلات الإقطاعية، مثل: آل الأتاسي والدروبي والأخرس وغيرهم ، فقد ملكت تلك العائلات حوالي 80% من الأراضي الصالحة للزراعة ، ولهذا فإن أراضي اللواء تستثمر بصورة غير مباشرة ، وإذا وجدت بعض الملكيات لأهالي القرى ، فإن المخاتير

345 حدد الشرع تأجير الوقف لمدة تسع وتسعين سنة بعدد أسماء الله الحسنى.

346 العفيفي، عبد الخالق محمد.(د.ت). الأوقاف والحياة الاقتصادية في العصر العثماني الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، رقم 44 ص: 15-16.

يعمدون إلى استبعاد الفلاح في أرضه ، ولا يحق له زراعة منتجات صناعية ، لأنه ينافس الإقطاعيين ، فهو يزرع أرضه بتوجيه يصله من المخاتير الذين يعدون عيون رجال الإقطاعيين.

إذا كانت طرق استثمار الأرض قد تعددت وسائلها وقواها البشرية ، فإنها واحدة في جميع الولايات بما فيها بلاد الشام ، وتمارس بأسلوبين هما:

2-3- طرق استثمار الأراضي الزراعية:

لقد تعددت طرق استثمار الأرض واستغلال الأراضي الزراعية ، ولكن استثمار الأراضي إجمالاً يتم بموجب أسلوبين هما:

1 - الاستثمار المباشر: أن يستثمرها أصحابها بأنفسهم بمساعدة أفراد الأسرة بغاية الزراعة والفلاحة والإستفادة من محصولها بتخزينه ، وبيع ما يزيد عن حاجاتهم لتأمين متطلبات عائلاتهم من مأكّل وملبس وتسديد ما يترتب عليهم من ضرائب ورسوم [347] ، وهذا النوع من الأراضي محدودة جداً وتقتصر على المرتفعات الجبلية ، حيث يقطن المسيحيون العرب أصحاب الأرض كان لهم أملاكهم الخاصة التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم . أما المسيحيون الأجانب الذين قدموا الى لواء حمص واستوطنوا فيه لأسباب سياسية وتجارية ودينية فهم قلة حصلوا على هذه الملكية من خلال البعثات التبشيرية التي توطنت في اللواء ، أو من أصول إقطاعية أورثتهم أمهات السلاطين العثمانيين ، وتفيد معظم الدراسات الإحصائية أن ضرائب الأراضي ومحصولاتها ، تقدم إلى دائرة الضرائب العثمانية عن طريق زعامتها التي غرستها في لواء حمص والأقضية الأخرى [348] .

2 - الاستثمار غير المباشر: هي الأراضي التي تستثمر بصورة غير مباشرة ، أي من قبل قوى عاملة ، إما لأن أصحابها غير قادرين على العمل بها ، أو لأن أصحابها إقطاعيون ولديهم أراض كثيرة ، وهناك طرق عديدة لاستثمارها:

347 إينالجيك. خليل: (2007م) الدولة العثمانية: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، مج1، تر. عبد اللطيف الحارس، ط1، بيروت، دار المدار الاسلامي، ص485.

348عاشور، عصام (1953). نظام المراجعة في سورية ولبنان وفلسطين. تر. أنيس فريحة. مجلة الأبحاث الأمريكية.بيروت: لبنان ص: 32.

أ- **الإيجار**: ويُتفق بين طرفين ، هما (صاحب الأرض والفلاح) ، وفق نقاط رئيسية ، أبرزها : مدة الإيجار ، و ثمن الإيجار ، ونوع المحصول ، شريطة أن يقدم الفلاح دفعة من الإيجار حوالي النصف أو الربع سلفاً ، وأن يتحمل الضرائب والخسارة [349]

وبالعودة إلى سجلات المحاكم الشرعية في لواء حمص يلحظ القارئ أن طريقة الاستئجار سائدة في مناطق لواء حمص بصورة كثيفة جداً [350] ولدى دراسة سوء الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في لواء حمص مدينة وريف تم استخلاص الآتي:

- كثرة الهجرة إلى الخارج.
- صورة من التسامح والعطف الاجتماعي ، منها (عتق العبيد، المحافظة على أموال الغائبين ، والرعاية المجانية للأطفال اليتامى والفقراء).
- صور من العبودية الاجتماعية منها ظاهرة تأجير الخادمت من بنات الفئة الاجتماعية الفقيرة في المدينة والريف.
- العثمنة: تسلط العائلات التركية والكردية والتركمانية ، كما أن بعض العائلات الغنية ورثت أملاكاً من خلال الدولة العثمانية منذ أن توطنت [351].

ب- **المغارسة**: هي شراكة بين مالك الأرض والفلاح الذي يغرس ويعتني بالغراس.

ويتقاسم الشريكان المحصول حسب النسبة المتفق عليها [352].

ت- **المرابعة**: تنص على أن يقدم صاحب الأرض كل ما يتعلق بعملية الزراعة من أراض وأدوات وحيوانات و بذار وضرائب ، أما الفلاح فيدفع أجور عمال الحصاد. وعند اقتسام المحصول يأخذ المالك ثلاثة أرباع ، والربع الباقي للفلاح [353]. وقد سادت هذه الطريقة معظم المناطق الزراعية في

349 حنا. عبد الله (1975). **القضية الزراعية** ، ص: 119.

350 سجلات المحكمة الشرعية. حمص، سجل رقم 63 ، ص: 58 .

351 للمزيد: الأرشيف العثماني سجلات دفتر الطابو رقم 67 ، ص: 13. الطابو ، وثيقة يوضح فيها التعويض على قطعة أرض.

352 صياغة، نايف أحمد. (1984). **الحياة الاقتصادية في مدينة دمشق 1840 - 1858**. ماجستير. تاريخ. كلية الآداب والعلوم

الإنسانية. جامعة دمشق: سورية. ص: 34 .

353 العظمة، عبد العزيز. (2002). **مرآة الشام**. بيروت: لبنان. ص: 186 .

سورية ، ولاسيما مناطق الجزيرة ووادي الفرات ، ورغم صغر الأراضي الزراعية في مناطق لواء حمص فقد وجدت أراضي تستثمر بالمرابحة ، وهي بكثرة نظراً لكثرة الإقطاعيين في اللواء.

ث- **الضمان:** أي شراء المحصول قبل نضوجه أو قطاف محصوله ، وغالباً تُعتمد هذه الطريقة في مناطق الساحل على ضمان الأشجار ، ولم يكن الضمان وفقاً على سكان المنطقة ، بل توافد أشخاص كثيرون من المناطق والمدن الأخرى لضمان أشجار الحمضيات والزيتون وما شابههما [354].

ج- **المخامسة:** تنص شروطها على أن يقدم المالك الأرض وسكن الفلاح والضرائب ، ويقدم الفلاح البذار والنفقات الأخرى. ويقسم المحصول بأن يأخذ الفلاح 20 % والباقي للمالك ، وبذلك يحصل المالك على خمس المحصول [355]. وقد طبقت في مناطق لواء حمص بنسب لا بأس بها.

ح - **المقاطعة:** فيها يستعمل المالك عدداً من الفلاحين مع أسرهم ويؤمن لهم السكن واللباس وما يكفي أسرهم من القمح ، وأن يحدد لهم راتباً سنوياً ، وقد أسهمت هذه الطريقة في تحويل عدد من الفلاحين إلى عبيد مقننين لدى الإقطاعي المالك ، وهذه الطريقة استعملها إقطاعيو حمص [356].

والإقطاعيون في مناطق لواء حمص يحتلون ثلاثة أرباع الأراضي ، غالبيتهم من التركمان والأكراد ،

واستناداً إلى ما أورده رفيق بك وبهجت بك: فإن الأرض الزراعية التي يزرعها المرابعون تقسم إلى أقسام عدة:

-إذا كانت الأرض مقدارها 150 - 200 دونم، ويخصص لحراستها فدانان تسمى الصمد.

-وإذا كانت الأرض مقدارها 80 - 100 دونم، ويخصص لحراستها فدان واحد تسمى الجوز.

-إذا كانت الأرض مقداره 20 - 50 دونماً ولو حرثت بفدان واحد تسمى شكارة [357].

354 سجلات المحكمة الشرعية. حمص، رقم 51 ، ص 3 - 39 .

355 حنا. عبد الله (1975م)، **القضية الزراعية**، مرجع سابق. ص120.

356 عيساوي (1990م). **التاريخ الاقتصادي**، مرجع سابق، ص، 118 .

357 حنا. عبد الله (1975م) . المرجع السابق، ص139.

2-4- النظام الإقطاعي العسكري:

تفيد المصادر العثمانية ومراجعتها أن الدولة العثمانية واجهت مشكلات عدة من حيث جمع الموارد والضرائب المرتبطة بها في جميع أنحاء الدولة ، لذلك أوجدت نظام الإقطاع العسكري وأعادة من خلاله توزيع الأراضي ، فضمنت تأمين رواتب الجند ، وبذلك تكون قد قضت على أبرز مشكلاته ، وهي تأخر استلام الجنود العسكريين لرواتبهم ، وأوجدت عدة طرق لجمع الضرائب من ولاياتها وألويتها [358]:

سنورها بشكل مختصر وذلك لكثرة الأبحاث التي تطرقت لها وأتت على ذكرها بالكثير من المعلومات والشرح.

2-4-1- التيمار:

بموجب هذا النظام تخلت الدولة عن بعض أراضيها لصالح الفئات العسكرية بغرض جباية الضرائب لحسابها وباسمها بدلاً من إعطائها رواتب شهرية ، وبهذه الطريقة تكون الدولة قد ضمنّت حق العساكر بحصولها على رواتبها، كما تخلصت من مشكلات جباية الأموال الواجب جمعها من الولايات التابعة لها، ولقب الشخص الذي كان يشرف على هذا النوع من الأراضي بالسباهي ، وأُوكِلت إليه مهمة تحصيل رسوم المزارع (جفت رسمي) وتوابعها ، ورسوم العِشر من المناطق الإسلامية. وخوفاً من زيادة نفوذ وسيطرة السباهي على تيمارات عديدة تعود عليه بالأموال الطائلة ، قامت بتحديد التيمارات التي تسلم إلى السباهية (الخيالة)، وبهذا الإجراء تكون الدولة العثمانية قلصت من سطوة السباهية الذي استحوذ على 161 تيماراً من أراضي لواء حمص وزعت على السباهي ومرترقته من عناصر الجبلو [359] ، وبقيت بيده حتى بعد القضاء على الإنكشارية [360] .

وتزايد ترك السباهي لمهامه العسكرية، لهذا أقرت الدولة من جملة ما أقرته نظام التيمارات ، وهذا النظام لا يخول المستفيد منه إدارة إقطاع أرض وإن كان من المؤسسة العسكرية فقط ، وإنما السياسي

358 أوغلو . أكمل الدين إحسان (1999م). ج1، مرجع سابق، ص: 650.

359 الجبلو: هم فرسان يخدمون لدى الإقطاعي، وكانوا ملكاً لأسياهم . لم تساعد الظروف ليصبحوا اقطاعيين لأن في ذلك مخالفة للقانون الإرثي العثماني للاقطاعات. راجع بولياك: مصدر سابق، ص120.

360 دولة عثمانية سالنامه سي لسنة 1305هـ/ 1887م، ص178.

أيضاً، ويقوم على تخصيص بعض عائدات مجموعة زراعية محلية لتأمين النفقات التي يتطلبها الواقع الحربي[361]، وهذه النفقات مخصصة لتجهيز الجنود وإعالتهم ، مقابل قيامهم بالمهام الحربية التي تسند إليهم ، ومن يتقاضى نفقات بموجب نظام التيمارات لا يخول أي منهم أو غيره باعتماد سلطة نفوذية على الأرض أو المجتمع القروي الذي يشمل نظام التيمارات ولمدة محدودة قانونياً[362].

2-4-2- المالكانة:

أوجدت الدولة العثمانية نظام المالكانة نتيجة الضائقة المادية التي مرت بها ، وحاجتها إلى العملة النقدية التي فقدت قيمتها نتيجة الحروب والفساد الإداري في هيكلية الدولة العثمانية ، هذا التأزم الذي واجهته الدولة العثمانية دفعها الى خطط النقود المتداولة لديها بمعادن بخسة[363] ، مما زاد من الأزمة المالية، وانعكس سلباً على الولايات حيث عمت الاحتجاجات في عمومها[364] ، هذا دفعها إلى اعتماد نظام المالكانة الذي عُرف سابقاً وقبل القرن الثامن عشر، بالجفتليك (المزارع الخاصة) التي يمتلكها كبار العائلات أو كبار الإقطاعيين.

ونظام المالكانة هو التزام أو تكليف رسمي من الدولة، بجمع الأموال (الضرائب) من القرى ، ويلتزم بها الإقطاعي مدى الحياة[365]، فانفتت سلطة الدولة عن القرى والأرض بآن واحد ، وغدا صاحب المالكانة (الملتزم) يجمع الضرائب ويدير الأرض بفلاحيه وعمالها ، ويتصرف بهم لدرجة من حقه القتل أو الضرب أو البيع للأفراد وحتى للأسر العاملة تحت نفوذه.

وتشير الوثائق الصادرة عن سجلات المحكمة الشرعية بلواء حمص عن تملك أسر إقطاعية بموجب فرمان سلطاني لأراضي في منطقة القصير كآل الدروبي ، الذين امتلكوا الكثير من الأراضي

361 أوغلي، خليل ساحلي (1996): العثمانيون وسياسة التهجير، ص: 168.

362 الحمصي، نهدي صبحي. (1406هـ - 1986م). تاريخ طرابلس من خلال وثائق المحكمة الشرعية. دار الأبحاث. ص: 86.

363 أدهم ، غالب. (2015). تنظيم المسكوكات. ترجمة محمود عامر. دمشق: سورية، ص 30 وما بعدها.

364 أوغلي، خليل ساحلي. (1996). المقاطعية وانعكاساته. بحث مجلة دراسات تاريخية. العدد 305. استانبول، تركيا، ص: 168.

365 الحمصي. (1406هـ - 1986م). ص: 86.

والقرى في اللواء [366] . وأسرة آل الرفاعي الذين يعودون بنسبهم الى الشيخ أحمد الكيالي الرفاعي ، الذي نزل بحمص وتزوج من امرأة حمصية ، سافر معها الى الاستانة في عهد السلطان مصطفى الثالث 1774-1757م ، فمنحه قطعة أرض ومزرعة من أراضي قرية (مودان) [367] القصير وصدرت إرادة سلطانية بإعطاء أسرته من الأموال الأميرية.

تباينت المساحة التي وهبت للشيخ أحمد الكيالي ومضمون ما جاء في الإرادة السلطانية ، فالجزء الأول من كتاب تاريخ الزهراوي يذكر ما جاء في مخطوط السيد مكي أن السلطان " منحه 395 دونماً ومزرعة من أراضي قرية مودان مع إعفاء أسرته من الأموال الأميرية" [368].

وفي الجزء السابع للمؤلف ذاته ذكر ونقلًا عن المخطوط نفسه أنه تملك " 385 دونماً ومزرعة من أراضي القرية المذكورة ، وإنه صدرت إرادة سلطانية بإعطاء أسرته من الأموال الأميرية" [369] .

والصحيح في القول هو منحهم 395 دونماً وإعفاءهم من الأموال الأميرية لأن الأراضي المملوكة لأصحاب الطرق الصوفية ورجال الدين والعائلات ذات المكانة الدينية المرموقة والأشراف كانت تعفى من الضرائب ، وفق منح هؤلاء مضبطين تثبت ملكيتهم الصرفة لتلك الأراضي ، وتعفى من الضرائب ولا تخضع لتيماز أو أوقاف ، ولا يقصدها ملتزموا الأعشار بقصد التزامها [370] .

ولهذا السبب عند احتلال ابراهيم باشا لولاية سورية أبقى على مضمون الفرمانات المتعلقة بالمالكانات وحفظ لهذه الأسر الامتيازات التي منحت لها من قبل السلطان العثماني [371].

اشتهرت أسرة الثالثة في لواء حمص و أشارت إليها سجلات المحكمة الشرعية في اللواء وهي أسرة آل الدندشي التي امتلكت في منطقة تللكلخ و تحولت هذه الملكيات الى حق توارثه الأبناء من الأباء إلى

جانب جباية الضرائب [372]

-
- 366 سجلات المحكمة الشرعية حمص، سجل رقم 6، ص170.
- 367 قرية مودان : من قرى القصير تقع الى الشرق من قرية تل النبي مندو على الشاطئ الجنوبي لبحيرة قطينة.
- 368 الزهراوي (1992م) حمص دراسة وثائقية ، ج1، ص283.
- 369 الزهراوي (2003م) المرجع السابق نفسه، ج7، ص180.
- 370 سجلات المحاكم الشرعية حماة، سجل رقم 54، لسنة 1270هـ/ 1853م، ص163.
- 371 رستم. أسد (1930م): الأصول العربية لتاريخ سورية في سورية في عهد محمد علي باشا، مج1، الجامعة الأمريكية ، منشورات كلية العلوم والآداب ، بيروت، ص95.

2-4-3 - نظام الالتزام :

غالباً ما تحدث الدولة العثمانية التغييرات الإدارية والضرائبية نتيجة لازدياد النفوذ المحلي في ولاية من ولاياتها، أو لقيام الفتن والاضطرابات من قبل الأهالي جراء الظلم الذي ينالونه من زعاماتهم وإقطاعيهم ، ورغبة من الدولة العثمانية في إضعاف وتقليص نفوذهم كانت تقوم بين الفينة والأخرى في إحداث تغييرات إدارية يرافقها تغيير في الضرائب الواجب استيفائها لصالح خزينة الدولة[373].

واعتبر نظام الالتزام في القرن الثامن عشر واحداً من تلك الأنظمة التي أقرتها الدولة لإحكام سيطرتها على الأراضي الزراعية وطريقة جديدة لجباية ضرائبها المفروضة على ولاياتها .
وعُدَّ نظام الالتزام في ولايات بلاد الشام أشبه بنظام الأمانات الذي طبّقه في مصر[374].
يجيز قانون الالتزام تقسيط المبالغ المالية ، وفي هذه الحالة يغدو نظام (الضمان أو الكفالة) ويعمل الملتزم بموجب ما أقره النظام ، شريطة ارتباطه بديوان الروزنامجية[375].
انقسمت صيغة الضمان والكفالة إلى نوعين:

(1) ضمانه غرم والتزام ، أي إن الضامن أو الكفيل هو ملزم بسداد الضرائب الموجبة على الملتزم في حالة تلوّكه أو تقصيره في دفع ما عليه.

(2) كفالة الضامن تقتضي العمل بالضمان والكفالة ، أي إن الضامن مطالب قانونياً بإحضار الملتزم في حال هروبه.

ومن الشروط التي أقرها نظام الالتزام:

1- الالتزام لا يلزم قرينتين أو ثلاث قرى[376].

372 سجلات المحكمة الشرعية حمص ، سجل رقم 4، ص198.
373 محمود. أيمن أحمد محمد. (2008). الأرض والمجتمع في العصر العثماني. ط2. مصر، ص50.
374 عبد الرحمن، عبد الرحيم. (1982). الريف المصري. القاهرة: مصر. ص: 56.
375 كينو. كينث. (د.ت). فلاحو الباشا، الأرض والمجتمع والدولة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ترجمة: سحر توفيق. المجلس الأعلى للثقافة. ص: 119. ومصطلح روزنامجي يعني الدفتر اليومي للتجار، روزنامه: سجل الأمراء والملوك.

2- إن الالتزام يتم لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد.

3- لم يحقق الالتزام مضمونه في الريف بسبب اضطراب أحوال الريف وعدم إيفائه

بالتزاماته.

5- أسهم نظام الالتزام في الإقلال من هيبة العائلات والعشائر ونفوذها في الأرياف ،

ولاسيما في ريف بلاد الشام [377].

6- يجوز في حال عدم وجود ملتزم جديد، أن يورث الملتزم إلتزامه لولده.

وظل الأمر على ما هو عليه حتى عهد التنظيمات ، ولاسيما بعد صدور قانون الأراضي 1858م. و

مواده [378]. و التي نصت على العدالة في المستويات كافة.

ما يمكن قوله بوضوح : حدث تبدل جذري فيما يتعلق بالأرض ، ولاسيما ما يسمى تيمار

وزعامت وسباهي وضباط سباهية ، لقد أزيلت تلك المصطلحات مع القضاء على الانكشارية سنة

1826م من جهة ويسبب إفلاس الدولة ولتأكيد إثبات مسألة الإصلاحات والتنظيمات الخيرية وأنها

جادة في تحقيقها.

ابتدعت أنظمة لا تمت لماضي ما قبل التنظيمات بصلة ، كما استبدلت عبودية الفلاح من

السباهي وضباط السباهية إلى الملتزم ومتعهد الجفتليكات والمالكانات والمقاطعية .(واقع الأمر ما

قبل التنظيمات كانت أرحم للفلاح والعامل من فترة التنظيمات ، لأن الإقطاعيين والمقاطعية باعوا دم

العامل والفلاح واستباحوا ماله وعرضه ، والوثائق في حمص وحماة وطرابلس الشام ودمشق خير

شاهد ودليل على ماسبق الإشارة إليه ، وإذا كان نظام التيمار والزعامت يحدد بموجب قانون مساحة

الأراضي ، فإن الملتزم بإمكانه أن يلتزم ألوية بكاملها طالما يدفع للدولة المفلسة الأموال المستحقة

مسبقاً.

376 محمود. أيمن أحمد محمد. (2008م). مرجع سابق، ص53.

377 الحمصي. (1406 هـ -1986م). ص87-88، ويمكن مراجعة دار الوثائق بدمشق، سجل 11 و 19 و 23.

378 عامر . محمود (2008م). مرجع سابق، ص: 57.

5- الأدوات الزراعية المستعملة في اللواء:

يمكن القول إن الزراعة في بلاد الشام خلال الحقبة التي نحن بصددتها كانت متدنية ولم تكن في مستوى التطور الذي حصلت عليه مثيلتها من الزراعة الأوروبية في مرحلة ما قبل الرأسمالية وما اتسمت به تلك المرحلة من تخلف ، فلم يكن توزيع العمل في العائلة الفلاحية قد اكتمل بعد ، وكان الاقتصاد لا يزال بدائياً يجمع بين الزراعة والحرف المنزلية ، وكانت مساحات واسعة من الأرض الخصبة تحت سيطرة قبائل البدو الرحل[379] ، واستمر الإنتاج بأدوات العمل البدائية ، واستمرت أساليب الفلاحة المتخلفة في مجال زراعة الحبوب وتربية الماشية ، ولم تكن ثمة وسائل فاعلة لمكافحة الجفاف والأوبئة والحشرات الضارة والجراد ، أي إن تطور القوى المنتجة كان ما يزال في مستوى بدت فيه قوى الإنتاج وفي مقدمتها البيئة الطبيعية المرتبطة بها ذات مستوى أدنى مما كان في السابق[380].

لقد تميزت هذه المرحلة من التطور الاجتماعي والاقتصادي بتوقف عمل الفرد في الإنتاج تبعاً للبيئة الطبيعية وظروفها ، مما خلق لدى الفلاح شعوراً بعدم قدرته على الانفصال عن البيئة التي يعيش فيها، وتجسد هذا الشعور بصورة خاصة في نماذج الفنون الفولكلورية المرتبطة بالبيئة[381]. كانت أدوات العمل مكملية لعمل المزارع الجسدي ومهارته التي كانت الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد تتوقف عليها، كانت الأدوات الزراعية بسيطة وتصنع من المواد المحلية كالخشب والجلود وحجر الصوان والمعادن المختلفة[382].

يشكل المحراث الأداة الرئيسة للفلاحة ، فهو مثل الأرض الذي لا غنى عنه ، فقد استعمل لحراثة الأرض وتمهيدها وطمير الحبوب المبذورة بالتربة ، وعلى غرار الأسلوب المستعمل منذ القدم ، فإن تفتيت الكتل الترابية وغرس البذار كانا يتمان أحياناً بوساطة تمرير قطيع من الماشية في الحقل المزروع ، وقد

379 كرد علي. محمد: خطط الشام، مصدر سابق، ج5، ص89

380 الحسيني. علي: مصدر سابق: ص140.

381 عيسوي. (1990م): التاريخ الاقتصادي، مرجع سابق، ص454.

382 الحسيني. علي: مصدر سابق، ص141.

تميزت السكة [383] بأنها لم تكن تقلب التربة الجافة التحتية في أثناء حراثة الأرض ذات التربة الخفيفة لكنها تساعد على وصول الرطوبة إلى طبقة التراب التحتية.

و يتمتع المحراث بميزات إيجابية أخرى : فاستعماله سهل ويستطيع المزارع بوساطته تنفيذ عمله بسرعة في موسم سقوط الأمطار، و لا بديل عنه في فلاحه التربة التي تكثر فيها الحجارة.

كان المحراث المستعمل في بلاد الشام على نوعين: في الأراضي ذات التربة الثقيلة والمروية استعمل محراث ذو سكة حديدية كبيرة ، أما في التربة الخفيفة فقد استعمل محراث ذو سكة حديدية صغيرة ذات جسم خشبي ، كان يعمل المحراث بقوة الجر للحيوانات ، والقوة التي تجر المحراث في بلاد الشام هي زوج من البقر يعرف باسم الفدان (الثور)[384].

كانت إنتاجية العمل عالية لدرجة كبيرة ، فوفقاً لحسابات Roppin "روبين" كان باستطاعة محراث يجره زوج من الدواب أن يفلح خمسة دونمات من الأرض في اليوم الواحد، أي حوالي ما يعادل نصف هكتار وهي تقريباً النسبة نفسها التي كان يفلحها في بداية القرن العشرين المحراث الأوروبي العميق بوساطة الخيل التي تتطلب كميات أكبر من العلف"[385] .

غير أن الفلاح مع دوابه ، كان يهدر وقتاً طويلاً في نهاية المطاف وي بذل جهداً جسدياً كبيراً ، لأن نوعية فلاحه التربة كانت تتطلب حراثة متكررة ، فبعض المزارعات كانت تتطلب أن تفلح الأرض خمس مرات ، وكل بضع سنوات كانت التربة تقلب على عمق كبير ، وكانت مثل تلك الفلاحة معروفة في الأعمال الزراعية للمنطقة منذ القدم[386].

ولزراعة البطيخ الصيفي والبساتين المروية في لواء حمص كانت الحقول تحرث وتسمد جيداً، ثم تخضع لحراثة إضافية باستعمال أدوات خاصة مثل المجرفة العريضة التي يسحبها شخصان بالحبال بينما ينظم

383 السكة: وهي مركبة من عدة مفردات: فأما طرفها الذي يحرث الأرض، فهو حديدة تسمى نصلاً، طولها ذراع، طرفها الأسفل دقيق، وطرفها المتساعد غليظ، ذو جناحين، وأسفل الجناحين طوق من حديد، يدخل فيه قطعة من خشب منجرة، و يتصل بها آلتان: أحدهما تعرف باليد، والثانية بالحنية أو البرك، ويتصل برأسها قطعة من خشب تعرف بالياصول، يدخل في الشرعة المصنوعة من الجلد والملفوفة على النير الموضوع على رقبة الثور. الباحثة

384 كرد علي، محمد: خطط الشام، مصدر سابق، ج4، ص138.

385 Spuler .B. (1987). Village and City in Palestine and Syria. Princeton. p65.

386 Spuler (1987). Op. cit. p66.

ثالث عمق الأتلام ، كما طبقت أساليب لحفظ الحبوب ومعالجتها قبل زرعها ، فمن أجل حفظ بذور القطن وحمايتها من التلف ، كانت تمزج بالرماد ، وكانت الزراعة تتم عادة باليد رغم أن بعض المناطق شهدت استعمال أداة خاصة لزراعة الأتلام مباشرة بعد الفلاحة ، لكن استعمالها . كما يرى بيلكيند، بدأ مع مشارف القرنين التاسع عشر والعشرين ، وتمثل هذه الأداة أنبوباً يتصل أحد طرفيه بالسكة ، وينتهي الطرف الآخر بقمع ، وبعد انتهاء حراثة الأرض كان الفلاح يتلثم التربة ، ويغرس البذور في الأتلام عبر القمع والأنبوب بعد أن يتناول الحبوب من كيس يحمله ، وكانت أعمال حصاد الحبوب تتضمن أيضاً اقتلاع الأعشاب الضارة ورش الماء حيث يكون ذلك ضرورياً ، وكان الحصاد بالمنجل مع استعمال أساليب تقليدية كانت تفقر الأرض وتنهكها مثل اقتلاع النباتات بالأيدي ، وهو أسلوب استعمل منذ القدم في الحوض الشرقي للمتوسط ، وكانت السنابل الساقطة تجمع بدقة بوساطة آلة وضعت خصيصاً لذلك وتسمى القاشوشة[387] ،

وكانت تدرس الحبوب بوساطة لوح للدراسة تجره الدواب على السنابل المكسدة بعضها فوق بعضها الآخر ثم تدرى بمذراة خاصة ، وتمرر عبر شبك خاص ، كانت تلك الأعمال تتم على بيدر ممهد ومرصوص جيداً ، أما البيدر الحجري فكان يستعمل في حالات معينة ، لأن اللوح المرصع بالحجر والذي يستعمل لدراسة الحبوب كان يطحن الحبوب أو يحطمها إذا استعمل على أرض حجرية صلبة ، كانت الحبوب تدرى في الهواء ، خاصة في شهر آب مع هبوب رياح مستقرة ، لقد انتظم وقت أعمال فلاحة الأرض منذ القدم وفقاً للخبرة المتراكمة عن معرفة الطقس والمناخ ، والمرتبطة بالتقويم الشمسي[388].

لقد عرفت زراعة الحبوب دورتين مكتملتين في لواء حمص ففي الشتاء ، يزرع القمح والشعير حيث يبذر بعيد بواكير الأمطار الخريفية ، أي في النصف الثاني من تشرين الثاني والنصف الأول من كانون الأول وينضج بين نيسان ونهاية أيار، أما من المزروعات الصيفية كالقطن والذرة البيضاء ، أو

387 Davis, Bernard.S. (1890). Life the Fertile Crescent: A Journal of Travel. University Of California Press..p 154.

388 Childs W.J. across Asia Minor on Foot. Blackwood. P 120

الذرة البلدية والسمسم كان يزرع في قرى عسيلية وتل عمري التابعة للواء حمص التي تمتاز بتربة زراعية خصبة [389].

وكان الفلاح في هذه القرى وسواها من قرى لواء حمص يبدأ بزراعة تلك المحاصيل من أواخر آذار وحتى أوائل أيار وتحصد في آب وأيلول ثم كانت تلك المناطق تستعمل مجدداً للمزروعات الشتوية ، وفي الربيع يباشر فيها بالمزروعات الصيفية. في أواخر القرن التاسع عشر كان يستعمل قسم من أراضي المزروعات الشتوية لزراعة الفول والتمرس وما شابه ذلك ، وكانت هذه المزروعات معروفة من قبل بقدرتها على إعطاء الآزوت للتربة ، كما أن الفول كان يشكل جزءاً هاماً من المحصول الغذائي [390] .

تشكل الموسم الزراعي من دورتين متكاملتين في منطقة البحر المتوسط. بوساطة المزروعات الدورية التي تزيد من كمية الآزوت في التربة كالقول، والتي تطلق جذوراً عميقة كالسمسم والذرة من جهة، والمزروعات التي تزيل الآزوت التي تطلق جذوراً قصيرة كالقمح والشعير من جهة أخرى ، تعلم الفلاح المحافظة على توازن العناصر التي تغذي التربة وتزيد من تركيبها [391]

نلاحظ في زراعة الحقول قلما كانت تستعمل الأسمدة بسبب قلة السماد ، لأن تربية الحيوانات لم تأخذ شكلها التجاري الضخم ، فضلاً عن أن السماد كان يستعمل وقوداً بدلاً من الخشب ، فكانت تسمد بعض البساتين ، وبعض الحقول القريبة من القرى والمدن بالفضلات التي يقذف بها أهل المدن بعد أن يجمعها عمال نقل النفايات [392].

أما أكثر أساليب تسميد الحقول انتشاراً فكان بوساطة روث الماشية في مواسم الفلاحة والحصاد، وكانت تعقد صفقات بين الرعاة الذين يسوقون قطعان الماشية من جهة وأصحاب الأراضي من جهة أخرى بشأن رعي الماشية واحتجازها في أرض محددة. وقد عُرِفَت أشكال متنوعة من أساليب دفع قيمة الخدمات

389 الزهراوي. نعيم سليم: حمص دراسة وثائقية ، مرجع سابق ، ج 7 ، ص 333.

390 Gabriel. (1977). Op. Cit. p63.

391 Spuler (1987). Op. cit. p66.

392 القاسمي، محمد سعيد. و القاسمي، جمال الدين. قاموس الصناعات الشامية، المجلد الأول، ج 2، ص 242 وص 433.

المتبادلة عينياً ثم مالياً في نهاية القرن التاسع عشر بين من كان يقدم العلف للماشية ، ومن يحتفظ بها لتسميد التربة[393].

6- المحاصيل الزراعية:

6-1- المحاصيل الزراعية الاقتصادية في بلاد الشام:

اعتمدت الدولة العثمانية على محاصيل زراعية دخلت عائدات أرباحها في اقتصادها من خلال المبادلات التجارية ، وبالرغم من أهمية تلك المحاصيل إلا أنها لم تصل الى المستوى المطلوب من حيث الإنتاج وجودة المحصول ، وارتبط كل هذا بطبيعة الأرض التي يزرع بها. فمحصول الحبوب لم يكن ثابتاً، لكنه كان عالياً في الأراضي الخصبة، أما تخمين المحصول ، فكان يتم بطرق مختلفة.

ففي أواخر القرن التاسع عشر عدّ الاقتصادي الروسي بيركينهايم أن محاصيل القمح كانت تتراوح بين أربعة إلى خمسة أضعاف الكميات المبذورة ، أما محصول الشعير فيتراوح بين ثلاث إلى أربع مرات[394].

وسجل الاقتصادي الألماني "روبين" قدراً أعلى من المحاصيل التي تراوحت ، في رأيه ، بين ثمانية وعشرة أضعاف الكميات المبذورة بالنسبة للقمح ، وعشرة إلى خمس عشرة بالنسبة للشعير والبقول بحيث إن كل هكتار كان يغل 15 قنطاراً على أساس أن القنطار يساوي مائة كيلوغرام _ والشعير 17 قنطاراً [395]، لكن تقديرات "روبين" تنطبق على الأراضي الساحلية في فلسطين ، أي الأراضي الأكثر خصوبةً والمناطق الأكثر ملاءمة للزراعة ، وهي المناطق التي كانت تزرع على مشارف العصر الحديث. وقدّر القنصل الفرنسي في بيروت "هنوغيز" الذي مكث فيها سبع وعشرون سنة ، محاصيل الحبوب في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر بكميات تفوق تقديرات روبين: فرأى أن كل وحدة

393 Duman, H. Agriculture.(1998). In **Ottoman Empire**. McGill-Queen's University Press .p 247.

394 بيركينهايم(1897م). الوضع الاقتصادي الجديد في سورية وفلسطين. موسكو: روسيا، ص97.

395 Spuler (1987). Op. cit. P85.

قياس من مساحة الأراضي الخصبة المزروعة في جبال لبنان كانت تعطي عشرين وحدة وزن ، وبلغ محصولها في سهل البقاع ثلاثين وحدة وزن[396].

وأكد بازيلى أن محصول القمح في حوران كان يصل عادة إلى أربعين ضعفاً ، هكذا كان مردود الأرض يفوق كثيراً محاصيل الحبوب في أوروبا في مرحلة ما قبل الرأسمالية ومن المعروف أن مردود الأرض في روسيا قبل عام 1861م كان بنسبة دائمة تعادل ثلاثة أضعاف كمية البذار[397].

علماً أن الزراعة في بلاد الشام ، اتخذت أشكالاً متنوعة مثل كروم العنب والزيتون ومزارع التوت ونباتات الحقل ، كما انتشر تطعيم النباتات البرية ، وأشجار الفاكهة الغنية بالثمار على أنواعها وامتازت بمواسمها الثابتة على مدار السنة ، ولها نظام تميز بالخبرة الزراعية المتطورة ، والمتخصصون بالمهنة المتعلقة بها ، فهناك من احترف مهنة تطعيم الأشجار وتحسين أنواعها والإكثار منها ، وهناك من احترف مهنة تقليم الأشجار لا سيما أشجار الكرمة التي انتشرت بأعداد كبيرة في لواء حمص وتحديدًا في فترة الحكم المصري لبلاد الشام[398].

يلاحظ أن كل فلاح كان يمتلك كرم عنب أو بستان فاكهة كان على دراية بأصول زراعة الأشجار المثمرة ، كانت العناية بالأشجار المثمرة تشمل أعمال تقليمها في الربيع وحرث التربة أو عزقها من حول جذوع الأشجار بصورة متواصلة ، وتمديد أشجار الكرمة على الأرض في المناطق الجبلية ، وكانت أشجار الكرمة تترك لتنمو حول جذوع الأشجار الكبيرة لتتسلقها وتستند إليها ، ولمكافحة الحشرات الضارة كانت جذوع أشجار الكرمة تطلّى بمحلول خاص من الكلس ، كما كانت أشجار الفاكهة ، وتلف بالقش لحمايتها من الصقيع الذي كان يزداد في فصل الشتاء في قرى ونواحي وأقضية لواء حمص ذو الطبيعة المناخية الباردة[399].

396 الحسيني. علي: مصدر سابق، ص219.

397 بيركينهام: مرجع سابق، ص102.

398 قاموس الصناعات الشامية.....، ج1. ص 162. ج2. ص: 425، 426.

وانتشر هذا النوع من الزراعة حول القرى الكبرى للواء حمص حيث كانت تسمح ظروف الري بوجود بساتين كثيفة محروثة أرضها حرثاً عميقاً ومسمدة جيداً لتنتج محصولين ، والبساتين تحرث مرتين والخضار تجمع مرتين في السنة ، وبين مزارع البساتين الشتوية الشمندر واللفت والقرنبيط والملفوف وغيرها طوال فصل الشتاء ، تنمو الخضار وبياع البصل والثوم والبقدونس والجزر ، أما أنواع الخضار الصيفية فهي البامياء ، والفاصولياء والباذنجان والقرع وغيرها[400].

بما أن أراضي حمص صالحة للزراعة ، فقد شكلت حرفة الزراعة مصدر الدخل الرئيس لسكانها، وبشكل عام فإن 60 % من سكان بلاد الشام يعملون في الزراعة[401]، وإن إنتاجها الزراعي شمل القمح والشعير والحبوب وكميات محدودة من البقوليات ، وقد ازدهرت أسواق مدينة حمص نتيجة توافد الفلاحين عليها لبيع منتجاتهم الزراعية كانت أم الحيوانية، كما انتشرت الزراعة على ضفاف العاصي كأراض مروية قابلة لزراعة الخضروات بالدرجة الأولى، وقدرت الأراضي المروية في عموم أراضي اللواء قرابة 26273 هكتاراً، أما الأراضي الزراعية بشكل عام فقدرت: 345813 هكتاراً، بينما أراضي البادية ذات الأمطار القليلة و القابلة لزراعة الشعير والبقوليات كانت خاضعة لسيطرة القبائل البدوية وهيمنتها عليها[402].

6-2- أهم المحاصيل الزراعية في لواء حمص:

قسمت الزراعة في لواء حمص الى نوعين مروية وبعلية ، وعلى أساسها زرعت الأراضي بالمحاصيل الزراعية في اللواء :

- زراعة بعلية : وهي من أنواع الزراعات التي كانت قائمة في أراضي اللواء واعتمد عليها بسبب اتساع المساحات الزراعية التي تعتمد على مياه الامطار ، وكانت تجود بزراعة القمح والشوندر السكري والخضار الشتوية ، أما زراعة الشعير فتأتي بالمرتبة الثانية بعد القمح من حيث الأهمية ، وتليها زراعة العدس الذي يُعدّ من المحاصيل الشتوية التي تزرع بعلأ ، ويزرع في اللواء أيضاً الكمون.

و يمكن القول: إن الزراعة الشتوية تشغل قرابة 90 % من مساحة الأراضي الزراعية.

400 الحسيني. علي : مصدر سابق، ص167.

401 الحسيني.علي: المصدر السابق نفسه، ص214.

402 رافق. عبد الكريم(1974): العرب والعثمانيون، مرجع سابق، ص115.

- **المحاصيل المروية** : المحاصيل الصيفية التي تعتمد على مياه الري بعد تجميعها في السدود أو البرك أو مياه نهر العاصي وبحيرة قطينة، وهذا النوع من الزراعات لم تشغل أراضيها سوى 10 %، ومن مزروعاته الذرة الصفراء والتبغ ، والقطن والبصل والبطاطا والشوندر الصيفي، أما الخضروات فهي البندورة وما شابهها.

ومن الأشجار المثمرة التي توجد في اللواء: شجرة الكرم، والزيتون، والتين، والمشمش، والجوز، والفسنق الحلبي، والتفاح، والإجاص، والخوخ، والجانرك، والرمان، واللوز، والدراق، والتوت[403].

إن مهنة الزراعة هي المهنة السائدة في جميع الألوية ، وما تنتجه أراضي اللواء ، قلما يزيد عن حاجة سكانه ، إلا أن هناك بعض المنتجات الزراعية يزيد إنتاجها فكانت تتحول إلى الصناعة أو التجارة ، مثل: الفسنق الحلبي ، واللوز ، والجوز ، والكرمة ، ويصدر اللواء القطن ، كما يصدر المنسوجات بعد إدخال الأنواع الجديدة من النسيج ، أما المصنوعات الغذائية فهي صناعة محلية بالدرجة الأولى يعتمد عليها سكان المدن والقرى لضيق حالهم من جهة ، ولأنهم اعتادوا أن يعدوا موادهم الغذائية مما تنتجه الأرض ، مثلاً كالبرغل ، والذرة الصفراء والبيضاء حيث يتفنونون في طهيها ، أما الحلويات فهي كثيرة لديهم ، وقد اشتهرت المرأة الحمصية كمثيلاتها من النساء في الولايات العثمانية بتأمين حاجات بيتهن من مواد غذائية وحلويات ، وغيرها ممن يحتاجه الفلاح وابن المدينة بأن واحد ، لاسيما الأجبان التي تشتهر حمص بتربية الماشية[404].

ما يمكن قوله: إن المساحة المزروعة في لواء حمص محدودة ولا تكفي النمو السكاني المتزايد سنة بعد أخرى، علماً بأن نسبة الأمطار تتراوح بين 600 - 700 مم في السنة ، وأن مساحة الأراضي الزراعية 447700 دونم يزرع فيها أنواع الحبوب المختلفة ، تزرع في ثلث الأراضي الزراعية[405].

إن غراس أشجار الزيتون والبالغ عدد شجيراتهم في لواء حمص بمختلف أفضيته 26878 شجرة ، وأفاد مأمور الزراعة لسنة 1835م أنه غرست أو طعمت 9000 شجرة[406].

403 الزهراوي. **حمص دراسة وثائقية**، ج 1 ، مرجع سابق، ص 111.

404 الزهراوي: **حمص دراسة وثائقية**، ج 1، ص 65.

6-3- المصرف الزراعي:

لجأت الدولة العثمانية إلى اعتماد أسلوب المصارف للحدّ من سيطرة المرابين الذين احتكروا معظم ملكيات الأراضي في عموم ولاياتها إلى افتتاح المصرف الزراعي ، والسماح للفلاحين ممن لديهم أملاك مسجلة في الطابو أخذ قروض بعد تزويد المصرف بالثبوتيات اللازمة ، ولم يقتصر افتتاح المصرف الزراعي على المدن الكبرى ، بل وجد له فروع في ألوية الولاية ، وهو يمنح الفلاحين مبالغ مالية بفائدة محدودة لا تزيد على 7% ، مما خفف من غلوّ المرابين والصيارفة [407].

أفاد شارل عيساوي إلى أن الدولة العثمانية وقبلها إبراهيم باشا في أثناء احتلاله لبلاد الشام قدم تسهيلات عديدة من أجل الاستفادة من القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي ، فقد سُمح للتجار بالاستقراض من المصرف الزراعي ، إذا كانت لصالح تحسين الزراعة وتطويرها بهدف زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين مردوده [408].

7- ميزانية الولاية :

صدر نظام ميزانية لواء حمص في سنة 1871م ، وتألّف من تسعة بنود حيث قُسمت النفقات في اللواء إلى ستة أقسام، وهي:

- الداخلية - المعارف - النافعة.

- المالية - التجارة - الشرعية.

وجرى تنظيم هذه النفقات في فصول وأقسام متعددة في الخزينة المركزية في العاصمة إسطنبول

التي شُدّت على عدم جواز صرف أي مبلغ خارج الحدود التي تحدّها الخزينة المركزية.

أولاً: نفقات ولاية دمشق ، بما فيها لواء حمص وبقية الألوية ، فهي على الشكل الآتي:

1- رواتب الموظفين العاملين في اللواء..

406 سجلات الوثائق الشرعية، مشوش دفترى لسنة 1272هـ / 1869م.

407 عيساوي. (1990). التاريخ الاقتصادي، ص: 144.

408 عيساوي. (1990) التاريخ الاقتصادي . ص144.

2- نفقات معتادة ، مثل: رواتب عساكر الشرطة الجدد ، وعلاج مرضى السجون ، وغيرهم.

3- نفقات إنشاء الطرق والمطبوعات والمدارس الرشدية وتعميرها ونفقات المهاجرين.

4- التركات والمردودات حيث تعاد الأموال إلى كل من لم يظهر له وريث ثم ظهر أو أملاك لم

يكن لها مالك ثم ما لبث أن ظهر لسبب ما ، وقد جرى هذا النظام على ألوية الولاية بكاملها [409] . بدءاً من لواء حوران إلى لواء دمشق و لواء حماة و لواء حمص ومن ثم لواء بيروت ، غير أن لواء حوران ولواء حمص تعرضوا أكثر من غيرهم للأذى ، لأن نظام العشائر في حوران مارس ظلماً على العشائر، وإقطاعية حمص من الأخرس والدوروي والأتاسي قد مارسوا ظلماً شديداً أوجعوا الفلاح والعامل به [410].

وكان لواء حمص يدفع نفقات إدارته وموظفيه وشؤونه العسكرية من وارداته المحلية كافة ، ويرسل مبلغاً مهماً من دخله السنوي إلى العاصمة إستانبول.

وبموجب النظام المذكور، فإن أي عمل مالي يتعلق برواتب الموظفين أو مصروفات اللواء وألويته لا يجوز الإقدام عليه من دون استئذان نظارة المالية ، وخزينة الدولة في إستانبول [411].

وكانت ميزانية ولاية دمشق تعتمد على ما يقوم الجبات به من جمع الضرائب المفروضة على ألويتها بما فيها لواء حمص وغيره من الألوية التي تسدد ضرائبها بناءً على ضريبة الويركو [412] التي فرضت على الأنفس والأعناق وضريبة البديل العسكري التي فرضت على أهل الذمة ، ومن الضرائب التي دخلت في ميزانية اللواء ضريبة الذخائر حيث كانت تدفع من أجل تسليح الجند والحامية الموجودة في لواء حمص وهذه الضريبة كانت مرتفعة مقارنة مع غيرها من الضرائب حيث كان لواء حمص ممراً لقافلة الحج

409 ولاية سورية، سالنامه سي ، لسنة 1287هـ / 1871م، ص327.

410 بولياك (1949م). مصدر سابق: ص205.

411 لطفي، الدستور ،، م2 . ص: 68-69.

412 ضريبة الويركو: ضريبة كانت تجبى عن أملاك سكان الولايات العثمانية ونفوسهم وقد فرضت بموجب خط شريف كلخانة عام 1839م. وكان لها عدة أنواع منها ويركو الأملاك وويركو الأعناق وغيرها.

الشامي مما استوجب على ملتزميه تزويد حاميته بذخائر إضافية ريثما تعبر القافلة بسلام بعيداً عن هجمات البدو المتكررة عليها وعلى قرى وأراضي اللواء [413].

و فرض على لواء حمص إسوةً بغيره من الألوية في ولاية سورية كلواء حوران ضريبة الأعشار والأغنام بحكم كونه لواءً زراعياً وتحُدُّ البادية أطرافه التي ساهمت في تربية المواشي والدواب . وإلى جانب الضرائب دخلت الرسوم في ميزانية لواء حمص كرسوم الطابو ورسوم الكروم ورسوم جفت ورسم مجرد وغيرها من الرسوم والحاصلات المتنوعة التي تجبى عن المحاصيل الزراعية كالقطن والحريير والسّمسم والبقوليات، والواردات الحيوانية والنباتية المتنوعة الناتجة عن عملية البيع والشراء داخل أسواق لواء حمص أو خارجها مع أسواق الألوية الأخرى [414].

يبين الجدول الآتي ميزانية ولاية سورية في سنة 1858م على الشكل الآتي بحسب الألوية التي تتشابه بطبيعتها الجغرافية مع لواء حمص وفق ما أورده عيساوي [415]:

413 عيساوي. (1990م) التاريخ الاقتصادي، ص640.

414 بلغت صادرات الشام الى لواء حمص في سنة 1833م مقدار 1875000 فرنك . وهي عبارة عن ثمار الفاكهة التي تنتجها غوطة دمشق وبعض المواد المصنعة في دمشق والمستوردة من قبل التجار الدمشقيين من بلاد الهند كالتوابل والبن وجوز الهند. راجع: الحسيني علي: مصدر سابق، ص205.

415 عيساوي. شارل: مرجع سابق، ص640-644.

جدول (2-2) يبين الجدول الآتي ميزانية ولاية سورية في سنة 1858م على الشكل الآتي بحسب الأولوية التي تتشابه بطبيعتها الجغرافية مع لواء حمص وفق ما أورده عيساوي:

نوع الضريبة	لواء حماه	لواء حوران	لواء حمص
الفردة (الويركو)	2,422,602	1,142,059	606,020
بدل عسكري	78,750	118,750	48,750
العشور	-	85,815	12,415
الرسومات	339,495	-	171,778
المجموع	2,502,186	1,346,624	838,963

يورد الجدول السابق إيرادات الضرائب:

البند الثالث 98,230 قرشاً

البند الرابع 511,273 قرشاً ما مجموعه = 609,503 قرشاً

وبهذا يتبين لنا أن نصيب لواء حمص من إيرادات الضرائب كان ما قيمته 30%

أما الأموال التي تمت جبايتها فكانت :

البند الأول 3,029,823 قرشاً

البند الثاني 246,250 قرشاً ما مجموعه = 3,276,073 قرشاً

وهنا تكون حصة لواء حمص من الضرائب التي تم جبايتها 19%.

ثانياً: الإخراجات لولاية دمشق: وهي على الشكل الآتي محسوبة بالقروش:

جدول (3-2) يوضح الاخراجات وفق حسابها بالقروش [416]

الضرائب	لواء الشام	لواء الكرك	لواء حمص	لواء حماة
داخلية	5531291	176548	239288	244877
مالية	1942965	169880	100530	224491
شرعية	112734	34488	28104	41730
عدلية	498648	97116	12548	116664
معارف	46059	13040	4593	25024
نافعة	1000000	-	-	-
فائض وبدلات	875722	1008	65440	51739
ضابطة	7945843	-	-	-
إدارة	1384200	-	126533	-
بوسنة وتلغراف	132000	2520	-	-
المجموع	27,555,100 قرشاً	494,600 قرشاً	577,036 قرشاً	704,525 قرشاً

يتضح من الجدول السابق أن مجموع الواردات قد بلغ 3,885,576 قرشاً ، وأن مجموع

الإخراجات بلغ 29,331,261 قرشاً ، أي إن هناك فائضاً في الميزانية بلغت حوالي 25 مليون قرش.

ويتبين لنا من جدول الواردات أن ضريبتَي الويركو والأعشار، قد بلغت 2,128,053 قرشاً ، أي

أكثر من 75% من دخل اللواء الذي يعتمد على هاتين الضريبتين بصورة مباشرة ، ويتبين لنا من جدول

416 مهمة دفترتي 11321. تسلسل 192-193، ص 81 ب-85. نقلاً عن فاضل بيات (2000م): البلاد العربية في الوثائق العثمانية، مج 1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، اسطنبول، ص 293.

النفقات أن حصة الداخلية والضابطة ، قد بلغت 14,137,847 قرشاً ، أي حوالي 60% من المصروفات على الرغم من عدم وجود أية مصروفات للضابطة في ألوية الكرك وحمص وحماة ، وما يلفت النظر أيضاً هو عدم وجود أية مصروفات للنافعة في الألوية الثلاثة المذكورة ما يدل على عدم اهتمام الدولة بالناحية التعليمية في ألوية الكرك وحماة وحمص الوارد ذكرها سابقاً ، وربما يعود ذلك إلى رغبة الدولة في توفير النفقات لحاجتها الشديدة إلى المال أو لاقتصار التعليم فيها على حلقات المساجد .

إن عدم اهتمام الدولة العثمانية بالأمن في الألوية الثلاثة المذكورة ، قد انعكس سلباً على استتباب الأمن فيها ، ولاسيما لواء حوران الذي عانى كثيراً من هجمات البدو وتعدياتهم المستمرة على السكان و لواء حمص الذي تعرض سكانه وأحيائهم وأراضيهم لعدة غارات من قبل البدو، يقول ريجنكوف: «ليس الجيش العثماني قادراً على حماية منطقة حوران الشرقية الغنية من هجمات البدو وقطاع الطرق ، وأيضاً لواء حمص لا يستطيع المحافظة على الأمن والنظام ، ويتسم دوره بالضعف حتى في المناطق الساحلية الآهلة بالسكان»[417].

وقد بلغت المبالغ المالية المتحصلة من جباية الضرائب في هذا اللواء في سنة 1877م ما قدره 5721877 قرشاً في حين أن الدولة تهمل الناحيتين الأمنية والتعليمية ، و عد لواء حمص كبقية الألوية الخاضعة للدولة العثمانية مصدراً للضرائب ، وليس بحاجة لأية أموال لإدارة شؤونه.

أما ما يتعلق بالتطورات الزراعية التي طبقت بموجب التنظيمات ، فهي شكلية علماً أن الأرض حظيت بقسط وفير من الإجراءات التي أقرتها التنظيمات حيث أوجدت غرفة زراعة أسوة بغرفة تجارة في عموم الولايات وألويتها ونواحيها وذكّرت السالنامات أن مدينة حمص وجدت فيها (غرفة زراعة) مؤلفة من رئيس وثلاثة أعضاء وأمين صندوق، علماً بأنه عُنِّ سابقاً مأمور للزراعة مهمته تسهيل الأمور الزراعية ، وللحق فإن الغرفة الزراعية خففت عن كاهل الفلاح والمزارع كثيراً من المشكلات المفتعلة مع ملاك الأراضي ، هذا التنبني لحماية الفلاح نظرت إليه الدولة بعين الرضا[418]، وحذرت من ممارسة الظلم

417 ريجنكوف، ونسكايا. (1993م). سوريا ولبنان وفلسطين. ترجمة: يوسف عطا الله . بيروت: لبنان. دار النهار للنشر. ص: 373.

418 سورية سالنامه سي لسنة 1302هـ/ 1884م، ص: 183.

على الفلاحين ، لكن هذا التحذير ظل حبراً على ورق ، بالرغم من صدور قانون اسمه قانون الأراضي ، فأعضاء مجلس إدارة اللواء ماعدا المتصرف (أحياناً المتسلم هو من أصول عثمانية وكبار مساعديه أيضاً عثمانيون، أما أعضاء مجلس اللواء هم الملتزمون ورؤساء غرفة الزراعة والتجارة وهي أسماء ومناصب صاغها القانون تماشياً مع العصر[419].

8- صادرات اللواء و وارداته:

أشار البحث بوضوح إلى أن لواء حمص يشتهر بمنتجاته الزراعية إلى جانب ما تنتجه حيواناته. وكان في قائمة صادراته الزراعية حسب ما ورد في المصادر والسجلات لسنة 1282هـ/ 1865م. القمح والشعير والسمسم والحريرو الزيت ، مع العلم إن ما يصدره من قمح وشعير لا يؤمن لميزانه التجاري أي ربح يذكر، ومما يعوضه هو ما يدخل في ميزانه التجاري من إنتاج ثروته الحيوانية[420].

وصدر تجاره الصوف عبر ميناء بيروت عام 1833م بقيمة 925 ألف فرنك فرنسي ، ونرى أن ثروة موارد لواء حمص في الثلث الأول من القرن التاسع عشر اعتمدت على الانتاج الحيواني. وتصدرت المنتوجات الحيوانية صادرات لواء حمص ومنها السمنة الحيوانية والجلد الأصفر والعباءات المصنوعة من الحرير، ونباريش الأركيلة التي كانت تصنع في أغلب الأحيان من أمعاء الحيوانات ولاقت سوقاً رائجة لها في استانبول وباقي المدن العثمانية ، وقدرت قيمة كل تلك الصادرات مجتمعة بالفرنك الفرنسي الذي كان رائجاً في ذلك العصر 240,000 فرنك [421].

مع قدوم عام 1843م. تحولت حمص في تصدير منتوجاتها الحيوانية والزراعية الى ميناء طرابلس الشام فلبى لواء حمص ثلثي احتياجات طرابلس من الحنطة والسمسم والزيت ، أما تربية دودة القز فلم يكن محصولها من الحرير يغطي حاجة السوق في تلك الفترة ، ولم يستطع منافسة الحرير المصنع والقادم من الهند ودول الشرق الأقصى ، لأن الحرير الحمصي اتصف بالخشونة وكان من النوع الرديء

419 سيتم وضع قانون الأراضي في قسم الملاحق لم يطرأ أي تحسن على وضع الفلاحين في لواء حمص، بل على العكس ازداد الرق وتحولت عائلات الفلاح إلى أقنان.

420 سجلات المحاكم الشرعية 11، وثيقة 315، ص198.

421 الحسيني. علي (1981). مصدر سابق، ص205.

بسبب إهماله وإصابته بمرض الفلل [422] ، وعدم العناية بزراعة أشجار التوت اللازمة الى تربيته ، وانعدام وسائل النقل التي تسهم في نقله وتسويقه [423].

ووجد الى جانب القمح والحرير محصول زراعي وهو الشعير الذي ساهم في تأمين معيشة السكان الغذائية والمادية وشكل الى جانب الصوف الذي كان يستعمل في صناعة اللباد في حمص مصدراً اقتصادياً هاماً للسكان [424].

من الممكن التحدث عن نشاط ملحوظ للتجارة في عام 1862م. حيث زادت التبادلات التجارية بين لواء حمص وإنكلترا وفرنسا وزاد الطلب على الصناعات المحلية للواء وفي مقدمتها الصناعات المحلية النسيجية ومنها البشاكير التي أخذت شهرة واسعة في أوروبا ، وبالرغم من أن حاجاته إلى الخيوط القطنية تم تغطيتها بالاستيراد من إنكلترا وفرنسا [425]. ومع ذلك يمكن القول بأن إنتاج أنوال اللواء بكامل مراكزه كانت غير قادرة على منافسة الأنسجة القادمة من أوروبا لقلة إنتاجها في اللواء بسبب بدائية آلاتها التي تعتمد عليها في النسيج وارتفاع أسعارها [426].

ما يمكن قوله: إن واردات حمص كانت متنوعة ، ومعظمها من المواد المصنعة والمنسوجات الأوروبية ، رخيصة الثمن ومتقنة الصنع ، ويؤدي ميناء بيروت دوراً لتسويق منتجات حمص وتصديرها، والقادمة عن طريق طرابلس الشام ، ولا سيما بعدما تحولت طرابلس الشام إلى لواء تابع لولاية بيروت في المرحلة الحميدية [427].

وفيما يتعلق بالسلع المستوردة إلى حمص، كانت عبارة عن أثمار قادمة من دمشق وبعض البضائع كالبهارات والتوابل والبن ، وكانت تأتيها عبر ميناء بيروت ، و نلاحظ أن 75 % يأتي من بيروت ، و 15 % من طرابلس ، و 10 % من دمشق ، إلا أن ما يزيد على 75 % من المستوردات تأتي من

422 الفلل: مرض يصيب دودة القز فيفقد شهيته للأكل ثم تموت.

423 كرد علي. محمد (1983م): مصدر سابق، ج3، ص175.

424 الحسيني. علي: (1981) مصدر سابق، ص207.

425 عيسوي. (1990). التاريخ الاقتصادي، ص: 244.

426 رافق. (1984). مجلة دراسات تاريخية، ص: 151.

427 عيسوي. (1990). التاريخ الاقتصادي، المرجع السابق، ص: 245.

بيروت لقلة تكلفة أجور النقل ، ولسهولة الطريق البري والأمان الذي حظي به هذا الطريق على عكس طريق طرابلس ، يعاد شحن نحو تسعة أعشار على الأقل إلى طرابلس عبر البحر، ومن ثم تنقل على ظهور الجمال ، أو البغال إلى وجهتها ، وذلك بسبب خدمات الرصيف المزدهم ، والتكلفة العالية للشحن عبر السكك الحديدية ، مع عيب النقل في رفاق بسبب ضيق مقياس السكة [428] . ناهيك عن الحاجة لإقامة خدمات جمركية كافية في بيروت.

بدأ وجود السكة الحديدية الجديدة في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر يترك ثقله في مجال النقل فبدأت أعداد الحيوانات المستعملة في مجال النقل تتناقص ، حيث أرسلت الجمال إلى مصر للحصول على سعر أفضل مما هو عليه في سورية ، إلى جانب تأثيرها في الصناعات النسيجية في هذه المدن حيث صدرت المواد المختلفة إلى دمشق ومصر، والمنتجات الرئيسية هي الصوف الذي صُدِّرَ إلى الخارج ، فضلاً عن الشعير ، والقمح، والزبدة، أرسلت إلى بيروت والمناطق المحيطة بها بشكل أساسي كما أسلفنا سابقاً. يوضّح الجدول الآتي أهم الصادرات من ميناء بيروت وقيمتها بالجنيه الإسترليني (£) [429]:

جدول (2- 4) يوضح أهم الصادرات من ميناء بيروت وقيمتها بالجنيه الإسترليني (£):

المادة	حماة	حصص	المجموع (£)
الصوف	30000	10000	40000
الشعير	90000	90000	180000

428 إن خط حلب- رفاق كان أوسع من خطوط السكك الحديدية الأخرى بينما خط رفاق- بيروت كان ضيقاً مما أعاق الوصول السريع إلى البحر . للمزيد راجع: هولكو، متين. (2011) الخط الحديدي الحجازي. القاهرة: مصر . دار النيل، ص: 213.

429 Labaki,B. Intraduction a L' histoire économique du Liban. Beyrouth(S.n),1984, pp327-343.

57000	30000	27000	القمح
30000	6000	24000	الزبدة
307000	136000	171000	المجموع (£)

جدول (5-2) النسب المئوية للصادرات ميناء بيروت:

المادة	حماء	حمص	المجموع
الصوف	%75	%25	%100
الشعير	%50	%50	%100
القمح	%47	%53	%100
الزبدة	%80	%20	%100
المجموع	%63	%37	%100

وتعقياً على ما ورد سابقاً يتبين من الجدولين السابقين أن المنتجات الرعوية المصدرة من لواء حماة فاقت ما نسبته 62%، بينما لم يكن لواء حمص يصدر في تلك الفترة سوى 37% من انتاجه الحيواني (الزبدة والصوف).

في حين لقيت الزراعة والإنتاج الزراعي في لواء حمص أهمية كبرى حيث كانت كمية صادراته تتعدى 66% من الإنتاج وهذا يدل على وفرة المحصول والاستفادة من الفائض في عملية التجارة ، بينما لواء حماة كانت كمية الإنتاج قليلة وهذا بدوره ما انعكس سلباً على كمية الصادرات الزراعية والتي لم تتعدى 33% من حاصلاته.

9- التجارة:

كانت التجارة بنوعيهما الداخلي والخارجي هي المحرك الأساسي لاقتصاد الدولة العثمانية ، الذي يأتيها من ولايتها وألويتها. ولذلك عمل السلاطين العثمانيين على منح الامتيازات التجارية للدول الأوروبية لتنشيط عملية التجارة إن كانت البرية أو البحرية ، والاهتمام بمقوماتها من تأمين الطرق التجارية ووضع حاميات عسكرية على الطرق لحمايتها من غارات البدو وتعديات قطاع الطرق ، وبنيت الخانات على الطرق لاستراحة القوافل التجارية ، وكثيراً ما قامت داخل هذه الخانات المبادلات التجارية بين التجار العرب والأجانب ، قبل وصولها الى الأسواق أو حتى موانئ التصدير. التي كان في مقدمتها بالنسبة لبلاد الشام ميناء طرابلس الشام وبيروت وبعد ذلك صيدا [430].

وعلى الرغم من أن بيروت تُعدُّ المرفأ الطبيعي لدمشق كما ذكرنا سابقاً ، إلا أن مدينة صيدا عدت الأكثر أهمية لاعتبارات عدة ، منها أن السكن فيها كان معقولاً قياساً بدمشق وأن مخازن التجارة ليست باهظة [431].

9-1- التجارة الداخلية :

تُعزى قنوات التجارة السورية إلى الجغرافيا ، حيث تقف مجموعتان من السلاسل الجبلية العالية بين مدن المناطق الداخلية والساحل ، ومن خلال الفتحات الجبلية مرت الطرق التجارية ، أما بالنسبة إلى شمال سورية كانت إسكندرونة الميناء الرئيس ، فهي تتمتع بمرفأ طبيعي ممتاز ، وتدفقت معظم تجارة حلب على طول الطريق من خلال الفجوة التي تشكلت من قبل نهر عفرين ، إلا أن جزءاً صغيراً من تجارة حلب مرَّ عبر اللاذقية ، على طول طريق عبور العاصي في جسر الشغور ، واستمراره على طول النهر الكبير الشمالي. كانت حلب هي المركز التجاري الرئيس في شمال سورية ، الذي ترتبط تجارته بجنوب الأناضول ، و شمال العراق [432].

430 سجلات المحكمة الشرعية طرابلس الشام ، سجل 76، ص. ص 10-17، 21-27.

431 عيساوي. (1990). التاريخ الاقتصادي، ص: 256.

432 عيساوي (1991م). تأملات في التاريخ العربي، ط1، بيروت ، لبنان، ص 101.

أما المنفذ لداخل سورية ، فقد ارتبط مع مدينتي حمص وحماة ، ومع شمال لبنان إلى طرابلس .
طريق حمص إلى طرابلس ، وبعد هذا الطريق قصير المسافة ، ومع تدني الأسعار ظل منخفض نسبياً
بالنسبة لأسعار النقل ، علماً أنه يمر عبر الفتحة الجبلية بين السلاسل الجبال[433].

تميزت حمص بشخصية تجارية ، تفردت بها عن غيرها من ألوية ولاية الشام ، لأنه من الألوية
التي تكثر فيها الزراعة والثروة الحيوانية ، وأن بعض قراه ليست بالقوى الغنية . إلا أن موقعها أعطاه
مكانة متميزة بين طرق التجارة ، وللعلم فإن التجارة تطورت في القرن التاسع عشر الميلادي ، واحتلت
المرتبة الثالثة من حيث عدد العاملين فيها ، ناهيك أن التجارة ليست علماً بقدر ما هي فن وذكاء وأسلوب
مرن، يتعامل به التجار مع مريديهم وبأسلوبهم استطاعوا حماية أنفسهم من ظلم وجشع جبات الضرائب ،
فقد كان التجار في الدولة العثمانية وألويتها من دون مؤسسات ، وتؤخذ منهم الضرائب بناء على التخمين
، ولم يكن هناك تواصل بين التجار قبيل استعمال التغراف والبريد[434].

لم يكن تجار لواء حمص حاذقين كتجار حلب ودمشق ، ورغم ذلك تمكّن بعضهم من استعادة
مكانتهم لدى شرائهم الأراضي والأموال والعقارات وغيرها[435] ، علماً بأن الدولة العثمانية باشرت منذ
عشرينيات القرن الثامن عشر إلى إصدار قوانين خاصة بالتجارة ، وكانت غرفة تجارة حلب التي أُسست
في عهد السلطان محمود الثاني سنة 1828م أول غرفة تجارية في بلاد الشام.

أشارت المراسيم السلطانية إلى ضرورة تشجيع التجارة ، وضرورة حس التصرف مع التجار
وإصدار المراسيم اللازمة للتجارة التي تسهم في نشاطها ، وزيادة حيويتها ، شريطة الالتزام بالمعاهدات
والقوانين الموقعة مع الدول الأوروبية ، لم يستغرق السلاطين زمناً للخروج من نظامهم الذي اعتادوا عليه ،
وهو التابو (ممنوع للمس) ، وفي سنة 1843م صدر فرمان من السلطان عبد المجيد بتأسيس غرف
تجارية في الولايات وألويتهم كافة ، فأسست الغرفة التجارية في مدينة حمص مركز اللواء[436].

433 عيساوي(1991م) تأملات في التاريخ العربي، ص106.

434 برقان، عمر. (1975). الملكية الزراعية والتجارية في بلاد الشام. إستانبول: تركيا. ص: 280.

435 برقان، عمر. (1975). الملكية الزراعية والتجارية في بلاد الشام، مرجع سابق، ص: 281.

436 كرد علي، محمد(26 19م). ج4، مصدر سابق ، ص263.

من غير الممكن أن تضم الغرفة التجارية أناساً من خارج الأسر الإقطاعية ، فضلاً من امتلاك الحجر والشجر في اللواء ، فقد احتكروا الغرفة التجارية التي افتتحت بمدينة حمص [437]، يستحيل على الدولة العثمانية وتنظيماتها انتزاع الأسر الإقطاعية من لواء حمص ، لأن ممثليها في إستانبول قبل التنظيمات وبعدها يحرصون عليهم ، ويقدمون لهم الدعم اللازم.

للعلم فالتجارة ليست مهنة ولا صناعة، وإنما هي حرفة يجب على من يرغب الخوض في غمارها أن يمتلك الحنكة والذكاء الى جانب الثروة والمال ولا يخلو الأمر من النفوذ والخبرة للترويج إلى بضائعه. ولهذا ترى في لواء حمص امتن التجارة عائلات محدودة وتوارثها الأبناء جيلاً بعد جيل.

تمارس التجارة من قبل أهالي القرى بشكل محدود جداً حيث يسرحون بها إلى أسواق لواء حمص أو مدن اللواء [438] ، أو الأسواق التي تقام، فسوق حمص يقام كل خميس، وسوق رأس المعرة الذي يقام كل يوم أحد [439]، وهذه الأسواق أقرتها الدولة العثمانية ، ففيها جميع المنتجات الحيوانية والصناعية والنسيجية وأقيمت خصيصاً لمساعدة الفقراء ، ويتدافع جميع تجار مدينة حمص أو غيرها لعرض منتجات أسواقهم [440].

صحيح أن أسواق حمص لا تقاس بأسواق المدن الكبرى كدمشق وحلب وبيروت وإستانبول ، وهي تستمر فقط يوماً واحداً من الصباح الباكر حتى منتصف الليل ، والدولة تحرص على هذه الأسواق وتهيأ لها الأماكن في المدينة أو خارجها [441]. يعرض في هذه الأسواق كل شيء من الحمام والدجاج وحتى الحذاء كما تعرض الأدوات المنزلية الجديدة و القديمة ، حيث يعرض أهالي القرى ما لديهم.

إن التجارة الداخلية في لواء حمص كانت عبارة عن علاقة تبادلية بين الريف والمدينة من جهة، والبدو وسكان الأرياف من جهة أخرى، ونستطيع القول أن سكان القرى كانوا صلة الوصل بهذا التبادل

437 سالنامه ولاية سورية لسنة 1312 هـ / 1894، ص: 127 .

438 سورية سالنامه سي،ص: 160.

439 سجلات المحاكم الشرعية حمص، سجل 64 لسنة 1292 هـ / 1875م، وثيقة 418

440 سجلات المحاكم الشرعية حمص، سجل 61 لسنة 1289 هـ / 1872 م، وثيقة 546.

441 سجلات المحكمة الشرعية سجلات حمص 60 ، وثيقة 547 .

التجاري المحلي أو الداخلي ، واقتصرت التجارة الداخلية على بيع منتجات المدينة المصنعة محلياً إلى أهالي القرى والبدو، تُعدّ مدينة حمص الدعامّة الأساسيّة لاقتصادها، حيث صدرت الألبان والأجبان وبعض المنتجات الزراعيّة إلى بقية أفضية اللواء ، كما صدرت منتجاتها إلى ألوية اللاذقية و طرابلس الشام^[442]. واشتهرت حمص ببيع المواشي التي يحضرها البدو الى أسواقها لبيعها فيها ، ولا سيما الأغنام والماعز^[443].

وكانت تسوق البضائع المصنعة ضمن مناطق حدود اللواء ، وربما تُباع منتجات حمص في المناطق المجاورة لحدود اللواء ، كما أن التجارة ما بين حمص وحماة كانت دائمة ومستمرة على مدار السنة ، حسب ما أفادت به السالنامات أن الدولة اتبعت حمص إدارياً إلى لواء حماة^[444]. (الحق يقال تعرض كل من لوائي حمص وحماة إلى تغييرات إدارية كثيرة ، يمكن القول إن هذه التبدلات أسبابها سياسية أمنية متجاهلة مصلحة اللوائين)

تميزت التجارة الداخلية في لواء حمص أنها شبه دائمة ، لأن علاقاتها مع البدو الذين يعدون القاعدة الأساسيّة لتجار الصنایع من سروج وأدوات منزلية وحلويات وأسلحة ، ويقدم البدو لأسواق حمص الألبان والأجبان والإبل والأغنام والسمنة والجبن والزبدة والصوف وغيرها من المنتجات التي يشتهر بها البدو^[445]. وأدت التجارة إلى وجود مهنة المكارية والعكامين (الحمالون) ، كانت تنظم ما يشبه القوافل بجمالهم ودوابهم محملين بالبضائع إلى خارج المدينة^[446].

9-2- التجارة الخارجية:

ارتبطت مدن لواء حمص وقراه بعلاقات حميمة مع معظم مدن الشام ومناطقها وألويتها، كما توجهت تجارته إلى مدينة طرابلس، لأنها ميناء تجاري اعتمده الأوروبيون طوال القرن التاسع عشر

442 سجلات المحكمة الشرعية طرابلس الشام ، سجل رقم 27، لسنة 1279هـ / 1862م ، ص35.

443 سجلات المحاكم الشرعية ، سجل حمص 60، وثيقة 225.

444 سورية سالنامه سي، لسنة 1292 هـ / 1875 م، وثيقة 280.

445 سجل 61 حمص لسنة 1286هـ / 1869م، وثيقة 15، ص3

446 سجل 61 حمص لسنة 1286 هـ / 1869 م، وثيقة 55 .

الميلادي، وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر، توجّه التجار الأوروبيون إلى التمرّكز في بيروت وبسبب تدخل فرنسا بشركاتها أصبح ميناء بيروت يلي ميناء إسكندرونه في الأهمية [447].

هذا التبدل في الأسواق التجارية العالمية دفع حمص لتركيز تجارتهم في مدينة حلب ، وأفادت سجلات اللادقية الشرعية أن بعض الزعامات الإقطاعية في حمص لجأت إلى إقامة شركات في اللادقية مع وكالات تجارية ، قد لا نشهد أن تجارة لواء حمص الخارجية كانت نشطة قبل ثلاثينيات القرن التاسع عشر ، لأن منتجات حمص التي يحملها تجارها كانت عرضة لهجمات اللصوص من جهة أو عجزها عن منافسة منتجات حلب المشابهة تماماً لمنتجاتها [448] ، وهذا يعرّض تجارها إلى الخسارة .

وأفادت سجلات المحاكم الشرعية أن تجار حمص وجدوا بتجارتهم مع مركز الولاية أكثر ربحاً وأكثر أماناً، لأن القلاع المنتشرة المزودة بالعساكر بدءاً من مدينة حمص حتى دمشق ، كانت قادرة على حماية القوافل التجارية سواء قوافل محدودة أو كبيرة ومهمة [449].

استمرت هذه الحالة حتى عام 1897م حيث أنهى من السكك الحديدية التي تربط بين حلب وطرابلس عبر حمص ، بدأ تجار ومزارعو حلب بإرسال بضائعهم ومنتجاتهم بالقطار عبر حمص وطرابلس بدلاً من إرسالها عبر ميناء إسكندرونه ، وعلى الرغم من أن تكلفة الشحن إلى طرابلس للمواد الزراعية أو غيرها 30 فرنكاً للطن ، فقد بقيت هذه الطريق المفضلة لهم ، مقارنة بطريق القوافل إلى إسكندرونه ، بسبب ما وفرته السكة الحديدية من أمن وراحة.

9-3- أهم المواد التجارية:

تقسم المواد التجارية في لواء حمص الى منتجات زراعية ومنتجات رعوية ويأتي في مقدمة :

447 سجلات المحاكم التجارية: سجل 61 / وثيقة 74 .

448 سجل 61 ، مصدر سابق، وثيقة 660 .

449 الحكيم. (1999). مجلة دراسات تاريخية، ص: 291 .

– المنتجات الرعوية:

- 1- الصوف: ويصل إجمالي تجارة الصوف السنوية في حلب وحمص وحماة إلى حوالي 5 مليون فرنك، منها حصة حلب 60 %، وحماة 25 %، وحمص 15 % [450].
- 2- الزبدة: مصنوعة ، بطريقة بدائية جداً ، من قبل البدو من حليب الأغنام. تُجلب من قبل البدو إلى حلب وحمص وحماة. نلاحظ بحسب الكتابات نوعين: الأفضل يعرف باسم سمّنة حديدية والأدنى تدعى سمّنة غريب ، يشتريها التجار، وتعبأ في صناديق النفط القديمة ، وتُرسل إلى مصر، وإستانبول ، وأمريكا (للسوريين الذين يعيشون هناك) ، ومن إجمالي الحجم الذي يتراوح بين 2- 3 ملايين فرنك نسبة حلب 40 % وحماة 40 % وحمص 20 %، والثلث هو حوالي 500 فرنك لكل قنطار من 256 كيلوغرام [451] .

ويقدر المؤلف نفسه كمية زبدة الأغنام التي جلبت إلى حلب و حمص و حماة 1 مليون آقة، بقيمة 2,5 مليون فرنك، وفقاً لإحصاءات التجارة التركية الرسمية لعام (1326 هـ/1910م) .

- 3- الجلود: وتكون بصورة أساسية من الأغنام و الماعز. يحوّل جزء من الجلود إلى مصنوعات ، لكن الأغلب وخاصة جلود الضأن تُصدّر إلى النمسا وألمانيا والولايات المتحدة ، ويذكر أن البدو يجلبون في كل عام 2,122,500 آقة من الصوف إلى سوق حلب وحوالي 1,6 مليون آقة إلى حمص وحماة وزحلة بقيمة إجمالية قدرها 5 ملايين فرنك [452].

– المنتجات الزراعية:

- 1- الحرير: والذي مثلت زراعة أشجار التوت المادة الأولية لإنتاجه من خلال تربية دودة القز على أوراقه لإنتاج الحرير وخيوطه ، واشتهرت ألوية ولاية سورية قاطبة بهذه الزراعة والتي رافقتها حرفة غزل الخيوط الحريرة. ويذكر موليناري قنصل سردينيا في حلب خلال تجوله في ألوية ولاية سورية في أربعينيات القرن التاسع عشر انتشار الأراضي ذات المساحات الواسعة المزروعة بأشجار التوت والتي امتدت حسب وصفه: " من سهول الرملة ماراً بالسهول بين حيفا والأردن وفي حوران ووادي البقاع

450 Guyss. Op. cit . P 219.

ذكر القنصل الفرنسي في ولاية سورية غوي عام 1843م: " أن إنتاج الصوف في حمص بلغ سنوياً مقدار 2000 قنطار.

451 Issawi, Charles. (1988). **The fertile Crescent , 1800-1914** ,Oxford Uneversity Pres . p327

452 Issawi. Charles (1988) op. cit. P 301.

دمشق وصيدا وبيروت ولبنان وطرابلس وحمص وحماء وجبل النصيرية واللاذقية وحلب حتى انطاكية". وكان انتاج الحرير يتراوح ما بين (28-30) قنطار[453]. وكما ذكرنا سابقاً فقد تعرض لداء الفلفل الذي أفقده الكثير من جودته بالإضافة إلى منافسة الحرير المصنع له والقادم من دول الشرق الأقصى.

2- القطن: لقي عناية كبيرة لأهميته الاقتصادية ودخوله في التجارة الداخلية والخارجية ، وصناعة المنسوجات ، فبلغ انتاج القطن ذو التيلة القصيرة 3600 قنطار في السنة ، وبعد إدخال القطن الهندي إلى البلاد وبذل الجهود الحثيثة لتحسين نوعيته ، تراوح الإنتاج ما بين (14-16) ألف قنطار في السنة ، مما ساهم الفائض بعملية التجارة وعد مورداً اقتصادياً جديداً لخزينة الدولة. و كانت تغزله النساء في البيوت على آلات خاصة تسمى المغزل ، ويحيكه الرجال على النول ، واشتركت حمص وحماء في هذه الحرفة وتبادل انتاجها وأخذت شهرة واسعة في المحارم التي لقيت قبولاً في مختلف ألوية ولاية سورية[454]

3- الزيتون: احتلت شجرة الزيتون أهمية كبيرة في الزراعة. وزاد الاهتمام والرعاية فيها خلال الحكم المصري لبلاد الشام. وتشير إحدى الوثائق إلى المراسلات بين مسؤول الديوان في بلاد الشام والسر عسكر يشير فيها الى عدم معرفة سكان لواء حمص وبعض المناطق المجاورة له في زراعة الغراس إسوة بعبكا ولذلك وجب إحضار الخبراء الزراعيين من أجل تعليم الفلاحين أصول زراعة غراس الزيتون وتطعيمه . فيقول : " إن أهل هذه الديار لايعلمون غرس الأشثال فيأتون بنوع صغير من أشجار الزيتون البرية فيغرسونها ثم يطعمونها ، أما أهل نابلس فهم ملمون بغرس الأشثال فينبغي أن يستقدم خبراء منهم" [455] . ولرفع الإنتاج وتغطية الاحتياجات لتصدير الفائض من الزيت كمادة غذائية ، أو مادة تدخل في صناعة الصابون ، جاء الأمر السلطاني لزيادة المساحات الزراعية بغراس الزيتون في دمشق وحماء وحمص أسوة بعبكا ونابلس[456].

453 Sabry; **L Empire Egyptian Sous Mohamed Ali et la Question d orient**, Paris, 1930, pp 352-355.

454 Guyss: op. cit . p219.

455 سجلات سنة 1248هـ / 1833م. سجل رقم 63، وثيقة 199.
456 سجلات الأوامر السلطانية ، لسنة 1290هـ / 1873م، سجل رقم 8.

4- إلى جانب تلك المنتجات وجدت الكروم والتي أدخلها ابراهيم باشا المصري إلى بلاد الشام ومن ضمنها لواء حمص فأمر بعام 1836م بزراعة 264,900 من أشجار العنب[457]. وإلى جانبها قامت زراعة الحبوب بمختلف أنواعها ويأتي في مقدمتها القمح والذرة الصفراء كمادة غذائية رئيسية لسكان اللواء قاطبة . ووصلت ولاية سورية مجتمعة مع ألويتها إلى الاكتفاء الذاتي من محصول القمح ولم تعد بحاجة إلى استيراده[458].

9-4- الطرق التجارية:

لم تخلُ مدن اللواء وقراه من طرق أو بالأحرى من شبكة ، وإن كانت ترابية من التواصل فيما بينها. فالطرق الخارجية شمالاً باتجاه ولاية حلب ، وجنوباً إلى دمشق ، وغرباً إلى ميناء طرابلس وفي الوقت نفسه كانت هذه الطرق طريقاً رئيساً لقافلة الحج ، ناهيك عن القلاع المدججة بعناصر من أوجاقات الانكشارية[459] .

9-4-1- أنواع الطرق التجارية البرية:

وهي الطرق التي توصل لواء حمص بقراه من جهة ، وبما جاوره من أفضية ونواحي وقرى ، فالطريق الواصلة بين حمص ومحيطها تقسم إلى: رئيسة تصل المدنية بالمدن الأخرى للدولة العثمانية ، وفرعية تصل القرى ببعضها ، وأغلب الطرق كانت غير معبدة ، وغير آمنة فبعض القبائل البدوية كانت في أحيان كثيرة تقوم بمهاجمة القوافل التجارية الذاهبة شمالاً أو جنوباً ، لكنها تجنبت التعرض لقافلة الحج لأنها كانت تدرك حرص السلاطين على سلامة الحجاج[460].

457 Sabry: op. cit. p 357.

458 Sabry: op.cit.p357.

459 الدولة العلية سالنامه لسنة 1293 هـ / 1876 م، ص: 150 .

460 سجل طابو:....، ص: 151 . عيساوي.(1990). ص: 144.

أفادت السالنامة أن شبكة الطرق ما بين المركز وبقية الأفضية قرابة 1624 كم ، وربما توسّعت وازدادت طولاً في الجهة الغربية ، ولا سيما باتجاه مناطق الغاب بعكس المنطقة الشرقية ، لم تقدنا التقييمات السنوية عن وجود طرق مرصوفة بالأحجار ، فالطرق بالإجمال ترابية وغير منظمة[461] إن التطور الخدمي الذي شهده اللواء وأفضيته ، أسهم في رصف الطرق وتعييدها ، وهذا ما زاد من سعر تبادل السلع ما بين اللواء وأفضيته من جهة ، واللواء وبقية الألوية والولايات من جهة أخرى .

إن إدخال البرق والبريد والهاتف منذ منتصف القرن الثامن عشر ، زادت الطرق أمناً ونشاطاً ، وغدا بإمكان القوافل التجارية سواء كانت صغيرة أم كبيرة الذهاب ليلاً ونهاراً ، يضاف إلى ذلك فإن الدولة لم تهمل رعاية الطرق وحراستها ، وتزويدها بعناصر حراسة ، وحماية مزودة بالأسلحة النارية[462].

أ - الطرق الداخلية:

طريق دمشق - حمص القادمة من الجنوب والتي تتابع إلى الشمال باتجاه حمص وحلب. رباط حمص - طرابلس: يربط حمص بمدينة طرابلس عبر الفتحة الجبلية. وقد استثمرته شركة وطنية[463]، بطول 49 كم ، وبلغ رأسمال الشركة 28 ألف ليرة عثمانية ذهبية ، ويقسم رأس المال الى 7 آلاف سهم قيمة كل واحد منها 4 ليرات ذهبية ، وبلغ ربح كل سهم ليرة واحدة سنوياً[464] ، وأجرة الراكب في الحافلة من حمص إلى طرابلس نصف ليرة ، واشترطت مدة الامتياز خمسين سنة.

(1) طريق حمص - تدمر: يستمر باتجاه الشرق إلى بغداد، حيث يربط بغداد مع مرفأ طرابلس.

(2) طريق حمص - القصير: ويربط حمص بمدينة بعلبك ، ويستمر إلى مرجعيون ثم إلى

فلسطين.

461 دولة عليّة سالنامة سي 1293 هـ / 1876 م. ص: 158.

462 كرد علي. محمد (1983م): ج5 مصدر سابق. ص235.

463 كما جاء ذكرها محمد أمين صوفي السكري قائلاً: "في شوال سنة 1327هـ/ صدرت الإرادة السلطانية بإعطاء الامتياز للخط الحديدي

بين طرابلس وحمص الى شركة وطنية (دمشق - حماه) ويوشر العمل بها" راجع : السكري. محمد أمين صوفي: سمر الليالي، ج1،

(د.م)، (د.ن) ص105.

464 السكري: سمر الليالي، ج1، ص106.

(3) طريق حمص - الرستن: ويستمر إلى مدينة حمص ثم باتجاه معرة النعمان ليصل إلى حلب ثم الأناضول.

ب- الطرق الحديدية:

يخطئ من يتصور أن الدولة العثمانية كانت تمتلك القدرة على إنشاء خطوط حديدية لضعف إمكانياتها المادية والفنية واضطرابها السياسي ، واعتماد بريطانيا وفرنسا عدم السماح لها أن يقال عنها إنها حمت سكان بلاد الشام وأقامة الطرق الأسفلتية والحديدية ، علماً أن محاولتها تفعلت بصورة مرضية في فترة ما بعد الدراسة ، ومن أبرز ما بنته من خطوط حديدية بما يتعلق بلواء حمص حصراً: خط الحديدي حمص- طرابلس: طوله 102 كم، عرض السكة 44,5 سم.

وبالرغم من أن تاريخ انشاءه خارج حدود بحثنا هذا إلا أنه سيتم التطرق إليه سريعاً لإيراد فائدته في التجارة وربط المدن الساحلية المرفئية بالداخل وتسهيل عملية نقل البضائع والتسويق بالنسبة للدولة العثمانية، أما الدول الأوروبية كان الهدف بالدرجة الأولى بالنسبة لهم تسويق منتجاتهم[465]. ورغم الفائدة التي قام بها هذا الخط إلا أنه لم يلقى أي ترحيب من القبائل البدوية التي كانت تسكن تلك المناطق لأنه أضر بمصالحها التجارية مما أثر سلباً عليها ولهذا قامت بالاعتداء عليه أكثر من مرة، وكان لهذه الغارات تأثير سلبي عليه كما سنورد ذلك.

(فهذا الخط الذي يبلغ طوله 102 كم. قام برأس مال قدره 300 ألف ليرة فرنسية ، وقيمة السهم الواحد فيها بلغ 5 ليرات فرنسية ، واقتصرت على الشركاء الفرنسيين الذين وضعوا شروط المقاوله بأن لا يكون للأهالي حق بالاشتراك في رأس مال الشركة وإنما إنجاز العمل فقط الذي وكّل إلى شركة (الشام - حماة الوطنية) والتي انتهت في مدة سنة ونصف. وتم افتتاحه في عام 1911م. إلا أن هجمات البدو المتكررة عليه وتخريبه أكثر من مرة وسرقت قضايبه بعد ترميمه عام 1912م من قبل الشركة العامة لسكك الحديد بتكاليف وصلت الى 21 مليون فرنك فرنسي أفقده أهميته . لذلك قامت الشركة فيما بعد بإقتلاع

قضبنا هذا الخط ونقلتها الى فرع رأس العين من سكة رأس العين - بغداد. وبذلك جردت حمص من خطها الحديدي الذي يوصلها بطرابلس الشام[466].

10- الموارد المالية في لواء حمص:

ساهمت الضرائب وتركات المتوفين بدعم خزانة الدولة إلى جانب التجارة الداخلية والخارجية ، بسبب المردود الكبير للأموال الذي كانت تحصل عليه من ملتزميها ومتسلميها الذين يتم تعيينهم في الألوية والأقضية والقرى والنواحي التابعة لها ، لذلك نرى الضرائب وتنوعها رفد خزانة الدولة بأموال ساهمت الى حدّ ما بسد العجز الذي كانت تعاني منه الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، ومن هذه الضرائب التي فرضت على لواء حمص:

10-1- ضريبة العمال المكلفين:

تعود هذه الضريبة إلى سنة 1862م، حيث صدر قانون عثماني يجبر كل عثماني لمدة عشرين عاماً أن يعمل لمدة أربعة أيام في ترميم الطرق وإصلاحها ، ويمكنه التخلّص من هذه الضريبة بدفع مبلغ 4 فرنكات سنوياً [467] ، وكانت تسمى هذه الضريبة بالسخرة. وهي تتلّخص بأنه ، كلما رأت الحكومة لزوماً لمشروع عام كافتتاح الطرق وتعبيدها تجمع أبناء البلاد القادرين على العمل ، وتستخدمهم من دون أجر إلى أن تنتهي تلك الأعمال ، واغتتم المصريون فرصة زيارة السلطان عبد العزيز خان لمصر في سنة 1869م، وشكوا إليه ضررهم من هذه الضريبة ، فأعلن في الحال إلغاء هذه الضريبة من سائر الولايات العثمانية[468] ، واستعاضت عنها الدولة في سنة 1869م بنظام الطرق والمعايير الذي كلف الذكور الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16- 60 سنة بالعمل مدة 4 أيام في السنة في خدمة الطرق العامة أو دفع مبلغ يتراوح ما بين 20-30 قرشاً[469].

466 Haut, commissariat de la republique Française en Syrie et au Liban: La Syrie et Le Liban en 1922, p144, Edition F,ile Larose 1922.

467 الحسني، النظام الضرائبي،، ص: 231.

468 العظمة. عبد العزيز (2002): مرآة الشام، مرجع سابق، ص: 331.

469 فرحات يونس. (1970). الضرائب العثمانية في سورية. بيروت: لبنان. دار الشروق. ص: 231.

كما منع النظام تطبيق هذا القانون في مواسم الحصاد والزراعة ، وأسقط القانون هذه الضريبة عن العمال الذين تبعد سكنهم عن مكان العمل مسافة تقدر بأكثر من نصف يوم ، أي 12 ساعة ، إن ما فرضته الدولة أحدث إرباكاً في الولايات كافة ، فقد امتنع أهالي بعض الألوية عن أعمال السخرة والضريبة، واحتموا بالجبال كيلا تطالهم يد الدولة ، وعدّها جودت عصياناً على الدولة [470]

10-2- الضرائب والرسوم:

عرّفت الدولة العثمانية بصفتين رئيسيتين ، هما :العسكر والضرائب ، وتذرعت بذرائع في كثرة فرضها للضرائب والرسوم والغرامات ، وأكثر ما ألم أهالي ولاياتها ليس كثرة الضرائب فقط ، بل طريقة جبايتها، وتجاهلها لظروف المزارعين والفلاحين.

يشير الدكتور عبد الرحمن بيطار إلى طريقة جباية الضرائب وآثارها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للفلاحين. واستغلال المتسلمين للناس وحدثو الفتن والاضطرابات نتيجة للظلم والفقر الذي تعرضوا له فيقول:" قامت بعض الفتن بحمص غضباً من سلوك الموظفين الماليين ، وهم نسيم الصراف وبني اسكندر وبني سمعان اليازجي عمال الخزينة سنة 1823م. الذين أصبحوا أغنياء وبنوا دوراً كبيرة"[471]. وكان ذلك أيام ثورة اليونان وفترة إنشغال الدولة العثمانية بإخماد هذه الثورة وما واجهته من تدخل الدول الأوروبية.

ويذكر الكثير من المؤرخين قيام ثورات وفتن و اضطرابات نتيجة سوء معاملة المتسلمين وارتفاع قيمة الضريبة المجبأة ، أو فرض ضرائب جديدة انهكت كاهل الأهالي في لواء حمص ، ومنها على سبيل المثال:

470 جودت باشا، تاريخ جودت، ج4. ص: 412.

471 بيطار. عبد الرحمن (2018م): حمص دراسات في تاريخها وآثارها، ط1، مطبعة التقنية ،حمص، ص247.

ضريبة (الفروة) التي فرضت على الناس في زمن المتسلم (محمد آغا ابن خير الله) عام 1826م بأمر من والي الشام (صالح باشا). مما أدى الى ثورة الأهالي على المتسلم نتيجة ظلمه واستباحته الحرمات[472]

10-3- ضريبة المعارف :

بموجب نظام المعارف العمومية الذي صدر في سنة 1869م أنشأت الدولة صندوقاً للمعارف ، وكانت أمواله عبارة عن المخصصات الأميرية ، والإعانات السنوية التي يدفعها سكان اللواء وطلاب المدارس ويتم صرف هذه الضريبة على بناء المدارس ، ودفع رواتب المعلمين [473]

10-4- ضرائب و رسوم متفرقة:

وكانت الدولة تتقاضى ضرائب متفرقة مثل ضريبة الغابات التي تفرض على ما يجلب للوقود أو أخشاب البناء . و فرضت رسوماً على بيع اللباد والعباءات المصنوعة منه ، وزراعة القطن والكروم وصناعة الحرير ، وبيع الأغنام والمواشي. و فرض على كل فرد تقديم ربع ما يملك من المواشي والحبوب تحت اسم «تكاليف حربية» ، وقد دفع لواء حمص من جراء هذه الضريبة ما يعادل ما دفعته ثلاثة ألوية من الضرائب، لأن أفضيته غنية بالمواشي ، مما عرض بعض الملاك إلى تهريب مواشيهم لقاء هذه الضريبة التي فرضتها الدولة عليهم [474].

استوفت الدولة ضريبة على الطوابع المالية تضاف على كل إيصال مشعر باستلام أموال لخزينة الدولة ، وفي سنة 1900م أصدرت الدولة طابعاً مالياً باسم «سكة حديد الحجاز» وقيمته قرش واحد[475] وهناك ضريبة الإحتساب التي كانت تستوفيها الدولة على رسوم القبانية أو الوزن وأحمال الدواب ، ومقدارها 7% من قيمة المنتجات الواردة إلى المدن التي لا يوجد فيها دوائر للجمارك والأرصفة

472 سجل المحكمة الشرعية حمص، 72، ص145.

473 لطفي، الدستور، م2 ، ص: 185.

474 الغصين، فائز.(1918م). المظالم في سوريا والعراق والحجاز. [د.ن.]. [د.م] . ص: 85.

475 فرحات.بيونس (1970): مرجع سابق، ص: 231.

، وقيمتها 1% من ثمن ما يباع في الميادين العامة [476] ، كما فرضت الدولة ضريبة على صناعة القطن والحريز والمتاجرة بهما [477].

10-4-1- رسوم المحاكم :

وهي الرسوم التي كانت تستوفيها المحاكم الشرعية والمدنية عن المرافعات التي تجري فيها [478]، وقد زيدت هذه الضريبة بنسبة 100% بعد إعلان الدستور في سنة 1876م [479]. وعثر في سجلات المحاكم الشرعية والمدنية في لواء حمص على الكثير من السجلات التي حوت مرافعات ودعاوى لإثبات ملكية أو نقل ميراث أو تحديد وتقسيم تركات وبالمجمل استحق عليها رسوم وجب على الأفراد المعنين بهذه الدعاوى تسديدها [480]

10-4-2 - رسم الطابو:

وتتقاضى هذه الضريبة دوائر الدفتر الخاقاني على نقل ملكية الأراضي والعقارات ، وقد شملت هذه الضريبة جميع ألوية ولاية دمشق بما فيها لواء حمص [481].

بعد دراسة التجارة الداخلية والتعرف على أهم المنتجات الرعوية والزراعية والإشارة الى أشهر مراكزها التجارية والضرائب المفروضة على السلع والبضائع والرسوم المترتبة على عملية البيع والشراء، لا بد من ذكر أسماء التجار والملاكين الواردة أسماؤهم في سجلات إحصاء عام 1922م. حيث تم اقتباس أسماء التجار حسب مواليدهم و اعتمدنا في هذه الجداول مواليد التجار التي تتدرج ضمن الفترة الزمنية لدراستنا هذه حسب ما جاء في هذه السجلات 1808- 1876م ، وصنفنا التجار حسب الحي الذي ولدوا فيه.

476 الغصين. (1918م). ص: 74.

477 لطف باشا، الدستور، مجلد 2، ، ص: 591.

478 للمزيد عن هذه الضريبة انظر: لطف، الدستور، ج 1،، ص: 130-141.

479 ويون، جب. (1971). ج 2، ص: 306.

480 سجلات المحاكم الشرعية في لواء حمص، سجل رقم 72، ص 37.

481 الدستور، م 1 ،، ص: 51.

جداول بأسماء التجار وفق ورود مواليدهم في دائرة النفوس مدينة حمص اعتماداً على

احصائيات عام 1922م التي وفرتها لنا دائرة النفوس في مدينة حمص:

جدول رقم (2-6-1)

حي باب الدريب		حي جمال الدين		حي ظهر المغارة	
اسم التاجر	مواليده	اسم التاجر	مواليده	اسم التاجر	مواليده
نجيب ابراهيم زهراوي	1856م	نصر الله فحوش	1862م	عبد الواحد الحبال	1865م
الحاج شمس الدين أفندي طيارة	1857م	عبدو شقرا	1863م	محمد السباعي	1867م
حنا فرح	1847م	بديع رزق	1864م	أنيس بريجاوي	1872م
سليمان خلوف	1864م	عيسى السرياني	1864م	محمود الحبال	1872م
سامي سركيس	1867م	الياس حنا طوبيا	1857م	رشيد كرامي	1870م
حبيب الحصني	1871م			جبران كرامي نقولا	1856م
حافظ نقولا عبود	1872م			الحاج عوف بن عبد الرحمن عوف	1859م

جدول رقم (2-6-2)

حي باب الدريب				حي باب الفاخورة	
مواليده	اسم التاجر	مواليده	اسم التاجر	مواليده	اسم التاجر
1864م	عمر الجندلي الرفاعي	1863م	توفيق الزهري	1873م	عارف محمد ناصيف
1857م	عبد القادر بسمار	1870م	محمد أنيس جندل الرفاعي	1863م	سليم لويس
1869م	أنيس الأتاسي	1864م	صادق الرفاعي	1863م	نعمان عبد الملك
1869م	انيس سرياني	1869م	ابو الخير توكل	1874م	توما زيتون
1857م	ميخائيل ناصر	1858م	سليم الاخرس	1858م	فارس شقرة
1862م	يونس غراب	1872م	كامل عبود	1874م	رمزي خماسية
1867م	نجيب طرابلسي	1863م	راغب الخوري شهدا	1876م	قيصر حراب
1859م	زكي حداد	1872م	سرحان شحود	1859م	حامد صافي
1861م	محمد سعيد الحجة	1863م	بديع زيتون	1872م	رشيد شريك
1861م	انيس الجندلي	1871م	دياب شريط	1864م	مطانس عوض الراس
1870م	ياسين بن أنس طرابلسي	1857م	جبران صروف	1874م	محمود الطراشة
1874م	نعسان الرفاعي	1862م	انطوان جرجس طرابلسي	1873م	أبو الخير طباع
1867م	توفيق طرابلسي	1872م	محمود رجوب بن بلال		
1872م	رشيد نجم	1860م	ابراهيم تيزيني		
		1867م	توفيق عبود		

جدول (2-6-3)

حي باب السباع				حي باب هود	
مواليده	اسم التاجر	مواليده	اسم التاجر	مواليده	اسم التاجر
1868م	حافظ غنوم جرجس صباغ	1864م	عبد الغني حاكمة	1873م	محمد كيشي
1864م	محمد سعيد دراق السباعي	1867م	مصطفى بللي الصوفي	1868م	صادق عبارة
1870م	عارف الدروبي	1875م	راغب بللي الصوفي	1864م	محمد كامل طليمات
1866م	مختار الدروبي	1857م	رضوان حاكمة		
1868م	محمد شاكر حاكمة	1863م	عمر النجار		
1862م	جبران جرجس سعد	1871م	الشيخ ابراهيم الطرزي		
1875م	محمد دراق السباعي	1858م	جورجس سلوم		
		1861م	عبد الرحمن جندلي		

جدول (2-6-4)

حي بني السباعي					
اسم التاجر	مواليده	اسم التاجر	مواليده	اسم التاجر	مواليده
يونس ظليمات	1872م	رضا الأشقر	1872م	عيسى ضوماط	1874م
عيسى العاقل	1872م	محمد خالد السباعي	1871م	أنيس بني	1861م
بدوي خالد السباعي	1874م	شكري رزق	1875م	بدوي الغبرة	1872م
خالد برغوت	1872م	رشيد الخياط	1872م	محمد نعيان سالم	1846م
محمد الاكشر	1852م	محمد علي افندي ابن محمد حجو	1864م	يوسف كركور	1874م
ضوماط سرقيس	1843م	أنطوان طرابلس	1875م	عبدو حداد	1862م
عبد المجيد السباعي	1860م	راغب الحموي غطاس	1868م	فارس سمعان	1864م
جبران جبيلي	1863م	فارس الحموي	1862م	توفيق سلوم	1874م
حافظ صباغ	1874م	حبيب قنواتي	1859م	عبد الحميد الحاج يونس	1875م
ناجي عاقل	1861م	أنطوان عبود	1861م	محمد نجيب الوفاي	1874م
جبران نعمة عبود	1864م	نقولا عبود	1861م	محمد صباغ	1865م
محمد شريف حاكمي	1874م	عطا الله حبيب عطا الله	1873م		

جدول (2-6-5)

حي الحميدية					
اسم التاجر	مواليده	اسم التاجر	مواليده	اسم التاجر	مواليده
رسول شاهين	1866م	عبد الله معصراني	1864م	حافظ شاهين	1859م
اسماعيل بن محمد سحلول	1867م	عبد ناجي السباعي	1871م	جمال مرعشلي	1869م
عبد القادر مراد	1868م	عبد المجيد دعاس	1870م	عبد الغني كريدية	1852م
يحيى الخانكان	1875م	أحمد الحبال	1872م	ضومط غاتا [482]	1859م
عبد السلام طليمات	1864م	مرشد شقرا	1862م	أحمد عباس	1860م
محمد خالد الرفاعي	1864م	نعمان الحصني	1868م	محمد سليم السباعي	1859م
إلياس الخوري	1866م	محمد عروب	1870م	إلياس حداد	1866م
عبدو مسوح	1864م	أديب عكاري	1872م	نعمة الخياط	1864م
نعمة البصاغ [483]	1860م	سليم الخياط	1876م	حوري حلابو	1868م

بعد الاطلاع على السجلات المتنوعة عبر مراحلها المتعددة من سنة 1800-1876م ، والتي كان أكثرها وفرة بين عامي 1830-1840م فترة الحكم المصري بسبب الاستقرار الأمني والتنظيم الإداري والسياسي الذي حظي به لواء حمص. والذي ساهم في تحول العلاقات التجارية للواء مع الخارج (مصر

482 ضومط غاتا: تاجر ارمني المذهب وجد اسمه ومواليده في سجلات دائرة النفوس في حمص

وبيروت) وزيادة واردات التصدير والاعتماد على مواد محدودة في الاستيراد ، وإنشاء نظام تجاري جديد يعتمد على التعامل بالسندات والكمبيلات ويوثق العلاقات التجارية مع الغير وتدوين الدفاتر الخاصة بعملية البيع والشراء والأجار للبيوت والمحال التجارية ، والدعاوى التي احتفظت بها السجلات من التشكي والتأخير بعدم الدفع، واطلعتنا بعض السجلات على عقود ضمان السمك من بحيرة حمص (قطينة) ونهر العاصي ، وصيده من قبل آل دراق السباعي المقيمين في حي باب الدريب ، الذين كانوا يدفعون أموال لخزينة الدولة العثمانية مقابل تلك الأعمال التجارية التي يقومون بها[484].

- دعوى من سجل المحاكم التجارية (سجل 61 / وثيقة 71):

دعوى مقدمة من أهالي محلة باب هود: من آل البريجاوي وبارودي وآل حاكمة ، على المستأجر عبد الرحمن آغا عوف الكردي ، دعوى على معمل لصباغة الغزل مع وجود خمسين عاملاً يقومون بنشر الغزل فوق الاسطحة ، ويشرفوا على مشاهدة النساء والنظر إليهن ، إضافة إلى وجود مكان آخر لوضع (البلان) الشوك ، الذي يتخذ للوقود مما يسبب الحريق ، ويطلبون تأمين بناء لهذا العمل بحيث يكون أفضل وأنسب وخارج البلدة ، وبشكل صحيح وأفضل مما هو عليه. مع إجراءات ومراقبة من بلدية حمص من حيث البناء الصحيح مما لا يضر بالصحة للعمال وللجيران القاطنين بقريهم[485].

وبقراءة سريعة للأحياء وأسماء التجار الذين ولدوا في تلك الأحياء ، نرى تميز حي الحميدية عن غيره من الأحياء بكثرة الأسر الغربية عنه والوافدة إليه من القرى الغربية له، أو القرى القريبة منه مثل : (القصور والقرينتين وصدد وفيروزه وصافيتا ومشتى الحلو) بهدف العمل والمتاجرة أو السكن فيه وعده المؤرخون من الأحياء المفتوحة للسكن والعمل. ويعتبر هذا الحي إلى جانب حي بني السباعي من أكثر الأحياء استقطاباً للعائلات التي امتنعت التجارة ، هذا وإن دل على شيء يدل على دورهما ونشاطهما المتزايد في عملية التجارة والتبادل التجاري.

484 سجلات المحاكم التجارية: سجل رقم 80 / وثيقة 45.

485 سجلات المحاكم التجارية: سجل رقم 61 / وثيقة 71.

وخير مثال التاجر " نعمة الصباغ " الذي قدم من مشتى الحلو واستقر في حي الحميدية وامتهن التجارة فيه وذلك حسب ما ورد في سجلات دائرة النفوس في حمص [486].

11-الخدمات في لواء حمص :

11-1- البرق:

دخل نظام البرق إلى الشام في 1276هـ/ 1859م ، والبريد 1286هـ/ 1869م. [487] ، كانت الشبكة الرئيسية بين دمشق وحلب ، حيث تفرع من السلك الشمالي فرع امتد بين حمص - طرابلس ، وحمص - بعلبك - حماة.

11-2-البريد:

كان البريد بواسطة السعاة على ظهور الخيل ، أو الحمام الزاجل. لم تظهر الخدمات البريدية الرسمية في الدولة قبل عام 1841م. ولاقى البريد العثماني منافسة كبيرة من قبل الشركات الأجنبية التي تعهدتها كل من فرنسا وانكلترا ، والتي أقامت خدمات بريدية لها في بعض ولايات الدولة العثمانية لنقل المراسلات الرسمية بين الدولة العثمانية وألويتها [488] ، وهذا ماشكل عائق أمام تقدم البريد العثماني في بداية تأسيسه ، لأنه لم يستطع مضاهات تطور وتقدم البريد الأوروبي ، ولا منافسة مكاتب البريد المصرية واليونانية.

وبقي الوضع على حاله إلى عام 1874م. حيث تم إلغاء مكاتب البريد الخاصة بالبريد المصري واليوناني ، والإعتماد على البريد العثماني والشركات الأجنبية التي بقيت منافسة له حتى عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي ألغى امتياز تلك الشركات وتفرّد البريد العثماني بمهمة الإشراف عليه وجمع

486 سجلات دائرة النفوس حمص ، 1922م، ص22 وما بعد.

487 كردعلي. (1983). ج 5. ص : 235.

488 هرشلاغ، ز.ي(1973):مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط. تر. مصطفى الحسيني، بيروت، دار الحقيقة، ص101.

الضرائب المفروضة عليه ، ومع دخول القطارات استعملت السكة الحديدية ، وكان يؤمن تبادل الكتب والصحف الرسمية ، والملفات والصرر داخل الدولة وخارجها.[489]

12-الصناعات في لواء حمص:

لا يمكن القول إن لدى لواء حمص صناعة بما تحمله الكلمة من مضامين ، وتقتصر صناعاتها اليدوية والحرفية على المستلزمات الزراعية بصورة رئيسية ، وعلى صناعات الأدوات المنزلية الحديدية والخشبية ، وعلى صباغة الجلود والنول لغزل القطن والصوف والمنسوجات الذاتية للفرد ، ولم تكن صناعاتها رغم بساطتها أقل من صناعات بقية الألوية ، وهي تفي بالحاجات الضرورية للعيش بحدود الإمكانيات المتاحة للواء. يخضع لإدارة دولة تحبو نحو التطور الحضاري بكل مناحي الولاية ، أما فيما يتعلق بالصناعات التي وجدت في لواء حمص في فترة الدراسة ، فقد تشابهت الصناعة في لواء حمص مع الصناعات في ألوية الولاية ، وكذلك مع صناعات مركز الولاية (الشام ، دمشق، وفترة الدراسة ولاية سورية) ، وصناعة اللواء، ركزت بالدرجة الأولى على تلبية حاجة الناس الضرورية من غذاء ولباس وأدوات زراعية بدائية وتقليدية، وبعض الأسلحة التقليدية أيضا.

وبما أن مدينة حمص ليست مدينة شاطئية ، وكل طرقها برية ، ومواصلاتها تعتمد بالدرجة الأولى على الإنسان والحيوان ، فإن الصناعة في اللواء ركزت على هذا الجانب الذي يسهل نقل منتجات حمص إلى ريفها ، لكونها مدينة داخلية ، وأفضيتها أيضا داخلية ، وبتعبير أكثر دقة ، فإن صناعاتها كانت لتلبية حاجات الحضر والبدو على حد سواء [490].

وقد ظلت صناعة اللواء تقليدية تعتمد على الجهد العضلي ، وفي فترة البحث، ودفن الدولة العثمانية لتراثها وتقاليدها في سلة القانون الفرنسي، وتسرب الأوروبيين إلى البلاد العربية، ولا سيما بلاد الشام بما فيها حلب، فإن تطورا متسارعا دخل إلى الصناعة اليدوية، وسارع قلة لإقامة صناعات بآلات

489 Shaw,stan fordj.& Shaw, Ezel Kural (2002), History of the Ottoman Empire and Modern Turyke. Vol.#. Cambridge; Cambridge University press. P230

490 سالم . لطفية محمد (1990م) : مرجع سابق ، ص158.

أكثر حداثة[491] ورغم التطور الصناعي الذي شهدته الصناعة في العالم، ظل أصحاب الحرف اليدوية محافظين على صناعاتهم الرائجة لدى معظم سكان اللواء وأقصيته.

ظلت الصناعات اليدوية في ولايات بلاد الشام تقليدية ووراثية قروناً عدة ، وإذا كانت قد تطورت وتحسنت ، فإن القرن التاسع عشر هو القرن الذي أسهم في تطورها ، نتيجة سياسة الاحتكاك مع الأوروبيين، وظل الأوروبيون يقدمون خبراتهم الصناعية إلى صناعي بلاد الشام بما فيها لواء حمص ، وقد أشار البحث إلى وجود الجاليات الأوروبية ، وإسهاماتهم في زيادة الوعي الصناعي لأصحاب هذه الحرف التي وقفت في وسط العصر ما بين متطورة وتقليدية ، وأي منهما لم يبلغ الآخر[492].

إن سكان ريف لواء حمص ، كانوا يتطلعون إلى صناعة تساعد على حل مشكلاتهم الزراعية بالدرجة الأولى وتصنيع منتجاتهم ، وقبول الأسواق لم يصنعه الحرفي في قريته أو ينتجه الفلاح من حراثة أرضه[493].

12-1 - صناعة النسيج:

عُدَّت صناعة النسيج بكل أصنافه من أهم الصناعات وعدّ الحرير من أبرز المواد التجارية وأهمها قبولاً ورواجاً لدى التجار من جهة ، وحاجة الأسواق الضرورية له من جهة أخرى ناهيك عن رغبة الجاليات الأوروبية في الاستحواذ على الحرير في سائر الألوية والولايات في بلاد الشام[494].

فقد اشتهرت صناعة المنسوجات الحريرية والقطنية بالجودة والإتقان ، وهي عبارة عن قماش محوك طوله تسعة أذرع ، وعرض ذراعه متر واحد ، وتفتنوا في نقشه وصبغه ، وكانت قديماً لباساً عاماً لأهالي البلد حتى جاء اللباس الغربي ، ومن الصناعات الجميلة الشال القطني والحرير والشملات ،

491 رافق. عبد الكريم. (1984م). الاقتصاد الدمشقي في مواجهة الاقتصاد الأوروبي، مجلة دراسة تاريخية، العددان 17 و18. دمشق: جامعة دمشق. ص121.

492 رافق. (1984). ص: 127. بالمناسبة تجار الأقمشة استوردوا قماش من حمص لفنيته.

493 سجل محاكم حمص الشرعية، لسنة 1278هـ/ 1861م، رقم 12، وثيقة رقم 973.

494 يشار، أوزجان. (1981). الصناعات اليدوية في بلاد الشام، أنقرة: تركيا. ص: 158.

وأيضاً صناعة المشدات والعباءات من الصوف والوبر، كما أنها لباس عامة الفلاحين، كما أن هناك عباءات من الحرير تمتاز بألوانها وأناقتهـا[495].

تباينت الآراء بحسب سجلات حمص الشرعية ، لأن معظم الصناعات لمدينة حمص هي: صناعات نسيجية كالحرير والأقمشة ، واتضح لدى قراءة السجلات أن أصحاب الحرفة الصناعية اليدوية امتلكوا أحقية الاستغناء عن بعض العاملين لديهم[496].

توفر في مدينة حمص أكثر من 4000 نول مع إنتاج سنوي قدر بـ 9 مليون فرنك ، والعمالة حوالي 12000 في مجال النسيج وغيره من الحرف اليدوية المرتبطة به ، وكانت مهارة النساجين في حمص معروفة بالفعل في العصور القديمة ، والأقمشة الحريرية والمذهبة المصنوعة هنا كانت محل تقدير[497]. وتحدثت سجلات آل مدور في حمص عن امتهانهم وإتقانهم لصناعة الأثواب الموشحة بالقصب الفضي والذهبي والاتجار به مع الدول الأوروبية ففي عام 1873م. تحدث وثيقة خاصة بهم عن صناعة الأثواب والاتجار بها أو إرسالها الى الإستانة كضريبة مفروضة عليه لأنه ملتزم: "كان المرحوم أنيس بن مصطفى مدور المولود في حمص عام 1818م يصنع الأثواب ويقدمها هدية الى رجالات الدولة في الأستانة بحكم أنه ملتزماً ومتعداً لتقديم البدلات المقصبة لحاشية السلطان"[498].

وتذكر تلك السجلات أملاكه في قرية الغنطو وغيرها من القرى والتي لم يبق منها إلا الشيء القليل لأن أحفاده باعوا قسماً كبيراً منها.

تألفت في حمص الثياب البلعسية نسبة إلى كورة البلعاس ، واشتهرت حمص منذ القدم بمصنوعاتها من الأقمشة ، وقيل إن حمص تأتي بعد إسكندرونة من حيث الناتج وبصورة عامة اشتهرت كل مدن سورية بالمنسوجات ، ولقد عانت هذه الصناعة من دخول المنسوجات الأوروبية إلى الدولة

495 يشار، أوزجان.(1981م). الصناعات اليدوية في بلاد الشام، المرجع السابق ، ص161.

496 سجلات المحكمة الشرعية ، سجل رقم 40، ص204 .

497 بازيلى . قسطنطين (1988) . سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم العثماني . بيروت دار الفكر الحديث . ص278.

498 سجلات المحاكم الشرعية حمص. السجلات الخاصة بآل مدور، ص234.

العثمانية ، حيث تفوقت على الصناعات المحلية لرخص ثمنها وكثرة تلوينها وأشكالها[499] ، ومن أهم ما أنتجته تلك الصناعة: العباءات، والكوفيات، والزنانير، والشراشف، والديما، واللحف، والبرانس، والبراقع، والجلاليب، والقمصان والمفروشات، وقد حظيت حمص بصناعة المفروشات ، قياساً بإمكان صانعيها الذين أثبتوا مهارتهم وفنيتهم في زركشة الأقمشة اللازمة للمفروشات الخشبية التي تصنع في المدينة نفسها[500].

12-2- الصناعات الجلدية:

إن اهتمام أهالي لواء حمص وأقصيته بتربية الثروة الحيوانية من أغنام وماعز وإبل وأبقار دفع الأهالي للاستفادة من جلودها ، فقد كانت تدر عليهم ثروات مالية تساعدهم على معيشتهم ، والعمل على الحفاظ على تلك الحيوانات لمنافع مادية وغذائية وغيرها[501].

استغل سكان لواء حمص فوائد الحيوانات التي تُربى لديهم ، فأقاموا عدة دباغات لدباغة الجلود التي تحظى بسوق رائجة وبأسعار جيدة ، تحصل المدايع على حاجاتها من الجلود عبر المسالخ أو من الموزعين مباشرة ، وتختلف أسعار الجلود قبل دباغتها وبعدها ، فجلود الأبقار الأكبر حجماً والأكثر سعراً ، وأسعارها حوالي 224 قرشاً سنة 1871م ودباغة جلود الأبقار تختلف عن دباغة جلود الماعز والأغنام ، ولكل منهما اسم مميز ، فدباغة جلود الماعز والأغنام يسمون بالحوارين ، أي دابغو الحور، ودباغو جلود الأبقار يدعون دباغو السختيان[502].

حرص الدباغون على نظافة الجلود قبل صناعتها ، لأن هذه الخطوات والمراحل بترتيبها وانتظامها ودقة عملها تسهم في تسابق المشتريين عليها

499 كرد علي. (1981). ج3، مصدر سابق، ص: 222.

500 كرد علي. (1981)، ج3، مصدر سابق، ص225.

501 عيسوي. (1990). التاريخ الاقتصادي، ص: 122 .

502 سجلات المحاكم الشرعية حمص، سجل رقم 60 لسنة 1282 هـ / 1865م، وثيقة 419 ، ولدى قراءة السجلات الشرعية يتضح أن صناعة الجلود في اللواء مزدهرة، وتصدر الجلود المصنعة إلى سائر الولايات وأسواقها.

لذلك أنشئت في حمص المدايق وتم تجهيزها بالأحواض اللازمة للدباغة ، فخصص لكل نوع من الجلود أحواض خاصة بها كدباغة جلود الأبقار وجلود الأغنام وجلود الماعز ، ونشطت هذه الحرفة ولاقت اهتماماً ودعماً في فترة الحكم المصري لبلاد الشام حيث استدعى إبراهيم باشا الخبراء من مصر من أجل النهوض بهذه الصناعة لحاجته الشديدة لصناعة الأحذية لجنده[503]

إن لكل مهنة شيخاً خاصاً، يشرف على سير العمل فيها، ويدافع عنها، ويمنح هواة دباغة الجلود شهادة خبرة تؤهل حاملها إلى العمل في المدايق والاستفادة من الجلود لصناعتها بحسب حاجة السوق[504]. ودخلت صناعة الأحذية والمطارح والرباطات والرشمات في صناعة الجلود ، وكل ما يلزم الحيوانات كالخراج والبرادع والسروج المصنوع وجهها من الجوخ المطرز بالحريز والقصب. واعتمدت في صناعة الأحذية الفاخرة والتي امتازت بالدقة والاتقان على الجلود المستوردة من البلدان الأوربية والتي نافست الجلود المحلية بالمثانة واللمعان فلقبت القبول عند الأثرياء وخاصة النساء في اقتنائها[505]

3-12- الصناعات المعدنية:

(1) **الصناعات النحاسية:** اعتمدت الصناعات المعدنية في فترة الدراسة على الجهد العضلي لأصحاب المهنة ، يضاف إلى جهدها ، فهي تحتاج إلى مؤهلات فنية عالية ، وقد برع صناعها بتقديم صناعات معدنية متميزة ، وحظيت معادن لواء حمص بطابعها الذي يدل على أنها حموية الصنع .

واشتهرت مدن بلاد الشام بصناعة النحاس ، وهي مهنة مربحة ورائجة ويمارسها عددٌ من الأهالي، وحمص واحدة من مدنه التي اهتمت بصناعته. يقوم صناع الأدوات النحاسية بطرق صفائح النحاس على حسب ما يرغب المشتري ، والنحاس يستورد صفائحه ، ومن أبرز ما يصنعه النحاسون الطناجر، والصحون، والأطباق، والمصافي، والمقالي ، مع جميع ما يلزم للطبخ من أدوات، مثل: كفاير،

503 رستم. أسد: الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا، المجلدان الثالث والرابع (إدارة الشام) 1834م، وثيقة 43، ص116.

504 أفاد السجل رقم 60 لسنة 1285 هـ / 1865م أن محمد الأعرج كان شيخ الإسكافية.

505 كرد علي.(1981): ج4، مصدر سابق، ص227.

وكبجاة، كما يصنع الصواني والهواوين وأجراس الكنائس والصحاف والمباخر والفوانيس والمصابيح[506]، وفي بعض الأحيان يتجول النحاسيون بمصنوعاتهم بين القرى لبيعها ، وتُعد القبايل البدوية من أكثر مشتري صواني النحاس، ولاسيما الهواوين التي تستخدم في تحضير القهوة المرة التي يشتهر بها البدو[507].

لا يقتصر النحاسون على صناعة النحاس ، بل يصنعون أدوات رائعة من القصدير . ولهم سوق خاصة بهم يقع بنهاية شارع باب هود.

(2) **الصياغة:** يزاول هذه المهنة عمال من مسيحيين وأرمن ويهود ، و تحتاج صناعة الذهب والفضة إلى دقة ومهارة ، وقديماً كانت الدولة توزع النقود الذهبية والفضية لصياغتها ، وتميزها بعلامات خاصة بها [508]، وأيضاً يصنعون أدوات الزينة والحلق والخواتم والأساور الذهبية والفضية[509]. لم يكن سعر الذهب ثابتاً في أي زمان ومكان، وفي الدراسة، مثلاً: الحلق بوزن مثقالين ونصف ثمنه 95 قرشاً.

جدول (2- 7) والجدول التالي يعرف بأسماء الصاغة الذين زاولوا المهنة في القرن التاسع عشر.م

والأحياء التي ولدوا فيها والعائلات التي ينتسبون إليها[510].

الاسم	الحي	مواليد
رفول الحامض بن ابراهيم	جمال الدين	1851م
عبدو عريضة	جمال الدين	1851م

506 سجل 63 لسنة 1290هـ / 1873 م ، وثيقة 95 .

507 اليوسف، عبد الودود (1968م). طوائف الحرف والصناعات في القرن السادس عشر . مجلة الحوليات الأثرية ، مجلد 19 . ص: 94 دمشق.

508 سجل 60 لسنة 1296 هـ / 1879م، وثيقة 214 ، ص120.

509 سجل 61 لسنة 1281هـ / 1864 م، وثيقة 148 ، ص89.

510 سجلات 78 لسنة 1302هـ / 1884م، صفحات متعددة.

اسحق لولو بن عبد الله	جمال الدين	1863م
راغب عريضة	جمال الدين	1874م
حنا حليقتو	جمال الدين	1874م
مرشد الصباغ	جمال الدين	1874م
نجيب بن حنا نعرو	جمال الدين	1876م
عبد الله نقاش	باب تدمر	1841م
حافظ أفندي نقاش	باب تدمر	1870م
نقولا الغربي	الحميدية	1871م
مطانس شقرة	الفاخورة	1858م
جرجس فنواطي	بني السباعي	1857م

بعد الإطلاع على السجلات الخاصة بالصاغة في لواء حمص يتبين من خلال الأسماء والكنيات التي تم قراءتها، أن غالبية هؤلاء الصاغة ورثوا هذه الحرفة عن آبائهم وأجدادهم الذين برعوا فيها واتقنوها بشكل جيد، والغالبية من الطوائف غير الإسلامية (المسيحية واليهودية) حتى أن الوثيقة ذكرت اسم

صائع من الطائفة الأرمنية الكاثوليكية ، وكان يتنقل بين حمص وعينتاب في فترة الثمانينات من القرن التاسع عشر حسب ما أشارت إليه الوثيقة[511].

(3) **الحدادة:** تُعدُّ الحدادة من المهن المهمة ، وهي مطلب عام وخاص ، وفي حمص هناك سوق الحدادين ، ووجد في بعض المناطق ، حدادون بدائيون ، وأهلها مختلفون في الصناعة : فمنهم من يصنع الآلات العربية ، وهو قسم مخصوص، ومنهم من يصنع آلات الحرث وغيرها، كالمجارف ، والسكك للحرثة، ومنهم من يصنع الزناجير للخليل ، وغير ذلك من الأدوات ، ومنهم من يصنع الآلات التي تلزم لنجارة المحلات والأبواب ، ومنهم من يصنع الكوائن كالمدافئ والطباخات ، ومنهم من يصنع المفاتيح ، وأنواعاً من الآلات الحديدية : كالغالات ، والسواقط[512].

إن الحدادة مهنة مربحة ، فهم يصنعون الأسلحة والخناجر والسيوف التي كانت سابقاً تصنع من الفولاذ المستورد من الهند على شكل قضبان ، وقد تراجعت صناعة الأسلحة لتقتصر فيما بعد على تصليح المعطوب منها [513]

12-4 - صناعة الزجاج : وهي صناعة قديمة قدم سورية ، والزجاج المصنوع محلياً أدنى من البلور الذي يستورد من أوروبا ، حيث يميل لون الزجاج المحلي إلى الخضرة ، أما البلور فيأتي شفافاً ، ومنه تصنع الزجاجات النفيسة المعروفة بالكؤوس ، والزيادي ، وقد انحطت هذه الصناعة نتيجة للمنافسة الأوروبية.

12-5 - الصناعات الخشبية: توافرت الأخشاب اللازمة للصناعات الخشبية بلواء حمص ، حيث توفرت أشجار الحور والجوز والسرو والصنوبر المستعملة في إقامة البيوت والسقوف سواء بالريف أو بالمدينة[514]

511 سجل آل الزهراوي، لسنة 1884-1885م. وثيقة 82. ليس مستغرب أن نرى سجلات في المحاكم الشرعية في حمص خاص بأسر بعينها كآل مدور أصحاب الأملاك والتجار. وآل الزهراوي نقيباً أشرف حمص.

512 سجل 62 لسنة 1867 م، وثيقة 35 . تعددت أماكن وجود حمص مابين حماه ودمشق.

513 سجل 64 لسنة 1875 م، وثيقة 280 .

514 اليوسف. (1968م). مجلة الحوليات الأثرية، ص 100 .

ما يمكن قوله: إن لواء حمص بأشجاره المتنوعة تسهم في إقامة صناعة خشبية متعددة المهام ومتعددة الأشكال [515] ، ومن الخشب تصنع مواد منزلية ولا سيما بالريف. وقد اشتهرت حمص بصناعة طاوولات الطعام والمضافات ، والكراسي المزخرفة بالصدف ، وهناك من يعمل في أصناف الخشب ، من رفع خشب السقوف ، وعمل الطوانات لها ، مع عمل ما يلزم من أبواب ونوافذ ، ومنهم من يعمل في دكانه ما يلزم للبيوت من السكاملات ، والطاوولات ، وصناديق الخشب ، والدواليب المتنوعة ، فمنهم من يصنع آلات للعربات باختلاف أنواعها ، كالعجلات والأباريق ، والصناديق. ومنهم من يصنع آلات الفلاحة كالعصي والمجارف، وآلة السكة للحرث ، كالبرك ، والياصول. ومنهم من يصنع ما يلزم لتعمير البيوت الجديدة ، وترميم العتيقة.

13- المكايل والأوزان والنقود:

تبعاً للتقاليد المتوارثة، فإن الاقتصاد العيني لم يعرف النظام المتري الذي ابتدعه نظام إنتاج السلع المتطورة، فالولايات العربية في القرن الثامن عشر، على سبيل المثال، لم تكن تعرف مقياساً موحداً لقياس الأراضي المحروثة أو المروية ، فمساحة الفدان الواحد كانت تتغير تبعاً لنوعية التربة التي يستطيع زوج من الثيران حراستها في مدة معينة، أما حجم العدان [516] فيوقف على ظروف الري ، لأن عدان تعني مساحة الأرض التي يمكن إروائها بوساطة قناة الري خلال نهار وليلة [517].

وكانت وحدة قياس الطول تحسب كما في القرون الوسطى على أساس طول ست حبات من الشعير من الحجم المتوسط توضع في صف متتابع [518]. ومن الطبيعي أن وحدات قياس المساحة والطول والحجم كانت تختلف باختلاف المدن والمناطق ، ولم تلاحظ أية محاولة جدية لإزالة الفوارق في

515 اليوسف. (1968م). مجلة الحوليات الأثرية، ص 102 .

516 العدان: كانت تحسب مساحة الأراضي المروية بالعدان (الساعة) و= 24 ساعة ، أي يوم كامل. البياحة 517 Gabriel .(1977). Op. Cit, p65.

518 وهينتز. (1970). المقاييس والأوزان الإسلامية وتحويلها إلى النظام المتري. موسكو: روسيا. ص ٦٢ .

المقاييس أو وضع معايير جديدة للقياس في القرن الثامن عشر. على أن القوانين العثمانية الموضوعة للولايات كانت تتضمن بنوداً تحدد أحجام المقاييس والمعايير المحلية بدقة [519].

تُعدُّ المكايل والأوزان من أسس مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، كما عُدَّ الدرهم أساس نظام الأوزان الإسلامية عامة ، ويليه في الأهمية المتقال الذي يستند إلى السوليدوس الرومي البيزنطي ، وبهاتين الوحدتين تُحدَّد جميع الأوزان الأخرى [520].

أ- الأوقية: وتستعمل في شراء مواد تموينية كثيرة من الصعب تعداد استعمالها ، يتعامل بها الفقراء الذين يشترون سلعهم الغذائية كالسكر والشاي والقهوة بما يتوافر لهم من نقود بالأوقية ، وأشار عيسوي الى اختلاف أوزانها من منطقة الى أخرى ، ففي دمشق تساوي الأوقية 50 درهماً ، وفي حلب 60 درهماً ، وفي حماة 55 درهماً وفي حمص 71 درهماً ، و كل درهم $4 \times 31 = 189,4$ غرام [521]

ب- الرطل: وله استعمالات كثيرة ، ويُعدُّ الرطل مقياسَ الربح والخسارة بالنسبة للفلاح ، وقد أجمعت المصادر على أن الرطل هو ثابت في مختلف الدول والأماكن ، ويساوي 12 أوقية. وفي لواء حمص الرطل يساوي 3 كغ وهو متعارف عليه حتى الآن ، ويوجد إلى جانبه في بعض

قرى اللواء معيار المسحة ويستخدم من أجل وزن الحبوب $= 1/10$ القنطار [522].

والأوقية = 4 دراهم أي 1,5 كغ ، وبضيف علي باشا مبارك أن العلماء اتفقوا على وزن الدرهم والمتقال ، واختلفوا في مقدار الرطل [523].

ويقول أبو عبيدة: إن صاع النبي صلى الله عليه وسلم يساوي خمسة أرطال وثلاث الرطل والمد يساوي أربعة أرطال ، فالرطل يزن 138 درهماً ، وقد أيد العلماء والفقهاء مقولة أبي عبيدة [524].

519 كان التجار الفرنسيون أول من شعر بالحاجة لوضع مقاييس موحدة فاقترحوا على ظاهر العمر وضع نظام مقاييس موحدة في المناطق التابعة له في فلسطين.

520 عامر . محمود (1991). المكايل والأوزان والنقود، سورية، دمشق، ص35.

521 المقرئزي، تقي الدين أحمد بن علي. (1298هـ). رسالة في الأوزان والأكيل الشرعية. القسطنطينية. ص: 3 .

522 مبارك. علي باشا (1892م). الميزان في الأقيسة والأوزان. بولاق: مصر. ج2. ص9.

523 مبارك، علي باشا. (1306). الخطط التوفيقية لمصر القاهرة. بولاق: مصر. ج 2.

524 مبارك. (1892). المرجع السابق، ص: 65 .

ت- أقة: وحدة وزن عثمانية تزن 400 درهم حوالي 1,28 كغ [525].

ث- القنطار: وهو اصطلاح وزني شائع في مختلف الأصقاع ، وخاصة عند العرب ، حسب ما قاله جودت ، القنطار في مقدمة الكلام عند العرب [526].

يساوي القنطار 100 رطل ، وقال ابن منظور في كتابه "لسان العرب" : القنطار معيار وكيل وزنه أربعون أوقية من الذهب [527] ، وللقنطار أوزان متعددة:

- رطل الذهب = 10,000 دينار يساوي 42.33 كغ من الذهب.

- ورطل الفلفل = 100 رطل ، وكل رطل 144 درهماً ، أي إنه يزن 45 كغ ، والآن يساوي 44,921 كغ.

- والقنطار الليثي = 100 رطل ليثي وكل رطل = 200 درهم أي 62 كغ.

- القنطار الجردي = 100 رطل جردي ، وكل رطل 312 درهم ، أي 19,7 كغ [528].

- التتكة: وهي المكيال الرئيس لدى الفلاح وتستعمل أوزانها حسب المادة التي يكال بها ، فتتكة الحبوب تختلف عن تتكة الزيت وتتكة البرغل والشعير وغيرها من المواد الأخرى.

الدرهم وهو أساس الأوزان ، ويزان به الفضة ، وهو يساوي ستة دنانق واثني عشر قيراطاً وأربعة وعشرين طسوجاً وثمانية وأربعين حبة وستة وستين عشيراً ، لأنه قد قسم إلى ثمانية وأربعين قسماً وسمي كل قسم حبة ، وقسم إلى ستين قسماً وكل قسم يسمى عشيراً ، ولإيضاح ذلك نقدم الجدول:

جدول (2-8) جدول يبين العملات المتداولة وقيمة كل عملة وما يقابها من العملات الأخرى [529]:

النوع	درهم	دنانق	قيراط	طسوج	حبة	فلس	عشير
درهم	1	6	12	24	48	96	60
دنانق		1	2	4	8	16	10

525 عامر، محمود.(1991). مرجع سابق، ص: 42 .

526 جودت. (1988-1989). ج 3 . ص: 279 .

527 ابن منظور، لسان العرب، انظر: مادة قنطار باب الرء وفصل القاف.

528 عامر.(1991): مرجع سابق، ص: 50 .

529 سورية سالنامه سي ، لسنة 1293هـ/ 1876م، ص24.

قيراط			1	2	4	8	5
طسوج				1	2	4	2,5
حبة					1	2	3,25
فلس					1/2	1	0,625
عسير					4/5	0,625	1

وهناك أوزان كثيرة ، وتختلف استعمالاتها وسَعَتها ، بحسب مكانة استعمالها. وقد اعتمدت الدولة الكيلة الإستانبولية لدى فرض ضرائب عينية لتمويل السراي الهمايوني الذي يضم مطبخاً كبيراً و 20 مطبخاً صغيراً، ويستهلك في كل يوم في وجبة الظهر 20 كيس برغل و 20 كيس رز و 60 خروفاً و 40 ثوراً و 100 طير دجاجاً وحمماً وإوزاً، وهذه تتكفل فيها الولايات كل حسب إنتاجها [530].

تري الباحثة: إن هذه المصروفات الإضافية التي فرضت على الولايات شكلت عبئاً مادياً زائداً الى جانب الضرائب التي كانت تجبى من السكان بكافة طبقاتهم وشرائحهم الاقتصادية والاجتماعية، وكانت سبباً في هروب الفقراء من الفلاحين وهجرهم لأراضيهم تاركينها بوراً دون زراعة ، وما طبق على الفلاحين طبق على التجار الصغار وأصحاب المهن والحرف اليدوية الذين عانوا كثيراً من أجل تسديد ما وجب عليهم من ضرائب عينية كانت تجبى بالسلاح لترسل فيما بعد إلى السراي الهمايوني باسم الولاية و الأولوية التي تتبع لها بقراها ومزارعها.

أما من حيث النقود المتداولة في لواء حمص، فهي النقود المتداولة في الدولة العثمانية بعموم ولاياتها وألويتها وأقضيّتها ونواحيها ، وتعدّ دراسة النقود تعبيراً حقيقياً ، وكشفاً واضحاً لهوية الدولة ومكانتها الدولية على الصعيد الاقتصادي والتجاري . و بالنظر إلى النظام النقدي السائد في الدولة العثمانية نجد أنه في الواقع نظام يعتمد على ثلاثة معادن لنقوده المتداولة هي الذهب والفضة والنحاس. لا توجد وحدات

ثابتة ومحددة بدقة لأنواع النقد الثلاثة ، بل إن بعض القطع النقدية ولاسيما الفضية ، يصعب نسبتها إلى وحدة نقدية بعينها [531].

ويزيد الأمر تعقيداً أنه كان يُسمح بتداول نقود من أقاليم مختلفة ، تختفى حيناً و تظهر حيناً آخر ووصل الأمر في نهاية العصر العثماني إلى درجة أصبح فيها النقد الأجنبي هو المعيار الأول لتقويم النقود المتداولة.

ورغم أن النقود مثل جميع السلع الأخرى تُعدُّ سلعةً اقتصاديةً تدخل في عمليات التبادل ويقدمها أو يعرضها أطراف هذه العمليات شأنها في ذلك شأن السلع الأخرى ، إلا أنه ينبغي النظر بتحفظ شديد إلى النقود العثمانية التي يصعب عدّها نقوداً سلعية ، إذ نادراً ما تتكافئ قيمها الاسمية مع قيمة ما يمثّلها من المعدن وزنا ونقاوة في السوق [532].

فقد جرت عادة الحكام أن يسعوا لتحقيق أكبر منفعة من وراء صنع النقود ، وهذه المنفعة لم يكن من المستطاع تحقيقها إلا بإعطاء النقود سعراً تداولياً إلزامياً أو عن طريق قيمة إسمية لها أعلى من قيمتها الجوهرية ، أي قيمة ما تحتويه من معدن الذهب أو الفضة.

وفضلاً عن ذلك ، فإن القيم النقدية للمعادن النفيسة للذهب والفضة تتوقف كذلك على عوامل أخرى غير العلاقة بين القيمة الاسمية والقيمة الجوهرية لها، وأهم هذه العوامل:

- ١ - الكمية المتاحة من الذهب والفضة التي يحددها إنتاج المعدنين أو استيرادهما وتصديرهما.
- ٢ - الطلب الكلي على المعادن النفيسة الذي ينقسم إلى شقين ، أولهما الطلب على المعادن النفيسة لاستعمالها كنقد ، وثانيهما الطلب على المعادن النفيسة لاستعمالها في وجوه الاستعمال الأخرى كالصناعة والزينة والغالب أنه ما إن يختار أي معدن للاستعمال النقدي حتى يصبح الطلب النقدي أهم من الطلب الكلي عليه حتى تتوقف قيمة المعدن على تقلبات ذلك الطلب النقدي [533] .

531 فؤاد هاشم عوض. (1974). اقتصاديات النقود والتوازن النقدي. القاهرة: مصر. دار النهضة العربية. ص: 11.

532 محمد زكي شافعي. (1962). مقدمة في النقود والبنوك. القاهرة: مصر. دار النهضة العربية. ص: 32.

533 برعي. محمد خليل. (١٩٧١). مقدمة في النقود والبنوك. القاهرة: مصر. ص: ٥٨.

إن هذه العوامل السابقة تفسر ما ذكره الرحالة والقناصل من أن أنصاف الفضة كانت تتمتع بقيمة افتراضية أكبر من قيمتها الحقيقية ، وقد ظلت تحتفظ بهذه القيمة رغم التلاعب بمزيجها أو سبيكتها ، وذلك من أجل تلبية ضرورات الدفع في العمليات التجارية الصغيرة والكبيرة ، والتي كانت في الواقع الأمر ذات قيمة أكبر من كمياتها المتداولة في الأسواق.

ومما يزيد من صعوبة بحث الأسعار وقيمة النقود أن الأسواق المحلية كانت عرضة للاضطراب وتذبذب الأسعار، نتيجة لاختلال نظام النقد ، وعدم ثبات قيمة العملة ، حيث لا يكاد يمر عام دون حدوث تغيير في قيمة العملة أو إلغاء عملة وسبك عملة أخرى[534].

ولما كان مصير العملة العثمانية المتداولة في أي ولاية مرتبطاً بالعملات العثمانية في الدولة بصفة عامة، فقد كان التغير المستمر الذي يصيب العملات في الآستانة مؤثراً للغاية في النقود في باقي الولايات، وكان من الظواهر السائدة إلغاء التداول ببعض أنواع النقود ، واستبدال غيرها بها ثم تقدير قيم رسمية جديدة للنقود التي لم يتناولها الإلغاء[535].

وقد تضافرت جهات عدة في الإدارة العثمانية للبلاد للتأثير في أسعار صرف العملات المختلفة ، وهو ما أدى إلى تعرض قيم النقود للتغيير السريع ، ولا يعكس كثرة التعديل أن الدولة العثمانية كانت ساهرة على مراقبة نظام العملة ، ولكن الحقيقة هي أن كل التعديلات كان يراد منها ما يعود على بيت المال من فائدة بجعل سعر المبادلة في مصلحته وكسب الفرق بين قيمة النقود الأسمية وقيمتها الحقيقية[536].

ومن جهتها كانت الدولة العثمانية ترسل أوامرها بتحديد أسعار صرف العملات المتداولة في الولايات، وكثيراً ما كان يحدث وقت إرسال الضرائب أن تخفض قيم النقود المتداولة ، مما كان يجعل عبء الضرائب أكبر مما كان عليه ، وهو ما يعود بالنفع على الخزنة المرسلة إلى الآستانة[537].

534 فؤاد هاشم، عوض (1974م) : مرجع سابق، ص47.

535 زكي شافعي، محمد (1962م) ، مرجع سابق، ص94.

536 فرحات. يونس (1970م). مرجع سابق ، ص235.

537 المرجع السابق نفسه ، ص237.

ويبدو أن تضارب أسعار الصرف والندرة النسبية للنقود العثمانية قياماً للطلب عليها ، كانا وراء استمرار العمل بنظام المقايضة في بعض المناطق ، وكان هذا النظام معروفاً في الوثائق بالمقابلة ، والسبب تغير أسعار الصرف ، كانت الوثائق تحرص في حالات كثيرة على ذكر نسبة السعر في وقت إبرام العقد، حتى لا تنهار عملية البيع[538].

لم يكن لدى العثمانيين أنصاف حلول في تعاملاتهم مع أعدائهم من جهة أو رعاياهم من جهة أخرى، وإن الفرمان الهمايوني الذي يصدر قبل الإصلاحات ، كان على الجميع الالتزام به والعمل بموجبه ولهذا فإن العملة التي سكنتها الدولة العثمانية ، وإن شهدت تطوراً تبعاً لمتطلبات العصور، ظلت العملة التي يتعامل بها سكان الولايات وألويتها ، وقد ظلت الدولة قروناً تتعامل بالأقجة التي أصدرها الغازي أورخان في بورصة سنة 1327م وظلّ معمولاً بها حتى عهد مراد الرابع 1623 - 1640م[539] .

التزم لواء حمص بمدنه وقراه بالنقود والعملات التي اعتمدتها الدولة العثمانية ، وقد تضرّر الموظف والعامل والفلاح باضطراب النظام المالي وتضخم العملة وخطئها ، وتؤكد معطيات المحكمة الشرعية ووثائقها وسائر الأفضية الأخرى أن عملات مختلفة (عثمانية وفرنسية وإنجليزية) استعملت في مناطق مختلفة من سورية أسوة ببقية الولايات العربية التابعة للإدارة العثمانية ، ومن أبرزها[540]:

1- الأقجة: وهي عملة عثمانية ضربت من قبل أورخان سنة 739هـ / 1327م ، وقد وردت إخشاً و (أقشا) ومعناها التبييض ، وقد ضربت من الفضة وزنها 3 / 4 و 5 قيراطاً وقطرها 18مم، وفي سنة 1687م ألغيت واستعملت عملة بارة، ولم يتعامل بالأقجة سوى الأتراك العثمانيين والولايات التابعة.

2 - البارة: وهي عملة فضية، استعملت في الولايات العثمانية كافة، وكانت تنزن 2 / 1 و 5 قيراطاً، ولفظة بارة اعتمدت لدى الأتراك بمعنى النقود، ولدى العرب أيضاً بمعنى مال أو نقود، وقد سكنت من

مصر مثقوبة، وسكها السلطان مراد الرابع 1623 - 1640م من الفضة بوزن 4 / 1 و 3 قيراطاً[541]

538 سجلات المحاكم الشرعية، سجل رقم 40، ص274.

539 فؤاد هاشم. عوض(1974م): مرجع سابق، ص96.

540 سجلات الوثائق الشرعية، اللاذقية، دفتر المينا لسنة 1273هـ / 1858م.

541 إسماعيل غالب. (2000). تقويم المسكوكات العثمانية. ترجمة: محمود عامر. بيروت: لبنان. ص: 369.

3 - البرغوت: نقد عثماني سك من الفضة سنة 1850م في عهد السلطان عبد المجيد ، وكانت قيمته قرشاً صاعاً ، وهو تحريف للفظه برقرش (قرش واحد) ، ومن سنة 1863م من القرش الذي ضرب في عهد السلطان عبد المجيد فاخصره العامة [542] برغوت كبير ، ويساوي $2 \times 40 = 80$ قرشاً ، أما القرش الآخر فأطلق عليه برغوت صغير ، ويساوي 40 قرشاً [543]

4 - الليرة الذهبية العثمانية: وهي أقوى العملات العثمانية وأكثرها تداولاً ، وقد اختلفت قيمتها بحسب الظروف الاقتصادية.

5 - الريال المجيدي: ضرب تيمناً بالسلطان عبد المجيد ، وكان يساوي الريال الواحد 15 - 23 قرشاً ، ولم يكن هناك فرق كبير ما بين الريال المجيدي والليرة العثمانية ، وقد ارتفعت قيمته في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ، ومع مطلع القرن العشرين انخفضت قيمته إلى 18 قرشاً ، وفي فترة البحث كان يساوي 15 قرشاً [544]

6 - القطعة: وقيمتها أقل من البارة يظن أن القطعة هي أصل العملة العثمانية ، وفي القرن السابع عشر والثامن عشر سميت بالأقجة ، وهي غير الأقجة التي كانت متداولة في أثناء قيام الدولة العثمانية [545].

7 - المصرية: لقد استعملت بصورة محدودة ، وحسبما ورد في قانون نامة مصر فهي التي يُطلق عليها القطعة المصرية ، كما عرفت بالبارة ، وكانت تساوي 2,5 درهم ، وقد سماها العثمانيون (بارة - نقد) وتساوي 122,5 حبة ، وبحسب ما أورده وثائق المحكمة الشرعية في حلب ، كانت المصرية الواحدة تساوي 30 عثمانية.

542 القرش أنواع عدة، ومن أبرزها القرش الأسدي وتختلف قيمته حسب السنوات والفترات التاريخية، سجلات المحكمة الشرعية حلب، سجل رقم 11، ص: 29.

543 فيليب حتي، الاقتصاد الدمشقي في مواجهة الاقتصاد الأوروبي، مرجع سابق، ص: 240.

544 سجلات المحكمة الشرعية باللاذقية، رقم 52، ص: 122 .

545 أوغلو، مدحت سرت. (1958). تاريخ العثماني المصور، أنقرة: تركيا. ص: 218 .

وباختصار، فإن معظم الولايات العثمانية وألويتها وأقضيّتها كانت تستعمل العملات المتداولة في الدولة، وكان التجار وخاصة الدمشقيون يملكون تأثيراً تجارياً في العملات العثمانية^[546]، وزيادة في الإيضاح نقدم الجدول الآتي:

جدول (2-9) يبين اسم العملة والدولة التي اعتمدتها وقيمتها^[547]:

اسم العملة	الدولة	العملة العثمانية المعتمدة	قيمتها
القرش	العثمانية	القرش	القرش = 55 بارة
الليرة العثمانية	العثمانية	القرش	الليرة = 100 - 156 قرشاً
الريال المجيدي	العثمانية	القرش	الريال = 15 - 23 قرشاً
البارة	العثمانية	القرش	القرش = 55 بارة
القطعة	العثمانية	القرش	قرش = 82 قطعة
المصرية	العثمانية	الدرهم والحبة	مصرية = 2,5 درهم و 122 حبة
الليرة الفرنسية	فرنسا	القرش	ليرة = 107 - 120 قرشاً
الليرة الانكليزية	بريطانيا	القرش	ليرة = 170 قرشاً

ولدى قراءة الجدول، يمكن توضيح أن لوائي حمص وحماه وغيرهما من ألوية ولاية سورية، كان جزءاً من الوحدة النقدية التي اعتمدتها الدولة العثمانية وتأثرت تلك الألوية بفقدان النقد العثماني لقيمتها بانخفاض قيمة تداول النقود.

معظم الباحثين يعلمون أن الدولة العثمانية تفردت بداية في فرض عملتها في مبادلاتها التجارية ومعاملاتها الاقتصادية، وجسدت الألوية في نفسها، ولولا هذا النهج، لما استطاعت أن تعثمن كل

546 سجلات المحاكم الشرعية بـحمص، سجل 62، ص: 115.
547 سجلات المحاكم الشرعية، دمشق، سجل رقم 473، لسنة 1272هـ/ 1855م، ص 2 و 3.

شيء يقع بين يديها . هذه العثمنة أثبتت قدرة السلاطين الأوائل على إثبات جدارتهم في حسن تصرفاتهم الإدارية، ودللت مبكراً على قدرتهم في تكوين دولة مترامية الأطراف ، وقد تحققت الأهداف التي رسمها أرطغرل بك والغازي عثمان ، علماً بأن الدولة التي بناها الأوائل ، أضاعها الأحفاد بمنحهم امتيازات وتوقيعهم اتفاقيات كانت مجحفة بحق الدولة العثمانية التي كانت تمتد على ثلاث قارات وتتحكم بأهم الممرات والمعابر المائية، وجروا خلف المحظيات الاوروبيات.

استنتاج الفصل الثاني:

قارئ الدولة العثمانية يقرؤها من الجانب العسكري ، لأن بنيتها أقيمت على أساس إثبات الوجود ، ولم يتصور بناء هذه الدولة أن خطوات مؤسسها قد تتجح في إقامة دولة.

هذه التساؤلات تدفع القراء للقول إن الخطوات الاقتصادية لإدارة الدولة العثمانية ربطت بادئ الأمر بالقضاء الشرعي الذي أفتى في الشؤون الاقتصادية من حبة القمح إلى التفاحة ، ومن الأراضي الأميرية إلى الأرض الموات وبتعبير آخر، لم يكن بإمكان المزارع والفلاح ولا التجار الكبار وحتى الصغار القول بإننا دفعنا دون قانون أو كفيلاً، وإذا تفاوتت عملية الدفع من منطقة لأخرى، فمرّد ذلك قرارات الحكم الشرعي المقتبس بحسب زعم العثمانيين من الدولة الإسلامية الراشدية ، ولم يكن بإمكان الفلاح أو التجار الاعتراض على الشرع.

على ضوء هذه القوانين الشرعية، لا يوجد بند واحد يأمر ولاية الأمر بتحسين شؤون الزراعة، لكن حمايتها مهمة الدولة بحسب الشرع، ولهذا عانى الفلاح في طرابلس الولاية واللواء معاناة جماعية مع بقية أبناء جلدته في الولايات والألوية الأخرى.

أما من حيث طرق استثمار الأرض ، فالعثمانيون لم يقرروا هذا ولا علم لهم به ، فاكتفوا بالمحافظة على ما يعتمده الإقطاع من تأجير لأرضهم وما يفعله الفلاح بالعمل في الأرض، بموجب ما هو معمول به، فالظلم الواقع على الفلاح ليس مهمة الإدارة العثمانية كانت أو غيرها، ومهمتها الطبقات المتنفذة في المجتمع الذي يخضع لسيطرتها، ويؤدي ما عليه من ضرائب ، والحق يقال تعرض الفلاح والعامل للإهانة والإذلال من الإقطاعيين المحليين سواء من أبناء البلد أو ممن استوطنوا وتجنسوا محلياً ومارسوا حقهم كمواطنين ، فملّكتهم الدولة العثمانية أملاكاً بحيث غدوا أصحاب القرار، في حين ظلوا على تواصل مع الإدارة العثمانية ، والدولة العثمانية زرعتهم لغرض في نفس يعقوب.

أما بشأن الضرائب فالعثمانيون لم يخنروها وإنما طوروها ، لأن واقعهم يقتضي تأمين الأموال لشن حملات إما على أو ضد ، ويكفي العثمانيين بحسب مقولة جودت باشا أنهم حوّلوا أراضي الموات إلى أراضي زراعية ، وسعوا جاهدين لاستمرار زراعة الفلاح لأرضه سواء كان ظلماً أو محبةً ، فالأرض المنتجة كان يشرف عليها إقطاع كل منطقة والأرض البعيدة ألزموها ، ومنحوا ضباط السباهية (الخيالة) أراضي تيمار وزعامت، أما الملك الخاص، فالسلطان لم يأخذ لنفسه ولا لأبنائه ، وإنما منحها هدية لمؤيديه ، وطلب منهم تطويرها زراعياً.

صحيح أن العثمانيين أرخوا لجلوسهم بنقودهم ، لكن لم يخصصوا عملة لهم ولا لعساكرهم ، وإنما حرصوا على أن تكون عملاتهم موضوع تداول بين الرعية ، الغني والفقير ، ويكفي الإدارة أنها ضربت بقسوة على المتلاعبين بالعملة ، وأجازت لمن لديه عملات مغشوشة استبدالها دون أن يتعرض للإهانة أو الأذى، أليست الدولة العثمانية واحدة من الدول التي ورثت الأرض عن سبقها من دول.

الفصل الثالث

الأوضاع الاجتماعية والثقافية 1808-1876م

الفصل الثالث _الأوضاع الاجتماعية والثقافية 1808-18767

1-الفئات الاجتماعية.

1-1- الفئات الحاكمة وصناع القرار

أ- فئة رجال الدين

ب- فئة العامة والعبيد

ت- الفئات العاملة في المدينة.

2- الحياة اليومية ومستوى المعيشة

3- أصول السكان وتوزيعهم .

4- التوزيع الديمغرافي.

1-4- المكون العربي :

أ- المكون المسيحي:

ب- القبائل البدوي

i. 2-المكون التركماني

4-3-المكون الكردي.

4-4-المكون الشركسي .

4-5-المكون الأرمني .

4-6 -المكون التركي .

5-الأسر والألقاب في لواء حمص

6-التعليم:

6-1- المدارس في لواء حمص .

7-الجانب الثقافي.

8-وضع المرأة الحمصية

9-المراكز العمرانية في لواء حمص

10-المباني السكنية

-استنتاج الفصل الثالث.

1-الفئات الاجتماعية:

استهوت مدن بلاد الشام الغرباء للعيش من جهة وللتعامل مع أهلها الذين رحبوا بالغرباء منذ عصور ما قبل التاريخ، وحظيت المدن الواقعة على الطرق الرئيسية وعلى مفارقتها بالوافدين الغرباء ، ولاسيما المهجرين بدوافع عدة ، وبقدوم العثمانيين لبلاد الشام واحتلالهم لها تزايدت القوميات واللهجات ، ولاسيما أن السلطان العثماني سليم الاول أصطحبها معه في أثائها قدومه الى بلاد الشام محتلاً لها بحجة ادعائه بمعاينة الممالك، لأنهم يكتبون آيات الله على نقودهم، 600000 عنصر تركماني و300000 كردي، و في أثناء عودته من مصر منتصراً اصطحب 30000 عنصر شركسي، وأسكنهم في ولايات بلاد الشام (حلب، ودمشق، وطرابلس الشام، وصيدا، ولواء بيروت، وبعض أفضية حوران . وفي سنة 1854 م وطرد واليها محمد باشا شيخ قبيلة المحاميد من طرابلس الشام ، وأسكنهم في مناطق لواء حوران) ، ويتصرفه هذا وتصرف من خلفه ، أضاع الهوية العربية ، والإجهاز على بلاد الشام بصورة مستمرة ؛ لدرجة غدا الغرباء الذين استوطنوا ترحيباً أو ترغيباً من النسيج المحلي.

يهدف البحث للإشارة إلى أن حمص بموقعها على الطرق الرئيسية القادمة من الشام ، وصولاً إلى مصر ومناطق المغرب العربي ، وعلى مفارقتها والقادمة من الساحل ، أسفر عن توطّن قوى تحمل قوميات غريبة عن القومية العربية ، لكنها تلتقي مع أهلها بالدين، وبمرور الزمن غدت تلك القوى جزءاً من النسيج المحلي؛ مواطنين من سكان البلاد بكل مناطقها وولاياتها وأقضيتها، وخلقت تنوعاً في ساكني مدينة حمص بصورة خاصة والمناطق التابعة إليها إدارياً؛ مما أسهم في زيادة السكان المحليين وتنوع لغوي وثقافي.

- **السكان:** تضم حمص فئتين من السكان في أجهزتها الإدارية وموظفيها الدينيين ، وشيوخ الحارات وشيوخ الطرق الصوفية، ورؤساء الطوائف المهنية، أما الفئة الثانية ، فتشمل بقية الأهالي، وهي مرتبطة بالفئات الأولى ، علاوة عن ارتباطها الشديد بالطرق الصوفية.

تألف سكان حمص من عرب مسلمين وعرب مسيحيين وجميعهم يرتبطون بارتباط وثيق فيما بينهم، فإذا أصابتهم مصيبة توجّهوا للوالي للشكوى لرفع الظلامة أو المصيبة ، كما يوجد في حمص تركمان وأكراد، فضلاً عن بعض الأسر الدمشقية والحمصية والحلبية التي هاجرت قبل قرن وأكثر. تشكل الأسرة النواة الاجتماعية الأولى للحمصيين ولغيرهم ، والزواج يتم عندهم بعقد شرعي يذكر فيه المهر، وفي القرنين السابع والثامن عشر كان المهر يتراوح ما بين 60-120 قرشاً.

تحولت حمص إلى لواء مرتبط بإستانبول في عهد السلطان عبد العزيز، وفي سنة 1867م نقل مركز حكومة اللواء إلى حمص ، بدلا من حماة ومن يومها أصبحت حمص قائممقامية ، أما من حيث علاقتها مع طرابلس الشام يمكن القول إن تعيين متسلمي حمص وعزلهم ، كان يتم من قبل والي طرابلس ، كما أن تحديد الضرائب كان يصدر عن ولاية طرابلس ووالي طرابلس هو الذي يحاسب متسلمي طرابلس ، أي إن العلاقة علاقة تباعية [548] .

1-1- الفئات الحاكمة وصناع القرار:

وتضم الشخصيات الرسمية التي أسندت الدولة العثمانية إليها إدارة اللواء وهي المتصرف، والقاضي وأغا الجند(الجندرية) -في فترة الدراسة- والأشراف ، والأعيان ، وكبار العائلات الإقطاعية والدينية ، وهؤلاء فعلياً يمثلون ذروة المجتمع في لواء حمص وغيره من الألوية، ومما يخف عن الفقراء والعبيد والأرقاء مأساتهم وكاهل الظلم عنهم ، أن لهم أقراناً في بقية الألوية التابعة للدولة العثمانية.

أ- فئة رجال الدين:

القاضي والمفتي وأئمة الجوامع والمساجد ، وتنضوي هذه الفئة تحت اسم المؤسسة الدينية ، ويأتي بمقدمتها القاضي الحنفي، ويأتي بالمرتبة الثانية بعد المتسلم ويليهِ نقيب الأشراف ، ثم المفتي والعلاقة بين هؤلاء تحددتها اعتبارات عدة ، فقد يتم التعاون بين الجميع ضد القاضي، وبإمكان القاضي أن يحاسب

المتسلم عن الأموال التي نهبها بغير حق [549].

ومما ذكرته الوثائق عن الفئات الاجتماعية يمكن استعراضه على النحو الآتي:

لدى مراجعة الوثائق تبين أن محاكم عدة أقامها العثمانيون في لواء حمص ، وقد اعتمد العثمانيون المحاكم الشرعية منذ خضوع اللواء لسيطرتهم ، وظل القضاء الشرعي هو القضاء الرئيس في الدولة وولاياتها منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادي ، وتحديداً في عهد السلطان مصطفى الثالث 1754-1774م الذي أحدث تبديلاً جذرياً في مسيرة القضاء من خلال افتتاحه مدرسة لتخريج القضاة ، بموجب مقتضيات العصر وتطوراتها العلمية والثقافية ، فاستبعد القضاة الشرعيين خريجي المساجد والجوامع والتكايا عن القضاء ، وكلفهم بأعمال القسمة ، في حين عهد للقسامين جباية وارد القسمة ، ولم تعتمد الدولة المحاكم المعتمدة في أوروبا إلا في فترة التنظيمات ، مثل: المحكمة النظامية ، والمحكمة الجزائية ، والمحكمة التجارية ، والمحكمة الحقوقية ، فلم تعتمد الدولة العثمانية إلا منذ العقد الأخير للقرن الثامن عشر ، ولم تفقدنا الوثائق عن نشأة تلك المحاكم وتفعيلها إلا منذ عهد السلطان سليم الثالث 1789-1807م ، وقد أمر السلطان عبد المجيد 1839-1861 إقامة محاكم حقوقية وتجارية [550] .

يعمل في تلك المحاكم القضاة باختصاصاتهم المختلفة والكتبة والآذنة والحراس والجندرية المكلفة بإبلاغ المتخاصمين بقرارات المحاكم، ويعرض على المحكمة الشرعية فئات بشرية متنوعة حيث تنظر وتحكم في جوهر حياة الإنسان، من: زواج وطلاق وإرث ووصاية وتنفيذ وصية ، وهبات، وهذه المسائل تشكل أسس المجتمع الإنساني، يساعد الحاكم الشرعي مجلس، ولديه كادر إداري [551].

قلما تتجو عائلة من مراجعة المحكمة الشرعية، وكانت تلك المحاكم تنظر في مختلف القضايا من قتل وسرقة وغيرها؛ فضلاً عن اختصاصاتها. ويشترط بالقاضي الشرعي أن يكون حنفياً، ويطلق عليه

549 سجلات المحكمة الشرعية،..... ص: 64

550 سجلات المحكمة الشرعية حمص، لسنة 1301 هـ / 1883م ، سجل رقم 11، ص3.

551 سجلات المحكمة الشرعية، حمص،.....، ص: 223.

نائب لواء حمص، ولدى تعيينه يذكر اسمه، ويلقب بـ (الأفندي) [552]. و(المولى خلافة) [553] وغالباً لا يعين لأكثر من سنتين. ومن مهامه النظر إلى الدعاوى، والتأكد من تحرير التركات، وفي أحيان كثيرة يحق له تسجيلها في دفترها الخاص به، ليتبين عدالة تقسيمها وعدم انحياز القسّام، كما يحق له تنصيب الأوصياء، وينقل معلوماته إلى مفتي الولاية الذي بدوره يرسلها إلى مفتي الإسلام في إستانبول. [554].

ب- فئة العامة والعيبد:

وينضوي تحت هذه الفئة العمال والفلاحون وصغار التجار والخدم (رجال ونساء)، وهذه الفئة تعدّ القوى الفاعلة في إيالة طرابلس الشام وألويتها واليد اليمنى للدولة العثمانية بعدما رُسم التنوع البشري والاجتماعي فيها بعناية، فمنها تضرب الأقلية الدينية، كما كُلف لواء حمص ولواء حماة ولواء طرابلس وقضاء تلكلخ بالمهمة نفسها، ولهذا عمدت الدولة إلى تحويلهم إلى مراكز دينية متطرفة، لأنهم مكونون من خليط بشري متعدد القوميات (أكرد، تركمان، جركس، عرب) [555].

ولكي لا تؤثر ولاية طرابلس في ألويتها، يراقب لواء طرابلس الأقضية التابعة له أو المجاورة له، ويتصدى من دون إذن من إستانبول في حال أعلن أي طرف خروجه عن إرادة السلطان، وبحسب ما أفاد عبد العزيز عوض، وذكر البحث ذلك سابقاً، فقد عدّت ولاية طرابلس الشام ثالث ولايات بلاد الشام، فقد شملت خمسة ألوية: (لواء طرابلس، ولواء حماة، لواء سلمية، ولواء جبلة)، وبعد فترة الدراسة أصبحت مدينة طرابلس لواء يتبعه عدة أقضية ونواح، وانتزع منها لواء حمص وحماة حيث ألحقا بولاية سورية حيناً، ومع بداية صدور قانون تنظيم الولايات سنة 1864م أتبع لولاية سورية استناداً إلى قانون تنظيم

552 الأفندي، أطلقت بادئ الأمر على العلماء والفقهاء، ثم استعملت عشوائياً، وتعني السير.

553 المولى خلافة، المولى هنا السيد، وخلافه ونعني أنه خلفاً للقاضي السابق، ولا يطلق هذا المصطلح إلا على قضاة الأناضول والروميلي، للمزيد أوغلو. (1958). ص 311، وقد تعرض البحث إلى المحاكم في الفصل الأول، والحديث عنها هنا لإيضاح القوى العاملة فيها.

554 سجلات المحكمة الشرعية، لسنة 1273هـ / 1859م، سجل رقم 11، ص 8.

555 كرد علي. محمد (1939م)، ج 3، مصدر سابق، ص

الولايات[556].

على ضوء التقسيم الإداري الذي اعتمدته الدولة في فترة 1623 - 1703م، يمكن قراءة واقع الولاية من خلال الإدارة التي أسندت إلى والٍ يساعده كادر إداري ضم: القاضي، والمفتي، وآغا الجند .. وغيرهم[557].

يمكن القول: إن التقسيمات الإدارية لنواح الولاية، لم تؤثر في الملتزمين بكل أصنافهم، وكانت طرابلس حتى 1790م واحدة من ولايات ثلاث أكثر اتساعاً وأملكها وأراضيها بأيدي ملتزمين، ومقسمة إلى تيمار وزعامت، غير أن القضاء على ثورة المعنيين، برزت إيالة رابعة وهي إيالة صيدا [558]، وقد أسهم تشكيل ولاية صيدا في نفوذها، ولاسيما أن لواء بيروت الذي أُتبع إلى دمشق منذ سنة 1516م لم تلحقه الإدارة العثمانية بولاية طرابلس، ويعمل أحمد جودت باشا ذلك بالقول: إن مدينة بيروت مقسمة إلى طوائف دينية عديدة لا نفوذ لهم. ومن الصعب إعلانهم العصيان، ولن يقفوا حيال الدولة مع جملة الطوائف الأخرى المعادية للدولة[559].

إن إقامة إيالة (ولاية) صيدا، أسهم في جعل ولاية طرابلس الشام شبه ملحقة بولايته دمشق وصيدا أو تحت تأثير نفوذهما، ولاسيما في القرن الثامن عشر، هذا التخطيط الإداري للولاية انعكس سلباً على لواء حمص، فاضطربت أحواله الزراعية والاجتماعية، وتأثر أهله من تنوع إدارتها، فتضاعفت الضرائب والغرامات، وتبدلت سجلاتها على الباحثين الذين وجدوا أن وارداتها، وزعت ما بين ولاية طرابلس الشام لأكثر من قرنين من الزمن، ثم أتبعته ولاية الشام، ثم ألحق بلواء حماة، ثم رُبطت بولاية سورية، ورغم التنوع في تبعيته، إلا أن السلاطين عينوا عليه المتسلم (المتصرف) دون الرجوع إلى الولاية التابع لها في أحيان كثيرة، وهذا دليل على مكانته لدى الإدارة العثمانية.

556 البحث غير معني بما سبق لأنها فترة خارجة عن فترة الدراسة.

557 الحمصي. (1406هـ - 1986م). مرجع سابق، ص: 95 وما بعد.

558 ليس هناك خلاف ما بين مصطلح إيالة أو ولاية، وهو تعبير إداري يرأسه وال بثلاثة أطواغ. للمزيد الدستور مادة 48

559 التدمري وزيادة، وثائق المحكمة الشرعية، سجل 7، ص 31.

ت - الفئات العاملة في المدينة:

تعد المدن منذ فجر التاريخ مصدر السلطة، ومصدر الحضارة العلمية، والتطور العلمي، ففيها المحاكم والمؤسسات الرسمية والأهلية، وفيها الأسواق التجارية والشركات الصناعية، وحينما دخل العثمانيون إلى مدن بلاد الشام ومدنها وقراها محتلين، أوجدوا لكل فئة عاملة نظامها وعاداتها وميزاتها المكتسبة والخاصة بها[560] .

تتوافر في المدينة قوى بشرية تعمل في مجال البيع والشراء، وعملهم في دكاكينهم الكائنة بأسواق المدينة بالنسبة للتجارة المحلية، ويتبع هذه الأعمال مصادر عمل أخرى مثل التجارة مع المحليين والأجانب الذين يتواجدون في مدن لواء حمص لأعمال خاصة، إما تجارية أو في مجال البعثات الدبلوماسية [561].

هناك قوى اجتماعية في مجال الخدمات المختلفة، مثل الخياطين والعاملين في الحمامات والعاملين في المقاهي والأفران والفئات الاجتماعية العاملة في مجال البناء والخدمات، وهناك فئات اجتماعية تعمل في المنازل وبيوت الأثرياء ورجال الأعمال ورجال الدولة، يضاف إلى كل ذلك فهناك فئات تعمل في الزوايا والتكايا وأضرحة الأولياء وغيرها، وبعضهم الآخر يتقاضى أجراً شهرياً وبعضهم الآخر يعمل في مؤسسة الدولة كموظف يتقاضى أجراً شهرياً منها، أما القسم الثاني ويشكل الغالبية العظمى للقضاء أو قرى القضاء فيجمع لقمة عيشه بمرارة شاقة ومضنية من جراء الاشتغال بالأرض[562].

ما يميز سكان لواء حمص ، أنهم ليسوا خصوماً وأعداء لبعضهم بعضاً ، وأن معظمهم براء من التأثيرات الإرثية القائمة على البغضاء وظاهرة الانتقام ، ويمكن للقارئ أو الزائر التأكد من ذلك ، فالمحاكم قلما تفصل بقضايا ثأرية أو إرثية ، وإنما تفصل في الغالب في الخلافات على مصالح تجارية أو حدود بين الأراضي أو الاعتداء على الأحراج وما شابهه ، وينقسم سكان الساحل إلى فئات دينية

560 رفيق بك وبهجت بك، مصدر سابق، ص: 431.

561 سجلات المحكمة الشرعية حمص، سجل رقم 25، وثيقة رقم 4567.

562 حنا. عبد الله (1975م): القضية الزراعية، مرجع سابق، ص127.

متباينة اجتماعياً فيما بينها ، بسبب تدخل البعثات الأوروبية في التعامل وتقديم معونات^[563].

بحسب السجلات التجارية المكدة في المحاكم الشرعية في مختلف المدن ، بلغ عدد الذين يشتغلون في اللواء بالتجارة (257) على التقريب ، وعدد الذين يتعاطون الزراعة 4253 شخصاً ، وأرياب الحرف (54) شخصاً و 5720 شخصاً يتوزعون ما بين مختلف المهن والأعمال ، ولاسيما الزراعية منها.

تعهدت فرنسا برعاية المسيحيين في اللواء ، وعموم المناطق بما فيها لواء حماة ، ولاسيما مدينة السقيلية التابعة للواء حماة وتأمين متطلباتهم ، وتندعي حمايتهم ومسؤوليتها عنهم ، وقد انتشرت المسيحية في حمص على يد القديس لوقيوس اللاذقاني في القرن الأول الميلادي^[564].

2- الحياة اليومية ومستوى المعيشة:

لم تكن الحياة اليومية لألوية بلاد الشام تتميز عن بعضها بفوارق كبيرة من حيث الطعام واللباس والعادات والتقاليد، ولم يستطع العثماني بما يمتلكه من قوى بشرية وأنظمة قانونية ، أن يؤثر في الفرد والمجتمع بأكثر من إرهاقه بالضرائب والغرامات^[565] .

لاشك في أن هناك تفاوتاً في مستوى الحياة الاجتماعية ، ويعد لواء حمص بمختلف أقاليمه وخاصة الألوية التابعة لولاية طرابلس من أغناها ، فالأهالي يتعايشون بمختلف أطرافهم عيشة تعاون ومحبة يتبادلون الأفراح والأتراح ، ويقيمون فيما بينهم علاقات اقتصادية ، غير أن الصفة الغالبة لولايات بلاد الشام قائمة على الزراعة ، وخاصة لواء حمص^[566]. هذه الخاصية فرضت على سكانه ضرورة التعاون والتكافل اجتماعياً واقتصادياً ، ولهذا فإن قواه الاجتماعية رغم التباين الواضح ما بين الريف والمدينة إلا أن مستوى معيشتهم شبه متقاربة ، ولولا زيادة الضغط الإقطاعي والجباة العثمانيين لعدت حياة الريف وأهله أكثر سعادة وهناءة من ابن المدينة الذي يعيش حياة مشوشة

563 رافق. عبد الكريم(1981م): دراسات اقتصادية واجتماعية، مرجع سابق، ص314.

564 عبود(1911م): تذكار البوبيل، مصدر سابق، ص265.

565 سجلات المحكمة الشرعية، حمص، سجل 4 و 11 و 28 و 37 وغيرها من السجلات.

566 عيساوي.(1990): التاريخ الاقتصادي، ص: 110 وما بعد.

مضطربة دافعها تأمين لقمة العيش وسط هذا التشاحن الاقتصادي [567].

وبناء على ما تقدم ، فإن مستوى الحياة الاجتماعية تمايز بين الريف والمدينة تماشياً مع واقع كل منهما. وقد أفاضت الوثائق الشرعية في إيضاح المهن التي تمارس في المدينة ، ومن خلالها يمكن قراءة مستوى المعيشة ، وتعدُّ الفئة الدينية من العلماء والفقهاء يليهم مسؤولو الإدارة ممن يعيشون عيشة هادئة ذات دخل مقبول ، ويأتي في مقدمة السلم الاقتصادي التجار الذين يمتلكون رأس المال ويقيمون شركات ومتاجر، هذا يعكس واقعها المعيشي ، أما القوى العاملة من موظفين إداريين وعاملين في سلك الخدمات، منهم يعيشون عيشة تحت خط الوسط ، وقسم منهم كالحمالين وعمال البلديات وسائقو العربات فيعيشون تحت خط الفقر لا يوازهم فقراً إلا الفلاحون الذين يعملون لدى الإقطاعي [568].

وأشار العيساوي إلى أجور العمال والفلاحين والزيادة التي كانت تحصل لرواتبهم من خلال

الجدول التالي :

جدول (3-1) يبين أجور العمال اليومية في ولاية سورية بشكل عام ومن ضمنها لواء حمص [569]:

الفترة الزمنية	العمل				
	البناء	التجارة	العامل العادي	العامل الزراعي	المتوسط التقريبي
1849-1840	100	100	100	100	100
1858-1850	103	127	111	165	127
1878-1873	146	211	195	-	184

لدى قراءة الجدول السابق ومقارنة الأجور فيه خلال السنوات التي تمت الزيادة فيها يتبين ارتفاع

567 سجلات المحكمة الشرعية حمص 25 . وثيقة 4576

568 لطفي، تاريخ لطفي،...، ص: 570

569 Issawi, Charles,(1988).p6.7.

معدل الأجور اليومية للعمال ، وهذا الارتفاع في الأجور يطرح سؤالين رئيسيين.

- السؤال الأول هل الغاية من ارتفاع هذه الأجور هو أن تحسن في مستوى المعيشة لكافة أفراد المجتمع

العاملة في الدولة العثمانية في تلك الفترة؟

- السؤال الثاني: أم بسبب زيادة في أسعار السلع الغذائية وهذا ما تطلب ارتفاع الأجور كي تتماشى مع

تلك الأسعار. ولكن يبقى السؤال الذي يطرح نفسه، هل كانت أسعار السلع الغذائية تواكب تلك الزيادة؟

وهل سمحت تلك الزيادة للسكان بتحسين أوضاعهم المعيشية؟.

هنا يجيبنا القنصل البريطاني في ولاية سورية وفق تقريره المقدم الى حكومته عن أحوال الناس

المعيشية: "إن انخفاض الأجور وحالة الكساد العامة في عموم الولاية ، وتدهور الأحوال المعيشية بين

الأربعينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر نتيجة الحروب والاضطرابات والثورات التي قامت ضد

الدولة العثمانية"⁵⁷⁰] كلها تشير إلى الحالة المعيشية السيئة لعموم السكان التي تأثرت بكثرة الضرائب

المفروضة عليها والغرامات المالية الواجب عليهم تسديدها للدولة العثمانية وللإقطاعي أو الملتزم المكلف

بجمعها.

وما يمكن أن يقال إن الحياة في عموم الولايات اتصفت بمستوى متدنٍ من الحياة، في حين تميز

مستوى المعيشة بين فئات المجتمع، وتعدُّ طبقات التجار والصّناع في قمة الهرم الاجتماعي حتى رجال

السلطة حياتهم مستمدة من مناصبهم وهدايا التجار والصناع، والحق يقال يُعدُّ رجال الدين الطبقة التي

تأكل ولا تعمل، تأكل جهْد الكبير والصغير والفقير، وبزعمها الآخرة لها (الله أعلم) _ بحسب معظم

الدارسين، ولاسيما رضا نور، أما العمال والفلاحون فحياتهم لا تختلف كثيراً عن العبيد والأرقاء^[571].

570 Gret Britain,Accounts and papers 1880, vol.47, "Damascus".

يتحدث في تقريره هذا عن الأوضاع المعيشية للسكان فيقول: "منذ 30 أو 40 عاماً، عندما كانت الارض أفقر مما هي عليه الآن، كانت

ثروة البلاد موزعة بالتساوي، وكان الفقراء أقل انتشاراً... ومعظم الفلاحين يعيشون على الخبز والجبن والدبس والفواكه والخضروات عندما

يتوفر ماء الري، وفي المدن المزدهمة يعيشون على الخبز وبعض الفواكه والزيتون التي يمكن الحصول عليها مقابل بارة في الأوقات

العادية، بينما يكفي ضعف هذا المبلغ لوجبة متنوعة في مطعم رخيص"

571 نور، رضا (1932م): الاستكبار العثماني، مصدر سابق، ص241.

3- أصول السكان وتوزعهم :

أشار البحث فيما سبق إلى أهمية حمص التي واجهت عبر تاريخها غزوات مختلفة من المغول إلى السلاجقة إلى المماليك فالعثمانيين الذين عمدوا منذ الوهلة الأولى إلى توطين الأكراد والتركمان والشراكس نتاج دولة المماليك التي ابتلعها العثمانيون على دفعتين في معركة مرج دابق سنة 1516م ، وفي الريدانية سنة 1517م ، ووزعت من تبقى منهم على مدن بلاد الشام ، وقد حظيت المدينة وبعض أقصيتها بهم كقوى بشرية شكلوا من التركمان والأكراد مجتمعاً دينياً لا قومياً^[572].

ورأت الدولة العثمانية أن هذا التجمع البشري لن يكون مؤيداً لها ما لم تعتمد إلى ضبط سكان العرب وتحذّر على الأقل من تجاوزاتهم ، وبهذه الوسيلة يحققون عدم معاداتها ، ولهذا أكثرت الدولة من وجود التركمان والأكراد والشراكس ، بهدف إشغال بعضهم ببعض ، وزيادة في الحيلة شجعت التصوف في ولاية طرابلس وألويتها ، فتطاحت فيما بينها.

بعد لواء حمص من أكثر الأولوية المضطربة اجتماعياً وسكانياً ، كما كان عرضة لهجرات سكانية استوطنت فيه ، ناهيك عن القوى البشرية التي وطّنها السلطان سليم وابنه سليمان القانوني فيها^[573]. فقد شكلت الطائفة المسيحية الارثوذكسية نسيج سكاني وجد في مدينة حمص منذ القدم ، وانقسمت طوائف حمص المسيحية فيما بعد الى روم أرثوذكس ، وسريان أرثوذكس وروم كاثوليك وبروتستانت و حصل هذا الانقسام نتيجة البعثات التبشيرية التي قدمت الى بلاد الشام في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي .

وتذكر مصادر المطرانية الارثوذكسية في حمص هذه الطوائف وكيفية وجودها في مدينة حمص وعلاقتها ببعضها البعض بالإضافة الى كنائسها.

فالسريان الارثوذكس قدماء في مدينة حمص حيث كانوا معروفين باسم "الصدية"^[574] نسبة الى قرية صدد التابعة للواء حمص ، ولضيق مساحة هذه القرية انتشر ابنائها في القرى المجاورة لها.

572 التنمري وزيادة، وثائق المحكمة الشرعية، سجل 7، ص48.

573 الصابوني، أحمد. (1332هـ). تاريخ حماة حماة: سورية. مكتبة النجاح. ص: 83.

نذكر من تلك القرى: الحفر وزيدل وفيروزة وأم دولا ب والفحيلة [575]. كانوا ومازالوا على وفاق تام مع الطائفة الارثوذكسية [576].

أما طائفة الروم الكاثوليك والذين انفصلوا عن الروم الارثوذكس في القرون الأخيرة فلم يكن لها وجود في مدينة حمص قبل قدوم ابراهيم باشا واحتلاله لبلاد الشام ونشره للتسامح الديني الذي عرف به حكمه ففي عام 1832م انتعشت هذه الطائفة على يد كاتبه "يوحنا بك البحيري الحمصي" [577] الكاثوليكي المذهب والذي عمل جاهداً على دعم هذه الطائفة وتقوية موقفها أمام الطوائف الأخرى بمنحه منزله ليصبح كنيسة وإحضار عدة أسر كاثوليكية من القرى المجاورة واسكنهم في حمص وقدم لهم الكثير من الخدمات وألغى بعض الضرائب كضريبة المكوس التي فرضت على التجار المسيحيين ، وكانت العلاقة بينها وبين الطائفة الأرثوذكسية علاقة سلمية كسابقاتها [578].

بينما البروتستانت لم تكن العلاقة جيدة بينهم وبين بقية الطوائف المسيحية بسبب حالة العداء التي يكنها أتباع هذا المذهب لبقية المذاهب الأخرى من المسيحية ، فقبل عام 1857م لم يكن لهذا المذهب وجود في حمص ولاحتى أتباعه وإنما انتشر بشكل خفيف بعد قدوم القس الأمريكي "ولسن" والذي عاد الى بلاده بعد سنتين من إقامته في حمص لعدم إقبال الناس على تعاليمه. وكان لتوافد الإرساليات التبشيرية الأمريكية بعد عام 1860م والمساعدات المادية التي قدمت الدور الكبير في وجود أتباع لهذا المذهب في لواء حمص، وساهمت أسباب عديدة في عودته من جديد الى لواء حمص إلا أن عدد أتباعه لم يكونوا بمستوى الآمال التي كانت تطمح إليها تلك البعثات [579].

574 الصدية: قرية من القرى التابعة للواء حمص.
 575 أسعد منير الخوري (1984م)، مصدر سابق، ص126.
 576 عبود. رزق الله نعمة الله (1911م): تذكار البويعل لسيادة الحبر الجليل (اثناسيوس عطا الله. متروبوليت حمص وتوابعها للروم الارثوذكس)، مطبعة حمص، سورية ، ص111.
 577 جدهم ميخائيل بن عبود البحيري المولود في أواسط القرن 18م. دخل في خدمة الأمير يوسف الشهابي ثم الجزار..... انظر : شريف حكمت بك: (1987م). هامش (41) ص166.
 578 عبود (1911م): تذكار البويعل، مصدر سابق، ص117.
 579 عبود (1911م): المصدر السابق نفسه، ص118.

والى جانب المكونين الأساسيين للواء حمص المسلمين والمسيحيين يشير أحمد الصابوني إلى أن حمص ملئت بالقبائل التركمانية ، والتي وزعها السلطان سليم الأول 1512 - 1520م وخلفاؤه على حمص وريفها، ولهذا واجه سكان حمص جوراً كبيراً ، دفعهم للهجرة منها[580] ، وواجهت ظلماً في أواسط العهد المصري 1830 - 1840م بسبب التجنيد والضرائب على حدّ سواء.

أما التقويم السنوي (السالنامه) لسنة 1288هـ / 1871م تفيد أن الدولة أجرت إحصاءً للولاية ، ومنها لوائي حمص وحماة ، وقد توزّعت أعدادُ سكان حمص ، بحسب التقويم السنوي دينياً على النحو الآتي[581]:

جدول(2-3) توزّع أعدادُ سكان حمص ، بحسب التقويم السنوي دينياً على النحو الآتي[582]:

نسمة	4165	إسلام
نسمة	258	روم أرثوذكس
نسمة	20	روم كاثوليك
نسمة	30	سريان ارثوذكس
نسمة	896	سريان كاثوليك
نسمة	12	البروتستانت
نسمة	5381	المجموع

بعد قراءة الجدول السابق يتضح لنا أن أعداد المسلمين زادت عن أعداد المسيحيين بنسبة 77% من مجموع سكان حمص. وربما يعود الفرق الكبير بين أعداد السكان إلى الهجرات المتتالية من المسلمين إلى داخل لواء حمص ، والأعداد الكبيرة التي أحضرها معه السلطان سليم الأول والتي استوطنت في

580 دولة عثمانية علمية سالنامه سي لسنة 1289هـ / 1872ص: 125

581 سورية ولايتي سالنامه سي لسنة 1288هـ / 1871م، ص: 152.

582 سورية ولايتي سالنامه سي لسنة 1288هـ / 1871م، ص: 152.

بلدات وقرى لواء حمص لتكون مانعاً وعائقاً أمام أي تمرد داخل اللواء من قبل سكانه الأصليين الذين لقوا الكثير من الظلم على يد الإقطاعيين وفيما بعد الملتزمين.

بينما أغلب المسيحيون اضطروا للهجرة من أراضي اللواء ، وكانت وجهتهم أما بيروت أو انطاكية أو الأستانة ، ومنهم من اقتصرته هجرته الى مركز الولاية دمشق ، أما لغاية التجارة أو العمل أو زيادة في العلم بعد حصولهم على علومهم الأولية في الأديرة التي كانت كنائسهم تديرها وترعاها.

وأشار العديد من القناصل و المؤرخين الى أحوال المسيحيين في ولاية سورية ووصفوا كيف كانت أوضاعهم. فالتقرير الذي قدمه القنصل الفرنسي في دمشق لعام 1861م. يصف أحوال المسيحيين في ولاية سورية وألويتها. فقال: " إن المسيحيين في دمشق وحماة كانوا فقراء ، أما مسيحيو حمص فكانوا ميسوري الحال"[583]

أما مؤرخ حمص أحمد الصابوني ، فذكر عدد السكان في مطلع القرن العشرين ، بأنهم تزايدوا إلى أكثر من الضعف [584] بناءً على ما تقدم يُلاحظ أن عدد السكان تضاعف عما سبق ذكره ، من إحصاء سنة 1793م وما ذكره التقويم السنوي لسنة 1818 م والصابوني.

ولهذا يمكن القول: إن هذا التعداد ليس دقيقاً لأسباب عدة:

- 1- الهجرة منها وإليها.
- 2- هناك مكتومون.
- 3- عربان حمص غير مقيدين مطلقاً.
- 4- تذكر المصادر العثمانية أن السلطان مراد الرابع ، وطَّن فيها قرابة عشرين ألفاً ، ولم تذكر المصادر هل هم أفراد أم عائلات ، ومن المؤكد أنهم غير عرب ، (تركمان -أكراد)

لم يكن بإمكان الدولة إجراء إحصاء دقيق لسكان ولايات الشام وألويتها بما فيها لواء حمص وأيضاً حماة ولواء طرابلس الشام ، لأن معظم مناطق اللواء وقراه ، ولاسيما الجبلية يلجأ إليه الهاربون من

583 Issawi, Charles: (1988).p70.

584الصابوني.(1332هـ). مصدر سابق، ص: 102. وبحسب التقويمات السنوية لسنة 1287هـ ليس هناك فرق كبير بين حمص وحماة بعدد السكان.

التسجيل إلى قمم الجبال أو يلجؤون إلى القبائل البدوية ، ناهيك أن سكان البدو لا يخضعون لأي إحصاء تجريه الدولة سواء قبل التنظيمات أو بعدها ، تخوفاً من تحصيل زعماتهم الضرائب منهم ، وأجازت للعرف البدوي أن يظل مطبقاً بين القبائل البدوية[585].

وبالرجوع إلى التقويمات السنوية ، يتضح فيه أن المسلمين يشكلون الغالبية العظمى لسكانه ، منقسمين مذهبياً ، وقسم آخر من المسلمين معتمدين المذهب الجعفري الذي ينبثق منه المذهب الإسماعيلي، أما العلويون في مناطق اللواء ظلوا مبعدين عن مؤسسة الدولة حتى في عهد الإصلاحات ، علاوة عن ذلك شنت الدولة حملات عسكرية ضدهم، لأنهم عارضوها بشدة[586].

ذكر أحمد الصابوني: " أن عدد سكان اللواء زاد مع مجمل قراه سبعين ألف نسمة ، في حين أن التعداد المذهبي غير دقيق ، لأن كثيراً من سكان اللواء ، تخفوا عن تسجيل أسمائهم ، في حين أن التعداد الحقيقي يزيد على مئة عشرة آلاف نسمة" [587].

4- التوزع الديموغرافي:

4-1-المكون العربي:

وهم أكبر مكونات السكان في لواء حمص وأكثرها عدداً، ويشكلون أكثر من 80% من مجموع السكان، ويرجع تاريخهم الى ما قبل الاسلام على شكل قبائل، ومع الوقت ازدادت الزيجات المختلطة في لواء حمص، فاختلط الشعب ببعضه البعض ولم يعد هنالك خط فصل واضح بين العرب القديمين والمستجدين، وصار الجميع عرب بلا تمييز وهذا ماأجمعت عليه المصادر المختصة بالأعراق أن العرب

585 أوزجان، يشار.(1986). البدو في ولايات بلاد الشام. إستانبول: تركيا. ص: 70.

586 سالنامه سي لسنة 1302هـ / 1884م، ص: 187.

587 سالنامه سورية ولايتي لسنة 1288هـ / 1871م، ص: 152م.

مشاركون في تاريخهم وعاداتهم وتراثهم العلمي والأدبي والنضالي، ويضم مسلمين ومسيحيين، ويشكل الغالبية العظمى لسكان لواء حمص مدينة ريفاً [588].

تُعدُّ المنطقة الريفية من لواء حمص من أكثر المناطق تعصباً وتأيداً للدولة العثمانية، لكنها منطقة عربية لغةً وعادات وتقاليد وضمت بين قراها المكون البشري العربي المسلم والمسيحي معاً.

أ- المكون المسيحي:

كما ذكرنا سابقاً سكن المسيحيون الى جانب المسلمين وكانوا على وفاق فيما بينهم حتى دخلت عناصر غريبة وفرقت فيما بينهم، منها الارساليات التبشيرية التي هدفت الى التفرقة بين المكونين العربيين بعضهما عن بعض، حتى إن أتباع الارساليات عملوا جاهدين على تفرقة الاخوة المسيحيين عن بعضهم. فبحسب الوثائق وما أشارت إليه بين صفحاتها أن السريان الارثوذكس هم قدماء حمص، و نسبتهم الوثائق الى قرية صدد المسيحية الارثوذكسية القديمة ذاعت الشهرة والصيت والتي ورد ذكرها في سفري العدد

(عدد 8:34) وحزقيال (15:47)[⁵⁸⁹]. ومعنى اسمها بالسريانية (الجانب) لوقوعها في منخفض من الارض على طرف جبل يقع الى الجنوب الغربي من مدينة حمص التي كان لها دور في القرون الأولى للمسيح وكانت من أهم المدن السورية المسيحية التي جرى تقسيمها سياسياً وفق الترتيب المسيحي الى أبرشية وبعدها تحولت الى ميرتوبوليت ألحق بها أسقفيات كل المدن التابعة لها سياسياً[⁵⁹⁰].

وضمت حمص العديد من القرى المسيحية بين ظهرانيتها ومنها:

588 لقد اجتمعت العروبة في لواء حمص بفرعيها القحطاني والعدناني ريفاً ومدينة، وقد أطلق قديماً على جبال الساحل جبال النزاريين، للمزيد القبيسي، محمد بهجت. (1994). الكنعانيون والآراميون العرب من القرن 1 حتى القرن 3م. دمشق: سورية. ص: 24.

- 589 العدد، اسفار العهد القديم (8:34) ص273.

- حزقيال، اسفار العهد القديم (15:47) ص1256. وهنا كان الحديث عنها أكثر وضوحاً من سفر العدد . فقد جاء في ذكرها: " وهذا تخم الارض نحو الشمال من البحر الكبير طريق حثلون الى المجيء الى صدد حماه وبيروثة وسيرائم التي بين تخم دمشق وتخم حماة وحصر الوسطى التي على تخم حوران" للاطلاع: حزقيال (15:47).
590 عبود (1911 م) : تذكار البوبيل، مصدر سابق، ص595.

1- قرية قطننة (المشرفة): التي كانت في القرن التاسع عشر الميلادي من أعظم القرى التابعة لأبرشية حمص. وضمت فيها كنيسة القديس يوحنا المعمدان. حيث شيدت بطريقة تشبه كثيراً كاتدرائية الأربعين شهيداً، لا بل كانت صورة مصغرة عنها.

2- قرية الدوير: من القرى الصغيرة التي سكنها المسيحيون وأقاموا بها كنيسة صغيرة تتسع لافراد تلك القرية وهي كنيسة الدوير. وكنيسة الجابرية في قرية الجابرية التي بناها الفلاحون المسيحيون من أثمان محاصيلهم وتبرعاتهم^[591].

3- كنيسة جب عباس في قرى يسكنها المسيحيين الى جانب المسلمين وتشير الوثائق الى قلة عدد المسيحيين في تلك القرية حتى توافدوا إليها لما رأوه من كرامة راعيها وحسن أخلاقه ومعاملته الحسنة لاتباعه وللسكان المجاورين لهم من المسلمين أصحاب المذهب (العلوي)^[592].

وأكدت المصادر اختلاف اعداد المسيحيين في حمص تبعاً للظروف التي كانت تحدث فيها: فذكر المرسل الأمريكي 1840م (وليم طومسون): " ان كاهن رعية طائفة الروم الارثوذكس في حمص أخبره أن عدد سكان بلدته يبلغ حوالي 23,000 نسمة منهم 6,500 نسمة من أبناء رعيته. كما أن عدد سكان حماة يبلغ حوالي 30,000 نسمة منهم 2,500 نسمة ينتمون الى طائفة الروم الأرثوذكس"^[593].

بينما أشارت المصادر الى الطوائف المسيحية الأخرى كالروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والبروتستانت والسرمان الكاثوليك والموارنة الى قلة عددهم أو ربما ندرتهم في لواء حمص، حتى أن الموارنة لم يكن لهم وجود يذكر أسوة بالمناطق الأخرى إلا بعد قدوم ابراهيم باشا الى بلاد الشام واحتلاله لها عام 1830-1840م. وزاد توافدها الى حمص بعد قيام الفتنة في جبل لبنان عام 1860م. وبدعم

591 سجلات الطوائف المسيحية 1913م، سجل 42، ص121.

592 عبود (1911م): تذكار البوبيل، مصدر سابق، ص638.

593 الامير. ارسلان. شكيب(2011م) مدونة أحداث العالم العربي 1800-1950م، ط2، إشراف وتحرير: يوسف حسين إيش وتوما توفيق عريضة ويوسف قزما خوري، المختارة، لبنان، ص 25.

من إرساليات الجزويت اللاتينية، وفق ما ذكره المرسل الأميركي Jerry Lyons (جيري ليون): " أن عدد المسيحيين في حمص تراوح بين 5,000 - 6,000 نسمة بعد عام 1860م "[594].

بالرغم من كل المحاولات للتفريق بين الإخوة في الأرض، إلا أن العيش المشترك جمع بينهم ببعض العادات والتقاليد والأفراح والأحزان والتهنئة في الأعياد والمناسبات، ولم تنقطع المودة بين المسلمين والمسيحيين بالرغم من الاختلاف بإقامة الشعائر الدينية وطقوسها، وطالما سمع سكان حمص آذان الجوامع والتكبير ترحيباً بقدوم أعيادهم الى جانب قرع أجراس الكنائس دليلاً على التآخي بين الأديان التي سكنت تلك المنطقة. وعن هذا التآخي تحدث مؤرخوا القرن التاسع عشر أمثال نسيب عريضة عندما نشبت أحداث عام 1860م التي عمت بلاد الشام ويذكر عريضة بقوله: " عندما حدثت الفتنة في بلاد الشام وقبل أن تصطلي ناراً لإضرارها في حمص لقتل المسيحيين، عندها علم زعماء حمص آنذاك عن الفتك بالمسيحية فوقف كل من الشيخ سليم خلف صاحب الطريقة النقشبندية ونقيب الاشراف يحيى الزهراوي وحاكم الحصن عبد الرحمن الجندي وحجو الرفاعي وغيرهم من أعيان حمص من آل الموصلية والوفائي... تعهد كل واحد منهم بحماية سكان المحلة التي يقطن فيها من المسيحيين وتحت الحراسة ليلاً ونهاراً في أحياء المدينة وبقي الوضع على حاله حتى هدئة الفتنة "[595].

وهذا ما أكد عليه عبد القادر الجزائري عندما قام بدوره هو وبعض أعيان دمشق في إيقاف المجزرة التي كانت ستحدث في دمشق وبعض مناطق بلاد الشام ضد المسيحيين، حيث قال: " إن بوسع المرء في آن واحد، أن يعلن الحرب المقدسة على فرنسا وأن يحمي الجماعة المسيحية العربية "[596]

وسكن الى جانب العرب والمسلمين والمسيحيين القبائل البدوية التي كان لها دور كبير في الحياة الاجتماعية في لواء حمص والالوية المجاورة له بسبب حلها وترحالها في تلك الاراضي باستمرار ووفقاً للاوضاع السياسية والاقتصادية والظروف المناخية التي تحكمته بها وبقطعانها.

594 الامير. ارسلان. شكيب(2011م)، مدونة أحداث العالم العربي، مصدر السابق: ص37.

595 فارح. فيليب و كرايخ. يوسف (1994م)، المسيحيون واليهود في التاريخ الاسلامي العربي والتركي، ترجمة بشير السباعي، ط1، سينا للنشر، القاهرة، مصر، ص123.

596 فارح. فيليب و كرايخ. يوسف (1994م)، مرجع سابق، ص155.

ب- القبائل البدوية:

تمركز البدو بصورة رئيسية في بادية الشام بموجب خطة مدروسة رسمها العثمانيون بمهارة، فالبدو الذين تمركزوا ما بين حمص وحماة أو ما يُسمى بالبادية السورية، دفعتهم خطوة سليم الأول للهجرة شمالاً؛ لأنه أسكن قبائل التركمان مكانهم بعدما هدم إماراتهم مثل إمارة ذي الغادر [597] والإمارة الرضائية [598]، وعهد لزعامات التركمان إدارة المناطق التي وطّنهم بها مثل منطقة زارة وتلكلخ وحمص وحماة مناصفة مع بعض الزعامات التركية التي اصطحبها معه، ووطّن قبائلهم حول حمص وحماة؛ تخلصاً من التركمان الذين شكلوا قبل توجّههم إلى بلاد الشام عامل إزعاج، فرغب بالتخلص منهم، لأنه لا يريد لخلفائه الاشتغال بتصرفاتهم التي لا تنتهي، ولا سيما قبائلهم البدوية التي عرفت بشغبها وتعدياتها، وبحسب ما ذكره محمد المكي بن السيد الحاج مكي بن خانقاه في مخطوطه، واتفاقاً مع الوثائق أن السلطان سليم الأول أمر بتمركز ما معه من تركمان بجوار حمص، وبذلك تخلص منهم، ومن بعده دأب ابنه السلطان سليمان القانوني إلى دفع التركمان للتوطن في بلاد الشام، وطلب من ولاته رعايتهم، والحفاظ عليهم، ولا سيما القاطنين في ألوية حمص وحماة وقضاء تلكلخ ولواء عكار، أما القبائل البدو العربية أُجبرت على الانتقال إلى أعالي الفرات لضبطهم متى أبدوا أي تحرك مشبوه، وقسم من البدو العرب هاجر إلى الجنوب وتمركز في حوران وبالقرب من جبل العرب، وعهدت لهم مراقبة الأمور في جبل العرب [599].

إن موقع لواء حمص ومتاخمته في أطرافه الجنوبية الشرقية للحدود الأردنية و العراقية. ساعدت على أن تكون مسرحاً لتنقل القبائل البدوية فيها، فبعضهم نزل في قضاء حمص واستقر فيه، وبعضهم الآخر بقي مرتحلاً في البادية حول القرى (كتمدر والسخنة وأرك والطيبة والقريتين) وقد أشارت إليهم

597 إمارة ذي الغادر كما وصفها ابن إياس في مؤلفه (بدائع الزهور في روائع الدهور، ج3، ص50) واصف إياها بأنها دولة تركمانية إلى الشمال من سورية، كانت عاصمتها مرعش. تأسست في منتصف القرن الرابع عشر وتحالف أميرها مع المماليك واعترف ببعيته لهم، كما سعى لكي تبقى علاقاته جيدة مع العثمانيين، لكن بمجرد وصول السلطان سليم الأول للحكم هاجم إمارتهم وقبض على زعيمهم وقتله وأرسل رأسه إلى صديقه الغوري.

598 الإمارة الرضائية: تقع في شمال ولاية الشام. وتنسب إلى بنو رمضان حكموا أضنة واتخذوها مقراً لحكمهم، امتدت على مساحات واسعة في بلاد آسيا الصغرى. وقضى عليها كسابقتها السلطان سليم الأول وضمها إلى حكمه.

599 ابن الخانقاه، محمد مكي بن السيد بن الحاج مكي (1789م): تاريخ حمص، ص95.

الوثائق بأنهم يعملون بالتجارة وبعض الأعمال الخدمية، واعتادوا على الالتزام بالشرع الاسلامي، لكنهم يشكلون قبائل بدوية متعصبة لبدويتها[600].

ومن هذه القبائل التي استوطنت لواء حمص في فترة الدراسة:

(1) قبائل الروالة: الذين يرتحلون ويتجمعون في القريتين (من نواحي حمص) ولهم فيها ثلاث مزارع وحسب تصنيف زكريا لهم: "الأولى المحسة التي تبعد عن القريتين نحو 18 كيلاً الى الجنوب، يملكها الشيخ علي العرسان. والثانية الباردة، والثالثة البصري اللتان تبعدان عن القريتين نحو 60 كيلاً الى الشرق، ويملكهما الأمير فوار الشعان"[601].

(2) الولد علي: وتوجد منازلهم في قضاء الزوية من نواحي لواء حمص.

(3) الأسبعة: وتنزل هذه القبيلة حول قرية أم حارتين في ناحية جب الجراح شرقي حمص.

(4) الأحسنة: وهي عشيرة عنزية تنسب بالقرابة الى قبائل الرولة وهم بمثابة اولاد عمومة لهم. واشقاء قبائل الولد علي وجميعهم يعودون بنسبهم الى أفخاذ الوهب وهم عشائر يمتد نفوذهم بين نجد والشام.

ويشير زكريا إلى قبائل الأحسنة التي تفردت عن غيرها من القبائل البدوية بأنها اتجهت نحو:

" الاستقرار والتحضر وامتلاك القرى والأراضي الزراعية قرب مدينة حمص ومن زعمائهم آل ملحم"[602]. وقد ذكرهم بوركهارت في رحلته إلى سورية والبلاد المقدسة سنة 1822م : " هم أقل عشائر عنزة عدداً، ويتألفون من فرعين، الأول الأحسنة الأصليين، ويرتحلون في أطراف البادية وعند نزولهم ينزلون شرقي طريق دمشق - حمص"[603].

وكثرة الأحاديث عن شجاعة وبسالة وكرم هذه القبائل البدوية وشهرتها الواسعة في التجارة وحماية

القوافل التجارية، لا بل اعتمد عليهم السلاطين العثمانيون وولاتهم في حماية ومرافقة قافلة الحج الشامي في الذهاب والإياب وذلك مقابل منح الدولة العثمانية مبالغ مالية لهم مكافأة على خدماتهم كانت تدعى

600 Asulyman. Abdolah. (1970). HOMUS yasar Ankara. S.320.

601 زكريا (1983م): عشائر الشام، مصدر سابق، ص422. وراجع: ابن الخانقاه، محمد مكي بن السيد بن الحاج مكي (1789م): مصدر سابق، ص95.

602 زكريا (1983م) : عشائر الشام، ص435.

603 بوركهارت. جون لويس (2007): رحلات في سورية والبلاد المقدسة، ترجمة شاهر حسن عبيد، دار الطليعة الجديدة، ص 98.

(الصرة). وإذ ما تخلف أو تأخر الولاة عن دفعها لهم كانوا يغيرون على القوافل التجارية، و قافلة الحج الشامي وكم منها تعرضت الى غاراتهم والاعتداء عليها من قبلهم وسلب الحجاج والتجار امتعتهم وبضائعهم^[604].

وتشير الوثائق الى اعتماد الدولة العثمانية الى جانب القبائل على الاسر الاقطاعية لحماية الطرق المقفرة والقرى النائية والبعيدة ، ومنهم (آل سويدان) المستقرون في قرية حسية قرب حمص، ويعود وجود هذه الاسرة في لواء حمص الى جدهم الآغا ابراهيم سويدان الذي امتلك الأراضي 1100هـ/1784م. كونه متسلماً في حمص وفقاً لنظام الاقطاعي الذي كان سائداً في القرن الثاني عشر للهجرة والتاسع عشر ميلادي. ولامتلاكهم أراضي شاسعة تولوا على البادية وطريق حمص- تدمر وجبل قلمون حتى أبواب دمشق، ومن القبائل البدوية الدنادشة (آل دندش) الذين حملوا لقب الأغوات، استقروا في تلك الخ كانوا اصحاب نفوذ وجاه وكلفوا بأمر من السلطان محمد خان الرابع بتسليم الاموال الاميرية لقرى (الفتايا ومودان وحرور البصل، وعدس وبيصال والحاوية وأضيفت إليهم قرى جبل سرحان)^[605] الى الاستانة ويدفع حصة منجك^[606] الى جابي الوقف على أن يقوم " اسماعيل دندشي" بحفظ الأمن، وحماية طريق حمص- طرابلس من اعتداءات البدو وقطاع الطرق.

وجاء الأمر السلطاني الذي وجه الى الصدر الاعظم (محمد باشا) والذي مفاده: " تسليم القرى الخمس المذكورة أعلاه الى اسماعيل دندشي ، ولا يحق لأحد معارضته بأي شكل من الاشكال طالما قائم بأداء الواجب عليه ، ومن أجل ذلك رأيت حكومة السلطان منحه لقب آغا وجعله وراثياً لأولاده من بعده" ^[607].

604 كرد علي(1938م): ج3، مصدر سابق، ص 73.

605 جبل سرحان : يقع الى الشرق من وادي خالد والجبال اللبنانية ويسكنه قبائل بدوية كانت تثير الفوضى والسلب والنهب وتروع اهالي القرى المجاورة لهم من كثرة التعدي على الارواح والارزاق. أنظر: دندشي. حسن نمر(1985م): الدنادشة سنة 1919م الثورة السورية الكبرى، دار الصحافة طرابلس، ص54.

606 منجك: أمير مملوكي عاش في القرن السابع الهجري / الثالث عشر ميلادي ، توفي سنة 776هـ / 1374م . للاطلاع ولاة دمشق ص213-214.

607 السيد. محمد مكي (1987م)، مصدر سابق، ص47. وراجع بخصوص وثيقة البراءة السلطانية: حسن نمر دندشي، ص50.

كما ذكرت الوثائق أن بدواً استوطنوا أراضي مجاورة لسهول حمص وحماة لقربهما من الصحراء واستملكوا عقارات وأراضي وحيوانات، وتعايشوا مع السكان، وتعلموا في المدارس وتسلم بعض منهم مناصب إدارية مهمة، وتبين من وثائق التهجير لخليل ساحلي أوغلو أن العثمانيين اعتمدوا منذ خروجهم من الأناضول كمجاهدين أن يوطنوا أنصارهم على الطرق لحماية تحركاتهم ذهاباً وإياباً، وعدوا أن طريقهم إلى مكة والمدينة ما لم يزوده بقوى مناصرة لهم سيعرضهم للخطر، لهذا نشروا القبائل التركمانية على طول الطريق من بيرة جيک حتى معان التابعة للواء حوران، وزرعوا مناطق حوران بقوى غريبة عن سكانه الأصليين [608].

وهناك مناطق تغص بالتركمان قدموا منذ 1516، وتكاثروا وأصبحوا يشكلون قوة بشرية المساحة والسكان، انحدرت أصلاً من بقايا الإمارات التركمانية التي أزالها العثمانيون ، وبما أنهم يلتقون مع إحدى القبائل الأغوازية (إمارة ذو القدر أو الغادر وغيرها) فقد تقبلهم العثمانيون كقوة تحمي مؤخرتهم من القوى المعادية لكليهما، أما القلة الأرمينية، فقد توضع في بعض أحياء المدينة مؤخراً وتحديداً لدى تعرضهم للضرب والتشرد سنة 1893 م عند مطالبتهم باللامركزية، وأما الأكراد فقد استوطنوا في منطقة تلكلخ بصورة رئيسية [609]

استوطن الشراكسة في قرية عرب الملك وتل سوکاس ، فضلاً عن سكنهم في مدينة طرابلس، وفي لواء حمص في حارة صغيرة خاصة بهم.

608 أوغلي. خليل ساحلي. (1976). العثمانيون وسياسة التهجير. مصدر سابق، ص: 23. للزيادة : بوركهارت (2007): رحلات في سورية والبلاد المقدسة، ص165.

609 Zade.Aydin Ahmet. (1979). HOMUS, Ankara. S. 214.

4-2-المكون التركماني:

أفادت وثائق المحاكم الشرعية في لواء حمص أن هناك محلة في مدينة حمص تدعى (محلة التركمان) [610]. ويحتمل أن هذه المحلة بحسب الوثائق مجاورة للقلعة [611]. أما وثائق أرشيف رئاسة الوزراء فقد أشارت إلى أن القبائل التركمانية كلفت بالسكن بجوار القلاع في مختلف مناطق بلاد الشام وعلى الممرات الرئيسية الواصلة بين الريف والمدينة، وذلك لمساعدة الانكشارية، ولاسيما عناصر القابي قول (عبيد الباب) المكلفة بضبط الأمن في المدينة، وبلاستناد إلى تلك الإشارة، فإن التركمان الذين هاجروا إلى بلاد الشام سكنوا في المناطق المجاورة للقلاع [612]، خوفاً من مهاجمة العرب لهم رداً على اعتداءات الانكشارية على العنصر العربي.

لم يقتصر وجود التركمان على مدينة تللكلخ، فقد سكن قسم منهم في القرى والمزارع في نواحي زارة بصورة رئيسية، وقد عدّتهم الوثائق العثمانية عناصر عثمانيين (مواطنين عثمانيين) ومنحتهم امتيازات واسعة، وعهدت إليهم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الاضطراب في سلك الجندرية (الشرطة) وفي سلك الدرك المكلف بالعمل خارج مركز لواء حمص وأقصيته، وتفيد الوثائق أن التركمان الذين استقروا في منطقة زارة يمتنون بصلة القرى إلى تركمان نواحي البسيط والباير والبوجاق؛ فضلاً عن ذلك فقد أكدت الوثائق وجود مجموعة مكونة من التركمان أو الأكراد أو الشركس أو الأرمن في قرية خاصة بهم دون وجود عناصر من قوميات أخرى، وتعبير آخر وأدق، فلما توجد قرية من قرى بلاد الشام يقطنها عرق بحد ذاته، أو طائفة مذهبية بحد ذاتها.

ولابد للبحث من ذكر أسماء بعض العائلات والأسر التركمانية التي سكنت لواء حمص وكان لها

دور في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اللواء خلال فترة الدراسة:

610 التركمان: وهم شعب تركي يقطن آسيا الوسطى منذ القديم، وقد اعتمدوا اسم تركمان فيا لقرن الخامس الهجري، الحادي عشر الميلادي بصيغة الجمع الفارسية وهم بالأصل من المانديين، أي أشباه أتراك، وليسوا من الغز كالعثمانيين للمزيد، دائرة المعارف الإسلامية. ج5. ص: 213-220.

611 سجلات المحكمة الشرعية طرابلس الشام، لسنة 1297هـ/ 1879م، سجل رقم 12، ص107.

612 أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، مهمة دفترى رقم 217.

(1) أسرة الحسيني: وتنسب هذه الأسرة الى الشيخ " حسين أفندي التركماني " الذي سكن باب التركمان، ومن أبنائه " مصطفى الحسيني " الذي ذاع صيته بين رجالات الدولة العثمانية في حمص وكان أول حمصي ينال " رتبة الباشوية " وهي أعلى رتبة عثمانية .

(2) أسرة الوفاي (العطائي): وهما فرعان لنسب واحد وينتسبون الى جدهم " عمر بن يوسف البقراصي التركماني " [ت . 1739م] وهو صاحب جامع " النخلة أو جامع البقراصي " . وكلا العائلتين من الأسر الحمصية التركمانية ذي المكانة الاجتماعية والعلمية المشهود لها.

(3) الأتاسي: من أصول تركمانية. كان قدومهم مع العثمانيين الذين احتلوا بلاد الشام في القرن 16م. استقروا في حمص ويعودون بنسبهم الى جدهم الشيخ " أحمد بن خليل بن علي " التركماني في الأصل المعروف بالأطاسي^[613]، والذي كانت وفاته 1004هـ / 1515م. ويعود ظهور أول مجد لهم الى جدهم الشيخ " علي الاتاسي " (الشيخ الصوفي) الذي حالفه الحظ وعينه السلطان سليمان القانوني مفتياً لحمص^[614].

ويرز من هذه الأسرة أشخاص ساهموا في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في لواء حمص خاصة وعموم ولاية سورية في فترات مختلفة من الحكم العثماني، و الانتداب الفرنسي والاستقلال التي تميزت بكثرة الانقلابات السياسية والعسكرية و فترة رئاسة هاشم الاتاسي (1860-1969م) ^[615] .

(4) آل الصوفي [بلي الصوفي أصلها بللي الصوفي]: وهم من الأسر التركمانية البارزة في لواء حمص، ورأينا منهم تاجرین بارزين ولدا في حي باب السباع وهما (مصطفى وراغب بللي الصوفي)^[616]

613 ذكر الدكتور قتيبة في معجم الألقاب: أن لقب (أطا - أتا) بعني الأب او الشيخ المحترم، وهي صفة ونعت مرادفة للألقاب التركية، وإضافة سي للتأكيد عليها أوإضافة (لي) . انظر: الشهابي. قتيبة: معجم الألقاب، أرباب السلطان في الدول الإسلامية من العصر الراشدي وحتى أواخر القرن العشرين(1995م). دمشق وزارة الثقافة، ص16.

614 المحبي: (خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر) . ج1، في ترجمة الشيخ أحمد بن خليل بن علي الاتاسي. ص184.

615 أسعد . منير الخوري عيسى (1984م): تاريخ حمص، ج2، المطرانية الأرثوذكسية، حمص، ص503.

616 انظر الفصل السابق من دراستنا هذه تحت بند أسماء تجار حي باب السباع جدول (2-6-3)، ص151.

5) آل الدالاتي: أسرة تركمانية الأصل جدهم باني جامع الدالاتي وسبيل الدالاتي في أول سوق الحميدية بحمص، وهم ينتسبون الى فئة من الجنود المأجورة للدولة العثمانية ويعودون الى أصول مختلفة من (تركمان وكرد وصرّب وكروات) وعرف قائلهم بـ "دالي باشا"^[617]

6) آل عساف: حمل هذه الكنية أسرة مسلمة (سنية - تركمانية) ، وأسرة من المسيحيين الذين يعودون بنسبهم الى قرية صدد ذات الأغلبية المسيحية في حمص ويعتبر آل عساف المسيحيين من سكان لواء حمص الأصلاء.

أما أسرة آل عساف المسلمة فهم أمراء التركمان الذين حكموا مساحات واسعة أيام حكم العثمانيين امتد نفوذهم من بيروت وطرابلس الشام الى تلكلخ وجزء من حمص وحماة وكان أشهرهم الأمير "منصور عساف" وهم من الأسر الاقطاعية التي حكمت لواء حمص^[618]

ومن الأسر التركمانية التي استوطنت لواء حمص أسرة النكدلي وكيشي و الطرزي والجوخدار حاميش و الحزوري وغيرهم الكثير من الاسر التركمانية الحمصية.^[619] وهناك وثيقة باسم عائلة الحزوري التركمانية وثيقة بيع وشراء مفادها:

" اشترى الشيخ محمد سعيد بن حسين ابراهيم شقيق رفعتلو مصطفى أفندي مدير تحريرات حمص - داراً من الحاج موسى بن محمد المكحل ومن محي الدين الحزوري التركماني، بمبلغ قدره ألف قرش..... وتم التحرير بمعرفة الشهود المدونة أسماؤهم. وهي مؤلفة من المغارة الأرضية باطن حمص بمحلة السباع المشتملة على قنطرتين من حجر وقبو معقود من حجر ومنافع شرعية. وتصادقا على ذلك"^[620].

617 سورية ولايت سالنامه سي، لسنة 1283هـ / 1866م. ص 210.

618 سجل المحكمة الشرعية حمص ، رقم 17، ص 35.

619 سجلات المحاكم الشرعية حمص 1283 هـ / 1866 م. ص 36. ص 47. ص 48.....

620 سجلات المحاكم الشرعية: وثيقة مؤرخة في 10 رجب 1283م / 1866م، ص 112.

4-3-المكون الكردي [621] :

استوطن الأكراد مدينة حمص قادمين من ناحية جبل الأكراد^[622]، ويصف لنا المؤرخ "أحمد وصفي زكريا" أن قدومهم كان على يد عامل حمص "نصر بن مرداس" لحماية الطريق بين حمص وطرابلس، فاسكنهم في حصن الصفح، الذي حمل اسمهم منذ تلك الفترة وسمي بحصن الأكراد^[623]. ولقبوا بلقب "بك -الباشا" منذ حصول جدهم "علي الأسعد المرعبي" على منصب الباشوية^[624] وبعدها صار حاكماً لولاية طرابلس وأقضيته، وحسب زكريا يأتي آل البرازي في لواء حماه، وآل يوسف وآل شمدين في لواء حمص بالمرتبة الثانية بعد آل المرعبي في لواء طرابلس من حيث المكانة والنفوذ والجاه.

مع العلم أن آل يوسف وآل شمدين عملوا في تجارة الغنم وجمعوا منها أموالاً كثيرة ساعدتهم على شراء الأراضي الزراعية التي عمل قسم لا بأس به منهم فيها. والبعض الآخر توجه للعمل في الجيش العثماني المكلف بضبط الأمن في لواء حمص، أو التوظيف في جباية الأموال الأميرية، أو الالتزام وجباية ضريبة الاعشار، أو يكون وكيلاً عن المزارع والقرى، وبعد زوال الحكم العثماني انصرفوا إلى الصناعات اليدوية، واليوم ترى الكثير منهم انخرط في المجتمع العربي بشكل تام حيث تزوجوا من النساء العربيات (ريفاً ومدينة)، وتوجهوا إلى المدارس لنيل العلم والمعرفة حتى صار منهم المتعلمون والمتقنون وتعدُّ منطقة تلكلخ المركز الرئيس للتجمع الكردي في لواء حمص^[625].

621 الأكراد، بلادهم كردستان، أي موطن الأكراد، هضبة فسيحة، مناطق تلكلخ مساحتها 660،191 كم، وعددهم يزيد على ثلاثة ملايين نسمة، ويشمل موقعهم أجزاءً من تركيا وأرمينيا والعراق وإيران، ويتواجد مجموعة منهم في أذربيجان وخراسان والموصل وكركوك والسلمانية ومناطق في ريف حلب، شارك الأكراد في حرب الثغور وضد الصليبيين. للمزيد سجل المحكمة الشرعية، طرابلس سجل 25 ص: 317.

622 جبل الأكراد: ناحية تقع بين اللاذقية وجسر الشغور.

623 حصن الاكراد: يتبع قضاء تلكلخ. انظر: زكريا (1983م): عشائر الشام، مرجع سابق، ص 658.

624 أشار الزهراوي في كتابه الجذر السكاني الحمصي إلى كلمة الباشا: والتي تشير إلى الرتبة العسكرية، وتعني الانتماء الكردي أو الانتماء الاسري كآل عزوز وآل علو وآل حالو والتي تعني الباشا. انظر: الزهراوي. الجذر السكاني الحمصي، ج 6، ص 189.

625 زاده. أورخان باي. (1959). الأكراد في تركيا. الموصل: العراق. ص: 71

4-4-المكون الشركسي:

لقد اعتاد سكان بلاد الشام على التعايش مع الشركاسة منذ العهد المملوكي الثاني 1381-1517م. وعرفوا بالشركاسة البرجية، ومع هزيمة الدولة المملوكية على يد السلطان العثماني سليم الأول 1512-1520م. في معركتي مرج دابق 1516م. والريدانية 1517م [626]. تفرقوا في مدن وقرى بلاد الشام ومصر وتعايشوا مع السكان المحليين واختلطوا بهم وتزوجوا وزوجوا ، وانصهروا بالمجتمع العربي الإسلامي، وقد أفادت الوثائق أصلهم وهجراتهم، وقد توطّن قسم منهم في لواء حمص في قرية تدعى ديرفول^[627] تقع في المناطق الزراعية وذات التربة الخصبة حيث امتنوا الزراعة، فزرعوا البقول والخضار والحبوب والذرة الصفراء، وبرعوا في زراعة القطن لكنها عانت من بعض المشكلات منها قلة المياه واليد العاملة فيه [628]، وتفيد الوثائق أن الشركاسة يعودون بأصولهم إلى بلاد كورجستان [629].

وسنورد بعض أسماء القرى الشركسية التي استوطنت فيها قبائلهم منها: قرية عسيلة^[630] وتل عمري^[631] وقرية عين النسر^[632] التي هي مركز ناحية تقع في منطقة زراعية خصبة، يتاخمها من الناحية الشرقية مراعي تصلح لرعي المواشي التابعة للبدو^[633]

ومما يستخلص من الوثائق تصنيفاً لبعض الأسر الشركسية الكبيرة القاطنة في مدينة حمص والمتمركزة في القرى ومنها: الداغستاني والتي ينتسب إليهم: اللزغي والأوار ومن أهم بطونهم: أور-لي، آقوش-لي، دامش-لي "آتوميش" - موكي - كوشوغ - حازيوق - بايوق - جارموق [634].

لم يقتصر عمل الشركاسة على الزراعة والفلاحة وإنما مارسوا أعمالاً مختلفة في بلاد الشام في مختلف الدوائر الرسمية العثمانية التي انضموا إليها، مع العلم أن الدولة العثمانية قلما اعتمدت عليهم في

626 فريد بك المحامي، محمد. (1981). تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي. القاهرة: مصر. دار النقاش. ص: 83

627 قرية ديرفول: تقع الى شمال حمص. انظر: زكريا (1983م): عشائر الشام، ص 699م.

628 الزهراوي. الجنز السكاني الحمصي، ج 7، ص 330.

629 كورجستان، بلاد الكرج جورجيا الروسية وهي تقع على البحر الأسود.

630 قرية عسيلة: تتبع ناحية الرستن حالياً وتبعد حوالي 35 كم شمال شرق حمص.

631 قرية تل عمري: تبعد حوالي 25 كم الى الشمال الشرقي من مدينة حمص.

632 قرية عين النسر أو قرية ظاطا: تقع الى الشمال الشرقي من مدينة حمص وتبعد عنها مسافة 25 كم.

633 الزهراوي. الجنز السكاني الحمصي، ج 7، ص 333.

634 البهراوي (1978). مرجع سابق، ص 73.

القوات العسكرية بعد ثورة الغزالي (جانيرد) 1521م وانيال سيفي وجانم سيفي في 1530م. وفي عهد علي بك الكبير 1767-1773م كونهم من زعماء المماليك الذين رغبوا بعودة السلطة اليهم كسابق عهدهم.

وتم الاعتماد عليهم في الجيش بعد القضاء على الانكشارية 1826م، وبحسب الوثائق أن السلاطين العثمانيين لم يرتاحوا للمماليك، رغم إعلانهم الطاعة والولاء لهم، وأفاد محمد عبد اللطيف البحراوي أن السلطان سليم الثالث أرسل فرقة عسكرية لمحمد علي باشا سنة 1807م. لمساعدته في القضاء على المماليك البرجية [635].

4-5- المكون الأرمني:

ينسب الأرمن إلى بلادهم هضبة أرمنيا، وقد تعرضوا عبر تاريخهم الطويل الى الكثير من الهجرات التي كان السبب في أغلبها سيطرت الفرس على أراضيهم أو بسبب سقوط عاصمتهم آني 1064م بيد السلاجقة^[636] وعلى إثرها هاجر أعداد كبيرة الى بلدان عديدة ومن ضمنها سورية وكيلىكيا، حيث أسس الأمير الأرمني " روبين " 1080م. الامارة الأرمنية في أرمنيا الصغرى.

ونتيجة الاضطهاد الذي تعرض له الأرمن والقتل وتدمير بيوتهم وقراهم ومنازلهم ودمار مدنهم، كل تلك الأعمال القسرية والتدمير والتشريد دفعتهم للهجرة والبحث عن النجاة من ظالمهم، وفي مقدمتهم والتي يشهد لها التاريخ بكل وثائقه ومؤرخيه ما حدث لهم في عهد السلطان عبد الحميد 1893م، والثانية في عهد مصطفى كمال أتاتورك حيث رماهم في الأفران، وطبق عليهم سياسة القتل الجماعي، فأنجس قسم منهم إلى سورية بحكم قربها من الحدود التركية، ولمجازر الأرمن تاريخ طويل حافل بالقتل والتشريد [637].

لقد استوطن الأرمن في بداية هجرتهم الى سورية في حلب وانشئوا لهم فيها حي حمل اسمهم

635 البحراوي. (1978). المرجع السابق نفسه، ص92.

636 للاطلاع على هجرات الأرمن وتاريخها وأسبابها الاطلاع على مؤلف: المنور. مروان: (1980م). الأرمن عبر التاريخ، ط2، منشورات دار نوبل، دمشق، سورية، ص546-547. وللزيادة: عزارزيان. هوري(1993م): نيزة تاريخية موجزة عن الجاليات الأرمنية في البلاد العربية، ط1، دار الحوار، اللاذقية، سورية، ص46-50.

637 مئات الكتب صدرت عن مجازر الأرمن 1894و1915.

وهو " حي الارمن"، وفي دمشق وسكن قسم منهم في معسكر خوتشير^[638]. وسكن قسم منهم في الجزيرة السورية، ولكن الغالبية العظمى وتأتي بعد حلب في مكان سكناهم ولجؤهم هو لواء اللاذقية وناحية كسب وقراها التابعة مثل قريني (قره دوران وبغجاز)^[639].

أما في لواء حمص فهناك النذر القليل من الأرمن الذين سكنوا في هذا اللواء، والذي لم يتجاوز عددهم ثمانية أشخاص من الأرمن القديم وكان بينهم خمسة إناث وثلاثة ذكور، بينما لم يتعدى عدد أفراد الأرمن الكاثوليك أربعة افراد اثنان من الذكور واثنان من الإناث وجميعهم أقاموا في حي بني السباعي وكان سبب إقامتهم فيها العمل بالتجارة وذكرنا في الفصل السابق اسم التاجر (ضومط غاتا) من مواليد حي الحميدية في لواء حمص.

ومارس الأرمن مهناً رئيسية وصناعية بالدرجة الأولى كالصبغة والدباغة وبرع منهم ضوماط سركيس مواليد 1843م، وعيسى ضوماط مواليد 1874م^[640]، كما عمل بعضهم في صياغة الذهب والفضة، انصب اهتمام الأرمن على الصناعة واتقان الحرف اليدوية والنسجية^[641]، في الوقت الذي اهتموا فيه الجانب الزراعي إلا أنهم اهتموا بالتعليم للحصول على الشهادات العليا وخاصة في مجال الطب ففي حمص كان هناك خمسة أطباء من الأرمن. وواحد في مجال الصيدلة^[642].

وللأرمن كنائسهم الخاصة بهم، فالأرمن في الدولة العثمانية سحبوا البراءة من البطريرك حاصون، وانتخبوا بطريركاً جديداً لهم، علماً بأن بابا روما اعترض على هذا الانتخاب غير المشروع، ولكن خلافت الأرمن مع بابا روما لم تأخذ بها الإدارة المركزية في إسطنبول، وقد تزايد نفوذ الأرمن في عهد السلطان عبد الحميد حيث طالبوا بإعطائهم حرية استقلال بلادهم، وحينما رُفِضَ، مارسوا أعمالاً عنيفة ردَّ عليها السلطان عبد الحميد الثاني سنة 1893 بأساليب قمعية أودت بحياة مئات الآلاف من الأرمن،

638 معسكر خوتشير: هو حي الزيلطاني حالياً الموجود في دمشق.

639 المدور (1980م): مرجع سابق، ص 549.

640 أسعد الخوري (1984م): تاريخ حمص ج 2. ص 452.

641 عزارزيان (1993م): مرجع سابق، ص 56.

642 المدور (1980م): مرجع سابق، ص 550.

فاضطروا نتيجة القتل والتدمير الجماعي إلى التهجير قسراً خارج تركيا وخاصة إلى سورية[643].

4-6- المكون التركي:

عمد الأتراك العثمانيون بعد إسقاط الدولة البيزنطية سنة 1453م إلى إثبات وجودهم العسكري والبشري في مختلف المناطق التي خضعت لنفوذهم، وقد حثَّ عليهم التشرد الذي تعرَّضوا له بعد خروجهم من أواسط آسيا إلى ضرورة تدوين التاريخ على أنهم أمة عريقة لها أصولها وجذورها التاريخية، وهذا لن يتم إلا بإحداث خلعة غير طبيعية في مناطق سيطرتهم تجسَّدت بالتغيير الديموغرافي للمناطق من مدن وقرى، وذلك من خلال التهجير، فدأبوا إلى اتباع تلك السياسة التي تبدو مع مرور الزمن أنها من الواقع، وخاصة أن التاريخ تاريخ حكومات وجبابرة، وليس تاريخ حكومات وشعوب، وكان الأتراك العثمانيون الأوائل يعرفون هذه المقولة، فالتزموا بها وأرفقوها منذ سنة 1299م بالعثمنة لكل ما يقع تحت أيديهم، وقد دَوَّن التاريخ هذا التزوير الذي فرضه العثمانيون[644]. إن القارئ للتاريخ يدرك أن الذي حكم الولايات العربية هم الانكشاريون الذين نتجوا عن الدفشمة منذ سنة 1362م، بموجب القرار الذي اتَّخذه مراد الأول 1359-1389م[645]، وبمرور الزمن توضع القوى العسكرية (الانكشارية) في الولايات العربية وتزوَّجت من النساء المحليات، وأنجبت جيلاً جديداً اسمه القولوغلية (البرلية) [646]، وتجذَّرت في المدن الرئيسية، وحملت أسماء إسلامية[647].

643 أحمد هاجر . (1957). مجازر الأرمن، عمان: الأردن، ص 130

644 لقد أوصى عثمان بك بضرورة تأكيد وحدة دولته، من خلال اعتماد المصطلحات العثمانية، وبغير هذا الأسلوب، يمكن اعتماد أي مصطلح، للمزيد، جودت باشا، أحمد. (1309). وتاريخ جودت، إستانبول: تركيا. ج 1 . ص117.

645 نص نظام الدفشمره على جميع الشبان المسيحيين من مناطق البلقان وتدريبها ضمن القصور العثمانية تحت مصطلح ايبج اوعلاتري، للمزيد أوغلو (1958): مرجع سابق، ص57.

646 القولوغلية (البرلية) وهي الجيل الجديد الناشئ؛ نتيجة زواج الانكشارية من النساء المحليات، وقد ظلت القولوغلية تحكم سورية حتى مطلع السبعينيات من القرن العشرين .

647 دأب العثمانيون الذين تزوجوا من نساء عربيات إلى تسمية أولادهم بأسماء إسلامية كوسيلة مشروعة للتسلل إلى المجتمع العربي، فتولوا السيادة زمن العثمانيين، والريادة زمن الاستعمار الأوروبي، ولو أراد البحث قراءة مواليد الذين قادوا النضال زمن الفرنسيين لاتضح أنهم من مواليد العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر الميلادي، ونحن نثمن نضالهم، لكن ما يريد البحث الإشارة إليه في زمانهم وجد شبان ثوريون، لكن الجماهير لن تسير خلفه، ولن تستمع لصرخاته القومية، وكأن الجماهير بحسب ما ذكر أبو الأحرار مدحت باشا لا تسمع غير صوت السوط .

من الصعوبة التمييز بين السكان المحليين والأتراك الذين استوطنوا في المدن العربية، وعملوا بالتجارة؛ فضلاً عن توليهم المناصب الرئيسية، وقد عمد السلاطين العثمانيون إلى نقل عائلات تركية إلى مختلف بلاد الشام وطرد سكانه الأصليين من مسلمين وعرب إلى الجبال، ومنحوا العائلات التركية إقطاعات أرضية واسعة، تذهبت إسلامياً مع مذاهب المنطقة، وغدت جزءاً من النسيج السكاني، وكانت دوماً عقبة في المحاولات الرامية إلى الوحدة العربية[648].

إن الأتراك الذين استوطنوا في بلاد الشام كانوا يخدمون في سلك العسكرية العثمانية وخاصة في مركز لواء طرابلس التابع لولاية مدينة طرابلس نفسها مركز الولاية سابقاً ولواء حمص التابعة لولاية طرابلس في فترة الدراسة، وبعضهم عمل كموظف مدني، وجميع من استقر في المدن والقرى تزوجوا من نساء محليات بعدما أحيلوا إلى التقاعد، وحافظ كل منهم على كنيته، وعاش كمواطن له حقوقه، وعليه واجبات، لكنهم كانوا عبر تاريخهم متعاطفين مع الدولة التركية الحديثة[649].

لقد استوطنت مدينة حمص وقراها عائلات تركية وقولوغليه ولا تزال حتى الآن بعضهم استملك وتملك، وبعضهم يعرف من كنيته، مثل (الاستامبولي - الرومية - والعثماني - بايزيد ، وغيرهم)[650]. ومن الأسر التركية التي سكنت لواء حمص وكان لها دور في الحياة السياسية والاجتماعية، ووفق ما ذكرته المصادر والمراجع، نورد منها:

- 1- أسرة آل باشات: كلمة تركية مؤلفة من قسمين، الأول باشا= الرئيس، آت= الأب أو المعلم.
- وكانت تستخدم هذه الكلمة كلقب للموظفين الاتراك في لواء حمص التابعين للدولة العثمانية. من الأسر التركية التي سكن أفرادها في جورة الشياح في لواء حمص، وبعد تملكهم لقطعة أرض كبيرة أقاموا عليها

648 إن رؤساء الجمهورية السورية كانوا منذ رحيل العثمانيين سنة 1918 من الأتراك من محمد علي العابد وشكري القوتلي وقادة الانقلابات في سورية، وكانوا دائماً يعارضون قيام الوحدة العربية بصورة غير مباشرة.

649 سجل المحكمة الشرعية طرابلس الشام ، تاريخ 1187هـ / 17 م، سجل رقم 7 ، ص 2.

650 سجلات المحكمة الشرعية اللاذقية، لسنة 1180هـ / ، سجل 13 ، ص 57.

أملأهم ، و لمع اسم العديد من أفراد هذه الاسرة في كافة المجالات ونذكر منهم " صادق باشات" تولد عام 1861م/ جورة الشياح ، عمل بالتجارة^[651] .

2- آل جاويش: رتبة عسكرية ودينية في الدولة العثمانية.

دلت وثائق المحكمة الشرعية في حمص أن آل جاويش من أصول تركية، استوطنوا لواء حمص وعملوا بالتجارة والاعمال الحرة ، واستلموا مناصب عليا في الدولة العثمانية^[652]

إضافة إلى تلك القوى البشرية، فقد وجدت مغاربة (الجزائر، تونس، المغرب) قدمت إلى بلاد الشام؛ بحجة الحج هرباً من الظلم التركي، ومن ثم الفرنسي، وبعضهم جاء لأداء فريضة الحج، فطاب له المقام فاستوطن في بلاد الشام وبمرور الزمن غدا من المواطنين، وهاجر بعضهم إلى الساحل السوري وسكن في المدن، ومنها مدينة صافيتا، وقد أدى المغاربة نشاطاً واضحاً في مختلف المجالات الرسمية وغير الرسمية والفاعليات الاقتصادية والتجارية، وأيضاً حافظوا على ألقابهم، وبالعودة إلى سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس أو حمص، فإننا نجد ألقاباً تدل على موطنهم الأصلي، لكن هاجروا لأسباب كثيرة^[653] . أما فيما يتعلق بالجاليات الأوروبية التي أقامت في ألوية ولاية سورية وتمركزت في مراكز الألوية كلواء الساحل السوري بهدف التجارة، وفي المراكز الألوية الداخلية لأهداف سياسية بحتة، وتبارت تلك الجاليات في افتتاح المدارس والمشافي^[654].

لقد فشلت البعثات الأوروبية في مهامها ولا سيما الدينية؛ لأن سكان لواء حمص وبقية المدن السورية متكاتفين مسلمين ومسيحيين؛ إزاء فشلها لهذا لجأت للتنافس على عودة المسيحيين الذين انشقوا عن كنيسة روما للعودة إليها ، وتجسد نشاطهم بالتنافس ببناء المدارس ومحاولة تدريس أبناء الطائفة

651 السيد. محمد المكي (تاريخ حمص): مصدر سابق، ص 87.

652 سجل المحكمة الشرعية حمص، سجل 7، ص 163.

653 بالرجوع إلى سجلات المحكمة الشرعية ، وفي محاكم القضاء نجد أسماء مغربية كثيرة مثل: التونسي والمغربي والفاقي وغيرها للمزيد، سجل رقم 9. ص: 104.

654 سجلات المحكمة الشرعية طرابلس الشام، لسنة 1300هـ/ 1882م، سجل رقم 18 ، ص 23 .

المسيحية، وأبناء المسؤولين، وأصحاب القرار من المسلمين، لكن محاولتهم فشلت هي الأخرى، فاضطرت تلك البعثات إلى قبول الطلاب من الطوائف كافة [655].

5 - الأسر والألقاب في لواء حمص:

بعد التعرف على المكون السكاني للواء حمص وجب على البحث التعريف بالأسر التي سكنت لواء حمص وكان لها دور بارز في مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية. من هذه الاسر حملت الكنيات والألقاب التي امتهن مؤسسيها حرفاً مع مرور الوقت أصبحت صفة ولقب لهم:

1- آل الكحال : نسبة لمداواة العيون بالكل، وتغيرت مع الوقت لتصبح المكحل وهم من أصل تركماني. وهذه الفئة من المجتمع أسست أسرة كبيرة عرفت في لواء فقد انتشرت في بابا عمر ودير بعلبة. وأصبحت لمهنتهم هذه سمعة وصيت في لواء حمص وارتزقوا منها المال الكثير وأصبح لهم وقفاً باسم إسماعيل المكحل، ولكثرة عدد أفراد هذه الأسرة فيما بعد تنوعت المهن التي مارسوها فانتقل قسم منهم الى العمل بالزراعة والتجارة^[656].

2- آل الملوحي: جدهم الشيخ زكريا بن ابراهيم بن علي الملوحي المنحدر من قرية السفارة بعلب. ونسبة الملوحي لعملهم في استخراج الملح من مملحة الجبول في السفارة التي جمعوا منها أموالاً كثيرة. وبسبب الضغط الذي لقيه جدهم (علي الملوحي) من قبل العثمانيين هاجر وسكن لواء حمص، وبعض من أبنائه استقر في حصن الأكراد ومنهم من نزل في جسر الشغور. ويذكر المؤرخ(ادهم جندي) أسرة الملوحي التي تقطن في دمشق في حي الميدان إلا أن هذه الأسرة لا دخل لها بصلة قرابة

655 أثناسيو. (1997): مصدر سابق، ص: 529.

656 أسعد . منير الخوري عيسى: (1984): مصدر سابق، ص319.

مع آل الملوحي في حمص لأن ملوحي دمشق أصلهم من الأكراد^[657]. الى جانب هذه الأسرة المسلمة يوجد أسرة الملوحي المسيحية التي يطلق عليها لقب الآغا كما وردت في الوثائق الشرعية وفي

السجلات الرسمية، و برز منها العديد من الادباء والاعلام. ولهم وقف في حمص^[658]

3- آل الموصلية: ذكرهم في يومياته محمد مكي السيد عندما قدم الحاج أبو بكر ابن موصلية ابن عبد الرحمن قادماً ومعه خزانة المال الخاصة بالحماسنة، وجاء بعدهم في عام 1869م الحاج عثمان ابن موصلية وسلوت الصباغ^[659].

جاء ذكر آخر لهم في كتاب تاريخ حمص للسيد منير الخوري فقد جاء في مؤلفه (تاريخ حمص) على ذكر يوسف الموصلية التركماني الأصل واصفاً إياه بأنه من أسرة عريقة وصل الى مراتب عليا في الدولة وكان من كبار رجالات حمص في عهد ابراهيم باشا الحمصي حيث كلف بتأمين إعاشة الجيش وأدى مهمته هذه على أكمل وجه مما زاد نفوذه وسلطته^[660]. ومن الحوادث والمواقف الخيرة التي تنسب إليه دفاعه عن إخوانه المسيحيين في مدينة حمص ووقوفه الى جانبهم مع الرجال الوطنيين من أهالي حمص وذلك عقب أحداث عام 1860م. ونبغ من هذه الاسرة الاطباء والعلماء والادباء.

4- أسرة آل المهدي: الأصل = علي باشا: ورد ذكرهم في وثيقة المؤرخة لسنة 1264هـ / 1847م. وهي عبارة عن وثيقة بيع لدار كائن في قصر الشيخ. موهورة بخاتم القاضي اسماعيل الرفاعي. وإن مالك الدار الذي تم بيعه هو سعيد بن عبد المهدي بن علي باشا وتبين عند دراسة الوثيقة انه كان في فترة خروج ابراهيم باشا المصري برتبة باشا، وقد ألصقت الرتبة الباشوية به. ويعود أصله الى أرومة تركية. وأشارت الوثيقة الى مهنته كمسؤول مدني أو عسكري كبير في الدولة لأن هذه المناصب كانت حكراً على الأتراك دون غيرهم.

657 جندي. أدهم (1958): أعلام الأدب والفن، ج2، مطبعة صوت سورية ، ص 94.

658 سجلات المحكمة الشرعية في حمص ، سجل رقم 6، ص12.

659 السيد. محمد مكي(1987م): مصدر سابق، ص185.

660 أسعد. منير الخوري عيسى(1984م): مصدر سابق، ج2، ص398.

ولدى تتبع أفراد هذه الأسرة في سجلات المحكمة الشرعية في حمص تبين أن الاحفاد حذفوا منها لقب (علي باشا) وبقي منها فقط لفظة المهدي التي حافظ أفرادها من خلالها على مكانتهم كصناع وتجار للنسيج في لواء حمص^[661].

5- أسرة آل النبهان الحمصية: وهي من الأسر العربية العريقة والقديمة في لواء حمص، وتنسب إلى قبيلة طيء العربية، اشتهر أفرادها بالعلم والفقه والتدريس وبرعوا في الخطابة فتولوا إمامة الكثير من المساجد في حمص. ومن أشهر خطبائهم الشيخ عمر نبهان باني مسجد حي الدريب، وبعضهم عرف بلقب (نبهان المغرل) نسبة إلى صناعة الغرلة ومنهم من عمل بالتجارة^[662].

نكتفي بهذا القدر من الأسر المسلمة و أعلامها الذين ساهموا في الحياة اليومية للواء حمص ولابد للبحث من إعطاء الأسر المسيحية وأفرادها الذين كان لهم دور بارز في لواء حمص حقهم ونصيبهم من بحثنا هذا، فقد سكنوا إلى جانب إخوانهم المسلمين الذين شاركهم بشكل كبير في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للواء ونذكر منهم على سبيل المثال :

أ- أسرة آل سمعان: هي فرع من أسرة شدياق اللبنانية. نزل جدهم حمص في سنة 1600م. ومن أشهر أعلامهم برهان سمعان الذي اتقن اللغة التركية فأصبح أفضل مترجم في عصره وبسبب المزايا العلمية التي امتلكها والقدرة في إجراء العمليات الحسابية أسندت إليه مديرية المال حتى صار أكبر مأمور مسيحي في حمص. وتوارث الأبناء والأحفاد التواضع والعلم والمكانة الاجتماعية عن جدهم فنذكر على سبيل الذكر:

من الأبناء: مرشد سمعان 1923-1959م . عضو في محكمة حمص، وعضواً في مجلس إدارة حمص، وعضواً في مجلس الفرقة العسكرية^[663].

ومن الأحفاد: لمع اسم خليل سمعان: مأمور طابو حمص، والدكتور رمزي سمعان الذي درس الطب في فرنسا^[664].

661 سجلات المحكمة الشرعية حمص: لسنة 1264هـ / 1847م، سجل رقم 65 ، ص179.

662 جندي. أدهم (1958م): مرجع سابق، ج2 ، ص176.

663 جريدة حمص عدد/3/ سنة أولى /1909م.

ب- أسرة آل خزام: ينسبون الى جدتهم خزامى الحورانية، قدم جدهم الأكبر الى حمص واستقر في وادي النصارى حسب سجلات المحاكم الشرعية قبل قدوم ابراهيم باشا المصري بمئة وخمسين عاماً تقريباً، وأخذت هذه الأسرة شهرتها من مهنة البناء من جدهم بطرس خزام الذي تعهد ببناء (الدبوا) التي أمر ابراهيم باشا المصري ببنائها، وعلى إثر إتقانهم للعمل في هندسة البناء والعمارة والتعامل مع الحجارة لقبوا باسم (معلم السلطان - بنا اميني)[⁶⁶⁵].

ت- أسرة آل فركوح: أسرة عربية النسب والأصالة قدم جدهم ابراهيم بن توما من النبك وسكن حمص، ذكر الجندي بعض أعلام وأدباء هذه الاسرة في كتابه ومنهم (حبيب بن نعمة بن يوسف بن عيسى فركوح ولد عام 1831م. كان عالماً وأديباً ، استلم مختارية حي بستان الديوان الذي يسكنه الغالبية المسيحية الأرثوذكسية)[⁶⁶⁶].

ث- أسرة آل الحداد: أخذت هذه الأسرة لقبها من إمتهان جدهم لمهنة الحدادة 1825م . بعد قدومه إلى حمص من مسقط رأسه الكمية في وادي النصارى ، تزوج من أسرة آل عريضة[⁶⁶⁷] ، وكان له علاقات جيدة من بيع وشراء وشراكة مع العرب بالغنم والصوف والسمن. ومن أشهرهم السيد رزق الله حداد الذي كان يملك خاناً ، وكانت له علاقات طيبة مع عرب العمور وعشيرة النعيم والفواعة والهندالة[⁶⁶⁸] .

ج- أسرة آل لطيف: من الأسر المسيحية العريقة وذات المكانة والنفوذ ، كان جدهم الأكبر جرجس مديراً لأملاك مردم بك بالحكومة العثمانية . وتأتي شهرت هذه العائلة بعد وفاة لطيف ابن جرجس الذي كان متسلماً لبلدة الفرزل بالقرب من زحلة ، فقد وصف أسعد الخوري جنازته "بالجنازة الحافلة لمشاركة

664 جريدة حمص عدد/48/ سنة رابعة/ 1913م.

665 سجلات المحكمة الشرعية حمص، سجل رقم 54، ص122.

666 الجندي. أدهم (1958م): مرجع سابق ، ج2. ص68.

667 أسعد. منيرالخوري عيسى (1984م): مرجع سابق، ج2، ص419.

668 سجلات المحكمة الشرعية حمص، لسنة 1313هـ/1895م، وثيقة رقم/1، ص1.

الحكومة لأول مرة في حمص بصورة رسمية، وتم رفع الصليب فيها علناً. إذ لم يكن مسموحاً رفعه في السابق". [669]

وهناك العديد من الأسر المسيحية المشهورة والذائعة الصيت في لواء حمص، والتي سكنت إلى جوار عائلات مسلمة وقامت بينهم علاقات طيبة، حيث تشاركوا الأفراح والأحزان. وكانوا وما يزالوا يتبادلون التهاني في الأعياد والمناسبات ونورد بعض ممن ذكرهم أدهم الجندي في مؤلفه (أعلام الأدب والفن، الجزء الثاني) فمنهم: آل نسيم وصيرفي نسبة لعملهم بالمال والنقود وأعمال الصيرفة^[670]، وآل نقرور وهناك وثائق في المحكمة الشرعية تتحدث عن تركات تلك العائلة، وآل مراش حلبية الأصل والنسب وذكرنا في وثيقة تحدثت عن شراء منزل لهم في حي الورشة بباب تدمر^[671].

6- التعليم:

6-1- المدارس في لواء حمص:

أما من حيث التعليم، فقد تفوقت حمص على ألوية بلاد الشام كافة، من حيث تدريس القرآن الكريم ومبادئ القراءة والكتابة وقواعد اللغة العربية؛ علماً بأن أعيان مدينة حمص أرسلوا أولادهم إلى دمشق وإستانبول، وقد وجد في حمص مدرستان للأرثوذكس، وبلغ عدد طلابها (91) تلميذاً وتلميذة، كما أفادت سالنامة ولايت دمشق لسنة 1297هـ / 1879م عن افتتاح مدرستين رشدية متوسطة ورشدية ثانوية^[672]، وبحسب تقويم سنة 1298 هـ / 1880م وجد في حمص مكتب رشدي (ثانوي)، ومكاتب إسلامية ومسيحية،

كما وضع التقويم السنوي لسنة 1298 هـ / 1880م عدد المكاتب على النحو الآتي:

669 أسعد. منير الخوري عيسى (1984م): مصدر سابق، ج2، ص397.

670 الجندي. أدهم (1958م): مرجع سابق، ج2، ص309.

671 سجلات المحكمة الشرعية حمص: لسنة 1232هـ/1816م، وثيقة رقم/15، ص 4.

672 سورية ولايت سالنامة سي، لسنة 1297هـ / 1879م، ص303.

جدول (3-3) يبين عدد المدارس والطلاب وفق التقويم السنوي لسنة 1298 هـ / 1880م^[673]:

المدرسة الرشدية	العدد 1	عدد الطلاب 60 طالباً
المكاتب الإسلامية	العدد 35	عدد الطلاب 479 طالباً
المكاتب المسيحية	العدد 2	عدد الطلاب 80 طالباً

أما بالنسبة لأعداد المدارس والطلاب قبل فترة الثمانينيات من القرن التاسع عشر وتحديدًا بعد خروج إبراهيم باشا من سورية حيث اهتم بالتعليم في مراحله الأولى والعليا، وانقضاء فترة الاضطرابات والثورات عام 1860م. ازداد عدد المدارس ورغبة طالبي العلم، إن كانت المدارس التي افتتحتها الدولة العثمانية في مراكز الولايات وألويتها والمدن الرئيسية فيها، ساهم الأثرياء في افتتاح المدارس الخاصة إلى جانب مدارس البعثات التبشيرية التي سعت لنشر العلم بهدف نشر تعاليمهم الدينية .

جدول (3-4) يوضح أعداد التلاميذ في المدارس العثمانية الحكومية في لواء حمص مقارنة مع لواء حماة ودمشق لسنة 1863م^[674]:

السنجق	المدارس الابتدائية				المدارس الرشدية	
	للبنين		للبنات		للبنين	للبنات
حمص	العدد	تلاميذ	العدد	تلميذات	العدد	تلميذات
	33	720	2	110	1	30
حماة	46	479	-	-	1	30
دمشق	77	2929	25	906	2	121
					1	225

673 سورية ولايت سالنامه سي، لسنة 1298هـ / 1880م، ص 308. للعلم في العثماني التاء دوماً مبسوطه.

674 قسطلالي. نعمان (1879م): الروضة الغناء في دمشق الفحاء، بيروت. (د.ن)، ص118.

بقراءة متأنية للجدول السابق نرى بشكل واضح الاهتمام بدراسة الفتيات في لواء حمص في المرحلة الابتدائية ولدى المقارنة يتضح تقدم لواء حمص على لواء حماة في تعليم الفتيات في تلك المرحلة، لا بل انعدم التعليم للفتيات في لواء حماة والسبب ربما يعود الى وجود العائلات الغريبة عن الديموغرافيا للسكان في حمص والتي كانت ترغب في تعليم الفتيات، أما دمشق فكان الاهتمام كبيراً في تعليم الفتيات و يعود ذلك الى كون دمشق مركز الولاية ويوجد فيها العديد من الأسر الميسورة أو الغريبة عن دمشق وخاصة أصحاب الشأن والقرار في الدولة العثمانية والتي أعطت لتعليم الفتيات أهمية كبيرة، ورأت ضرورة وفائدة في تعليم الفتيات وإرسالهن الى المدارس.

أما في المرحلة الرشدية فلا نرى أي ذكر لوجود المدارس التي تدرس فيها الفتيات في لوائي حمص وحماة وإنما اقتصر التعليم فقط على الذكور، وتفردت دمشق بتعلم الفتيات في هذه المرحلة حيث وجدت مدرسة واحدة وضمت 225 تلميذة.

ووجدت المدارس التي حظيت بالحماية الفرنسية منها جمعية " أخوات الإحسان " التي فتح لها مدارس في مناطق عديدة من ولاية سورية ومن ضمنها لواء حمص وضمت 685 تلميذة وزعت على دمشق مركز الولاية و لواء حمص وولاية حلب.

أما مدارس الطوائف المسيحية المحلية والطوائف اللاتينية في سناجق دمشق وحماة وحمص فبلغ أعداد مبانيها وتلاميذها (ذكور وإناث) على النحو التالي.

جدول (3-5) يبين عدد التلاميذ ومدارس الطوائف المسيحية المحلية وطوائف اللاتين

في ألوية دمشق وحمص وحماة [675]:

السنجق		الروم الكاثوليك				اليسوعيون				اللعازاريون				اخوات الاحسان الفرنسيات			
		البنين		البنات		البنين		البنات		البنين		البنات		البنين		البنات	
دمشق		العدد	ذكور	العدد	إناث	العدد	ذكور	العدد	إناث	العدد	ذكور	العدد	إناث	العدد	ذكور	العدد	إناث
		3	465	1	70	1	120	-	-	1	125	-	-	1	25	2	500
حماة		1	90	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حمص		1	155	-	-	1	180	1	40	-	-	-	-	1	24	1	36

لم يكن لمدارس الطوائف المسيحية دور يذكر في لواء حماة باستثناء طائفة الروم الكاثوليك التي كان لها مدرسة واحدة فقط للذكور. بينما في دمشق وحمص كان لها دور الريادة في بناء المدارس واستقطاب التلاميذ من الذكور والإناث. والتي بلغ عدد مدارسها 15 مدرسة وزعت بين دمشق وحماة وحمص، وعدد تلاميذها ذكوراً وإناثاً بلغ 1,830 تلميذاً وتلميذة. وكانت حصة لواء حمص من التعليم في مدارس المسيحيين 23% من التعليم في سائر ولاية سورية.

ومن أبرز المواد التي كانت تدرس، هي:

1- السنة الأولى:

علوم دينية، صرف ونحو، مبادئ الجغرافية، تركي، حساب وخط، رسم، وعدد الطلاب 20 طالباً.

2- السنة الثانية:

علوم دينية، صرف عربي، قواعد فارسية، لغة عثمانية، حساب، رسم، وعدد الطلاب 20 طالباً.

3- السنة الثالثة:

علوم دينية، صرف عربي، صرف فارسي، نحو عثماني، إملاء فرنسي، قراءة، حساب عملي،

هندسة، جغرافية عثمانية، تاريخ عثماني، خط تركي، رسم، وعدد الطلاب 6 طلاب.

4- السنة الرابعة:

فقه العقيدة، نحو عربي، فن فارسي، إنشاء، قواعد فرنسية، حساب نظري، هندسة، جغرافية

عامة، خط، رسم عدد الطلاب 8 طلاب.

5- السنة الخامسة:

عقائد، عربي، فارسي، هندسة، جغرافيه، معلومات فنية، إنشاء تركي، رسم، خط، معلومات فنية،

عدد الطلاب 5 طلاب.

كما وجد في حمص مكاتب ابتدائية ، ومكتب دار الشفاء عدد الطلاب 80 طالباً، ومكتب زاوية

الأربعين ، عدد الطلبة 30 طالباً[676].

إن قراءة دقيقة لاهتمام الدولة العثمانية بالتعليم جاء متأخراً قياساً بالمدارس التي افتتحتها

المدارس التبشيرية في حلب وحمص التي كانت مدرستها أشبه بكلية ، وإن افتتاح المدارس في عموم

ولاية بلاد الشام يعود لأبي الأحرار مدحت باشا^[677] ، الذي تولى إدارة ولاية دمشق سنة 1878م ،

حيث عاتب الزعامات الإسلامية على تقصيرها في تدريس طلاب العلوم والحساب والفيزياء والكيمياء أسوة

ببقية الولاية. وللعلم فإن لواء حمص الذي تطلع العثمانيون إلى تحويله إلى إمارة إسلامية ، كان متأخراً

676 أخذت هذه المعلومات حرفياً من سالنامه سورية لسنة 1312هـ / 1894م، ص 179.

677 مدحت باشا(1822-1883م) ولد في الاسطانة تلقى علومه ومعارفه من خلال اسفاره مع والده ، تقلد مناصب عديدة في الدولة العثمانية وكسب ثقة السلاطين العثمانيين الذين كان في عهدهم . وساهم في حل الكثير من الخلافات منها طريقة التجنيد في الجيش العثماني ، وعمل على ايجاد نظام جديد لملكية الارض، تولى ولاية العراق وسورية، وأدخل اصلاحات وخدمات مازال يذكرها الناس الى يومنا هذا . كانت نهايته على يد رجال الداماد في منفاه سنة 1883م هو ورفيقه محمود باشا خنقاً في غرفته في الطائف بالقرب من مكة المكرمة. انظر: زيدان: جرجي(2012م): تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ج1، ط2، مؤسسة هنداوي، القاهرة ، مصر، ص379 وص408.

عن بقية الأولوية ، من حيث العلوم الحديثة لأن الذي وجد به تدريس لصف و صفيين ، وبلغ عدد الطلاب في تلك المدارس (120) من الذكور والإناث [678] ، وإذا كان لواء طرابلس قد اشتهر بعدد مدارسه ، فإن لواء حمص اشتهر بعلومه الدينية وشعرائه وأدبائه وعلمائه الذين شاع صيتهم - وسيرد ذكر بعضهم لاحقاً .

7- الجانب الثقافي:

رغم أن الدولة العثمانية اعتمدت في مراحلها الأولى على التعليم في حلقات المساجد والجوامع والزوايا، واقتصرت التعليم فيها على تعلم قراءة القرآن الكريم وتفسير آياته وشرح أحاديث الرسول (ص) ، إلا أن المشايخ و العلماء والمدرسين درسوا علوم اللغة العربية من صرف ونحو وعلم البلاغة والمنطق ، وفي المراحل العليا من التعليم دخلت اللغات كاللغة التركية والفارسية والفرنسية والانكليزية ... إلى جانب العلوم العقلية (الفلسفة والرياضيات وعلم الفلك) والعلوم النقلية (الطب والتداوي بالأعشاب (العطارة)).

وبرز إلى جانب العلماء والمشايخ والمدرسين المرشدين العارفين بعلوم الفقه والدين، الذين عملوا على نشر تلك العلوم معتمدين على الإسناد والمرويات والإجازات، ولقنوها لتلاميذهم في حلقات المساجد والجوامع وبعض المدارس المهمة بعلوم الفقه والدين والزوايا التي أنشأها أصحاب الطرق الصوفية^[679] . لنشر تعاليم الدين الاسلامي وفق طرقهم الصوفية دون أجر مادي أو أي مقابل يقدم من جهة طلبة العلم . ونرى خلال فترة الدراسة للواء حمص انتشار الكثير من الطرق الصوفية وكثرة اتباعها ومريديها مما زاد من الابعاء المادية التي وقعت على عاتق شيخ تلك الطريقة. ولهذا السبب لجأ علماء ومشايخ بعض هذه الطرق الصوفية لعمل يكسبون منه المال يأمنون منه عيشهم ويلبون حاجاتهم اليومية لهم ولأفراد أسرهم.

678 جبور، علاء. (2015). لواء طرابلس الشام. رسالة دكتوراه لم تنشر. قسم التاريخ كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة دمشق. دمشق: سورية، ص: 111.

679 الطرق الصوفية: انتشر بعد اتساع اراضي الدولة العربية الاسلامية واختلاط العرب بالشعوب الأخرى كالفرس وغيرهم، وكان في البداية تصوف فردي ثم تحول في القرن الثاني عشر الميلادي الى الابتعاد عن العزلة وأصبح أصحابه يؤثرون الاجتماع في بيوت الجماعة على العزلة، ولهذا نشأت الخانقاه والرباط والزوايا والتكايا. الباحثة

- و نورد من أمثلتهم:

- 1- الشيخ زكريا بن ابراهيم الملوحي (1771م-1848م) كان له أثر كبير في تعليم الناشئة في لواء حمص. فقد كان ضليعاً في علوم اللغة العربية وقواعدها وفي أصول الفقه والدين. وأسس له حلقة خاصة لتدريس العلوم في جامع النوري الكبير^[680].
- 2- الشيخ خضر الجمالي: كان عالماً ومعلماً انتهل من علمه الكثير من الشباب. وليؤمن حاجيات يومه ابتاع لنفسه محلاً في إحدى أسواق حمص وزاول فيه تجارة الحبال بأنواعها، ومنها التي تستخدم لشد البضائع على ظهر الجمل ومن هنا جاء لقبه الجمالي توفي عام 1874م^[681].
- 3- الشيخ أحمد الطزقلي النقشبندية: كان يتبع الطريقة النقشبندية^[682] درس الفقه والتصوف وكان يرشد طلابه الى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ذكره أدهم جندي في كتابه (أعلام الأدب والفن) ووصف محاسنه ومكانته العلمية والدينية والاجتماعية لدى العامة والخاصة من الناس كان له وقفية مؤرخة لسنة 1267هـ/ 1850م. أوصى بها بجعل داره وقفاً بعد فناء ذريته الى جانب مكتبته التي كان يملكها إلى طالب العلم بحمص واشترط ألا يخرج كتاب منها قبل دفع مبلغ من المال كرهنية إلى المتولي على هذه الوقفية، وأقيمت وقفيته هذه في جامع النخلة العمري التركماني^[683].
- 4- الشيخ مصطفى بن أحمد الترك : ولد عام 1845م كان له باع طويل في نهل العلم والمعرفة من أصولها فبعد تلقيه لعلوم الدين واللغة العربية هاجر الى عكا واجتمع بالمرشد الكامل الشيخ علي نور الدين بن بشرط المغربي الشاذلي فأخذ عنه علوم التصوف والارشاد ثم عاد الى حمص وأنشأ مسجد المبلط (

680 جندي. أدهم(1958م): مرجع سابق، ص91.

681 الشهابي. قتيبة(1995م): معجم الألقاب، دمشق وزارة الثقافة، ص75.

682 الطريقة النقشبندية: طريقة من الطرق الصوفية التي نشأت في بخارى على يد " محمد بن بهاء الدين نقشبند" والكلمة مؤلفة من مقطعين : النقش وتعني الطباعة لصورة أو حرف أو رمز وغيرها على الشمع . والبند: تعني ربطه وبقاؤه من غير محوه أو إزالته . ودلالة الكلمة تعني: تأثير ذكر الله سبحانه وتعالى وبقائه منطبعا في القلب. راجع: طهماز. عبد الحميد (1981م) العلامة المجاهد محمد الحامد، ط3، دمشق، ص192.

683 جندي. أدهم(1958م): مرجع سابق، ص97.

جامع الترك) قد ذكره الزهراوي في كتابه (أسر حمص و أماكن العبادة)^[684] والى جانب انشأ مدرسة لتعليم القرآن الكريم والقراءة والكتابة والعلوم الدينية والحساب. إضافة الى المباني الدينية التي انشأها كان يملك محلاً تجارياً جانب القيصرية يعمل به لكسب عيشه.

5- الشيخ عبد الله السعداوي المغربي: نسبة الى بلده المغرب العربي التي قدم منها في فترة هجرة المغاربة الى بلاد الشام. سكن حي جمال الدين أنشأ زاويته التي اتبع فيها تعاليم الطريقة الشاذلية وكانت بمثابة مدرسة لأهل العلم.

6- المرشد الشيخ يوسف الداود بن الشيخ محمد المولوي: مرشد الطريقة المولوية وشيخ التكية المولوية (مولوي خانة). علم الإرشاد ولفقه لتلاميذه وبرز منهم الشيخ أحمد بن الشيخ خليل والشيخ محمد نور عثمان. وانتهت الطريقة المولوية بوفاته عام 1974م.

7- الشيخ عبد الغفار الدروبي: تميز عن غيره من المشايخ والمرشدين بأنه وهب نفسه لخدمة العلم والعلماء، فكان يجوب قرى حمص ويأديتها للوعظ والإرشاد وتعليم أمور الدين، وكان يجمع المال الكافي من كل قرية ينزل فيها ليقوم بتسخير هذه الأموال لخدمة العلم في قرية أخرى^[685].

لدى قراءة الوثائق والإجازات (الشهادات) التي يحصل عليها المرشد والمربي^[686]. تم التعرف على نساء نلن الخطوة في التلقين والإرشاد والتعليم والتربية ونشر الأخلاق و الفضيلة ومنهن:

أ- الشبيخة المربية بدوية بنت الحاج علي المنلا عثمان التركماني .

ب- الشبيخة جلييلة بنت الشيخ أحمد خمو التي أوقفت للزاوية التي كانت تلقن بها العلوم العقار

المجاور لها^[687]

684 الزهراوي. نعيم: الجزر السكاني حمص، أسر حمص وأماكن العبادة، ج3، ص122.

685 الزهراوي. نعيم(2003م): مرجع سابق، ج6، ص215.

686 الإجازة (الشهادة) هي شهادة يحصل عليها المرشد أو المربي تخوله تلقين وتعليم وتربية الشباب من خلال نشر العلم والأخلاق الحميدة والفضيلة، وتكون الإجازة متسلسلة بـ (كابرأ عن كابرأ الى الرسول الكريم محمد (ص)). ولا تمنح إلا لمن توفرت فيه الصفات والأخلاق الكريمة وحسن الإلقاء والتلقي.

687 سجلات المحكمة الشرعية حمص، لسنة 1249هـ/ 1833م، وثيقة 84، ص19.

بعد التعرف على رجال الدين وطرقهم الصوفية والمرشدين في لواء حمص والدور الذي قاموا به في تعليم أبناء اللواء ، لا بد للبحث من التعرف على أبناء اللواء الذين حصلوا على علومهم ومعارفهم من هذه الحلقات والدور الذي قاموا به بعد أن انخرطوا في السلك الوظيفي للدولة العثمانية ، وما هي الخدمات التي قدموها لبلدهم وأبنائه ومنهم على سبيل المثال:

- 1- أنيس بن مصطفى مدور (1818م-1888م) ذكر سابقاً في الفصل الاقتصادي . وتحدثنا عن علاقته مع الدولة العثمانية سياسياً بحصوله على منصب المتسلم . واقتصادياً من خلال تجارته بالحريز والأثواب المقصبة بالذهب والفضة التي كانت ترسل إلى حاشية السلطان في الأستانة^[688]
- 2- محمد أنيس حسين آغا الحسيني: ولد بحلب 1834م ، أكمل تعليمه في استانبول (المدرسة الملكية) درس القانون والنظم العثمانية وهذا ما ساعده على تقلد المناصب العليا في اللواء .
نال مكانة كبيرة في حمص فهو أول المهندسين الذين عرفتهم المدينة عندما قدم إليها عام 1869م للإشراف على الطرق والمعاير وحمل رتبة (باش مهندس). تميز بحبه للعلم والمعرفة فكان مدرس في المدارس الرشدية في لواء حمص، حيث درس فيها علوم الرياضيات والحساب والهندسة وأصول علم المحاسبة وتنظيم الدفاتر والسجلات المالية المتعلقة بأموال الدولة^[689]
- 3- عبد الرحمن بن حسين آغا الجندي (1820-1889م) عين متسلماً لحصن الأكراد وبعدها عضواً في مجلس الإدارة في لواء حمص ، وقدم خدمات كثيرة الى مدينته .
- 4- يحيى بن عبد الرحمن الترجمان(1833م-1889م) الترجمان لقب له لإتقانه اللغة التركية والتي عين على إثرها ترجماناً للدولة العثمانية الى جانب تعيينه كاتباً في بلدية حمص .

688 سجلات المحكمة التجارية حمص، لسنة 1290هـ/ 1873م ، رقم 24.

689 الزهراوي. نعيم (أسر حمص وأماكن العبادة): مرجع سابق، ج3، ص71.

5- مصطفى الحسيني التركماني (1827م-1903م) أتقن اللغة التركية وانتسب الى السلك الوظيفي في الدولة العثمانية ، استلم رئاسة ديوان المتصرفية أيام المتصرف هولو باشا العابد، ثم أصبح رئيساً لأملاك الدولة ونال رتبة الباشوية عام 1893م^[690].

6- عبد الحميد الدروبي بن الحاج سليم الدروبي (1848م) تقلد عدة مناصب في لواء حمص منها رئاسة غرفة تجارة حمص، نال رتبة الباشوية عام 1901م^[691].

7- كامل بن نعمان دوامة (1842م-1901م) درس في المدارس السلطانية باستنبول وبعد عودته من باريس عين مدرساً في المدرسة السلطانية ثم تولى قائم مقام المرقب ثم صور. وبفضل مساعيه وحبه لأبناء بلده ساهم في إدخال العديد من الطلبة الحمصيين الى المكتب الملكي ومنهم هاشم الأتاسي وعبد الحميد الحراكي^[692].

رغم الانغلاق الديني الذي فرضته العائلات المنحدرة من أصل غير عربي ، فإن الصحافة ازدهرت بها ، مثل صحيفة لسان الشرق ومجلة الإنسانية وجريدة العاصي وجريدة السيف ومجلة الكنيسة وغيرها، وعرف عن الحماصنة الاهتمام بالجانب الثقافي ، وفي العصر العثماني كانت ثقافتهم قائمة على سماع الحكواتي ، وبدخول الطباعة ، طبع في مكتباتها مؤلفات عدة^[693].

ما يمكن قوله: إن لواء حمص احتضن الأدب بكل مكنوناته من ديك الجن الذي ذاع صيته وارتبط اسمه بمدينة حمص الى أعلامها وعلمائها ومنهم الطبيب والمؤرخ والأديب ميخائيل بن نقولا صباغ (1755-1816م) طبيب ظاهر العمر، والخوري عيسى بن سليمان الحامض أحد نوابغ حمص في القرن التاسع عشر فقد درس إلى جانب اللاهوت الطب وأتقن العديد من اللغات^[694] ، ومنهم من ساهم

690 سورية ولايتي سالنامه سي، لسنة 1313هـ/ 1894م.

691 سورية ولايتي سالنامه سي، لسنة 1319هـ/ 1901م.

692 جندي. أدهم (1954): مرجع سابق، ج2، ص86.

693 عليوي، عبد الهادي. (2005). صنق حمص 1864-1909. رسالة دكتوراه لم تنشر. قسم التاريخ كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة دمشق. دمشق: سورية. ص: 270.

694 أسعد. منير الخوري عيسى (1984م): مصدر سابق، ج2، ص397.

بنشر الفكر العربي الإسلامي بصدق من أمثال آل ادريس و آل مدور وآل الجندي، وفي مقدمتهم الشيخ أمين الجندي^[695]

ووجد في حمص صالونات أدبية بإشراف نساء مسيحيات من أمثال ماريانا ماراش (1848-1919م) والتي أقامته في بيتها واعتبر أول صالون أدبي في بلاد المشرق العربي، أقامت فيه سجلات شعرية بين الشعراء ودارت بين جوانبه حوارات سياسية واجتماعية وثقافية مختلفة، و تبادل فيه الأدباء آرائهم وأفكارهم التي تدعو الى التحرر من الاحتلال العثماني والنهوض بالمجتمع العربي وتحرير المرأة والدعوة الى تعليمها^[696].

أما من حيث الحياة الفنية في لواء حمص، فإن حمص برعت، وأبدعت، وخير دليل قلاعها ونواكيرها التي قامت على عاصيها ومطاحنها التي وفرت لسكانها دقيق خبزهم وروابيها وبساتينها^[697].

8- وضع المرأة الحمصية:

عدت المرأة في معظم المجتمعات الإسلامية والعربية ناموساً للأسرة والعائلة والقبيلة والعشيرة، ولهذا اقتصررت حياة المرأة الحمصية على الشؤون المنزلية وتربية أولادها، والحال نفسه بالنسبة للمرأة الحموية والطرابلسية ولم يكن وضعها في بقية الولايات أحسن حالاً، وإذا أرادت الخروج فعليها ارتداء الحجاب الأسود الذي يفصلها عن مجتمعها من جهة، والعالم الخارجي من جهة أخرى. وتعايش المسلمون والمسيحيون خلال القرن التاسع عشر فما طبق على الفتيات والنساء المسلمات طبق على النساء وفتياتهن المسيحيات^[698].

695 ميخائيل. بطرس معماري (1963م): الشيخ أمين الجندي الشاعر الحمصي الرقيق، حمص، ص16-17.

696 فخري. ماجد (1992م): الحركات الفكرية وروادها اللبنانيون في عصر النهضة 1800-1922م، دار النهار للنشر، ص136.

697 قد يظن القارئ أن وجود النواكير يقتصر على مدينة حماة، لا بل وجدت في حمص كما وجدت في حماة وقامت بالدور الذي أدته نواكير حماة حتى تمت إزالتها من قبل بلدية حمص عام 1946م.

698 السجل العقاري حمص: كنيسة مارجرس للروم الارثوذكس (فيه وصف للكنيسة و أماكن الصلاة حيث فصلت أماكن الرجال عن الأماكن الخاصة بصلاة النساء).

وقد وجد بطرس البستاني أن تقوية اهتمام النساء باكتساب المعارف جدير بإعلاء شأنهن ، ومن ثم سيتسنى لهنّ حمل الرجال على تغيير حالتهم وإنقاذهم من الضياع الذي فرضه المجتمع عليهن^[699] وقد أفادت سجلات المحكمة الشرعية لحمص أن المرأة :

أ- الحمصية والحموية مارسنا البيع والشراء بحدود وطبعاً بنات الفقراء ، أما المنحدرات من أسر اقطاعية[700]، عملت ناظرة على وقف[701] ، كما تولّت الإشراف على وقف[702].

ب- أنها قامت بعمليات تجارية (بنات العائلات اللواتي تكون العصمة بأيديهن).

ت- أسهمت بدور فاعل في الصناعة حيث وضعت يدها على دكان حياكة[703].

ث- أثبتت أنها حرة من خلال الدعوى التي رفعت إلى المحكمة الشرعية التي حكمت على أنها حرة[704].

ج- أنها تملك الجرأة للوقوف أمام القاضي، طالبة منه التفريق بينها وبين زوجها لأسباب موجبة شرعاً (عجزه عن معاشرتها على مدى عام) [705].

ح- قاومت بجرأة وقوة أي محاولة اعتداء عليها أو اغتصاب علناً أمام القاضي.

خ- أنها قادرة على ممارسة الحرية، وطالبت زوجها بالمخالعة، والمطالبة بتأمين منزل خاص بها خال من أهلها أو أهله[706].

د- امتلكت الجرأة بالذهاب وزوجها إلى المحكمة؛ مطالبة القاضي بتثبيت زواجها، وأنه تم بإذنها ورضاها.

ما يمكن قوله: إن القرن التاسع عشر حمل معه ولادة فكر اجتماعي في بلاد الشام، رغم

تأطيره بأطر قومية تحررية، فرضها واقع القرن التاسع عشر، يضاف إلى ذلك أن التدخل الأوروبي رغم

699 فخري. ماجد (1992م): مرجع سابق ، ص188.

700 سجل المحكمة الشرعية بحماة ، لسنة 955-956هـ / 1550م، سجل رقم 4 ، وثيقة رقم 886، ص 249.

701 سجلات المحكمة الشرعية حمص، لسنة 1201هـ / 1787م ، رقم 46، وثيقة 98. ص38.

702 سجلات المحكمة الشرعية حمص، سجل رقم 42، وثيقة رقم 175. ص: 57.

703 سجلات المحكمة الشرعية حمص ، سجل رقم 3، وثيقة رقم 1427. ص 334.

704 سجلات المحكمة الشرعية حمص ، لسنة 994هـ / 1586م ، سجل 26، وثيقة رقم 103. ص 25.

705 سجلات المحكمة الشرعية حمص، تاريخ 27 محرم 1277هـ / 1860م، سجل رقم 57، ص2.

706 سجل المحكمة الشرعية حمص، لسنة 1284هـ / 1867م، رقم 62، وثيقة رقم 11. ص: 7.

وحشيتة الاستغلالية غير أنه حمل معه بداية التطور الاقتصادي المقترن بمبادئ الصيرفة المالية، علاوة عن ذلك فإن القرن التاسع عشر الميلادي استوعب النظريات والأفكار بكل اتجاهاتها الدستورية والبرلمانية، لأنهما الدعامتان القادرتان على الانتقال بالوطن، لكن الرجعية العربية، صورت للأحرار أن هاتين الدعامتين تشكلان خطراً جسيماً على الوطن، وأيقن الأحرار هذه المقولة، فحملوا الاستعمار وزرها وهو بريء منها[707].

9- المراكز العمرانية في لواء حمص :

أفاد مؤرخ حمص أحمد الصابوني في مؤلفه تاريخ حماة ، أن المدينة شهدت توسعاً عمرانياً في الفترة العثمانية ، حيث بلغ عدد المساكن في مدينة حمص ، ناهيك عن التوسع العمراني لأقضية اللواء ونواحيه وقراه على النحو الآتي:

جدول (3-4) يوضح عدد الأبنية والمساكن في لواء حمص[708].

عدد 1	الثكنة العسكرية (الدبوياء)[709]
عدد 1	القشلة العسكرية
عدد 32	خان
عدد 21	جامع
عدد 11	تكية وزاوية
عدد 2	كنائس
عدد 11	أسواق

707 يمكن للراغب بالاطلاع على متغيرات القرن الثامن عشر، مراجعة لوتسكي (1980م)، تاريخ الأقطار العربية، ص: 131-134.

إينالجبك، خليل.(2002). تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار. ترجمة: محمد أرناؤوط. بيروت: لبنان. ص: 138.

708 الصابوني.(1332هـ): مصدر سابق ، ص: 83 وما بعده.

709 الدبوياء: هي كلمة فرنسية depot وتعني المستودع، شيدت في عهد ابراهيم باشا المصري

عدد 4	ساحات
عدد 1	حمام
عدد 6	رحى مائية
عدد 2	رحى بخارية
عدد 18	فرن وتتور

9-1- المباني السكنية:

بحسب الدراسات المتعلقة بالحركة العمرانية للدولة العثمانية ، يتضح أنها لم تولِ العمران في الولايات أهمية ، ومن أبرز أعمالها العمرانية في عموم الولايات وألويتها، ترميم القلاع لسكن عناصر القباي قول (الحرس الخاص للسلطان العثماني) وأبنية خاصة بإدارتها، أما بناء الجوامع ، فهي بجهد الولاية إما لتخليد اسمه ، أو للتعبير عن فرحته بانتصار القوات العثمانية في أوروبا الشرقية.

وقد أسفرت الدراسات الاستكشافية لمدينة حمص عن وجود ثلاث مجموعات من الأبنية تعود إلى العصر الآرامي، استعمل فيها اللبن والحجر البازلتي والكلسي [710]، وفيها أيضاً أبنية بجهد محلي، مثل: المساجد و الجوامع و التكايا و الزوايا و الوناقات (استراحة طريق) وهي عبارة عن قصور مزينة بمفهوم العصر العثماني:

1. مدخل القلعة مبلط جيداً.
2. قصر في الجهة الجنوبية الغربية معقود الأجنحة. والخانات سماه الحمصيون (قناق)، وقد وجد في مدينة حمص (32) قوناقاً، وقد تميزت مدينة حمص بمفاهيمها، فقد وجد بها (26) داخل السور و (11) مقهى خارج السور.
3. ثلاث غرف مخصصة للنساء فيه مغازل حجرية ونول من الطين (3).

4. قصر نصوح باشا، أما مؤيد العظم فقد أضاف عليه الحرمك، وبنى له حماماً سنة 1824-1830، ويقع البناء على مقربة من نهر العاصي.

على ضوء المباني القديمة ، يتضح أن المباني التي بنيت في العهد العثماني بنيت على نهج ونسق البيت العثماني ، فالمباني القديمة برغم ما فيها من غرف ، لكنها لم تكن مزخرفة كالبيت العثماني. والخشب الملون والمذهب[711]، أما الطراز الشرقي المناظر للغرب ، فقد طرأت عليه تعديلات زادت جمالية مزدوجة ، وبذلك تحول إلى غرفة سكنية ، وبالطبع يخلو سقفه من أية زخارف كتابية بالخط الكوفي المربع[712]، وإزاره الخشبي يزدان بزخارف كتابية على طراز البيت الغربي ، وقد احتوى على غرفة للطعام بسيطة لا يزيد طولها على 5.48م ، وعرضها 2.84م ، أما غرفة النوم ، فتقع في أقصى الشرق من الجناح الشمالي، واجهتها الخارجية عادية ومكونة من الحجر الكلسي. وبناء على ذلك يتضح أن البيت العربي هو بيت ذو ساحة سماوية[713].

- **الخانات والوناقات:** لدى التدقيق في خانات حمص يرى تشابهاً واضحاً، على الرغم من تعدد الخانات، فهي بصورة عامة تؤدي وظيفة واحدة[714] ، والخانات التي بنيت في الفترة العثمانية وجد لها هندسة معمارية متشابهة في كل الولايات والألوية[715]، فهي ذات مداخل واسعة تسمح للخيول والعربات المحملة بالبضائع بالدخول إلى الخانات ومستودعات البضائع[716] ، أما الدور الثاني فخصص للنزلاء ، وفيه جناح لسكن الحريم[717]، وقاعة لعقد الصفقات التجارية ، وهي في الوقت نفسه قاعات للمصالحات ما بين القبائل البدوية واللجوء إلى الخان بعيداً عن أعين الحكام وإداريي الدولة [718].

وقد أفادت سجلات حمص الشرعية عدداً من القناق، أبرزها:

711 الزهراوي، نعيم: مرجع سابق، ج2، ص 163-164.

712 الكيلاني. راشد (2004م): مرجع سابق، ص235.

713 لطفي باش: تطور مدينة حمص،، ص: 197.

714 سجلات المحكمة الشرعية حمص، سجل رقم 42 ، وثيقة رقم 216، ص89.

715 سجلات المحكمة الشرعية حمص، سجل رقم 42 ، وثيقة رقم 297، ص115.

716 سجلات المحكمة الشرعية دمشق، سجل رقم 26، وثيقة مشوش دفنري ، أي يحتوي على وثائق متنوعة.

717 سجلات المحكمة الشرعية حمص، سجل رقم 43 ، وثيقة رقم 401، ص247.

718 سجلات المحكمة الشرعية حمص، سجل رقم 23، وثيقة رقم 933، ص222، وسيعتمد على لطفي لطفي لدراسته الميدانية.

- 1- قناق يحيى بن عبد الوهاب زاده، نقيب أشرف حمص عند قصر الزهراوي 1277هـ / 1860م.
- 2- قناق محمد سعيد الأتاسي في باب هود 1298هـ / 1881م .
- 3- قناق حبيب مرهج، في داره الكائنة في زقاق جمال الدين والى جانبه المعصرة 1298 هـ/ 1881م [719].
- 4- خان قناق الحاج عبد الرحمن بن حسين آغا جندي زاده في باب السباع قرب جامع البازرباشي 1305هـ/ 1887م.
- 5- قناق الحاج محمود الجندلي نقيب الأشرف: باب الدريب 1313هـ/ 1895م.
- 6- قناق رسول يللي الصوفي : باب السباع 1317هـ/ 1899م [720].
- 7- قناق سليم بن محمد آغا بن سليم آغا الباكير مدير أتيام قضاء حمص : باب هود 1319هـ/ 1901م [721].
- 8- قناق حسين بن حسن آغا الموصلي : باب هود 1319هـ/ 1901م.
- 9- قناق المير الآي عبد الحميد بك مدير الأراضي السينية بحمص وحمص : حميدية 1319هـ/ 1901م [722].
- 10- قناق الشيخ أحمد بن الحاج حسين الدالاتي، الحميدة 1320هـ/ 1902م
- 11- قناق أتاسي زاده السيد محمد ابراهيم ابن الحاج محمد بن عبد الستار : باب هود 1320هـ/ 1902م.
- 12- قناق ترجمان زاده السيد محمد نوري بن يحيى آغا: باب هود 1321هـ/ 1903م .
- 13- قناق دروبي زاده محير الدين بك : باب السباع 1322هـ/ 1904م.

719 دار الوثائق بدمشق، المحكمة الشرعية بحماة ، لسنة 1270هـ / 1855م، سجل رقم 54، الوثيقة رقم 19، ص5.
 720 لطفي لطفي، تطور مدينة حمص العمراني،، ص: 226. قناق هي مختصرة من لفظة قوناق استراحة طريق، منزل، سكن، فندق وبالرجوع إلى سجلات المحكمة الشرعية، يلاحظ أن البعثات الأوروبية كانت تستأجر تلك القوناقات من أصحابها
 721 لطفي: تطور مدينة حمص،، ص: 227.
 722 لطفي لطفي، خانات بلاد الشام، خانات حمص بالفلم، رقم 1.

- 14- قنّاق سليم عبد الله الطباع : مدير مال حمص، الحميدية 1322هـ / 1904 [723].
- 15- قنّاق أناسي زاده السيد محمد نجيب : باب هود 1324هـ/ 1906م
- 16- قنّاق جندي زاده السيد محمد كمال بن الحاج محمود باب الدريب 1324هـ/ 1906م [724].
- 17- قنّاق جندي زاده الحاج محمد حافظ بن عبد الرحمن فاخورة 1325هـ/ 1907م.
- 18 - قنّاق السيد عبد الوهاب بن راغب الأخرس : باب الدريب 1325هـ/ 1907م.
- 19- قنّاق جندي زاده الحاج أبو الخيلا : باب الدريب 1326هـ / 1908م [725].

723 الحوليات الأثرية مجلد 31، ص: 133.

724 لطفي لطفي، خانات بلاد الشام، خانات حماة، أَعَدّها لطفي بِلْم رقم 1.

725 الزهراوي. نعيم، مرجع سابق، ج3، ص: 150

استنتاج الفصل الثالث

لم يستطع العثمانيون التدخل في البنية البشرية والديمغرافية للولايات التي خضعت لنفوذهم رغبة أو رهبة إلا من خلال زرع قوى غريبة عن واقع لواء حمص المعروف بعرويته وانتمائه الإسلامي، لكنها أسهمت في إضعاف القدرات الاقتصادية لتلك الولايات من خلال التواجد العسكري لها التي مارست أعمالاً اتصفت في كثير من الأوقات إلى القوة ، بحجة عدم دفع الضرائب المفروضة عن تلك القوى البشرية أو من خلال التذرع بضبط الأمن وملاحقة المشاغبين.

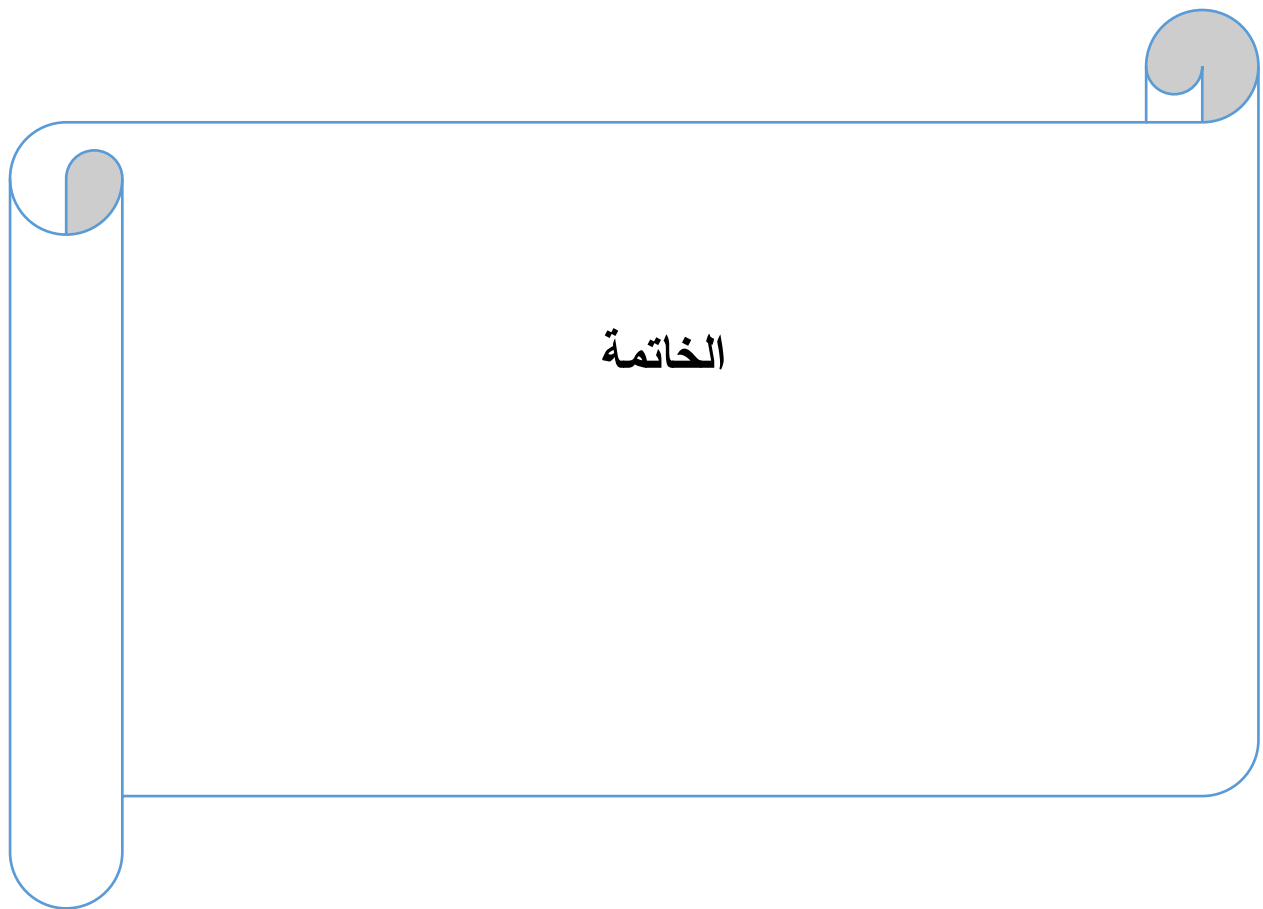
لقد اعتاد سكان لواء حمص على التعايش مع واقعهم الطبيعي، فتحملوا حالات الطقس صيفاً وشتاءً وتميزوا مع مرور الزمن بلباسهم وطعامهم وعاداتهم وتقاليدهم، وعلى الرغم من التباين الذي وضعوا فيه ، غير أنهم آثروا التعايش بعادات وتقاليدهم واحدة ؛ تاركين الموروثات الدينية جانباً لم يهتموها، ولم يتشددوا بها على حساب الأخوة والجيرة.

لقد أجمعت المصادر التي نقلت وثائق لوائيّ حمص وحماة أن كل ما هو سيئ قلما يحدث بدافع الثأر أو العائلات أو الكرامات والتباهي، وهذا يعني أن سكان اللوائيين غلبوا العقل في مختلف سلوكهم الفردي والجماعي، وقد أفاد الرحالة أن الهدوء البشري في هذين الإقليمين قلما تجده في منطقة أخرى، وكل ما شهدته المحاكم الشرعية العاملة في مدن اللواء وأقصيته هو الخلاف على أرض أو حدود أرض، وقلما يعاقب جاره أو مجاوره بشراسة، ويعلمه لدى نشوب خلاف بضرورة العودة إلى المحاكم.

إن القارئ لواقع لواء حمص كأنه يقرأ لواء حماة، وهذا التشابه رسمته الإدارة العثمانية بدقة، وتمكّنت من تحويل لواء حمص وحماة ومدينة طرابلس كلواء إلى مدن متشعبة ليوم ما ؛ بحسب سجلات الإفتاء المكسدة في محكمهم الشرعية ، وما يفد إليه من غريباء محليين أو أجانب، يفترض أنهم أهل علم ومعرفة بمختلف أقصيته ونواحيه وقراه، لكن تفاوتاً غير طبيعي طغى على الواقع الديمغرافي، فالعثمانيون مارسوا جهالة الممالك وزادوا عليهم تهجير السكان، ودفعوا بتلك الفئات إلى البادية أو الهجرة إلى خارج اللواء، وأسكنوا بدلاً منهم عائلات كردية وتركمانية وتركية متذرعين بحجج واهية.

إن الاختلاط الديمغرافي الذي أقامه العثمانيون في لواء حمص لم يلب رغباتهم في عملية فرق تسد، واضطروا إزاء هذه القناعة المتميزة لسكان اللواء للعمل على تحسينها ؛ تخوفاً من إنقاص وارداته عن الخزينة العامة.

لقد حوّلت الدولة العثمانية لواء حمص بأراضيهِ الخصبة وعبور نهر العاصي إلى مصايف، وشجعت أهالي حمص كقوى بشرية متفاوتة خلقياً واقتصادياً، بهدف إبقائه ممزقاً، فعاشت بعض طوائفه فقراً أسود وجهاً مطبقاً توارثته أجياله، إن قراءة لواء حمص غير مجدية بدون إشراك لواء حماة وتغدو القراءة شبه مضطربة من دون ذكر طرابلس الشام.



الخاتمة : وتتضمن أهم النتائج التي توصل إليها البحث والتوصيات:

دللت قراءة لواء حمص منذ خضوعه للدولة العثمانية سنة 1516م وتبعيةها مرة لولاية طرابلس الشام إدارياً، ثم فصله عنها وإلحاقه بولاية الشام (وفيما بعد ولاية دمشق ثم سورية) مرة أخرى على أن الدولة حركت مناطقها ليس بحسب مواقعها ، وإنما بما يمكنها من فرض نفوذها عليه وعلى غيره.

وتصعب قراءة لواء حمص كوحدة إدارية مستقلة ، هذه الاستقلالية الإدارية غير موجودة في نواميس وقواميس الدولة ، لأنها اعتمدت تولي عرش على مبدأ الأقدمية في العائلة ، غير أن قانون محمد الفاتح أبطل هذا المبدأ ، ولهذا تحول بفضل تعدد هوية النساء والمحظيات اللواتي تزوج بهن السلطان الحاكم إلى سباق مؤطر بدماء الأخوة.

إن تبعية لواء حمص زمنياً لدمشق ، جعلته ملحقاً إدارياً بها فمتسلمه وفيما بعد (متصرفه) يعين من قبل والي الولاية ، ومُسند إليه ضبط الأمن وربطه ، وتحصيل الضرائب ، وجباية واردات التيمار والزعامات، أما الملك الخاص فقد تولى زمامه الأسرى التركمانية والكردية التي وطّنها السلطان سليم الأول 1512 - 1520م والسلطان مراد الرابع 1623 - 1640م ، بهدف تقوية نفوذها ، وفرض سلطانها على القوى البشرية الأخرى.

من هذا المنطلق ظل لواء حمص من أكثر الأولوية في بلاد الشام ضبطاً وربطاً ، علماً بأنه مفتوح على البادية ، والطابع البدوي أقرب إليه من الطابع الحضري ، وهذا يفرض حدوث عصيانات فيه وإن لم تكن ضد السلطان الحاكم فعلى الأقل ضد ضرائبه وجباته الذين أُرهبوا سكانه بها.

لا يمكن القول: إن لواء حمص من الأولوية ذات الدخل الجيد ، ولا حتى الوسط ، لأنه غير متشاطئ مع البحار، وليس بجوار نهر قابل للملاحة كنهري دجلة والفرات ، وهذا يعني أن وارداته الزراعية غير زائدة عن احتياجات أهله وسكانه ، وليس لواء نواعير كلواء حماة التي عمت شهرتها الأصقاع و توافد إليها السياح ، وكثرت خاناتها التي تزيد على جميع خانات ولاية دمشق.

وطنّها العثمانيون و منحوها الأراضي المجاورة للعاصي ، أما بقية المناطق ما عدا المناطق المجاورة ، العائلات القريبة من البحيرة التي يئن تئن هذا الدخل طبع على سكانه طابع الفقر والعوز ، وعدّ من الأولوية الأكثر فقراً ، ناهيك من أن هيمنة الفقر عليه ، فقضاء الشعيرات والفرقلس وما جاورهم فزراعتهم تعتمد على الأمطار ، وأراضيهم غير مؤهلة للزراعة ، مضافاً إليه الضرائب التي لاحقت الإنسان تاجراً كان أم خبازاً أم فلاحاً ، ولم يكن بمقدور أهله العصيان ، ولم توجد بها مجالس حتى سنة 1840م وما بعد.

وهذا يعني أن أكثر من أربعين سنة مارست الدولة عليهم الأحكام الشرعية ، وهذا يعني أن المتسلم سابقاً والمتصرف لاحقاً وقواته كانوا مضطرين إلى جمع الضرائب بالقوة ، لا سيما أن أكثر من نصف سكانه غير موقنين بمنصب الدولة الرسمي وهو المذهب الحنفي ، مما ولّد بين الطرفين عداءً كبيراً عدّه السلطان وإداريوه أنه خروج على سلطانه ، فأجاز لقواته المرابطة في مركز اللواء ومركز الأقضية ضرب كلّ من يرفع رأسه أو يحتج على إرادة السلطان المتأصلة بالضرائب ، فدافعها مطيع للسلطان ومخلص للدولة ، والممتنع عن دفعها خارج عن الإرادة السلطانية.

لم يكن السلطان وكوادره الإدارية مدركين أن الأولوية الفقيرة غير قادرة عن دفع الضرائب ، وكان لابد من إرغامها على دفعها ، وبعدما خلعت الدولة جلودها ، واعتمدت الحاكم بموجب القانون الجديد المستمد من القانون الفرنسي ظلت أحوال اللواء على حالها ، فإيصال التلغراف وإنشاء بلدية في مركز الصنّجق (اللواء) لا تعني الفلاح شيئاً ، فهو يريد تطوير وسائل الزراعة لديه وتخفيف الضرائب عن كاهله ، ليتمكّن من دفع الضرائب ، وإذا كانت الدولة قد تخلّت بموجب القانون عن نظام الإقطاع العسكري (التيّمار والزعامت) وتلّزيم الأرض لمن يدفع أكثر ، ومنحه صلاحيات واسعة ، فإن الملتزمين مارسوا على الأهالي أضعاف ما كان قبل التنظيمات ، فقانون الجباية ضد الفلاح فقط كشخص وإذا هرب أو تخفى فالجباة لا يتعدون على عياله ، بعكس الالتزام والمالكانة ، فعدم الدفع يعني الاعتداء عن نسائه. هذا النهج أسهم بهروب الفلاح وعائلته إلى الهجرة ، تاركاً الأرض لمن مُنح حق الالتزام.

من المستحيل القول: إن التنظيمات ، تدخلت بالضرائب وحدّت منها ، لأن الدولة العثمانية بعد القضاء على جيشها عماد قوتها أبادته سنة 1826م ، مما أسهم فعلياً في خروج ولايات بلاد الشام عن نفوذها ، وحلول نفوذ قوات إبراهيم باشا الذي أراد بالقوانين المتطورة التي جاء بها من مصر أن يتقبلها سكان ولاية دمشق وألويتها بسهولة ويسر ، وتتأسى إبراهيم باشا أن ولاية دمشق حُكمت أكثر من ثلاثة قرون بما نص عليه الشرع ، وأن الأمر يقتضي منه تنفيذ قوانينه المتطورة تدريجياً ، ناهيك عن أن الأهالي لا يعرفون التجنيد الإجباري ، لأن الدولة قبل 1826م لم تعتمد إلى جمع الشبان للخدمة بين عساكرها ، فعساكرها خاصة ومتميزة رُبّيت ودُرّبت في القصور العثمانية ، ومن جانب آخر ، تتأسى إبراهيم باشا أن أوروبا لن تسمح باستبدال سلطان ضعيف بسلطان قوي ، فعزفت على نغمة الدين والتستر بقانون التجنيد الإجباري الذي اعتمده إبراهيم باشا وسعيه إلى سحب السلاح من أهالي الولاية ، هذه التصرفات الطائشة التي اعتمدها إبراهيم باشا ، وإن كانت جيدة ومتطورة ، لكن من الصعب قبولها خلال ليلة وضحاها ، فأجاز المفتون الثورة على إبراهيم باشا ، وتحركت ألوية بلاد الشام معلنة العصيان ضده ومدعومة دينياً من المفتين الذين حللوا مقاومة الحاكم الطاعي ، وانتهى الأمر بخروجه من البلاد وعودة الولاية (سورية) ثانية إلى الحُضن العثماني الذي طبق الضرائب من جهة ، وطورها بنظام الالتزام والمالكانة وضريبة الفردة (الرأس) وفرض التجنيد الإجباري من جهة أخرى ، وبدأت الملاحظات لسكان ألوية ولاية سورية (فترة الدراسة) لسببين:

السبب الأول: دفع الضرائب فالدولة بحاجة إلى دعم مالي.

السبب الثاني: على الشبان القادرين والأصحاء الالتحاق بالجيش المسمى الأوردي الهمايوني (الجيش السلطاني) والزراعة ظلت تشكو من عدم تطورها ، ولم تتمكّن الدولة العثمانية من تعبيد طرق لواء حمص ولا غيره ، واقتصر التطور الاقتصادي على مراكز السناجق ، في حين ظلت القرى على حالها ، أما التحسن الذي طرأ على بعض مدن اللواء كان بفضل نشاط أبنائها وإخلاصهم لها ، وتسهيلاً

لهيمنة الطبقة الجديدة وهي الرأسمالية بدلاً من الإقطاعية ، وبذلك بدلت المصطلحات فقط. وعاش سكان اللواء على أمل التطور الذي لم يأت.

من أهم التوصيات ، ان ولايات بلاد الشام والالوية التي تضمها مليئة بالمعلومات المهمة التي تحاكي عصر الدولة العثمانية آنذاك لذا وجب دراستها من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

المصادر والمراجع المعتمدة

المصادر والمراجع المعتمدة:

• الوثائق:

1. الوثائق غير المنشورة:

- 1- أرشيف رئاسة الوزراء - إستانبول - وثائق الحج الشامي.
- 2- أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول ، مهمة دفترى رقم 217.
- 3- أرشيف رئاسة الوزراء ، مجلس مخصوص، وثيقة رقم 2927 .
- 4- أرشيف رئاسة الوزراء ، مجلس والا، وثيقة رقم 3765 .
- 5- الحوليات الأثرية ، مجلد 31.
- 6- المحكمة الشرعية، إستانبول ، دفتر أناضول قاضيك رقم 59 .
- 7- عمومي إدارة سي أيساستيتي ، إستانبول 1313، إستانبول ، تركيا ، (د.ت).

1) سجلات المحاكم الشرعية بدمشق:

- 1- سجلات دمشق للمحاكم الشرعية سجل رقم 8 لسنة 1311 هـ / 1893 م.
- 2- سجلات الأحكام الشرعية، دمشق سجل 5.
- 3- المحكمة الشرعية سجل رقم 60 لسنة 1289هـ/ 1860م (موجودة حالياً بدمشق، مديرية دار الوثائق الشرعية)، وتعد سجلاتها بالآلاف، وثيقة 308.
- 4- سجلات المحكمة الشرعية ، سجلات إدارة الأملاك السلطانية ، سجل رقم 57.
- 5- سجلات الوثائق الشرعية ، مشوش دفترى لسنة 127هـ/1869م.
- 6- التدمري و زيادة ، وثائق المحكمة الشرعية ، دار الوثائق ، دمشق ، سجل رقم 7.

2) سجلات حمص الشرعية :

- 1- سجل الأحكام الشرعية، سجل رقم 5.

- 2-سجل رقم 9
- 3-سجل رقم 61
- 4-سجل رقم 54.
- 5-سجل رقم 6، 25، 17.
- 6-سجل رقم 62
- 7- سجل رقم 63
- 8-سجل رقم 60
- 9- سجل رقم 7
- 10- سجل رقم 4، 28، 37.
- 11-سجل حمص الشرعية ، رقم 72.
- 12- سجل رقم 41 لسنة 1282 م / 1867م
- 13- سجل رقم 11، لسنة 1273هـ / 1859 م.
- 14- سجل رقم 11، لسنة 1283 هـ / 1866م.
- 15- سجل رقم 11 ، لسنة 1301 هـ / 1883 م.
- 16- وثيقة مؤرخة في 10 /رجب سنة 1283 هـ / 1866 م.
- 17- سجل رقم 65 ، لسنة 1264هـ /1847م.
- 18- وثيقة رقم /1/ ، لسنة 1303هـ/1895م.
- 19- وثيقة رقم /15/ ، لسنة 1232هـ/1816م.
- 20- وثيقة رقم /84/، لسنة 1249هـ / 1833 م
- 21-سجل لسنة 1286هـ /1869 م وثيقة رقم 101
- 22-سجل المحاكم الشرعية بلواء حمص، سجل 61 لسنة 1286هـ / 1869م، وثيقة 172.

- 23-سجلات دائرة النفوس في حمص لعام 1922م.
- 24-سجلات المحكمة التجارية في حمص، لسنة 1290هـ/1873 م، سجل رقم 24.
- 25-السجل العقاري حمص، كنيسة مارجرجس للروم الأرثوذكس.
- 26-سجلات الطوائف المسيحية /1913 م/سجل /42/.
- 27-سجلات المحكمة الشرعية حمص، لسنة 1201 هـ/1787م/سجل رقم 46، وثيقة 98.
- 28-سجل رقم 42، وثيقة 175.
- 29-سجل رقم 62 ، لسنة 1284هـ/1867م، وثيقة رقم /11/.
- 30-سجل رقم /3/، وثيقة رقم 1247.
- 31-سجلات حمص، تاريخ 26 محرم 1277هـ/1860م، سجل رقم /57/.
- 32-لسنة 994هـ/1586م، سجل 26، وثيقة 3.
- 33-سجلات حمص، سجل رقم 42، وثيقة 216.
- 34-سجلات حمص ، سجل رقم 43، وثيقة رقم 296.
- 35-سجلات حمص ، سجل 23، وثيقة 933.
- 36-سجلات المحاكم الشرعية في حمص، سجل 64 .
- 37-سجلات المحاكم التجارية حمص،سجل رقم 61.
- 38-سجلات المحاكم التجارية ، لواء حمص، سجل رقم 80.
- 39-سجلات المحاكم الشرعية حمص ، لسنة 1278هـ/1861م، سجل رقم 12.
- 40-سجلات المحاكم الشرعية حمص سجل رقم 40.
- 41-سجلات المحاكم الشرعية حمص السجلات الخاصة بآل مدور.
- 42-سجل 78 لسنة 1302هـ/1884م.
- 43-سجل آل الزهراوي لسنة 1884م-1885م.

(3) سجلات دار الوثائق بدمشق:

- 1- المحكمة الشرعية دمشق، سجل رقم 26، وثيقة مشوش دفترى (يحتوي على وثائق متنوعة).
- 2- المحكمة الشرعية حماة، لسنة 1270هـ/1855م، سجل رقم 54، وثيقة رقم 19.
- 3- سجلات المحكمة الشرعية حماة، لسنة 955هـ/956هـ، 1550م، سجل رقم 4، وثيقة رقم 886.
- 4- مديرية الوثائق التاريخية بدمشق: مصنف رقم 53.

(4) سجلات حماه الشرعية:

- 1- سجل حماه الشرعي رقم 63 لسنة 1287هـ/ 1871م وثيقة رقم 467
- 2- سجل حماه 1287 هـ / 1870 م.
- 3- الوثائق الشرعية بحماة، سجل 61 لسنة 1282هـ/ 1867م، وثيقة 171.

(5) سجلات طرابلس الشام:

- 1- سجل طرابلس الشام رقم 8/11 سجلات الأوقاف.
- 2- سجلات طرابلس الشام الشرعية سجل رقم 76.
- 3- لسنة 1187هـ/1570م، سجل رقم 7.
- 4- لسنة 1297هـ/1879م، سجل رقم 12.
- 5- لسنة 1300هـ/1882م، سجل رقم 18.
- 6- طرابلس الشام سجل رقم 27، لسنة 1279 هـ/1862م.

(6) سجلات الأوامر السلطانية:

- 1- سجلات الأوامر السلطانية، لسنة 1290هـ/1873م-سجل رقم 8 .

(7) سجلات المحكمة الشرعية اللاذقية:

- 1- سجلات الوثائق الشرعية اللاذقية، دفتر المينا لسنة 1273هـ/1858م.
- 2- سجلات المحاكم الشرعية اللاذقية سجل رقم 52.

3- لسنة 1180هـ/1563م، سجل 13.

(8) سجلات غير منشورة:

1- سجلات سنة 1248هـ/1833م، سجل رقم 63 ، وثيقة 199.

2. كتب الأنظمة و القوانين:

1- دفتر الطابو لسنة 1275هـ / 1858م، رقم 11، وثيقة 1361.

2- دفتر الطابو ، رقم 11، وثيقة 1362.

3- دفتر الطابو لسنة 1285هـ / 1868م، رقم 62، وثيقة 414.

4- دفتر الطابو لسنة 1281هـ / 1864م، رقم 64، وثيقة 185.

5- دفتر ترابيع مساحة بادية الشام لسنة 933هـ/ 1527 م ، رقم 12 .

6- دفتر ترابيع مساحة بادية الشام لسنة 934هـ/ 1528 م ، رقم 9.

7- سندات التصرف الصادرة عن نظارة الدفتر الخاقاني وأحكام الأرض. نظام الطابو، المادة

(1 - 33)،

8- قانون الإدارة العمومية لسنة 1869.

9- قانون الأراضي، من الدستور الجديد، ترجمة نقولا نقاش، بيروت، 1873، مطبعة للآباء اليسوعيين.

10- قانون أصول المحاكمات الجزائية، ترجمة: نقولا نقاش، المطبعة الأدبية، بيروت، 1883.

11- قانون تنظيم الولايات لسنة 1864 .

12- قانون نامه آل عثمان، ترجمة: خليل ساحلي أوغلو، دراسات. المجلد 13، العدد السابع، سنة

1986.

13- لائحة تعليمات بحق سندات الطابو، من الدستور الجديد، ترجمة: نقولا أفندي نقاش، مطبعة الآباء

اليسوعيين، بيروت، 1873 م.

14- مهمة مالية دفتري، دفتر 298 لسنة 1198هـ/ 1787م وسنة 1229هـ/ 1815م.

- 15- مهمة مالية دفترى ، دفتر 137.
- 16- مهمة دفترى 11321 تسلسل 192-193، ص 81 ب-85 ب. نقلاً عن فاضل بيات (2000م):
البلاد العربية في الوثائق العثمانية ، مج 1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ، إسطنبول.
- 17- نعمة الله نوفل. الدستور نظام إدارة الولايات العمومية لسنة 1287هـ / 1871م .
- 18- النقاش، نقولا أفندي (1873). من الدستور الجديد، أصل وترجمة : قانون ونظام نامة الأراضي،
د.م). مطبعة الآباء اليسوعيين.
- 19- نظام الأحراش، المادة (1)، من الدستور الجديد، النقاش، ص 225.
- 20- نظام إدارة الولايات، المواد 110 - 112 من الدستور لنوفل نعمة الله.

3. التقويمات السنوية (سالنامه):

- 1- دولت عثمانية سالنامه سي، لسنة 1256هـ / 1842م
- 2- دولة عثمانية علمية سالنامه سي لسنة 1289هـ / 1872م.
- 3- التقويم السنوي، سورية سالنامه سي، لسنة 1255هـ / 1841م.
- 4- سورية ولايتي سالنامه سي لسنة 1260هـ / 1846م.
- 5- سورية ولايتي سالنامه سي لسنة 1261هـ / 1847م.
- 6- سورية ولايتي سالنامه سي لسنة 1266هـ / 1849م.
- 7- سورية ولايتي سالنامه سي لسنة 1278هـ / 1863م.
- 8- سورية ولايتي سالنامه سي لسنة 1279هـ / 1864م.
- 9- سورية ولايتي سالنامه سي، لسنة 1283هـ / 1867م.
- 10- سورية ولايتي سالنامه سي لسنة 1280هـ / 1865م.
- 11- سورية ولايتي سالنامه سي لسنة 1284هـ / 1867م.
- 12- سورية ولايتي سالنامه سي لسنة 1286هـ / 1870م.

- 13- سورية ولايتي سالنامه سي لسنة 1286 هـ / 1871 م.
- 14- سورية ولايتي سالنامه سي، لسنة 1288 هـ / 1870 م.
- 15- سورية ولايتي سالنامه سي، لسنة 1288 هـ / 1871 م.
- 16- سورية ولايتي سالنامه سي لسنة 1288 هـ / 1872 م.
- 17- سورية ولايتي سالنامه سي، لسنة 1289 هـ / 1872 م.
- 18- سورية ولايتي سالنامه سي لسنة 1292 هـ / 1875 م.
- 19- سورية ولايتي سالنامه سي، لسنة 1293 هـ طبع 4 مرات.
- 20- الدولة العلية سالنامه لسنة 1293 هـ / 1876 م.
- 21- سورية سالنامه سي ، لسنة 1293 هـ / 1876 م.
- 22- سورية ولايتي سالنامه سي لسنة 1296 هـ / 1879 م.
- 23- سورية ولايتي سالنامه سي لسنة 1297 هـ / 1879 م.
- 24- ولايت سورية سالنامه سي، لسنة 1297 هـ / 1880 م
- 25- التقويمات السنوية لسنة 1297 هـ / 1880 م
- 26- سالنامه سي لسنة 1302 هـ / 1884 م.
- 27- سورية ولايتي سالنامه سي لسنة 1302 هـ / 1884 م.
- 28- سورية ولايتي سالنامه سي لسنة 1312 هـ / 1894 م.
- 29- سالنامه ولاية سورية لسنة 1312 هـ / 1894 م.

4. المصادر العربية:

- 1- ابن الخانقاه ، محمد مكي بن السيد بن الحاج مكي . (1789). تاريخ حمص، تحقيق: عمر نجيب عمر. د.م. الجفان والجاني للنشر.

- 2- ابن زنبيل الرمال (1998م): "آخرة الممالك، أو واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني: تحقيق
عبد المنعم عامر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، مصر.
- 3- ابن طولون: محمد بن علي بن طولون: مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، جزآن، نشرهما محمد
مصطفى القاهرة، 1962م، 1964م، ج1.
- 4- أبو بكر. أمين مسعود(1996م): ملكية الأرض في متصرفية القدس 1858-1918، ط1،
مؤسسة عبد الحميد شوفان، عمان.
- 5- أسعد. منير الخوري عيسى(1984م): تاريخ حمص، المطرانية الأرثوذكسية، ج2 ، دار السلامة
للنشر، حمص.
- 6- الاصطخري. أبو اسحاق ابراهيم بن محمد(1960م): مسالك الممالك، تحقيق محمد جابر عبد
العال الحسيني، دار القلم، القاهرة.
- 7- البستاني، بطرس.(1876م). موسوعة دائرة المعارف الإسلامية. 12 جزء، ج2، بيروت، لبنان.
- 8- البستاني، سليم. (1978). عبرة وذكرى أو (الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده). تحقيق: خالد
زيادة. ط1. بيروت: لبنان. دار الطليعة.
- 9- الحسني، عبد العزيز . (1924). تاريخ سوريا الاقتصادية ، دمشق: سورية.
- 10- الحلاق، البديري. (1959م). حوادث دمشق اليومية. تحقيق: أحمد عزت عبد الكريم. القاهرة:
مصر. (د.ن).
- 11- حليم. ابراهيم بك. مفتش أوقاف دمنهور(1988م): تاريخ الدولة العثمانية العلوية، المعروف التحفة
الحليمية في تاريخ الدولة العلوية، ط1، لبنان، بيروت.
- 12- الحمصي، نهدي صبحي. (1406هـ - 1986م). تاريخ طرابلس من خلال وثائق المحكمة
الشرعية. مؤسسة دار الأبحاث.

13- السكري، محمد أمين صوفي الطرابلسي. (1328هـ). سمير اللبالي، جزءان ، ج2، مطبعة الحضارة، طرابلس.

14- الشدياق. طنوس بن يوسف (1954م): أخبار الاعيان في جبل لبنان: وقف عليه وناظر طبعه المعلم بطرس البستاني، جزءان ، ج2، مكتبة العرفان، بيروت.

15- شريف، حكمت بك (باش كاتب المجلس البلدي في طرابلس الشام ومأمور المراقبة سنة 1323هـ) (1987م): تاريخ طرابلس الشام من أقدم أزمانها الى هذه الايام، نقلاً عن مصادر رسمية، ط1، تحقيق منى يكن ومارون الخوري، دار حكمت شريف ودار طرابلس للنشر، طرابلس لبنان.

16- الصابوني، أحمد. (1332هـ). تاريخ حماه. حماه: سورية. مكتبة النجاح.

17- الطرابلسي، محمد أمين البكري. (1328 هـ). سهر اللبالي. (د.م). ج2.

18- كرد علي، محمد. (1983). خطط الشام. حماه: سورية. مكتبة النوري. 6أجزاء، الأجزاء [2,3,4,5].

19- لطفي، باش لطفي. تطور مدينة حمص العمراني: (خانات بلاد الشام)

أ- خانات حمص بالفلم، رقم 1.

ب- خانات حماة بالفلم، رقم 1.

20- مبارك، علي باشا.

أ- (1306). الخطط التوفيقية لمصر القاهرة. بولاق: مصر.، ج 2.

ب- (1892). الميزان في الأقيسة والأوزان. بولاق: مصر

21- المر. دعييس. (1876). أحكام الأراضي. صيدا: لبنان.

22- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي. (1298هـ). رسالة في الأوزان والأكيال الشرعية. القسطنطينية.

23- ميخائيل ، بطرس معماري.(1963م).الشيخ أمين الجندي الشاعر الحمصي الرقيق، حمص، سورية.

5. المصادر المعربة:

1- بولياك.(1949). الإقطاع في مصر وسورية وفلسطين ولبنان. ترجمة: عاطف كرم. بيروت: لبنان. د.ن.

2- نعمة الله نوفل. الدستور نظام إدارة الولايات العمومية لسنة 1287هـ / 1871م .

3- النقاش، نقولا أفندي (1873). من الدستور الجديد، أصل وترجمة : قانون ونظام نامة الأراضي، (د.م). مطبعة الآباء اليسوعيين.

4- لطفي باشا. التحولات في عصر التنظيمات.

6. المصادر العثمانية:

1- أوزجان، يشار، 1986. البدو في ولايات بلاد الشام، إستانبول: تركيا.

2- أوغلو، مدحت سرت. (1958). تاريخ العثماني المصور. أنقرة: تركيا.

3- أوغلي. خليل ساحلي:

أ- (1976). العثمانيون وسياسة التجبر. بيروت: لبنان.

ب- (1993). قانون البوادي. عمان: الأردن.

4- باشا، أحمد لطفي الدستور (غير مترجم)، جلد 1.

5- باشا ، جودت أحمد :

أ- تاريخ جودت، ج 1. ترجمة: عبد القادر الدنا. بيروت 1971. وج 2، و3، ترجمة، محمود عامر،

بيروت 1988 و 1989.

ب- (1309). تاريخ جودت. استانبول: تركيا ج 3 .

ت- (د.ت). تاريخ جودت. ترجمة: محمود عامر، ج 2.

- 6- باشا، عطا الله. (1311). تاريخ عطا. تركيا: استانبول.
- 7- زاده. أوركخان باي. (1959). الأكراد في تركيا. الموصل: العراق.
- 8- شارشلي، إسماعيل حقي أوزون. (1956م). التاريخ العثماني. أنقرة: تركيا. ج3
- 9- صولاق زادة. (1293هـ). تاريخ صولاق. إستانبول: تركيا. ج
- 10- نور، رضا:
- أ- (1924). عثماني تاريخي. إستانبول: تركيا. ج2
- ب- (1932). الاستكبار العثماني. إستانبول: تركيا.

7. المصادر الأجنبية:

1. Asuliyman, Abdolah. (1970). HOMUS Yasar Ankara.
2. Zade, Aydinahmet. (1979). HOMUS, Ankara.

8- المراجع العربية:

- 1- أبو الشعر. هند غسان. (2009). إربد وجوارها (ناحية بني عبيد) 1850 - 1928، عمان: الأردن. وزارة الثقافة.
- 2- أبو عز الدين .سليمان. إبراهيم باشا في سوريا.
- 3- أبو غازي، بدر الدين. (2001). دراسة وثائقية للبيع في عصر المماليك الجراكسة والاعتماد على أرشيف القاهرة. القاهرة: مصر.
- 4- الأتاسي. فارس: التأثيرات الاجتماعية والسياسية للعائلات في سورية العثمانية: آل الأتاسي في العهد العثماني (دراسة اجتماعية سياسية من الأرشيف العثماني)، جمعية الأتاسي الاجتماعية للنشر، تركيا.

- 5- أحمد. ليلي عبد اللطيف (1980م) : تاريخ ومؤرخي مصر والشام إبان العصر العثماني، مكتبة الخانجي مصر.
- 6- أحمد هاجر. (1957). مجازر الأرمن. عمان: الاردن.
- 7-الأحمد، إبراهيم . 1986. الوقف في الدولة العثمانية. بيروت: لبنان.
- 8-البشرى، طارق. (1985). المسألة القانونية بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي في التراث وتحديات العصر. بيروت: لبنان. مركز دراسات الوحدة العربية.
- 9-برعي. محمد خليل.(1971). مقدمة في النقود والبنوك. القاهرة: مصر.
- 10-بركو، عبد محمد: أغاني العتابا والنايل والسويحلي، ط1، دار اليازجي ، دمشق.
- 11-بيات. فاضل (2007م): الدولة العثمانية في المجال العربي. دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً (مطلع العهد العثماني - أواسط القرن التاسع عشر الميلادي)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .
- 12-جندي، أدهم.(1958م). أعلام الأدب والفن، جزءان، جزء2، مطبعة صوت سورية.
- 13-حجاز، فريد. (1988). الحياة الفكرية في حلب في القرن التاسع عشر. دمشق:سوريا. دار الأهالي.
- 14- خسرو.اسماعيل .(1959). اقتصاد القرى التركية. تر.صالح الجابر.الموصل.
- 15- الحكيم، يوسف. (1980) سوريا والعهد العثماني. ط2. بيروت: لبنان. دار النهار.
- 16- الحلاق، البديري. (1959م). حوادث دمشق اليومية. تحقيق: أحمد عزت عبد الكريم. القاهرة: مصر. (د.ن).
- 17- الحمصي، نهدي صبحي. (1406هـ - 1986م). تاريخ طرابلس من خلال وثائق المحكمة الشرعية. مؤسسة دار الأبحاث.
- 18- حنا، عبدالله:

- أ- (1975م). القضية الزراعية. بيروت: لبنان. دار الفارابي.
- ب- (1985م): حركات العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر " نموذج لحياة المدن في ظل الإقطاعية الشرقية"، دار ابن خلدون، ط1، بيروت. أ و ب
- 19- رافق، عبد الكريم:
- أ- (1981). دراسات اقتصادية واجتماعية لبلاد الشام في العصر الحديث، جامعة دمشق، كلية الآداب ، دمشق، د.ب.
- ب- (1993م). العرب والعثمانيون 1516-1916، مطابع ألف باء- الأديب، دمشق، ط2.
- ت- (1986م): بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني الى حملة نابليون بونابرت 1516-1798م، ط2، دمشق
- 20- رحيم، أحمد.(1987م). تاريخ العرب الحديث، بغداد، العراق.
- 21- زاده، أحمد شلبي، (1988). الإدارة العثمانية في الولايات العربية. العراق: بغداد.
- 22- زكي شافعي، محمد.(1962). مقدمة في النقود والبنوك. القاهرة: مصر. دار النهضة العربية.
- 23- الزهراوي. نعيم سليم والسباعي. محمود عمر (1992م): حمص دراسة وثائقية في الحقبة 1840-1918م. من خروج ابراهيم باشا وحتى خروج الأتراك العثمانيين، ط1، د.م، 7 أجزاء.
- 24- زيدان، جرجي.(2012). تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، جزءان ،ج2، ط2، مؤسسة الهنداوي، القاهرة، مصر.
- 25- سالم. لطيفة محمد(1990م): الحكم المصري في الشام 1831-1841م، ط2، مكتبة مدبولي القاهرة.
- 26- سليمة، أنيس محمد (1980). الدولة العثمانية والشرق العربي، القاهرة: مصر. مكتبة الأنجلو - المصرية، القاهرة، مصر .
- 27- سليمانو، عبد الرحمن. (1976م). جبروت إقطاع حماة وبيروت، . (د.م). (د.ن).
- 28- الشناوي، عبد العزيز.(1980م). الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتري عليها. القاهرة: مصر. ج1.

29- الصباغ، ليلي. (1989). الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في مطلع العهد العثماني. بيروت: لبنان. (د.ن).

30- صليبي. وليد (1984م): القصة هي الحصة، الصراعات في عهود الإقطاع، دار الرسالة، بيروت، لبنان.

31- ضاهر. مسعود (1988م): الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعي، دار الفارابي، بيروت، ط1، ص32.

32- طربين، أحمد. (2000 - 2001). تاريخ المشرق العربي. ط7. دمشق: سورية. جامعة دمشق.

33- عامر، محمود:

أ- (2013). اغتيال الدولة العثمانية. دمشق: سورية.

ب- (1991). المكايل والأوزان والنقود، دمشق: سورية.

34- عبد الرحمن، عبد الرحيم. (1982). الريف المصري. القاهرة: مصر.

35- عبد الكريم، أحمد عزت. (1964م). التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني. القاهرة: مصر. كلية الآداب - جامعة عين شمس .

36- عزتلو: يوسف بك آصاف (1995م): تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن، مكتبة مديولي، القاهرة، ط1،

37- العظمة، عبد العزيز. (2002). مرآة الشام. ط2. دمشق سورية. دار الفكر.

38- العفيفي، عبد الخالق محمد. (د.ت). الأوقاف والحياة الاقتصادية في العصر العثماني الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، رقم 44

39- عمر. عبد العزيز عمر، تاريخ لبنان الحديث، 1515-1915م، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.

40- عوض ، عبد العزيز. (1969). ولاية سورية 1864 - 1914، القاهرة، دار المعارف المصرية، مصر.

41- الغصين، فائز. (1918م). المظالم في سوريا والعراق والحجاز، د. ن. د. م .

42- فخري، ماجد. (1992م). الحركات الفكرية وروادها اللبنانيون في عصر النهضة 1800-1922م، دار النهار للنشر.

43- فرحات ، يونس. (1970). الضرائب العثمانية في سورية. بيروت: لبنان. دار الشروق.

44- فؤاد هاشم ، عوض. (1974). اقتصاديات النقود والتوازن النقدي. القاهرة: مصر. دار النهضة العربية.

45- قازان، نزار. (1995). سلاطين بني عثمان ، القاهرة: مصر. دن.

46- القبيسي، محمد بهجت. (1994). الكنعانيون والآراميون العرب من القرن 1 حتى القرن 3م. دمشق: سورية.

47- قندورق. أديب. (2001). تاريخ السقيلية، تاريخ وذاكرة. دمشق: سورية. دار عكرمة.

48- كوكب، الجميل سيار. (1991). تكوين العرب الحديث 1516 - 1916 م. ط 1. الموصل: العراق. دار الكتب للطباعة والنشر.

49- الكيلاني، راشد. (2004). حمص تاريخ وحضارة. مطبعة اليمامة.

50- محمد، عبد اللطيف البحراوي. (1978م). حركة الإصلاح في عصر السلطان محمود الثاني (1808-1839م). القاهرة، مصر، دار التراث.

51- محمود. أيمن أحمد محمد. (2008). الأرض والمجتمع في العصر العثماني. ط2. مصر.

52- محمود، غرابية ، عبد الكريم. (1969م). سورية في القرن التاسع عشر ، القاهرة ،(د.ن).

53- محمود غرابية ، عبد الكريم. (1984). تاريخ العرب الحديث. بيروت: لبنان. الأهلية للنشر والتوزيع.

- 54- مخلوف. ماجد صلاح (1988م): الحريم في القصر العثماني، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة.
- 55- مدور. مروان (د. ت) : الأرمن عبر التاريخ، منشورات دار نوبل ، دمشق ، سوريا.
- 56- مرام، علي كمال (1997م): أمهات السلاطين، إسطنبول .
- 57- مصطفى، أحمد عبد الرحيم (1969)، في أصول التاريخ العثماني. القاهرة: مصر.(د.ن).
- 58- ناصر النفراوي. محمد.(2001). التيارات الفكرية السياسية في السلطنة العثمانية (1839 - 1918). ط1. تونس. دار محمد الحامي للنشر والتوزيع.
- 59- نعيصة يوسف. مجتمع مدينة دمشق. (1986). دمشق ، سورية. دار طلاس. ج 1.
- 60- هولكو، متين. (2011) الخط الحديدي الحجازي. القاهرة: مصر. دار النيل .
- 61- وصفي. زكريا:
- أ- (1983م): عشائر الشام (بحث في جغرافية الشام وتاريخها وعمرانها والأخلاق والعادات والشرائع في المجتمع البدوي وأنساب العشائر المتبدية والمتحضرة وأوصافها وأخبارها في كل محافظة وقضاء) ، ط2، جزءان، ج2، دار الفكر دمشق.
- ب- (1984م) : جولة أثرية، ط2، دمشق ، سوريا.
- 62- ياغي، إسماعيل أحمد (1997). الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث. ط1. الرياض: المملكة العربية السعودية. مكتبة العبيكان.

9-المراجع المعربة:

- 1- أدهم ، غالب.(2015). تنظيم المسكوكات. ترجمة، محمود عامر. دمشق:سورية.
- 2- إسماعيل غالب. (2000). تقويم المسكوكات العثمانية. ترجمة: محمود عامر. بيروت: لبنان.
- 3- أمجان فريدون. (2014). سليمان القانوني سلطان البرين والبحرين(حقائق في ضوء المصادر)، ط1، ترجمة جمال فاروق وأحمد كمال، دار النيل للطباعة والنشر، مصر .

- 4- أوغلو، مصطفى كوتوك. (1976). الاجتهادات القضائية لسلطين القرن الثامن عشر. ترجمة: عطا الله أحمد. بيروت: لبنان. د.ن.
- 5- أوغلو، أكمل الدين إحسان. (1999). الدولة العثمانية، تاريخ وحضارة، ج 2 ، ترجمة: صالح السعداوي. إستانبول: تركيا. (د.ن).
- 6- أوين، روجر. (1990). الشرق الأوسط والاقتصاد العالمي. ترجمة: سامي الرزاز. ط1. بيروت: لبنان. مؤسسة الأبحاث العربية.
- 7- إينالجبك، خليل. (2002). تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار. ترجمة: محمد أرناؤوط. بيروت: لبنان.
- 8- بازيل، قسطنطين. د.ت سورية وفلسطين تحت الحكم التركي. موسكو: روسيا.
- 9- بيتروسيان. إيرينا (2006م): الانكشاريون في الامبراطورية العثمانية، مراجعة جمعة الماجد، معهد الدراسات الشرقية المجمع العلمي الروسي (سان بطرسبرغ)، روسيا.
- 10- بيركينهام. (1897). الوضع الاقتصادي الجديد في سورية وفلسطين. موسكو: روسيا.
- 11- جاندرى، صادق. (1886) شروط وآثار الامتيازات. إستانبول: تركيا. ص: 69.
- 12- حنّي فيليب:
- أ- (1958). تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ترجمة: جورج حداد وعبد الكريم رافق. بيروت: لبنان. د.ن.
- ب- (1959). تاريخ سورية ولبنان وفلسطين. ترجمة: كمال يازجي. بيروت.
- 13- بروكلمان. كارل (1961م): تاريخ الشعوب الاسلامية، (الأتراك العثمانيون وحضارتهم) ترجمة نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي، ط3، دار العلم للملايين، بيروت .
- 14- فريد بك المحامي، محمد:
- أ- (1977). تاريخ الدولة العليا العثمانية. تحقيق: إحسان حقي. بيروت ، لبنان. دار الجيل.

- ب- (1981). تاريخ الدولة العليا العثمانية، ط1. تحقيق: إحسان حقي. بيروت ، لبنان. دار النفائس.
- 15- ريجنكوف، ونسكايا. (1993م). سوريا ولبنان وفلسطين. ترجمة: يوسف عطا الله. بيروت: لبنان. دار النهار للنشر.
- 16- عيساوي، شارل:
- أ- (1911). تأملات في التاريخ العربي، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت : لبنان.
- ب- (1990). التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، 1800 - 1914م. ترجمة: رؤوف عباس حامد. بيروت: لبنان.
- 17- فريمو. جالك (1991م): فرنسا والإسلام ، من نابليون الى ميتران، ط1، ترجمة هاشم صالح، الأرض للنشر .
- 18- كونو. كينث. (د.ت). فلاحو الباشا، الأرض والمجتمع والدولة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ترجمة: سحر توفيق. المجلس الأعلى للثقافة.
- 19- كيدو، أكرم. (1992). مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية، ترجمة: هاشم الأيوبي. طرابلس: لبنان. جروس برس .
- 20- لهادر، أنكة. (2016). تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية. نقله إلى العثمانية علي رشاد، ترجمة للعربية: محمود عامر. دمشق: سورية مرجع مترجم
- 21- لوتسكي فلاديمير (1980). تاريخ الأقطار العربية الحديث. تر. عفيفة بستانى. ط 7. بيروت: لبنان.
- 22- مانتران، روبير (1992). تاريخ الدولة العثمانية . تر. بشير السباعي. القاهرة: مصر. دار الفكر.
- 23- هاملتون ، جب ، وهارولد بوون جب. (1971م) المجتمع الإسلامي والغرب، جزءان [1،2] ترجمة: أحمد الرحيم مصطفى. مصر. دار المعارف المصرية. ج1.
- 24- وهينتز. (1970). المقاييس والأوزان الإسلامية وتحويلها إلى النظام المترى. موسكو: روسيا.

10-المراجع العثمانية:

- 1- إسماعيل، حقي ، و جارشلي أوزون. (1963). المسألة الشرقية والسلطان عبد المجيد 1853 - 1856. أنقرة: تركيا (د.ن).
- 2- أوزجان، يشار. (1978م). الجاليات الأوروبية في ممالك الدولة العثمانية. أنقرة : تركيا. (د.ن).
- 3- بارقان، عمر لطفي.
- أ- (1956م). مالية الدولة. أنقرة: تركيا.
- ب- (1974). الأملاك الزراعية في ولايات الدولة العثمانية. إستانبول: تركيا. (د.ن) .
- ت- (1975). الملكية الزراعية والتجارية في بلاد الشام إستانبول تركيا
- 4- بازيل، قسطنطين. د.ت سورية وفلسطين تحت الحكم التركي. موسكو : روسيا.
- 5- بيركينهام. (1897). الوضع الاقتصادي الجديد في سورية وفلسطين. موسكو: روسيا.
- 6- رضوان أوغلو، مصطفى. (1981). الأراضي الأميرية في بلاد الشام. هاتاي: تركيا.
- 7- زاده، أحمد شلبي، (1988). الإدارة العثمانية في الولايات العربية. العراق: بغداد.
- 8- طرخان باشا، سليم، (1986). تطور الإدارة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، تركيا: إستانبول.

7- المراجع الأجنبية:

المراجع الإنكليزية:

1. Baer, Gabriel (1977). The Economic, And Social Functions Of Turkish. Guilds.
2. Braudel, F. (1979). Civilization Materielle et capitalisme ,Paris 1968
3. Burekhardt. (1822). Travels In Syria and the Holy Land. London.
4. Childs W.J. across Asia Minor on Foot. Blackwood.
5. Davis, Bernard.S. (1890). Life the Fertile Crescent: A Journal of Travel. University Of California Press.

6. Duman. H. Agriculture. (1998). In Ottoman Empire. McGill-Queen's University Pres.
7. Ewing, W (1895). A Journey in the Hauran, P.E.F.
8. Haim, Gerber. (1987) .The Social Origins of the Modern Middle East. Boulder.
9. Issawi, Charles. (1988). THE FERTILE CRESCENT, 1800-1914. OXFORD UNIVERSITY PRESS.
10. Spuler .B. (1987). Village and City in Palestine and Syria. Princeton.

المراجع باللغة الفرنسية:

Damolscau. (1833). Voyage En Syrie ET Dans Le Desert. Paris.

8 - الموسوعات والقواميس:

- 1- البستاني. بطرس. دائرة المعارف الإسلامية ، اثنا عشر جزء، ج5، ج7.
- 2- ابن منظور، لسان العرب، انظر مادة قنطار باب الرء وفصل القاف.
- 3- أنثاسيو، متري هاجي. (1997). موسوعة بطريكية أنطاكية. ج3.
- 4- الحموي ياقوت:
- أ- (1979). معجم البلدان. دار صادر. ج 4.
- ب- (1995). معجم البلدان، دار صادر، بيروت، مج2.
- 5- أوزتونا. يلماز. (2010) موسوعة تاريخ الامبراطورية العثمانية (السياسي والعسكري والحضاري) : ترجمة عدنان سلمان، ط1، ج2، الدار العربية للمطبوعات، بيروت.
- 6- بقالين، محمد ذكي. (1954). تاريخ قاموس المصطلحات العثمانية. إستانبول: تركيا ج3 .
- 7- سامي شمس الدين. (1317هـ). قاموس تركي. لبنان. دار سعادات.
- 8- الشهابي ، قتيبة. (1995م) . معجم الألقاب ، دمشق، وزارة الثقافة.

9- صابان. سهيل (2000م): المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مراجعة عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض .

10- القاسمي، محمد سعيد، و القاسمي، جمال الدين. قاموس الصناعات الشامية، المجلد الأول. ج2.

9- الرسائل والأطروحات الجامعية:

1- جبور، علاء. (2015). لواء طرابلس الشام. رسالة دكتوراه لم تنشر. قسم التاريخ كلية الآداب والعلوم الإنسانية. إشراف أ. د عبد المنعم الاحمد ،جامعة دمشق. دمشق: سورية.

2- صياغة، نايف أحمد. (1984). الحياة الاقتصادية في مدينة دمشق 1840 - 1858. ماجستير. تاريخ. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. إشراف عبد الكريم رافق ، جامعة دمشق: سورية.

3- عليوي، عبد الهادي. (2005). صنق حمص 1864-1909. رسالة دكتوراه لم تنشر. قسم التاريخ كلية الآداب والعلوم الإنسانية. إشراف ا.د يوسف نعيسة، جامعة دمشق. دمشق: سورية.

10- الصحف والمجلات والحواليات:

1- ابو هيف، عبد الله: التراث الشعبي ، جريدة الثورة، عدد788، لعام 1989م.

2- جريدة حمص عدد/3/ سنة أولى 1909م.

3- جريدة حمص عدد /48/ سنة رابعة 1913م.

4- الجناني. نوفل: الموال السوري، مجلة الكويت، عدد128، 1994م، الكويت مجلة

5- أوغلي، خليل ساحلي.

أ- (1986). محمد الفاتح قانون نامه. مجلة دراسات. المجلد الثالث عشر. العدد الرابع. عمان.

ب- (1996). المقاطعية وانعكاساته. بحث مجلة دراسات تاريخية. العدد 305. إستانبول: تركيا.

6- إينالجيک، خليل. (1959). مجلة بيلتان، العدد 92

7- الجنان. (1872). ج 5. المجلد الثالث.

8- جودت باشا أحمد. مجلة الأحكام العدلية. البند 186 .

9- الحكيم، دعد (1999). التجارة وغرف التجارة في حلب. مجلة دراسات تاريخية، العدد 43 . دمشق: سورية. جامعة دمشق.

10-رافق، عبد الكريم (1984). الاقتصاد الدمشقي في مواجهة الاقتصاد الأوروبي، مجلة دراسة تاريخية، العددان 17 و 18 . دمشق: سورية. جامعة دمشق.

11-عاشور، عصام. (1953). نظام المربعة في سورية ولبنان وفلسطين. ترجمة: أنيس فريحة. مجلة الأبحاث الأمريكية. بيروت: لبنان.

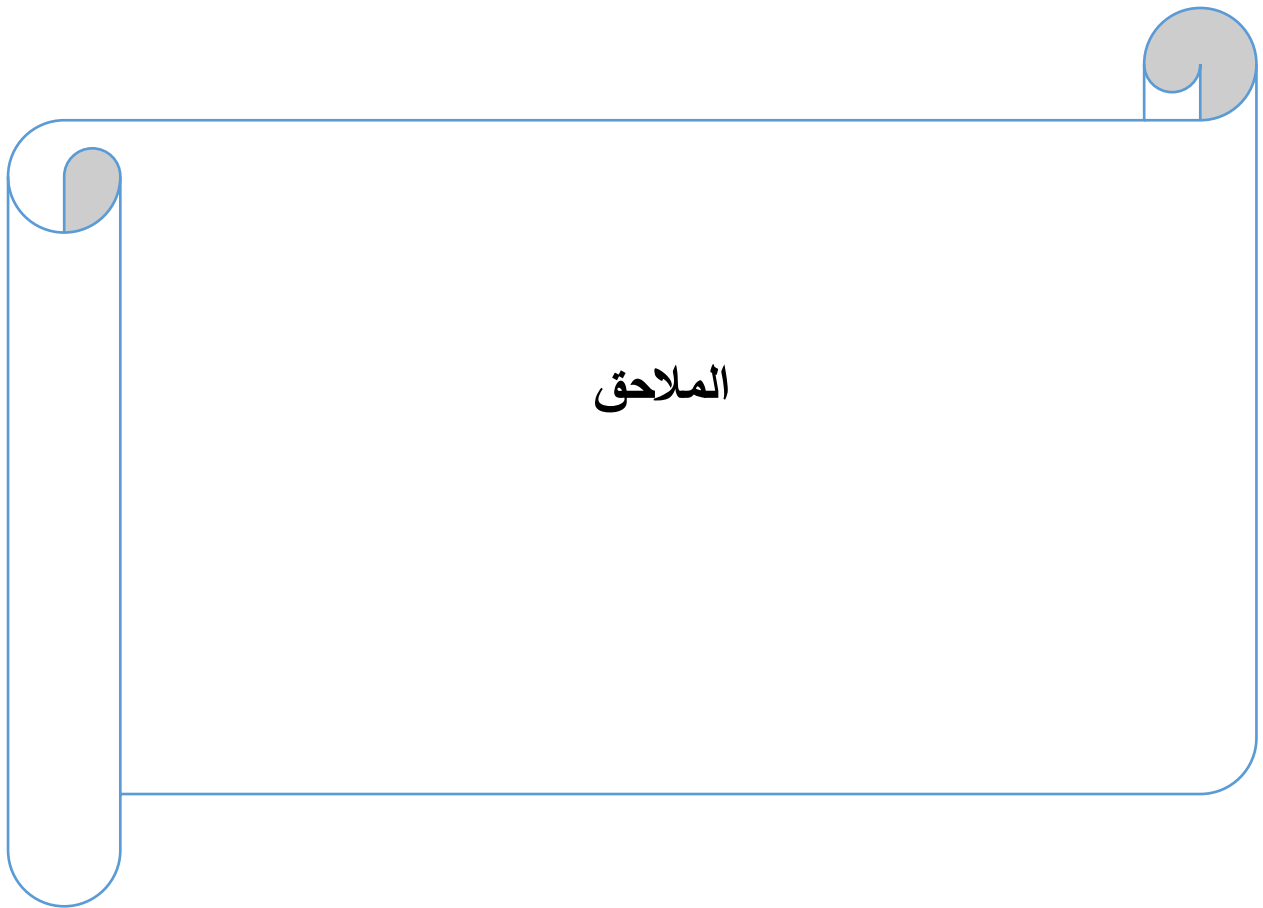
12- عبد الكريم أحمد، عزت(1951-أيار). التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني. مجلة حوليات كلية الآداب. المجلد 1. جامعة عين شمس.

13-اليوسف عبد الودود. (1967م). ارتباط لواء حمص بمقاومة حملة نابليون على وسرية. مجلة الحوليات الأثرية. مجلد 17. دمشق: سورية.

11- المواقع الإلكترونية:

1- حرب القرم - ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

2- مصطفى رشيد باشا، ويكيبيديا الموسوعة الحرة , <https://ar.wikipedia>



ملحق رقم (1)

خط شريف كلخانه 1839م

لا يخفى على عموم الناس أن دولتنا العلية من مبدأ ظهورها وهي جارية على رعاية الأحكام القرآنية الجليلة والقوانين الشرعية الحنيفة بتمامها. ولذا كانت قوة ومكانة سلطتنا ورفاهية وعمارية أهاليها وصلت حد الغاية، وقد انعكس الأمر منذ مائة وخمسين سنة بسبب عدم الانقياد والامتثال للشرع الشريف وللقوانين المنيفة، بناء على طروء الكوارث المتعاقبة والأسباب المتنوعة، فتبدلت قوتها بالضعف وثروتها بالفقر. وبما أن الممالك التي لا تكون إدارتها بحسب القوانين الشرعية لا يمكن أن تكون ثابتة كانت أفكارنا الخيرية الملوكية منحصرة في إعمار الممالك واتحاد ورفاهية الأهالي والفقراء من يوم جلوسنا السعيد، وصار التثبت في الأسباب اللازمة بالنظر إلى مواقع ممالك دولتنا العلية الجغرافية لأراضيها الخصبة وللاستعداد وقابلية أهاليها، ليحصل بمشيئة الله تعالى الفائدة المقصودة في ظرف خمس أو عشر سنين، واعتماداً على المعونة الإلهية واستناداً إلى الإمدادات الروحانية النبوية، وقد رأينا من الآن فصاعد أهمية لزوم وضع وتأسيس قوانين جديدة تتحسن بها إدارة ممالك دولتنا العلية المحروسة، والمواد الأساسية لهذه القوانين هي عبارة عن الأمن على الأرواح وحفظ العرض والناموس والمال وتعيين الخراج وهيئة طلب العساكر للخدمة ومدة استخدامهم، لأنه لا يوجد في الدنيا أعز من الروح والعرض والناموس والمال، فلو رأى إنسان أن هؤلاء مهددون وكانت خلقته الذاتية وفطرته الأصلية لا تميل إلى ارتكاب الخيانة، فوقاية لحفظ روحه وناموسه، لا بد أن يتشبث في بعض الإجراءات للتخلص منها، وهذا الأمر لا يخفى أنه مضر بالدولة والملة كما أنه إذا كان أميناً على ماله وناموسه لا يحيد عن طريق الاستقامة وتنحصر أفكاره وأشغاله في القيام بواجب الخدمة لدولته وملته، وكما في حال فقدان الأمن على المال لا يميل الشخص إلى دولته وملته، ولا ينظر للانتفاع بأملاكه، بل كما أنه لا يخلو دائماً من الفكر والاضطراب، فلو قدر العكس، أعني لو كان الإنسان آمناً على ماله وأملاكه، فلا شك يشغل بأموره وتوسيع دائرة معيشته وتتولد يوماً فيوماً عنده الغيرة على الدولة والمملكة وتزداد محبته للوطن وبهذا يجتهد في تحسين حاله.

وأما مادة تعيين الخراج فكل دولة لا بد أن تكون محتاجة إلى العساكر وسائر المصاريف المقتضية للمحافظة على ممالكها وهذا لا تتيسر إرادته إلا بالنقود، والنقود لا تحصل إلا من خلال الخراج فلا غرو أن النظر إلى تحسين هذه المادة من أهم الأمور، هذا ولو أن أهالي ممالكنا المحروسة تخلصوا لله الحمد قبل الآن من يلوي اليد الواحدة التي كانت متسلطة على الإيرادات الوهمية، لكن أصول الالتزامات المضرة المعبرة من ضمن أسباب الخراب التي لم يظهر منها ثمرة نافعة في أي حال لم تنزل جارية للآن، وهذا يُعد كتسليم مصالح المملكة السياسية وإدارتها المالية ليد رجل، وبالأحرى أن نقول بوضعها تحت قهره وجبره، فإنه إن لم يكن رجلاً أميناً لا شك أنه ينظر إلى فائدته الشخصية وتكون كل حركاته وسكناته عبارة عن غدر وظلم، فيلزم بعد الآن تعيين خراج مناسب على قدر اقتدار وأمالك كل فرد من أفراد أهالي المملكة، ولا يؤخذ شيء زيادة عن المقرر من أحد ما وتحديد وبيان سائر مصروف عساكر دولتنا العلية البرية والبحرية وكل لوزماتهم بموجب قوانين إيجابية والإجراء بمقتضاها.

وأما مسألة الجندية فلكونها من المواد المهمة حسب ما ذكر ومع كونه مفروضاً على ذمة الأهالي تقديم العساكر اللازمة للمحافظة على الوطن، لكن الجاري للآن هو عدم النظر والالتفاف إلى عدد النفوس الموجودة بالبلدة بل يطلب من بعض البلدان زيادة عن تحملها ومن البعض الآخر أنقص مما تتحمل وهذا فضلاً عما فيه من عدم النظام فإنه موجب لاختلال موارد منافع الزراعة والتجارة واستخدام العساكر إلى نهاية العمر أمر مستلزم لقطع التنازل، فعلى تقدير طلب أنفار عسكرية من كل بلد يلزم وضع وتأسيس أصول مستحسنة لاستخدام العساكر أربع أو خمس سنوات بطريقة المناوبة والحاصل أنه بدون تدوين هذه القوانين النظامية لا يمكن حصول القوة والعمار والراحة، فإن أساس جميع ذلك هو عبارة عن المواد المشروحة، ولا يجوز بعد الآن إعدام وتسميم أرباب الجنج جهاراً أو خفية بدون أن تنتظر دعاويهم علناً بكل دقة بمقتضى القوانين الشرعية، ولا يجوز مطلقاً تسلط أحد على عرض وناموس آخر، وكل إنسان يكون مالكاً لماله وملكه ومتصرفاً فيهما بكمال الحرية ولا يمكن أن يتدخل في أموره شخص آخر، وإذا فرض ورفعت تهمة على أحد وكان ورثته بريئاً الساحة منها وبعد مصادرة أمواله لا يحرم ورثته من ميراثهم

الشرعي، وتمتاز سائر تبعية دولتنا العلية من المسلمين وسائر الملل الأخرى بمساعدتنا هذه الملوكية بدون استثناء وقد أعطيت من طرفنا الملوكي الأمنية التامة في الروح والعرض والناموس والمال بمقتضى الحكم الشرعي لكل أهالي ممالكنا المحروسة، وسيعطى القرار اللازم اتفاق الآراء عن المواضيع الأخرى أيضاً وستزداد أعضاء مجلس الأحكام العدلية على قدر اللزوم وتجتمع هناك وكلاء ورجال دولتنا العلية في بعض الأيام التي ستعين وجميعهم يبدون أفكارهم وآراءهم بالحرية التامة بدون تحاشٍ، وتتقرر القوانين المقترضة المختصة الأمن على الروح والمال وتعيين الخراج وستجري المكاملة اللازمة عنها بدار شورى بابا السرعسكرية، وكلما تقرر قانون يعرض لطرفنا الملوكي لتتويج عاليه بخطنا الملوكي حتى يكون دستوراً للعمل إلى ما شاء الله.

وبما أن هذه القوانين الشرعية ستوضع لإحياء الدين والدولة والملك والملة فسيؤخذ العهد والميثاق اللازم من قبلنا الملوكي بعد وقوع أي حركة مخالفة لها وسنحلف قسمًا بالله العظيم في أودة (غرفة) الخرقه الشريفة بحضور جميع العلماء والوكلاء وسيصير تحليفهم أيضاً على هذا فكل ما يخالف هذه القوانين الشرعية من الوكلاء والعلماء أو أي إنسان كان مهما كانت صفته سيجري توقيع العقاب اللازم عليهم بدون رعاية رتبة ولا خاطر، وسيصير تدوين قانون خبراء مختص بذلك ولكون كافة المأمورين لهم راتب واف الآن فإن وجد منهم من يكون راتبه قليلاً سيصير ترقية حاله.

هذا ولينظر في مادة الرشوة الكريهة بتدوين قانون شديد لذلك، لأنها أعظم سبب لخراب الملك ومقوته شرعاً، ولكون الإصلاحات المشروحة آنفاً ستزيل طوارئ الفقر والفاقة كلية، فكما أنه سيصير إعلان إرادتنا الملوكية هذه للآستانة ولكافة أهالي ممالكنا المحروسة، يلزم أن تبلغ أيضاً لسفراء الدول المتحابة الموجودين بالآستانة ليكونوا شهوداً على دوام هذه الإصلاحات إلى الأبد إن شاء الله تعالى، ونسأل مالک الممالك أن يلهمنا التوفيق جميعاً وأن يصب على كل من خالف هذه القوانين المؤسسة سوط عذاب النقمة، وأن لا ينجح له أعمالاً مدى الدهر آمين.

ملحق رقم (2)

التنظيمات الخيرية

شريف همايون خطي 1856م

وأبرز ما جاء في شريف همايون خطي سنة 1856م الذي أصدره السلطان عبد المجيد بعد انتهاء حرب القرم وتعرضية فعلية للدول الأوروبية ما يلي:

((من أهم أفكارنا السامية سعادة أحوال كافة صفوف التبعية التي أودعها الله إلى يدنا الملوكية المؤيدة، ولما بذلناه من هممنا الملوكية في هذا الشأن المقرون باليمين قد تزايد عمار وثروة ممالكنا العلية يوماً فيوماً وشوهدت جملة من فوائد نافعة، ولكون تأييد وتوسيع نطاق النظامات الجديدة التي توفقنا إلى الآن لوضعها وتدوينها بالموافقة للموقع العالي الحائزة له دولتنا العلية بين الدول المتمدنة مطلوبنا إيصالها إلى درجة الكمال، وقد تأيدت بعناية الله تعالى، وبمساعي عموم تبعتنا الملوكية الجميلة وبهمة ومعاونة الدول المتحابية، حقوق دولتنا العلية الخارجية. ولذا فهذا العصر يُعد بالنسبة لدولتنا العلية مبدأ زمن الخير، وربما أن من أهم رغائبنا المحبولة على الشفقة تقدم الأسباب والوسائل الداخلية المستلزمة تزايد قوة سلطتنا العلية وعمار ممالكنا السنية وحصول تمام سعادة أحوال كافة صنوف تبعه دولتنا الملوكية المرتبطة بعضها ببعض بروابط الوطنية القلبية والمتساوية الماهية في نظر شفقتنا الملوكية من كل الوجوه وقد أصدرنا إرادتنا الملوكية هذه بإجراء الأمور الآتية الذكر.

وهي اتخاذ التدابير المؤثرة نحو تأمين كافة التبعة الملوكية من أي دين ومذهب كانوا بدون استثناء على الروح والمال وحفظ الناموس وإخراج جميع التأمينات التي وعد بها بمقتضى الترتيبات الخيرية وخطنا الملوكي السابق تلاوته في الكلخانه من حيز القوة إلى حيز الفعل وتقرير وإبقاء كافة الامتيازات والمعافيات الروحانية التي منحت وأحسن بها في السنين الأخيرة والتي منحت من قبل أجدادنا العظام للطوائف المسيحية وكافة الملل غير المسلمة الموجودين تحت كل جناح عاطفتنا السامي بممالكنا المحروسة الملوكية، وقد صار المشروع في رؤية وتسوية الامتيازات والمعافيات الحالية للعيسويين وسائر

التبعة غير المسلمة في مهلة معينة بحيث يهتمون بعرضها إلى جانب بابنا العالي بعد المذاكرة بمعرفة المجالس التي تشكل بالبطر بكافات (البطريكيات) تحت ملاحظة بابنا العالي بحسب الإصلاحات التي يستوعبها الوقت وآثار المدينة المكتسبة وموافقة إرادتنا الملوكية، ويصير توثيق الرخصة التي أعطيت لأساقفة الطائفة المسيحية من قبل ساكن الجنان السلطان أبي الفتح محمد خان الثاني (محمد الفاتح) وخلفائه العظام وما صار تأمينهم عليه من قبلنا بحسب الأحوال والظروف الجديدة، وبعد إصلاح أصول الانتخابات الجارية الآن للبطاركة يصير إجراء كافة الأصول اللازمة في نصيبهم وتعينهم بالتطبيق لأحكام براءة البطريكية العالي مدى الحياة، ويصير استيفاء أصول تحليف البطاركة والمطارنة والأساقفة والحاخامات بالتطبيق المصورة التي تتقرر بين بابنا العالي وجماعة الرؤساء الروحانية المختلفة، ويصير منح كافة الجوائز والعوائد الجاري إعطاؤها للرهبان مهما كانت صورتها وتخصص إيرادات معينة بدلها للبطاركة ورؤساء الطوائف، ويصير تعيين معاشات بوجه العدالة بموجب ما يتقرر وبحسب أهمية رتب ومناصب سائر الرهبان ولا يحصل السكوت على أموال الرهبان المسيحيين المنقولة وغير المنقولة، بل يصير إحالة حسن المحافظة عليها على مجلس مركب من أعضاء تنتخبهم رهبان وعوام كل طائفة لإدارة مصالح طوائف المسيحيين والتبعية غير المسلمة والبلاد والقرى والمدن التي تكون جميع أهلها من مذهب واحد ولا يحصل إحداث موانع في بناء سائر المحلات التي تكون مثل مكاتب وإسباليات ومدافن مختصة بإجراء عاداتهم وحسب هيأتها الأصلية وعند لزوم إنشاء هذه المحلات مجدداً بحسب استصواب البطاركة ورؤساء الملة يلزم رسمها وبيان صفة إنشائها وتقديم ذلك إلى بابنا العالي، وإما أن يجري المقتضى فيها بموجب إرادتنا السنية الملوكية المتعلقة بقبول الصور السابق عرضها، وإما أن يصير بيان المعارضات المختصة بذلك في ظرف مدة معينة، وإذا وجدت طائفة من مذهب منفرد بمحل وليست مختلطة مع مذاهب أخرى فلا تصادف صعوبات في إجراء الخصائص المتعلقة بنفاذ عوائدها في هذا المحل علنا، وإذا كانت قرية أو بلدة أو مدينة مركبة أهلها من أديان مختلفة يمكن كل طائفة منهم، ترميم وتعمير كنائسها وإسبالياتها ومقابرها بحسب الأصول الموضحة بالمحلات المخصصة لهم الموجودة محلات سكنهم بها،

وأما باسترحام الرخصة اللازمة عنها، فإن لم يوجد لدى دولتنا العلية موانع في الاستملاك تصدر بها رخصتنا السنية وكافة العلامات التي تحصل فيما يماثل كل هذه الأشغال تكون مجاناً من قبل دولتنا العلية في التأمين على إجراء عوائد كل مذهب بكمال الحرية مهما كان مقدار العدد التابع لهذا المذهب ومتحسن وتزال إلى الأبد من المحررات الرسمية الديوانية كافة التغييرات والألفاظ المتضمنة تحقيق جنس لجنس آخر في اللسان أو الجنسية أو المذهب من أفراد تبعة سلطتنا السنية، ويمنع قانوناً استعمال كل وصف وتعريف بمس الشرف أو يستوجب العار بين أفراد الناس ورجال الحكومة، وبما أن عوائد كل دين ومذهب موجود بمالكنا المحروسة جارية بالحرية فلا يمنح أي شخص من تبعتنا الملوكية من إجراء رسوم الدين التمسك به ولا يؤدي بالنسبة المتمسكة به ولا يجب على تبديل دينه ومذهبه، ولكون انتخاب وتعيين خدمة ومأموري سلطتنا السنية منوطاً باكتساب إرادتنا الملوكية فيصير قبول تبعة دولتنا العلية من أي ملة كانت في خدماتها ومأمورياتها بحيث يكون استخدامهم في المأموريات بالتطبيق للنظامات المرعية في حق العموم بحسب استعدادهم وأهاليهم.

وإذا قاموا بإيفاء الشروط المقررة بالنظامات الملوكية المختصة بالمكاتب التابعة لسلطتنا السنية بالنسبة للسن والامتحانات يصير قبولهم في مدارسنا الملكية والعسكرية بلا فرق ولا تمييز بينهم وبين المسلمين وعدا ذلك فإن كل طائفة مأذونة بإعداد مكاتب أصلية للمعارف والحرف والصنائع، وإنما طرف التدريس وانتخاب المعلمين يكون تحت ملاحظة مجلس المعارف المختلط المعينة أعضاؤه من طرفنا الملوكي. وتحال كافة الدعاوى التجارية أو الجنائية التي تقع بين المسلمين والمسيحيين وسائر الملل المسلمة أو بين التبعية المسيحية وسائر التبعة غير المسلمة مع بعضهم على الدواوين المختلطة والمجالس التي تعقد من قبل هذه الدواوين وإشباع الدعاوى يكون علناً بمواجهة المدعى والمدعى عليه وتصدق شهادة الشهود الذين يقدمانهم بمجرد تحليفهم اليمين حسب قواعدهم ومذاهبهم، والدعاوى المختصة بالحقوق العادية يصير رؤيتها بالمجالس المختلطة بالولايات والمديريات بحضور كل من القاضي والوالي ويكون إجراء هذه المحاكمات بهذه المحاكم والمجالس علناً.

ملحق رقم (3)

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح قانون الأراضي

في الدولة العثمانية

مؤلفه : حافظ محمد ضياء الدين

طبع على معرفة وإشراف هيئة التعلم في الدولة عام (1311هـ)

المقدمة (مقتطفات من قانون الأراضي في الدولة العثمانية)

بعد تقديم ما يجب من الواجب والاحترام: أبدأ بسبب إقدامي على توضيح وشرح (القانون الصادر من السلطان المتعلق بالأراضي)، وذلك بعد اطلاعي عليه وجدت أنه موجز ومقتصر على الرموز، لذا فهو معسر على الفهم ويتطلب إيضاحاً وتفسيراً ولا يخفى ذلك على أرباب المهنة في هذا الخصوص.

عند جلوس السلطان عبد الحميد الثاني على العرش واستلامه الحكم الذي امتد لكافة المعمورة - (نشرت مراكز التعليم في كافة المدن وفتح المجال أمام كل من يرغب في التعلم، وكان جلالة من السلاطين العظام وقد استفاد من حنكته وسعة علمه الجميع.

وقد تمّ نشر وتأليف الكتب من أجل ذلك وتم توزيعها على جميع المواطنين وخاصة ما متعلق بالقانون وعلم الحقوق، إذ تمّ تأليف الكثير من هذه الكتب وكذلك بالنسبة لشرح قانون الأراضي ولكنها لم تلبّ المواطن من حيث الإيضاح وحل مشكلاتها لذا أقدمت على شرحها وبيان ما فيها أيام حكم جلالة الملك إذ تعلمت منذ الصغر ودرست القوانين السلطانية وكان لي إطلاع ومعرفة بالشرعية الإسلامية ساعد على قيامي بمثل هذا العمل الذي يهدف إلى مساعدة المواطنين على فهمها بعد تلبية حاجتها من الشرح والإيضاح.

عندما بدأت بكتابة هذا الكتاب كان أمني أن يستفيد منه الجميع، القاصي والداني، لذا أرجو من القارئ إن وجد فيه نقص أو غموض أو خطأ أن يقوم بتصحيح ذلك وله جزيل الشكر، فهذا الكتاب سيكون

أكبر مرجع لكل ما هو متعلق بأصحاب الدعاوي أو الوكلاء وأصحاب المهنة الحقوقية ففيه ما سيساعدهم على فهم كل ما هو متعلق بالأراضي وأكرر اعتذاري وأسفي على ما نسيت أو جهلت من هذا القانون. عند كتاباتي لهذا الشرح بينت أحكام القانون الشرعية وخصوصيته وتفصيله وعند نهاية كل قانون قدمت خلاصة عنه متجنباً الألفاظ المبهمة والغريبة لكي يتمكن كل إنسان من فهمه والاطلاع عليه. وقد سميت هذا الكتاب بـ(قانون الأراضي الموضح وشرحه) وأرجو أن يكون لي ذخراً وأجرأ عند الله، والله ولي التوفيق.

[ملاحظات خاصة ومهمة]

إن جميع القوانين السلطانية مأخوذة من الشريعة الإسلامية ويجب على كل من يطّلع عليها أن يكون على دراية بالشريعة الإسلامية كلياً أو جزئياً ولو بقدر بسيط. لأن موضوع الأراضي كان في أول ظهور الإسلام وبعد انتشاره متعلق بقوانين الشريعة الإسلامية، لذا فالدولة العثمانية ومنذ تأسيسها وحتى الآن أخذت بهذه القوانين والمبادئ المذكورة في القرآن الكريم.

أما الآن فالقانون الجديد يستند في أكثره إلى الشريعة الإسلامية وسأوضح بعضاً من هذه القوانين: بدأت الدعوة الإسلامية وانتشرت في القرن السادس الميلادي بدءاً من الجزيرة العربية ثم لتعم كافة أرجاء المعمورة.

وكانت هذه الدعوى تقوم على مبادئ سامية منها العدل والمساواة والتعدن.

وبينما كانت الجزيرة العربية تعاني التشقت والتفرق والضياع.

وقد اختلفت واختلقت المذاهب والأديان الشتى فيها مثل المسيحية واليهودية وعبادة الأوثان والأصنام. بعث الله خاتم النبيين رحمة للعالمين ولخلاص البشرية من الشرك والكفر والانحراف والتحرير إلى طريق الحق والصواب ولإرشادها طريق النجاة والصراط المستقيم، ولكن كثيراً من المشركين والكفار عاندوا وكفروا وأصروا على معتقداتهم الباطلة وحاولوا بشتى الطرق طمس الحق الذي جاء به هذا النبي

الكريك □ - فحاربوه وطردوه وعذبوا أصحابه وشجعوا القبائل والشعوب الأخرى على محاربة دعوته والقضاء عليها، فما كان من الله تعالى - إلا فرض الجهاد على المسلمين ليدافعوا عن هذا الدين ولينشروه، فحدثت معارك مشهورة قد ذكرت تفصيلاً في الكتب، وكانت تنتهي في كثير منها بهزيمة المشركين، ولما كان قانون الحرب يحكم بأن أموال وممتلكات وأراضي الطرف المهزوم تصبح غنائم للطرف المنتصر جاءت الشريعة الإسلامية ونظمت تقسيم هذه الغنائم على النحو التالي:

خمسة أقسام :

- 1- قسم منها إلى بيت المال (الدولة).
 - 2- أربعة أقسام للمسلمين المحاربين
 - اثنان للخيلة
 - واحد لكل من المشاة.
 - واحد لمن حضر المعركة.
- والقسم المخصص لبيت المال يقسم أيضاً إلى خمسة أقسام :
- 1- أزواج النبي ﷺ ومصالح المسلمين وللنبي.
 - 2- لجميع أقرباء النبي ﷺ.
 - 3- للمحتاجين والفقراء.
 - 4- للمساكين.
 - 5- للمسافرين الذين يحتاجون المعونة (ابن السبيل).

وتسمى هذه الأقسام الخمسة (الخمسة) من الغنائم.

وكانت بعض الحصص توزع على النسوة اللواتي يداوين الجرحى في المعركة وعلى الأدلاء والخدم في الجيش من غير المسلمين وعلى الصبيان والعبيد، وهؤلاء يسمون أصحاب (الرضح) باتفاق أهل السنة والجماعة، ويوجد أمثلة كثيرة في هذا الموضوع.

أما بالنسبة لأقسام الغنائم ذاتها فيه تنقسم إلى :

أربعة أقسام :

1- الأسير

2- السبي وهو: النساء والأطفال.

3- الأموال المنقولة.

4- الأراضي.

وموضوع بحثنا في القسم الرابع وهو (الأراضي)، فالأراضي التي يتم الاستيلاء عليها بالقوة والحرب من العدو تعتبر من الغنائم ولا أريد الخوض في كيفية توزيعها بين الجيش لأنها في بعض الأحوال لا تقسم وتوزع، وذلك إذا أراد إمام المسلمين تركها مع الأشراف عليها - بأيدي أصحابها يعملون بها مقابل دفعهم الخراج والجزية معاً للدولة الإسلامية، وتبقى هذه الأراضي ملكاً للدولة ويبقى حق التصرف بها من حيث تقسيمها أو تركها بأيدي أصحابها أو ترحيلهم عنها بيد إمام المسلمين الذي يتصرف بها بما يراه أو يتماشى مع مصالح المسلمين.

وفي رأي بعض المجتهدين: أن هذه الأراضي التي بحوزة الدولة تساعد في توسيع هذه الدولة وفي قيامها بأعمال مفيدة ونافعة لها مثل إقامة الجسور والعمران في المدن وبناء المدارس والمشافي وكل ما فيه مصلحة للدولة والوطن.

وهذه الأراضي التي بيد الدولة أو بيد الجنود تنقسم إلى قسمين: (مملوكة، غير مملوكة).

وقد قسمت كل واحد منهما إلى باب وفصول متعددة منذ تأسيس الدولة وإلى الآن من حيث

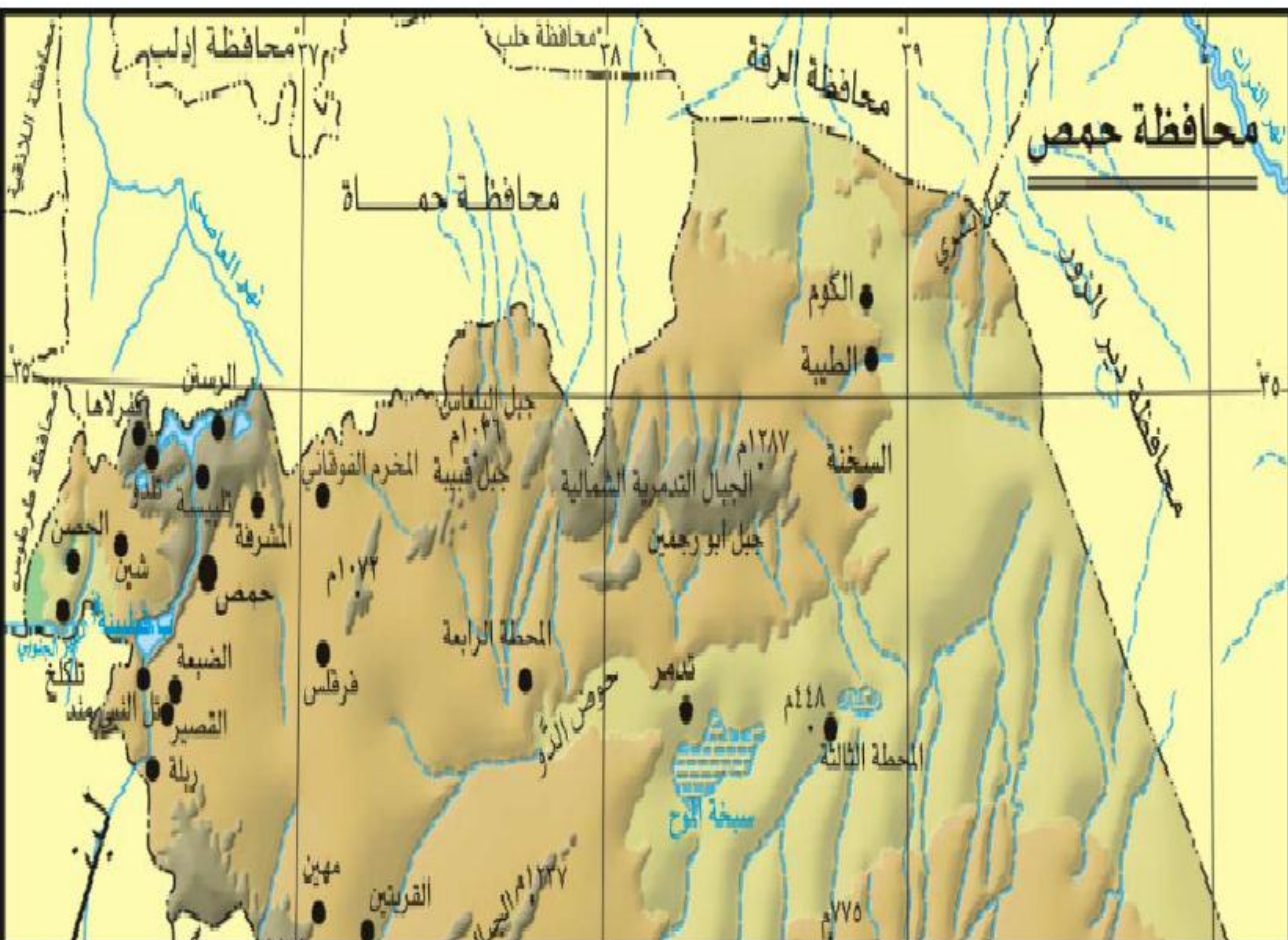
التصرف فيها وطرق العمل بها.

وقد تم بموجب القانون الجديد بيان كيفيةها والتصرف بها كل على حدة.

ملحق رقم (3)

مصور لواء حمص بحدوده الطبيعية ، والقرى والمدن التي تتبع له

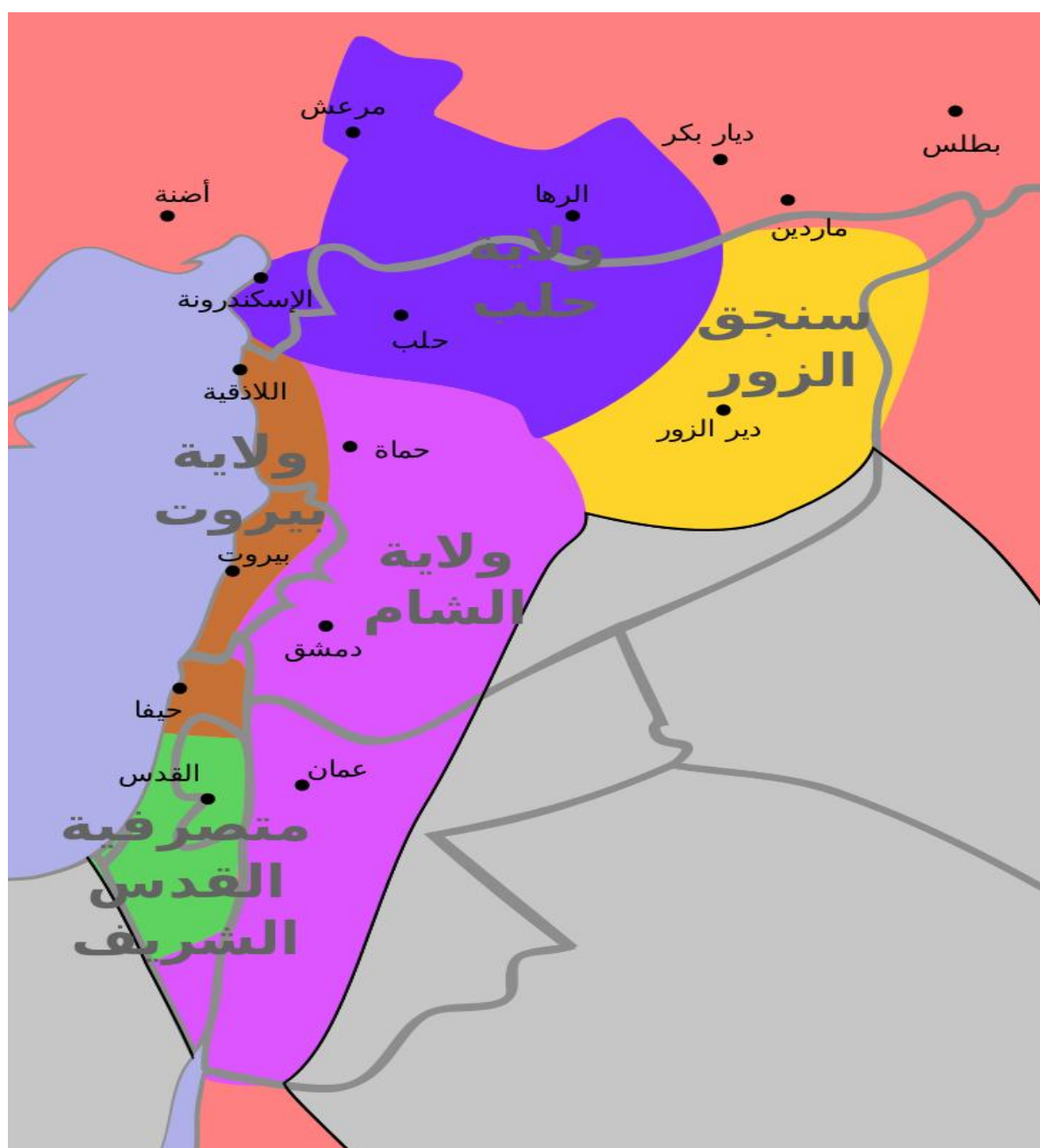
موقع بلدية حمص <https://ar.wikipedia.org>



ملحق رقم (4)

خريطة بلاد الشام العثمانية

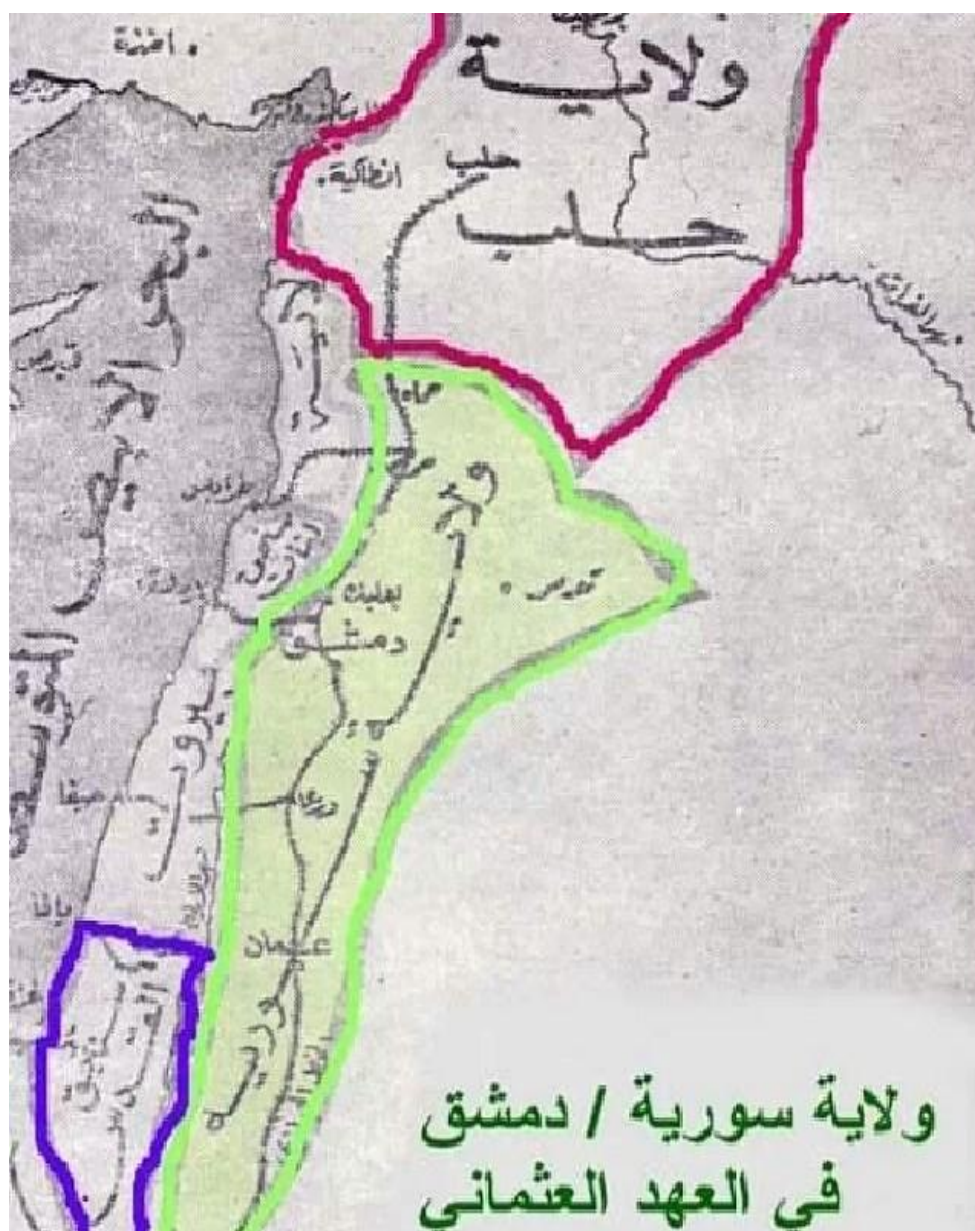
<https://ar.wikipedia.org>



ملحق رقم (5)

خريطة ولاية سورية - دمشق في العهد العثماني

<https://ar.wikipedia.org>



ملحق رقم (6)



الأمير السلطاني الذي منحه السلطان العثماني محمد الفاتح لأهالي البوسنة بعد فتحها ، يؤمن

الفاتح أهالي البوسنة على أملاكهم وأنفسهم وحرية عبادتهم .

المصدر: A.DVN. DVE.do14/2

ملحق (١٠)

موازنات ميزانية جدول

١٣٢٧

سوریه ولايتك اوجيوز اون ايكي نيسي واردايت ومصارفات
عمومية ووزنسي ميزان جدول

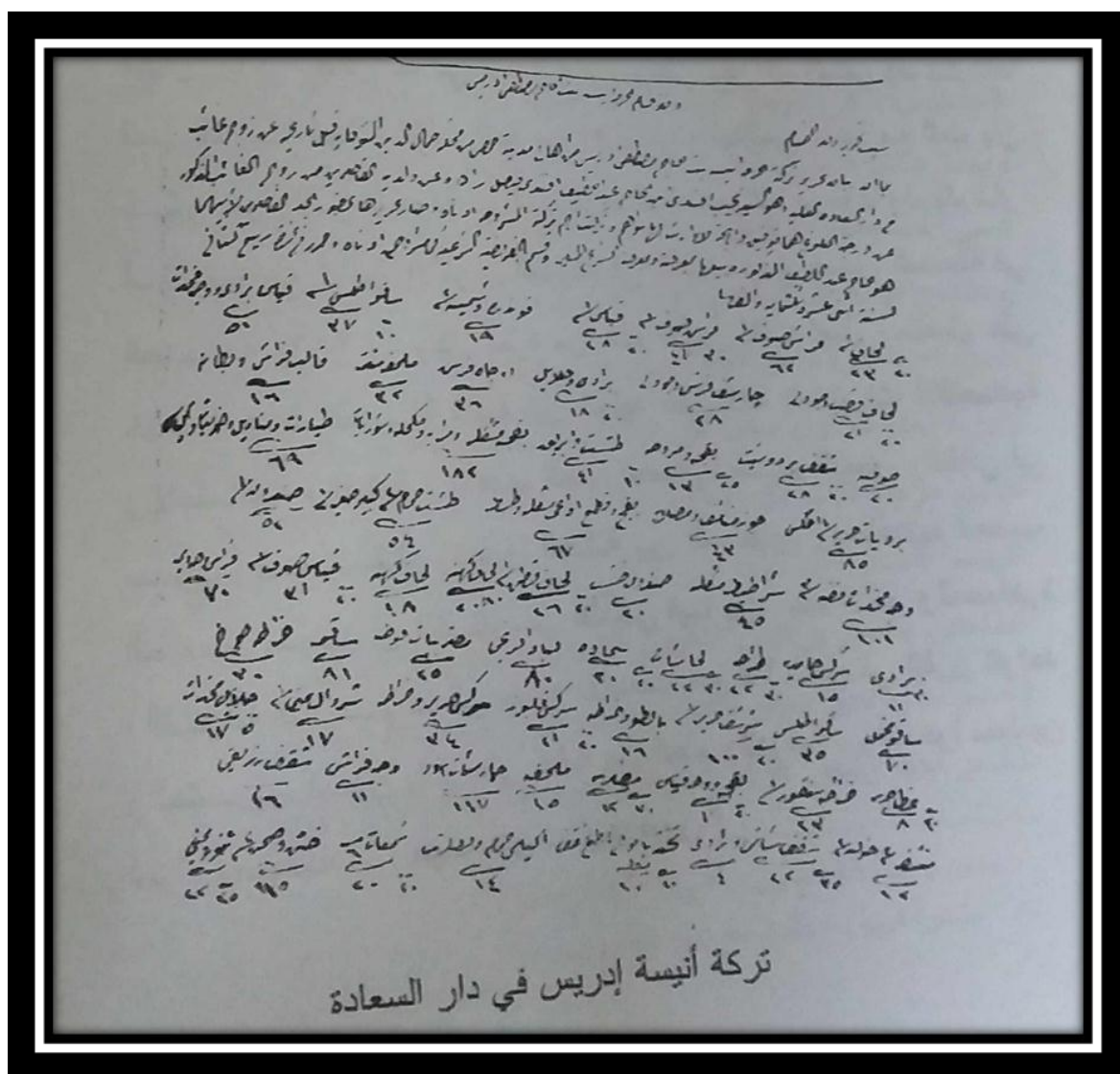
مصارفات	خروجش	واردات	خروجش
مصارفات	٠٠٥٤٦٢٠٤	املاك وعقار وبيع	١٠٥٨٠٧٠٥
مصارفات	٠٠٣٠٦٦٥٩١	منع وبيع كوسي	٠٠٩٢٦٢٢٧
مصارفات	٠٠٨٥٩١٨١	بدل عسكري	٠٠٩٤٧٥١١٩
مصارفات	٠٠١٦٦٣٤٠٠	انعام رسمي	٠٠٥٨٧٣١٥٥
مصارفات	٠٠١٢٥٦٣٦٩	خسوس	٠٠٠٠٢٢٠٥
مصارفات	٠٠٠٠٦١٤٠٠	دور	٠٠٥٣٤٩٠٥
مصارفات	٠٠٠٦٤٥٣٧٣	مقبوضات ارض ارضان	١٠٦٨٨٢٣٤
مصارفات	٠٠٤٠٤٠٢١	اعشار بيتي	٠٠٠٠٠٠٠٠
مصارفات	٠٠١٣١٣٣٤٨	امانة اداره ارضان	٠٠٠٩٤٤٥٠٠
مصارفات	٠٠٠٠٣٧٦٠	اعشار حاصلاتي	٠٠٠٠٠٠٠٠
مصارفات	٠٠٦٣٩٤١٩١	اورمان حق وكرامت	٠٠٠٠٦٦٦٩٦
مصارفات	٠٠٢٩٣٣٣٦	وبول رسمكري	٠٠٠٠٠٠٠٠
مصارفات	٠٠٠٠٢٠٠٠	انواع معادن	٠٠٠٠٢٤٠٠٠
مصارفات	٠٠٥٠٤٩٩٣٧	املاك ومطابق خرجاري	٠٠٥٦٥٠٥٠
مصارفات	٣٢٨٧٩١١٦ يكون	املاك اميريه متعينة	٠٠٠٢٦٨٢٨
		وانحار حاصلاتي	٠٠٠٠٠٠٠٠
		محاكم خرجاري	٠٠٣٦٤١٠١
		رسوم متنوعة	٠٠٤٨٩٢٧٥
		حاصلات متفرقة	٠٠٢١٦٧٢٧
		٣٢٧٧٥٧٢٧ يكون	

(ميزانية ولاية سورية في سنة ١٣١٢ م / ١٨٩٦ م)
نقلاً عن سالنامه ولاية سورية ١٣١٢ / ١٨٩٦ م - ٢٠

ميزانية ولاية سورية في سنة 1312 م / 1896 م .

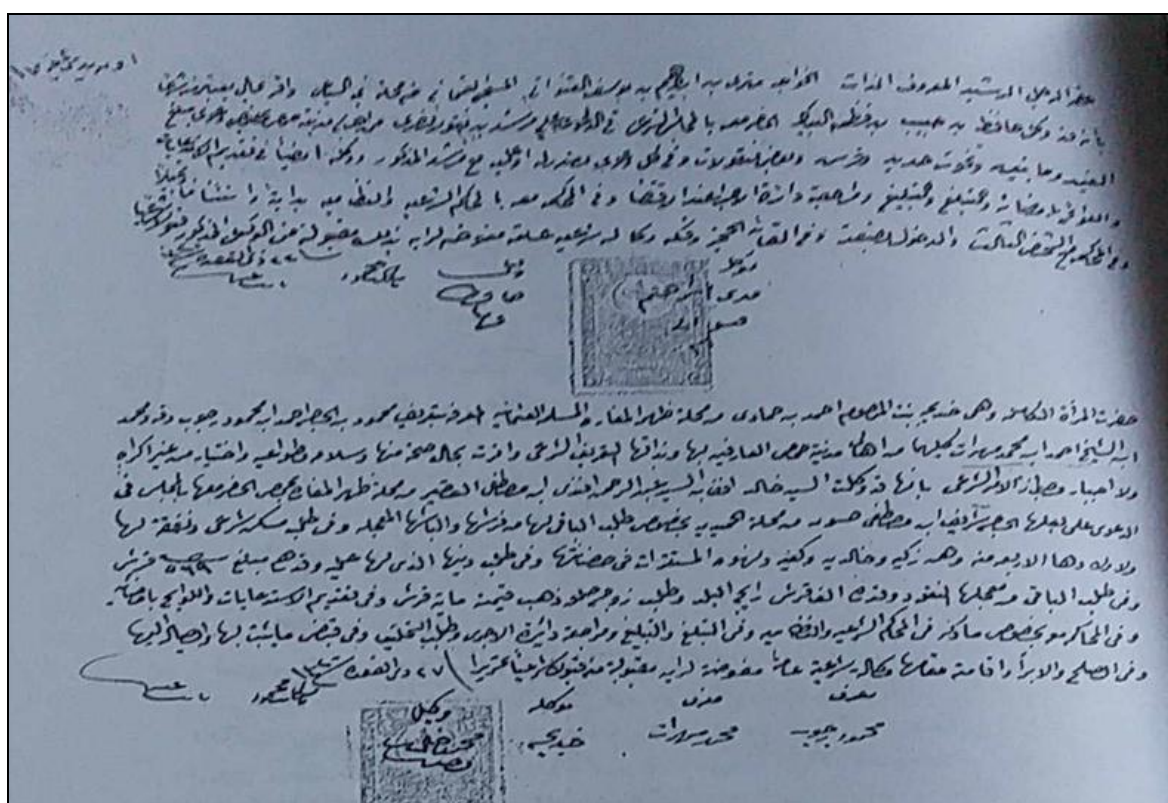
نقلاً عن سالنامه ولاية سورية 1314 هـ / 1866 م

وثائق من سجلات حمص و حماه و دمشق في المحاكم الشرعية



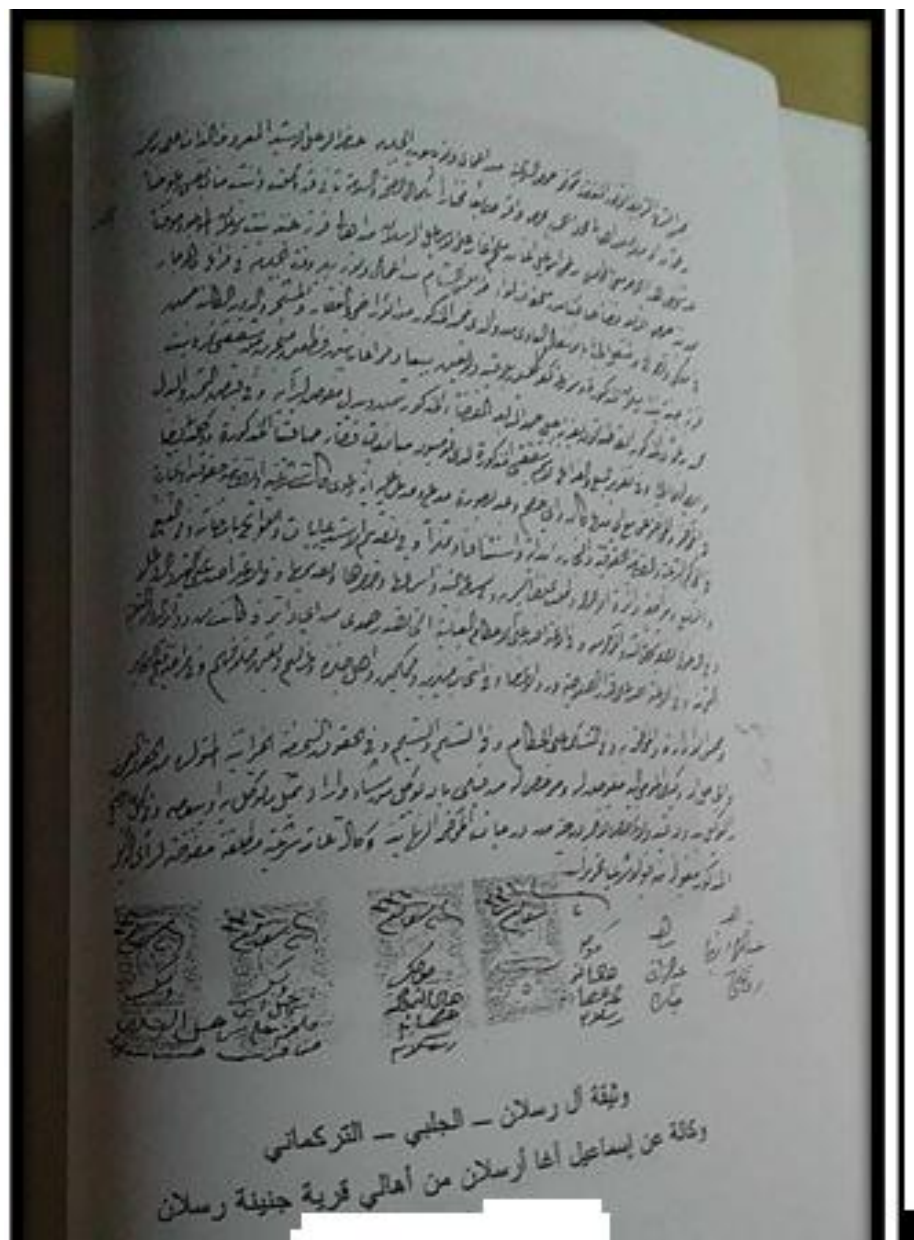
وثيقة تبين تركة السيدة أنيسة إدريس في دار السعادة

وثيقة رقم 100، ص 186، سجلات المحكمة الشرعية حمص



وثيقة تدل على آل رجوب - دقة

وثيقة رقم 17، ص 9 سجلات المحكمة الشرعية حمص.



وثيقة رقم 231، ص 271، سجلات المحكمة الشرعية

وثيقة آل رسلان - الجلبى - التركمانى

وكالة عن اسماعيل آغا أرسلان من أهالي قرية جنينة رسلان

التابعة للواء حمص.

[illegible][illegible]

[illegible]

الحمد لله الذي هدانا لهذا

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

Abstract

The study deals with the administrative, economic, social and cultural Homs district 1808-1876 through a new reading in addition to and the changes that occurred in all areas of life through the issuance of modern laws.

The reseach aims to learn about the reforms and regulations carried out by the Ottoman Empire in the Homs district and the extent of their success , whether from an economic point of view, lregarding agriculture in dustry,and trade or from a cultural point of view, where schools appeared and contributed to the scientific movement, as well as the role of the press in its prosperity despite the religious closure imposed by families of non- Arabic origin.

At the same time, the Homs district witnessed an improvement in the reality of services due to the presence of religious leaders who had influence in Istanbul. However, the Ottoman Empire exhausted the residents of Homs by collecting taxes due to the permanent and continuous war of the Ottoman State, which made the primary concern of the state to secure imports using traditional methods From this point of view. The Homs districts is one of the most well-controlled and connected brigades in the Levant, knowing that it is open to the desert, and the Bedouin character is closer to it than the urban one, the This makes the occurrence of rebellions in it,inevitable and if it is not against the ruling sultan, then it is at least against his taxes and levies that burdened his residents..

Finally, some European communities that were present in Homs district for economic reasons were addressed with in the research.

Key words:

The Ottoman Empire - Homs district - Al-Jiftlik - Al-Tegraf - Al-Subashi - Al-Timar - Chamber of Commerce - Agricultural Bank – Tanzimat.



Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of Arts and Humanities

Department of History

**The Homs District: An Administrative, Economic,
Social, and Cultural New Reading(1808- 1876)**

**dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements
for the degree of (Ph.D) in modern and contemporary history**

Done by:

Sahar Tobal Ali

Supervision:

Professor. Dr. Abdul Moneim Al Ahmad

Academic year

2021 / 2022 AD